

تهافت الفلاسفة

للإمام الغزالي

تحقيق

سليمان دُنيا

دار المعارف بمصر



تهافت الفلاسفة

للإمام الغزالي

تحقيق

سليمان دُنيا

دار المعارف بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

إنه ليهمنى — وأنا أقدم الطبعة الثانية لكتاب التهافت — أن أشير في إيجاز
مسائل الآتية :

- ١ — صلة كتاب التهافت بالفلسفة .
- ٢ — مدى احتياط الغزالي وأمانته في تصوير الآراء التي يحاول — بكتابه
هافت — أن يهدمها ، قبل أن يهدمها .
- ٣ — صدى أفكار الغزالي في فلسفة المحدثين والمعاصرين :
(أ) موقف ديكرت وهاملتون ، ورسل ، وأرباب الوضعية الحديثة ،
والغزالي ، من المعرفة .
(ب) موقف ديكرت والغزالي من الوحي .
(ج) موقف الغزالي وأرباب الوضعية الحديثة من العلوم التجريبية .

* * *

أما صلة كتاب تهافت الفلاحفة ، بالفلسفة ، فقد يشير إليها وضعه — بجانب
اب الإشارات لابن سينا — ضمن منهاج الفلسفة للدراسات العالية .
فإن هذا يعنى — في نظر واضعى البرنامج على الأقل — أن التهافت
كالإشارات — كتاب فلسفة . ولكن كتاب التهافت صريح في أنه — من أوله
آخره — بيان لما تنطوى عليه الفلسفة من سخر وهذيان ، وهل يمكن أن
كم الفلسفة على نفسها بأنها سخر وهذيان ؟ كذلك يحكم مؤلف كتاب التهافت

ويصرح في مواضع كثيرة من^(١) كتابه بأن غرضه من تأليف كتابه هذا هو هدم الفلسفة وزعزعة ثقة الناس فيها ، وهل يكون فيلسوفاً من يثبت أن الفلسفة عمل فاشل ؟ هذان سؤالان يثيرهما اعتبار كتاب « تهافت الفلاسفة » — الذي يحاول هدم الفلسفة — داخلًا ضمن دائرة الفلسفة . والإجابة عليهما بالسلب أو بالإيجاب ، تتطلب قبلًا تحديد معنى الفلسفة في نظر المسلمين ، ففي ضوء هذا التحديد يمكن القول بأن كتاب التهافت داخل ضمن — أو خارج عن — دائرة الفلسفة . فلو اتسع معناها لشمول ما يكون بحثاً فيها وحكماً عليها . ولو بأنها سخف وهذيان ، صبح اعتبار كتاب التهافت كتاب فلسفة ، وإن ضاق معناها عن قبول مثل هذه المحاولة ، لم يصح اعتبار كتاب التهافت كتاب فلسفة .

فما هي الفلسفة الإسلامية إذن ؟

أهي مجموعة الآراء التي ارتآها الفارابي وابن سينا ومن نحا نحوها ، في الله والنفس الإنسانية مثلاً ، دون نظر إلى الطريق التي تأدوا منها إلى هذه الأقوال ؟ إن كان ذلك هو ما اصطلاح على تسميته بالفلسفة الإسلامية ، فكتاب التهافت ليس منها ؛ لأنه محاولة لهدم هذه الآراء والتشنيع عليها . إلا أنه — في هذه الحال — لا بد من التساؤل عن مبررات تخصيص ما لابن سينا والفارابي من آراء — دون ما لغيرهما — باسم الفلسفة ؛ فإن قصر اسم الفلسفة على طائفة من الأفكار — دون طائفة أخرى — إذا لم يدخل في اعتبار المسمى رعاية طريق خاص لاستمداد الأفكار منه ، يكون تحكماً صرفاً ، وإذا لامبررات هناك تدعو لذلك ، فلا بد من البحث لاسم الفلسفة عن معنى آخر . ولعل هذا المعنى الآخر هو : العمليات الفكرية ، والمحاولات العقلية التي يراد بها التوصل إلى الحق والاهتداء إلى الصواب وعندى أن هذا المعنى أليق باسم الفلسفة وأجدر بها ، وفي محيطه يقع العمل

(١) خذ مثلاً قوله : « ليعلم أن المقصود تنبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة ، وظن أن مسالكهم نقية عن التناقض ، ببيان وجوه تهافتهم » وقوله : « ونحن لم نلتزم في هذا الكتاب إلا تكذيب مذاهبهم ، وأما إثبات المذهب الحق فنصنف فيه كتاباً بعد الفراغ من هذا »

الذى قام به الغزالي في كتابه التهاافت ؛ فإنه إذا كان ابن سينا قد عول على العقل واستلهمه ، فكذلك صنع الغزالي . وإذا كان ابن سينا يسلك مسلكاً عقلياً صرفاً يبين به مثلاً وجوب أن يكون العالم قديماً فيقول :

« وجود المعلول متعلق بالعلة من حيث هي على الحال التي بها تكون علة ، من طبيعة ، أو إرادة ، أو غير ذلك من أمور يحتاج إلى أن تكون من خارج ، ولها مدخل في تسميم كون العلة علة بالفعل . . . »

وعدم المعلول متعلق بعدم كون العلة على الحال التي هي بها علة بالفعل ، سواء كانت ذاتها موجودة لا على تلك الحال ، أو لم تكن موجودة أصلاً .

فإذا لم يكن شيء معوقاً من خارج ، وكان الفاعل بذاته موجوداً ، ولكنه ليس لذاته علة ، توقف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة ، فإذا وجدت — كانت طبيعة ، أو إرادة جازمة ، أو غير ذلك — وجب وجود المعلول ؛ وإن لم توجد ، وجب عدمه .

وأيهما فرض أبداً ، كان ما يلزاهه أبداً ، أو وقتاً ما ، كان ما يلزاهه وقتاً ما . وإذا جاز أن يكون شيء من مشابه الحال في كل شيء ، وله معلول ، لم يبعد أن يجب عنه سروراً . فإذا لم يسم هذا مفعولاً — بسبب أنه لم يتقدمه عدم زمانى — فلا مضايقة في الأسماء بعد ظهور المعنى ^(١) »

ويقول :

« إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وأحواله الأولية ^(٢) »
 « فإن كان الداعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير والوجود ، هو كون المعلول مسبوق بعدم لا محالة ، فهذا الداعي ضعيف قد انكشف لذوى الإنصاف ضعفه ^(٣) »

(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، « القسم الثالث — ما بعد الطبيعة » ص ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، دار إحياء الكتب العربية .

(٢) نفس المصدر ص ١٢٥ .

(٣) نفس المصدر ص ١٢٧ .

« وأما كون المعلول ممكن الوجود في نفسه ، واجب الوجود بغيره ، فليس يناقض كونه دائماً الوجود بغيره ، كما نهت عليه ^(١) »

إذا كان ابن سينا يسلك هذا المسلك العقلي ، غير مبال بما عسى أن يكون هنالك من نصوص دينية ، تفيد بظاهرها ، حدوث العالم ؛ فإن الغزالي يعول أيضاً على العقل وحده في إثبات حدوث العالم فيقول مخاطباً ابن سينا والفارابي :

« بم تنكرون علي من يقول : إن العالم حدث بإرادة قديمة اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه ، وأن يستمر العدم إلى الغاية التي استمر إليها ، وأن يبتدئ الوجود من حيث ابتداء ، وأن الوجود قبله لم يكن مراداً ، فلم يحدث لذلك ، وأنه في وقته الذي حدث فيه مراد بالإرادة القديمة . فحدث لذلك ، فما المانع من هذا الاعتماد وما المحيل له ؟

فإن قيل هذا محال بين الإحالة ؛ لأن الحادث موجب ومسبب ، وكما يستحيل حادث بغير سبب وموجب ، يستحيل وجود موجب قد تم بشرائط إيجابه وأركانه وأسبابه ، حتى لم يبق شيء متتظر ألبتة ، ثم يتأخر الموجب ؛ بل وجود الموجب عند تحقق الموجب بتمام شروطه . ضروري ، وتأخره محال . حسب استحالة وجود الحادث الموجب بلا موجب . . .

والجواب أن يقال : استحالة إرادة قديمة متعلقة بإحداث شيء — أي شيء كان — تعرفونه بضرورة العقل أو نظره ؟ وعلى لغتكم في المنطق ، تعرفون الالتقاء بين هذين الحدين ، بحد أوسط ، أو من غير حد أوسط ؟ فإن ادعيتهم حدّاً أوسط — وهو الطريق النظري — فلا بد من إظهاره ، وإن ادعيتهم معرفة ذلك ضرورة ، فكيف لم يشارككم في معرفته مخالفوكم ، والفرقة المعتقدة لحدوث العالم بإرادة قديمة لا يحصرها بلد ولا يحصيها عدد ، ولا شك في أنهم لا يكابرون العقول عناداً مع المعرفة ، فلا بد من إقامة برهان — على شرط المنطق — يدل على استحالة ذلك . . .

فإن قيل نحن بضرورة العقل نعلم أنه لا يتصور موجب بتمام شروطه من غير

موجب ، ويجوز ذلك مكابر الضرورة العقل .

قلنا : وما الفصل بينكم وبين خصومكم ، إذا قالوا لكم : إنا بالضرورة نعلم إحالة قول من يقول : إن ذاتاً واحدة عالمة بجميع الكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة ، ومن غير أن يكون العلم زيادة على الذات . ومن غير أن يتعدد العلم مع تعدد المعلوم ، وهذا مذهبكم في حق الله . وهو بالنسبة إلينا وإلى علومنا في غاية الإحالة ، ولكن تقرون : لا يقاس العلم القديم بالحادث .

وطائفة منكم استشعروا إحالة هذا فقالوا : إن الله لا يعلم إلا نفسه ، فهو العاقل ، وهو العقل . وهو المعقول ؛ والكل واحد .

فلو قال قائل : اتحاد العاقل ، والعقل ، والمعقول . معلوم الاستحالة بالضرورة ؛ إذ تقدير صانع للعالم لا يعلم صنعه . محال بالضرورة ، والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه — تعالى عن قولكم ، وعن قول جميع الزائغين علواً كبيراً — لم يكن يعلم صنعه ألبتة .

بل لا نتجاوز إلتزامات هذه المسألة فنقول : هم تنكرون على خصومكم إذا قالوا : قدم العالم محال ؛ لأنه يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ، ولا حصر لآحادها ، مع أن لها سدساً ، وربعاً ، ونصفاً ؛ فإن فلك الشمس يدور في سنة ، وفلك زحل في ثلاثين سنة ؛ فتكون أدوار زحل ثلث عشر أدوار الشمس . وأدوار المشتري نصف سدس أدوار الشمس ؛ فإنه يدور في اثني عشرة سنة . ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل ، كذلك لا نهاية لأعداد دورات الشمس مع أنه ثلث عشره ، بل لا نهاية لأدوار فلك الكواكب الذي يدور في ستة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة ، كما لا نهاية للحركة المشرقية التي للشمس في اليوم واليلة مرة .

فإن قال قائل : هذا مما يعلم استحالاته ضرورة . فهاذا تنفصلون عن قوله ؟ بل لو قال قائل : أعداد هذه الدورات شفع أو وتر ؟ أو شفع ووتر جميعاً ؟ أو لا شفع ولا وتر ؟ فإن قلتم شفع ووتر جميعاً ، أو لا شفع ولا وتر ، فيعلم بطلانه ضرورة ، وإن قلتم : شفع ، فالشفع يصير وترأ بواحد ، فكيف أعوز ما لا نهاية

له واحد ؟ وإن قلتم : وتر ، فالوتر يصير بواحد شفعا ، فكيف أعوزه ذلك الواحد الذى يصير به شفعا ؛ فيلزمكم القول بأنه ليس بشفع ولا وتر . . . إلخ ، هكذا يسرف الغزالي فى البحث العقلى حول هذه المسألة إسرافاً ، ويعمن فيه إمعاناً . وعساه لا يبعد عن الحق من يقول : إن منهج الغزالي فى بحث هذه المسألة أوضح وأدق من بحث ابن سينا . فهل يوجد — إذن — ما يبرر اعتبار أحد المسلكين فلسفة دون الآخر ؟

نعم إن مسلك الغزالي فى كتاب التهافت قائم فى معظمه على التشكيك والنقد ، ولكن التشكيك عمل علمى له قيمته ؛ فإن بعض الفلاسفة يذهب إلى القول بأن : « وظيفة الفلسفة لا تقوم فى وضع حلول المشاكل ، بل تقوم فى تنفيذ الحلول الموضوعية للمشاكل » (١) .

وأيضاً فإنه لا يصح اعتبار النقد والتشكيك عملاً سلبياً عديم الفائدة ، إنهما — فيما أعتقد — عمل يساعد على بناء وتشديد من نوع آخر . فلو أن شخصاً اعتقد أن طريقاً معينة يمكن أن توصل إلى الحق ، فكشف له إنسان عن نقص فى هذه الطريق وأظهر له مثالها وعيوبها ، فإن ذلك الإنسان يكون قد صرف ذلك الشخص عن باطل ، ونبهه إلى ضرورة البحث عن طريق أخرى عساها تكون أوثق وأصلح لتحصيل الغرض المطلوب .

إن أرسطو حينما زيف نظرية المثل الأفلاطونية ، لم يكن عمله هذا — وهو هدم لشيء يسمى فلسفة — بعيداً من معنى الفلسفة ؛ ثم إن عمله هذا كان خطوة تمهيدية لا بد منها ، للوصول إلى نظريته الجديدة التى ملأ بها فراغ النظرية التى استبعدتها . إذ لو لم ينقد نظرية المثل الأفلاطونية — بل آمن بها — لم يكن هناك سبيل لكشف نظرية أخرى تحل محلها .

وإذا كان النقد داخلاً هكذا ، فى نطاق الفلسفة ، فكتاب التهافت — إذن — فلسفة .

نعم إن هدف كتاب التهافت هو إظهار العقل بمظهر العاجز عن اقتناص

الحقائق الإلهية . ولهذا : يحاول الغزالي فيه أن ينتزع ثقة الناس من العقل كصدر تتعرف منه المسائل الإلهية ، ولكن الغزالي إذ يحاول ، تقييد سلطة العقل ، ويتخذ من العقل نفسه مطية للوصول إلى هذه الغاية . فإن عمله هذا يكون محاولة عقلية لإثبات قصور العقل في ميدان الإلهيات ، وشهادة عقلية بأن للعقل حداً يجب الوقوف عنده .

فن نظر إلى الغاية من كتاب التهافت — تلك التي يصورها الغزالي نفسه ، بأنها انتزاع الثقة من الفلسفة — ورآه ، لهذا ، بعيداً من نطاق الفلسفة ، فهو مضطر إلى اعتبار وسيلته — تلك التي تقوم على استعراض مناهج الفلاسفة وأدلتهم ، واستخدام العقل وحده للكشف عن قصورها وعجزها ، وضعفها وركتها — عملاً داخلاً في صميم الفلسفة . إنه عمل يمكن تصويره بأنه بحث في طاقة العقل وهل يمكن أن يكون عمل كهذا بعيداً عن مجال الفلسفة ؟

ولقد قال أرسطو قديماً :

« إن من ينكر الميتافيزيقا ؛ يتفلسف ميتافيزيقياً »

وقال :

« فلتفلسف إذا اقتضى الأمر أن نتفلسف ، فإذا لم يقتض الأمر التفلسف وجب أن نتفلسف لنثبت أن التفلسف لا ضرورة له . »

ولقد قال حديثاً بعض الفلاسفة الميتافيزيقيين عن خصومهم من الفلاسفة

الوضعيين :

« إنهم الفلاسفة الذين يفاخرون بأنهم ليسوا بفلاسفة ، إن موقفهم من إنكار الفلسفة موقف فلسفي لا محالة . »

وعلى هذا القياس يكون الغزالي قد تفلسف وهو يهدم الفلسفة ، فالتهاافت

— إذن — إن لم يكن فلسفي الغاية فهو فلسفي الموضوع .

* * *

٢ — أماعن احتياط الغزالي وأمانته في تصوير أفكار خصومه التي يعرضها توطئة

للرد عليها ، فأقول بصده : أنى ما زلت أذكر حتى الآن سؤالاً تقدم به زميل لي

— أيام أن كنا طلاباً إلى أستاذ الفلسفة الذى كان يدرس لنا فى ذلكم الوقت نصوصاً من « كتاب التهافت » يقول فيه : أليس يجوز أن يدلس الغزالى على خصومه ، فيعرض أفكارهم فى صورة ركيكة مشوهة ، حتى يتأتى له ردها وإبطالها ؟ ثم كيف يسوغ أن نثق بالغزالى فى تصوير آراء الفلاسفة مع أنه على خلاف شديد معهم ؟ لقد آلمنى — آنذاك — هذا السؤال ، وأدخل على نفسى شيئاً من الكآبة والحزن ، لم أتبين على وجه التحديد — يومئذ — سببهما . وأغلب الظن أن طبيعتى الشابة البريئة — وقتئذ طبعاً — لم تستسغ أن يقال عن العلماء — وهمهم الحق والخير والجمال — إنهم يفعلون ما يفعل الأشرار الذين يختصمون على العرض الفانى ، فيلققون الأقوال ويزورون الشهود ، إلى غير ذلك من هذيان يترفع عنه شرف العلم ، ويأباه كمال العلماء . إلا أن ثورتى الداخلية هذه — التى أبقيتها سرّاً بينى وبين نفسى — لم تمنح معالم السؤال من ذاكرتى ، ولم تعفّ على آثاره ، خاصة وقد أجاب الأستاذ المدرس صاحب السؤال بأن بعض المستشرقين قد أثار نفس المشكلة ، ورمى الغزالى بنفس التهمة . ولقد كان فى الإجابة على هذه الصورة ، ما جعل الزميل — صاحب السؤال — يُدِلُّ بسؤاله ويكبر من شأنه ، وجعلنى — فى الوقت ذاته — أتضاءل أمام نفسى وأفهم أن ما أضفيت على الحقيقة من سمو ، وعلى العلماء من كمال ، إنما هو من صنع الخيال ، ليس له من واقع الأمر نصيب .

لقد كان لاسم « الاستشراق » ، فى النفوس من الإكبار والتقديس ما يجعل من العسير على المرء أن يخالف مستشرقاً فى رأى يراه ، أو يراجع فيه ^(١) .

لقد مرت الأيام سراعاً ، ورأيتنى باحثاً عن الغزالى وكاتباً عنه ، ثم ناشراً لكتاب التهافت ومعلقاً عليه ، ثم مبعوثاً بانجلترا ومتعرفاً إلى المستشرقين عن قرب وقارئاً لهم ، ثم مدرساً « كتاب التهافت » لطلاب نفس المرحلة التى كنت بها يوم أن تقدم الزميل الآتف الذكر بسؤاله ، ومدرساً — فى الوقت ذاته — « كتاب الإشارات » لابن سينا فى المرحلة التى دونها مباشرة .

(١) ولعل الإجابة على هذه الصورة كانت أنسب بمستوانا الفكرى فى تلكم المرحلة .

وكأنما أريد بوضع « كتاب الإشارات » في مرحلة دون المرحلة التي يُدرس فيها « كتاب التهاوت » إتاحة الفرصة لمعرفة الفكرة الفلسفية - في مصدرها الأصيل - قبل التعرض لرأى الغزالي فيها ، ليتمكن التأكد من أن خصومة الغزالي للفلاسفة حملته - أو لم تحمله - على تشويه أفكارهم . ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد لي أن أقرأ من « كتاب التهاوت » مع الطلاب ، نفس المسألة أو المسائل التي سبق أن قرأتها معهم في كتاب الإشارات . وفي هذه الحدود الضيقة استطعت أن أثبت أن الغزالي - في سلوكه مع الفلاسفة - لم ينحرف بآرائهم عن وضعها الصحيح . بل إنه - على العكس من هذا - قد أضفى على الآراء الفلسفية إشراقاً وصفاء لا يجدهما المرء - وهو يقرأ هذه الآراء في مصادرها الأولى - عند ابن سينا .

خذ مثلاً دليل الفلاسفة على استحالة حدوث العالم . اقرأ هذا الدليل كما يعرضه ابن سينا ، ثم اقرأه كما يعرضه الغزالي ، واحكم - بعد ذلك - أى العرضين أوضح وأنصر ، وأقوى وأرصن .

اقرأ ابن سينا في الإشارات حيث يقول :

« إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وأحواله الأولية له . وأنه لم يتميز في العدم الصريح حال الأولى به فيها أن لا يوجد شيئاً ، أو بالأشياء أن لا توجد عنه أصلاً ؛ وحال بخلافها .

ولا يجوز أن تسنح إرادة متجددة إلاّ لداع ، ولا أن تسنح جزافاً . وكذلك لا يجوز أن تسنح طبيعة ، أو غير ذلك ، بلا تجدد حال . وكيف تسنح إرادة لحال تجددت ، وحال ما يتجدد كحال ما يمهده له التجدد فيتجدد .

وإذا لم يكن تجدد ، كانت حال ما لم يتجدد شيئاً ، حالاً واحدة مستمرة على نهج واحد . .

وسواء جعلت التجدد لأمر تيسر ، أو لأمر زال ، مثلاً ، كحسن من الفعل ، وقت ما تيسر ، أو معين ، أو غير ذلك ، مما عد ، أو كقبح كان يكون له ، أو كان قد زال ، أو عائق ، أو غير ذلك كان فزال .

فإن كان الداعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير والجود ؛ هو

كون المعلول مسبوق العدم لا محالة ، فهذا الداعى ضعيف قد انكشف لذوى الإنصاف
ضعفه ، على أنه قائم في كل حال ، ليس في حال أولى بإيجاب السبق من حان .
وأما كون المعلول ممكن الوجود في نفسه ، واجب الوجود بغيره فليس يناقض
كونه دائم الوجود بغيره ^(١) . . .

ثم اقرأ الغزالي ، واعجب كيف ركز دليلهم في هذه العبارة الوجيزة الجامعة :
« يستحيل صدور حادث من قديم بغير واسطة أصلاً »
ثم راح يشرحها شروحاً مختلفة يعتبر كل واحد منها كأنه دليل قائم بنفسه ،
فيقول :

أولاً : « إنا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلاً ، فإنما لم يصدر
لأنه لم يكن للوجود مرجح ، بل كان وجود العالم ممكناً إمكاناً صرفاً فإذا حدث
بعد ذلك لم يخل :

إما أن يكون قد تجدد مرجح .

أو لم يتجدد .

فإذا لم يتجدد مرجح ، بقى العالم على الإمكان الصرف ، كما كان قبل ذلك .
وإن تجدد مرجح ، فمن محدث ذلك المرجح ؟ ولم حدث الآن ولم يحدث
من قبل ؟ والسؤال في حدوث المرجح قائم » .

ويقول :

ثانياً : « وبالحملة فأحوال القديم ، إذا كانت متشابهة فيما أن لا يوجد
عنه شئ قط .

وإما أن يوجد على الدوام .

فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع ، فهو محال . »

ويقول :

(١) الاشارات : القسم الثالث - ما بعد الطبيعة ص ١٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، طبعة عيسى

ثالثاً : « وتحقيقه أن يقال : لمَ لم يحدث العالم قبل حدوثه ؟ لا يمكن أن يحال ذلك على عجزه عن الإحداث ، ولا على استحالة الحدوث ؛ فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم من العجز إلى القدرة ، والعالم من الاستحالة إلى الإمكان ، وكلاهما محال .

ولا يمكن أن يقال : لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض ، ولا يمكن أن يحال على فقد آلة ، ثم على وجودها .

بل أقرب ما يتخيل أن يقال : لم يرد وجوده قبل ذلك ، فيلزم أن يقال : حصل وجوده لأنه صار مريداً لوجوده بعد أن لم يكن مريداً ، فتكون قد حدثت الإرادة . وحدثه في ذاته محال ؛ لأنه ليس محل الحوادث . وحدثه لا في ذاته لا يجعله مريداً .

ولترك النظر في محل حدوثه ، أليس الإشكال قائماً في أصل حدوثه ؟ وأنه من أين حدث ؟ ولمَ حدث الآن ولم يحدث قبله ؟ أحدث الآن لا من جهة الله ؟ فإن جاز حادث من غير محدث ، فليكن العالم حادثاً لا صانع له ، وإلا فأى فرق بين حادث وحادث ؟

وإن حدث بإحداث الله ، فلمَ حدث الآن ولم يحدث قبل ؟ أالعدم آلة ، أو قدرة ، أو غرض ، أو طبيعة ، فلما أن تبدل ذلك بالوجود حدث ؟ عاد الإشكال بعينه . أو لعدم الإرادة ؟ فتمتقر الإرادة إلى إرادة ، وكذا الإرادة الأولى ، ويتسلسل إلى غير نهاية .

فإذن تحقق بالقول المطلق ، أن صدور الحادث من القديم ، من غير تغير أمر من القديم — في قبرة ، أو آلة ، أو وقت ، أو غرض ، أو طبع — محال . وتقدير تغير حال محال ؛ لأن الكلام في ذلك التغير الحادث كالكلام في غيره ، والكل محال . ومهما كان العالم موجوداً واستحال حدوثه ، ثبت قدمه لا محالة .

ذلك هو عرض ابن سينا للدليل قومه ، وهذا هو عرض الغزالي للدليل خصمه ، فأيهما أوضح وأدق ؟ وهل كان الغزالي يستطيع أن يعرض الدليل في صورة أدق

وأوضح من هذا ، لو أنه كان يدين بما يدين به ابن سينا ؟

وهاك أيضاً مثلاً آخر يتضح منه موقف الغزالي تجاه خصومه . لقد وجدت الغزالي — وأنا أقرأ الهافت لإعدادده للنشر في المرة الأولى — يقرر عنوان المسألة العشرين هكذا :

« مسألة في إبطال إنكارهم لبعث الأجساد ، ورد الأرواح إلى الأبدان ، ووجود النار الجسمية ، ووجود الجنة والحور العين ، وسائر ما أُوعِد به الناس ؛ وقولهم : إن كل ذلك أمثلة ضربت لعوام الخلق ، لتفهيم ثواب وعقاب روحانيين ، هما أعلا رتبة من الجسمانيين » .

ثم يسوق الدليل التالي على لسان الفلاسفة ، تبريراً لإنكارهم البعث الجسماني « وأما تقدير بقاء النفس وردها إلى ذلك البدن بعينه . فهو — لو تصور — لكان معاداً ؛ أى عوداً إلى تدبير البدن بعد مفارقتها ؛ لكنه محال ؛ إذ بدن الميت يستحيل تراباً ، أو تأكله الديدان والطيور ، ويستحيل ماء ، وبخاراً ، وهواء ، ويمتزج بهواء العالم ، وبخاره ، ومائه ، امتزاجاً يبعد انتزاعه واستخلاصه . ولكن إن فرض ذلك ، اتكالا على قدرة الله تعالى فلا يخلو :

إما أن يجمع الأجزاء التي مات عليها فقط ، فينبغي أن يعاد الأقطع ، ومجموع الأنف والأذن ، وناقص الأعضاء . كما كان ؛ وهذا مستحيل ، لا سيما في أهل الجنة ، وهم الذين خلقوا ناقصين في ابتداء الفطرة ، فإعادتهم إلى ما كانوا عليه من المزال عند الموت ، في غاية النكال .

هذا إن اقتصر على جمع الأجزاء الموجودة عند الموت .

وإن جمع جميع أجزائه التي كانت موجودة في جميع عمره ، فهو محال من وجهين : أحدهما : أن الإنسان إذا تغذى بلحم إنسان — وقد جرت العادة به في بعض البلاد ، ويكثر وقوعه في أوقات القحط — فيتعذر حشرهما جميعاً ؛ لأن مادة واحدة ، كانت بدنا للمأكل ، وصارت بالغذاء بدنناً للآكل ، ولا يمكن رد نفسين إلى بدن واحد . والثاني : أنه يجب أن يعاد جزء واحد ، كبداً ، وقلباً ، ويداً ، ورجلاً ؛

فإنه ثبت بالصناعات الطبية أن الأجزاء العضوية يتغذى بعضها بفضلة غذاء البعض، فيتعدى الكبد بأجزاء القلب، وكذلك سائر الأعضاء.

فتفرض أجزاء معينة قد كانت مادة لحملة من الأعضاء، فإلى أى عضو تعاد؟ بل لا يحتاج فى تقرير الاستحالة الأولى إلى أكل الناس الناس؛ فإنك إذا تأملت ظاهر التربة المعمورة، علمت بعد طول الزمان، أن ترابها جثث الموتى، قد تربت وزرع فيها وغرس، وصارت حباً وفاكهة، وتناولتها اللواب، فصارت لحماً، وتناولناها فصارت أبداناً لنا. فما من مادة يشار إليها إلا وقد كانت بدنناً لأناس كثيرين، فاستحالت وصارت تراباً، ثم نباتاً، ثم لحماً ثم حيواناً. بل يلزم منه محال ثالث، وهو أن النفوس المفارقة للأبدان غير متناهية والأبدان أحسام متناهية، فلا تبقى المواد - التى كانت مواد الإنسان - بأنفس الناس كلهم، بل تضيق بهم.

فحضرنى ما كنت قرأته قبل ذلك فى كتابي «النجاة» و «الشفاء» لابن سينا بخصوص هذه المسألة، وفيه التصريح بالبعث الجسماني، فذكرت على الفور، موقف الزميل الذى نبه إلى وجوب الخلط من أن يدلس الغزالي على خصوصه، وهو يروى لهم وينقل عنهم، فأثبت - بهامش المسألة العشرين من كتاب التهافت التى يصرح الغزالي فيها بأن الفلاسفة أنكروا البعث الجسماني، والتي يروى فيها دليلاً، على لسانهم، يجعل وقوع البعث الجسماني أمراً مستحيلاً - النص الكامل الوارد فى النجاة بخصوص هذه المسألة. وفيه قسم ابن سينا البحث قسمين: خصص واحداً منهما للحديث عن البعث الجسماني، وقد جاء على اختصاره وقصره، صريحاً واضحاً، دالاً على أن صاحبه يؤمن بالبعث الجسماني إيماناً عميقاً، ويوقن به إيقاناً شديداً.

أما ثانيهما فقد خصصه لشرح البعث الروحاني وقد جاء مستفيضاً مطولاً، وفيه غموض والتواء، بل فيه عبارات تشير إلى نفي البعث الجسماني.

وهكذا ظهر البحث فى جلته متضارباً^(١)، لكن تضارب ابن سينا وتعارض

(١) انظره فى هامش المسألة العشرين من هذه الطبعة أيضاً، إذ أثرت استبقائه صيانة لمعالم الماضى.

موقفه بالنسبة للبعث الجسماني في النص الواحد، لم يصح -عندي- شفوياً للغزالي في أمرين أخذتهما عليه :

أولهما : أنه إذا كان ابن سينا متعارضاً يثبت البعث الجسماني وينفيه ، فنأين للغزالي القطع بأن ابن سينا ينكر البعث الجسماني ؟ ولماذا يأخذ طرفاً معيناً من الطرفين اللذين يتردد بينهما ابن سينا ويسجله عليه ، ويضرب بالآخر عرض الحائط ؟ وثانيهما : التساؤل عن مصدر الدليل الذي يرويه الغزالي بلسان خصومه على أنه عدتهم ومستندهم في إنكار البعث الجسماني ؛ إذا لم يرد للدليل الذي حكاه الغزالي في التهافت على لسان الفلاسفة ، تعزيزاً لإنكار البعث الجسماني ، ذكر لا في «الشفاء» ولا في «النجاة» وهما أوسع وأشهر ما كتب ابن سينا في الفلسفة ولائي - في ذلكم الوقت - لم أجد للغزالي مخرجاً من هذا الذي اعتبرته منه تورطاً وافتياتاً على الحقيقة وعلى خصومه ، فقد أنحيت عليه باللائمة قائلاً :- في التعليق على النص المقتبس من كتاب النجاة -

« هذا هو رأى ابن سينا في البعث ، وهو - كما ترى - شطران :

أحدهما : يرجع فيه إلى الشريعة المحمدية ، وما جاء فيها عن بعث البدن ونعيمه وعذابه ، وقد آمن بكل ذلك وأذعن له .

وثانيهما : يرجع فيه إلى العقل وما تأدى إليه من بعث الروح ونعيمها وعذابها وقد حكى كل ذلك أيضاً حكاية المدعن المؤمن .

والذي لا يستطيع المنصف أن يمارى فيه ، أن ما جاء في الشطر الثاني يكاد يودى بما جاء في الشطر الأول ، إذ قد جعل مناط السعادة والشقاوة في الخلاص من البدن ، فالنفوس التي توفرت لديها أسباب السعادة ، إنما كان يمنعها من الشعور بها البدن ، فإذا خلعت وتخلصت منه ، استلوقت سعادتها واستكملتها . والنفوس التي توافرت لديها أسباب الشقاوة ، إنما كان يحول بينها وبين الشعور بها ، البدن وشواغله ، فإذا ألقته جانباً ، تأذت وتألّت .

ولقد ورد في عبارته ما يفيد أن كلا الصنفين من النفوس سيفارق بدنه إلى غير رجعة ، ومعنى هذا إنكار البعث الجسماني ، وما يترتب عليه من نعيم البدن وعذابه .

فهل كان « ابن سينا » يعنى ما جاء فى الشطر الثانى وإنما ذكر الأول تقيّة؟
 هذا محتمل ، أم هو الاضطراب الذى كان ظاهرة شائعة فى الفلسفة الإسلامية ،
 من جراء إيمان أصحابها بمصدرين مختلفين ، واعتقادهم فيهما العصمة والتزاهة عن
 الخطأ ؟

إن كان الأول فلماذا لم يستشعر ابن سينا التقيّة فى غير هذه المسألة ،
 بما لا يقل خطره فى نظر خصومه عن خطرها ، كالقول بقدوم العالم ؟
 وإن كان الثانى ، فكيف غاب عنه هذا التناقض الواضح بين الجانبين ،
 فإن كلا منهما ينقضى ما يثبت الآخر ؟

فى الحق أن موقف ابن سينا فى هذه المسألة غامض ، ورأيه فيها مضطرب .
 ولكن هل يحق للنقاد المنصف أن يسجل عليه أحد الجانبين ويضرب بالآخر
 عرض الحائط ؟ وإن حق له ذلك ، فهل هو بالخيار بين أن يغفل أى الجانبين
 شاء ؟

هذا ماقلته — فى الطبعة الأولى — تعليقاً على نص « النجاة » و « الشفاء » المتعارض
 بعضه مع بعض ، وتعليقاً على موقف الغزالي الغامض أيضاً بالنسبة لى فى ذلكم الوقت ،
 وبالرغم من أن هذا هو الذى انتهيت إليه — آنئذ — فقد ظلت غير مرتاح ،
 لا إلى موقف ابن سينا فى تردده واضطرابه ، ولا إلى موقف الغزالي فى افتياته
 وتهجمه . هكذا صورت الرجلين فى ذلكم الوقت :

أحدهما مضطرب متردد .

والآخر مفتات متهم .

ثم لبثت غير مطمئن إلى هذا التصوير ، إلى أن ساقى لى الصدفة مخطوطاً
 صغيراً لابن سينا ، عنوانه :

« رسالة أضحوية فى أمر المعاد »

فلما قرأته وجدته صريحاً فى إنكار البعث الجسماني ، ورجدته يشتمل على
 نفس الدليل الذى حكاه الغزالي فى التهاافت على لسان الفلاسفة ، فيقول ابن سينا
 فى هذا المخطوط :

« إنه لا يخلو :

إما أن تكون النفوس تعود إلى المادة التي فارقتها

أو إلى مادة أخرى .

وقيل من حكاية مذهب المخاطبين بهذه الفصول : أنهم يرون عودها إلى تلك

المادة بعينها ، فحيث لا يخلو :

إما أن تكون تلك المادة هي المادة التي كانت حاضرة عند الموت .

أو جميع المادة التي قارنته جميع أيام العمر .

فعلى الأول . أى إن كانت المادة الحاضرة حالة الموت فقط ، وجب أن

يبعث المجلوع ، والمقطوع يده في سبيل الله ، على صورته تلك ، وهذا قبيح عندهم .

وإن بعث جميع أجزائه ، التي كانت أجزاء له مدة عمره ، وجب من ذلك

أن يكون جسد واحد بعينه يبعث يداً ، ورأساً ، وكبداً ، وقلباً . وذلك لا يصح ؛

لأن الثابت أن الأجزاء العضوية دائماً ينتقل بعضها إلى بعض في الأغتذاء ، ويغتذى بعضها من فضل غذاء البعض .

ووجب أن يكون الإنسان المغتذى من الإنسان — في البلاد التي يحكى أن

غذاء الناس فيها الناس — إذا نشأ من الغذاء الأنسانى ، أن لا يبعث ؛ لأن جوهره من أجزاء جوهر غيره .

وتلك الأجزاء تبعث في غيره ، أو يبعث هو ويضيق أجزاء غيره ، فلا

يبعث ؟

فإن أجبت بأن المعاد ، إنما هو بالأجزاء الأصلية ، وهي الباقية من أول

العمر إلى آخره ، لا جميع الأجزاء على الإطلاق ، وهذا الجزء فضلة في الإنسان ،

إن أكله فلا يجب إعادة فواضل المكلف ، ثم إن كان من الأجزاء الأصلية

للمأكول أعيد فيه وإلا فلا .

وإن قالوا : أن المبعوث من أجزائه أجزاؤه التي تصلح بها حياته ، فلا خلاص

فيه ؛ لأنها قد تربت ، وتساوت في أن يكون بعضها مقوماً للحياة ، وبعضها نافعاً غير مقوم ، وصار البعث عن ذلك التراب وعن تراب غيره سواء لا فرق فيه ؛ فقد رفعوا حكم العدل الذي يراعونه في بعث أعضاء البدن ، إلا أن يجعلوا للأجزاء المخصوصة بالبعث خصوصية معنى زائد عليها ، وهو أنها في حال الحياة الأولى كانت مادة للأجزاء المقومة للحياة ، فيكون القول بذلك هو تحكم ، لا فائدة فيه ولا جلوى ، بوجه من الوجوه : أعني تخصيص بعض أجزاء الأعضاء المتشابهة ، بالبعث ، دون بعض ، هو القول بتصيير عدم معنى كان سبباً في استحقاق شيء لمعنى دون غيره ، وحال العدم الكائن ، والممكن الكون ، الغير الكائن في المادة القابلة لها ، واحدة .

وأنت إذا تأملت وتدبرت ، ظهر لك أن الغالب على ظاهر التربة المعصورة جثث الموتى المتربة ، وقد حرث فيها وزرع ، وتكون منها الأغذية ، وتغذى بالأغذية جثث أخرى ، فأتى يمكن بعث مادة ، كانت حاصلة لصور في إنسانين في وقتين ، لهما جميعاً في وقت واحد بلا قسمة (١) ؟

فأدركت أهمية كتاب « رسالة أضحوية في أمر المعاد » بالنسبة لموقفى ابن سينا والغزالي معاً .

أما بالنسبة للغزالي ففيه تصحيح لموقفه ، وبيان أنه — في هذه المسألة على الأقل — أمين في حكاية آراء خصومه .

وأما بالنسبة لابن سينا ففيها إخراج لموقفه عن نطاق التردد والتعارض إلى نطاق آخر أوضحته في مقدمتي لهذه الرسالة التي رأيت ضرورة نشرها .

هكذا في هاتين المسألتين :

(أ) مسألة استحالة حلول العالم .

(ب) ومسألة استحالة البعث الجسماني .

يظهر الغزالي أميناً في خصومته ، دقيقاً في روايته .

أما الحكم عليه بالنسبة لباقي مسائل الكتاب ، فيحتاج إطلاعاً أوسع ، وبحثاً أشمل . وقد يعترض هذا الطريق صعوبات ، أهمها أن لخصوم الغزالي من الفلاسفة — الذين يصور الغزالي آراءهم في كتابه التهافت ، للرد عليها — مناهج في التأليف معقدة ، وطرائق ملتوية .

نخذ مثلاً موقف ابن سينا من مسألة البعث الجسماني في الشفاء أوسع كتبه شهرة ، وأبعدها صيتاً ! تجده يصرح فيه بالبعث الجسماني ! فاو قنع المرء بما جاء فيه بخصوص هذه المسألة ، وراح يقرنه ، بما يحكيه الغزالي عنه ، لخرج بالنتيجة الحائرة القلقة التي خرجت أنا بها قبل عثوري على المخطوط الصغير ، الذي كان منزوياً في ركن ضيق مظلم من أركان دار الكتب المصرية ، فقبل العثور على هذا المخطوط كان لابد للغزالي أن يُعرض للغمز واللمز ، بل انه لم يزل — حتى بعد ظهور هذا المخطوط — معرضاً لذلك ! إذ لم يتح لجمهرة الباحثين قراءته .

ثم ما هي الوسيلة لقراءة كتب ابن سينا جميعها ، وهي كثيرة كثرة مفرطة ، ثم — فضلاً عن كثرتها — هي مبعثرة في الأقطار والقارات ؟ وليست الأمر واقف عند ابن سينا وحده ، فإِنَّ الغزالي يصرح بأنه يرد على ابن سينا والفارابي أيضاً ، فن أين لنا الظفر بمجموع كتب الرجلين ، ودون الوقوف على جميع كتبهما لا يصح لنا القطع بأن الغزالي مدلس ! إذ قد يكون ما يتقله موجوداً فيما لم تصل إليه أيدينا من كتب .

ولقد بدا لي أن أنشر كتاب « تهافت التهافت » لأبن رشد ، نشرأً علمياً دقيقاً ، فإن ذلك طريق يبذل أقصر من طريق الاحاطة بجميع كتب الفارابي وابن سينا ، فإنه إن مر ابن رشد بالمسألة ولم يتهم الغزالي فيها بتحريف أو تغيير ، أمكن لنا أن نطمئن إلى أمانة الغزالي ودقته في روايته ، إذ أن ابن رشد أعرف بزملائه الفلاسفة مناهجهم ، فإن أشار إلى تحريف أو تبديل ، تعقبناه لنعرف منشأ وسببه . على أن في نشر كتاب « تهافت التهافت » لابن رشد — نشرأً علمياً مصححاً — إلى جانب كتاب « تهافت الفلاسفة » للغزالي ، فائدة عظيمة أخرى ، تلك أنه يساعد على إحقاق الحق في هذه المسائل التي كانت وما تزال مثار حرب جدلية

عنيفة ، بين شيعة ابن سينا ، وشيعة الغزالي ، لهذا فساخذ نفسي بنشره بعد الفراغ من كتاب الغزالي إن شاء الله .

* * *

٣ - صدى أفكار الغزالي في فلسفة المحدثين .

(١) شك ديكارت وشك الغزالي .

لقد سجل الغزالي بشكه ظاهرة فكرية قدرها فيه وأكبره من أجلها رجال الفلسفة . لقد حاول الغزالي بهذه الظاهرة أن يؤسس دعائم قوية يقيم عليها بناء المعرفة سليماً قوياً .

كلنا يعرف أن المرء حينما يحاول أن يكتسب معرفة جديدة ، فإنما يستعين على ذلك بمعلوماته القديمة التي يؤمن بها ويرضى عنها ؛ فإذا كانت هذه المعلومات القديمة - التي هي عدته ووسيلته في كسب المعلومات الجديدة ، والتي ، هي في الوقت ذاته ، معيار القبول والرفض عنده - خاطئة أو قلقة مشوشة ، كان البناء عليها بناء على أساس غير سليم ، فيجىء إما فاسداً ، وإما واهياً متداعياً ، لهذا كان الاحتياط في إقامة الأسس أمراً على جانب عظيم من الأهمية ، بل على أعظم جانب من الأهمية . وقد أخذ الغزالي نفسه بالاحتياط اللازم ، فقد حاول - أولاً - أن يحدد العلم ليقس في ضوء تحديده معارفه ؛ فإن كانت علماً بمعناه الصحيح استبقاها ، وإلا تخلى عنها ويبحث عن سواها .

وفي أثناء التعرف على حد العلم وجد أن قيمة الفكرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأداة التي عن طريقها تكتسب ، وأن الوثوق بها لا يتم إلا بعد الوثوق بالأداة نفسها ، فتأدى به الأمر إلى إخضاع العقل والحواس للاختبار وقد أوغل الغزالي في بحث صلاحية العقل والحواس لكسب العلوم ، إيغالا انتهى به إلى عدم الثقة فيهما ، وهنا ارتطم الغزالي بشك لم يكن إلى التخلص منه سبيل ، لولا رحمة من الله تداركته فأعادت إليه الوثوق بالعقل ، فراح يؤسس معارفه في ضوءه وعلى هدايه ، مترسماً خطى التحديد الدقيق الذي وضعه للعلم .

وبهذا يكون الغزالي :

- ١ - قد وضع للمعرفة منهجاً قوياً .
- ٢ - قد وضع للعلم حداً دقيقاً يخلصه من عناصر الغموض واللبس .
- ٣ - قد أظهر استحالة الوثوق بالعقل عن طريق العقل نفسه .
- ٤ - قد ضرب أمثلة جديدة بالاعتبار لبيان إمكان خطأ العقل في أحكامه ، وأخرى لبيان إمكان خطأ الحواس .

٥ - قد رد أساس المعرفة إلى الإلهام لا إلى العقل ؛ إذ لولا الثقة في أن الله لا يمنحنا طبيعة مزيفة ، لما أمكننا التعويل على العقل في اكتساب المعرفة .
وأدع الغزالي بشرح - بأسلوبه الواضح الآخاذ - قصته بقوله :
« فقلت في نفسي إنما مطلوب العلم بحقائق الأمور ، فلا بد من طب حقيقة العلم ما هي ؟ »

فظهر لي أن العلم اليقيني هو الذي تنكشف فيه العلوم انكشافاً لا يبق معه ريب ، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم ، ولا يتسع القلب لتقدير ذلك ، بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً لليقين مقارنة لو تحدى بإظهار بطلانه مثلاً من قلب الحجر ذهباً والعصا ثعباناً لم يورث ذلك شكاً وإنكاراً ، فإني إذا علمت أن العشرة أكثر من الثلاثة ، فلو قال لي قائل : لا ، بل الثلاثة أكثر ، بدليل أني أقلب هذه العصا ثعباناً ، وقلبها ، وشاهدت ذلك منه ، لم أشك بسببه في معرفتي ، ولم يحصل منه إلا التعجب من كيفية قدرته عليه ! فأما الشك فيما علمته ، فلا .

ثم علمت أن كل ما لا أعلمه على هذا الوجه ، ولا أتيقنه هذا النوع من اليقين ، فهو علم لا ثقة به ، ولا أمان معه ، وكل علم لا أمان معه ، فليس بعلم يقيني .

ثم فتشت عن علوي ، فوجدت نفسي عاطلاً من علم موصوف بهذه الصفة ، إلا في الحسيات والضروريات فقلت ، الآن بعد حصول اليأس ، لا مطمع في اكتساب المشكلات إلا من الحليات ، وهي الحسيات والضروريات ، فلا بد من إحكامها أولاً لأتيقن أن ثقتي بالمحسوسات ، وأمانى من الغلط في الضروريات ، من

جنس أمانى الذى كان من قبل فى التقليديات ، ومن جنس أمان أكثر الخلق فى النظريات ، أم هو أمان محقق لا غدر فيه ولا غائلة له ؟ .

فأقبلت يجد بليغ ، أتأمل فى المحسوسات والضروريات ، وأنظر هل يمكنى أن أشكك نفسى فيها ، فأنتهى بى طول التشكيك إلى أن لم تسمح نفسى بتسليم الأمان فى المحسوسات أيضاً ، وأخذ يتسع هذا الشك فيها ويقول :

من أين الثقة بالمحسوسات ، وأقواها حاسة البصر ، وهى تنظر إلى الظل فتراه واقفاً غير متحرك ، وتحكم بنى الحركة ؟ ثم بالتجربة والملاحظة بعد ساعة تعرف أنه متحرك ، وأنه لم يتحرك دفعة بغتة ، بل على التدرج ذرة ذرة ، حتى لم تكن له حالة وقوف .

وتنظر إلى الكوكب فتراه صغيراً فى مقدار دينار ، ثم الأدلة الهندسية تدل على أنه أكبر من الأرض فى المقدار .

هذا وأمثاله من المحسوسات يحكم فيه حاكم الحس بأحكامه ، ويكذبه حاكم العقل ويخونه ، تكذيباً لا سبيل إلى مدافعته .

فقلت : قد بطلت الثقة بالمحسوسات أيضاً ، فلعله لا ثقة إلا بالعقليات التى هى من الأوليات ، كقولنا : العشرة أكثر من الثلاثة ، والننى والأثبات لا يجتمعان فى الشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون حادثاً قديماً ، موجوداً معدوماً ، واجباً محالاً .

فقلت المحسوسات : بم تأمن (١) أن تكون ثقتك بالعقليات كثفتك بالمحسوسات وقد كنت واثقاً بى ، فجاء حاكم العقل فكذبى ، وأولا حاكم العقل لكنت تستمر على تصديقى ؟ فلعل وراء إدراك العقل حاكماً آخر ، إذا تجلى كذب العقل فى حكمه ، كما تجلى حاكم العقل فكذب الحس فى حكمه ، وعدم تجلى ذلك الإدراك لا يدل على استحالته . فتوقفت النفس فى جواب ذلك قليلاً ، وأيدت أشكالها بالمنام وقالت : أما تراك تعتقد فى النوم أموراً وتتخيل أحوالاً وتعتقد لها ثباتاً واستقراراً ، ولا تشك فى تلك الحالة فيها ، ثم تستيقظ فتعلم أنه لم

(١) فى الأصل الذى نقلت عنه « تأمل » .

يكن لجميع متخيلاتك ومعتقداتك أصل وطائل ؟ فيم تأمن أن يكون جميع ما تعتقده في يقلتك بحس أو عقل ، هو حق بالإضافة إلى حالتك التي أنت فيها ، لكن يمكن أن تطرأ عليك حالة تكون نسبتها إلى يقلتك كنسبة يقلتك إلى منامك ، وتكون يقلتك نوماً بالإضافة إليها ، فإذا وردت تلك الحالة تيقنت أن جميع ما توهمت بعقلك خيالات لا حاصل لها . ولعل تلك الحالة ما يدعيه الصوفية أنها حالتهم . إذ يزعمون أنهم يشاهدون في أحوالهم التي لهم - إذا غاصوا في أنفسهم ، وغابوا عن حواسهم - أحوالاً لا توافق هذه المعقولات .

ولعل تلك الحالة هي الموت ، إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا » . فلعل الحياة الدنيا نوم بالإضافة إلى الآخرة . فإذا مات ظهرت له الأشياء على خلاف ما يشاهده الآن ، ويقال له عند ذلك : « فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد » .

فلما خطرت لي هذه الخواطر وانقدحت في النفس ، حاولت لذلك علاجاً ، فلم يتيسر إذ لم يكن دفعه إلا بالدليل ، ولم يمكن نصب دليل إلا من تركيب العلوم الأولية ، فإذا لم تكن مسلمة لم يمكن ترتيب الدليل ، فأعضل هذا الداء ، ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال ، لا بحكم النطق والمقال ، حتى شفى الله تعالى من ذلك المرض ، وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال ، ورجعت الضرورات العقلية مقبولة موثقاً بها على أمن ويقين ، ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام ، بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ، فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المحررة فقد ضيق رحمة الله - تعالى - الواسعة (١) .

فإذا رحنا بعد هذا إلى ديكرات ، وجدنا المؤرخين يحدوثونا أنه يقول : « إن تجارب كثيرة قد قوضت - شيئاً فشيئاً - كل ما لديه من ثقة في الحواس كأداة للمعرفة الصحيحة ؛ إذ لاحظ كثيراً أن الأبراج التي تبدو للرأى مستديرة عن بعد ، تلوح في نظره مربعة متى كان قريباً منها ، وأن التماثيل

(١) المنقذ من الضلال للفرزالي الطبعة الثالثة لسنة ١٩٣٩ ، بتحقيق جميل صليبا وكامل عياد .

الضخمة التي تملأ قعرها ، تبدو صغيرة الحجم متى نظر إليها من أسفل .
بل لاحظ في كثير من المناسبات أن أحكامه التي يقيمها على حواسه
الداخلية كثيراً ما تخطيء . وقد عرف من أشخاص بترت سيقانهم أو أذرعهم
أنه كان يلوح لهم أحياناً أنهم يحسون ألماً في العضو المبتور منهم ، فدعاه هذا إلى
الاعتقاد بأنه لا يستطيع أن يكون على يقين من وجود ألم حقيقى يصيب عضواً في
جسمه حتى ولو أحس هذا الألم .

هذا إلى سببين آخرين ييران الشك في المعرفة الحسية !
أولهما : أنه ما أحس شيئاً في يقظته إلا ظن أن في وسعه أن يحسه أثناء نومه ،
وهو لا يظن أن ما يحسه في نومه صادر بالفعل عن أشياء خارجية ؛ لهذا لم يجد
مبرراً يسوغ له تصديق ما يحسه في يقظته أكثر من تصديقه ما يحسه أثناء نومه .
وثانى السببين ! أنه كان قد زعم أنه لا يعرف بعد خالقه — وهو ضامن
الصدق في تفكيره — ولهذا لم يجد ما يمنعه من الشك في الطبيعة ، والظن بأنها
حياته أو خلقته بحيث يخطيء حتى فيما يلوح له أنه أصبح الأشياء وأصدقها ^(١) .
فلذا فتشنا في هذا النص أمكننا أن نستنبط منه جميع العناصر التي
استخلصناها من عبارة الغزالي .

وبهذا يكون الغزالي قد سبق مؤسس الفلسفة الحديثة في رسم طريق قويم
للمعرفة ، وفي تحديد مكانة العقل ، والكشف عن جوانب القصور فيه .

ولقد كان رسل « B. Russell » واضحاً في مشابهة الغزالي في تجويز
أن يكون وجود العالم مثل وجود الأشياء التي تظهر في رؤيا الحالم ، لا وجود لها في
عالم الواقع ، وذلك حيث يقول :

« أنه لا توجد استحالة منطقية تمنع من افتراض أن يكون الكون كله حلماً
طويلاً ، وأن يكون خيالنا هو الذى ابتدع الحقائق التي تلوح لنا ^(٢) .

(١) أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل . ص ٢٤٥ ، ٦ ، الطبعة الثانية .
وفي نص قرأته عن هذا الموضوع في الإنجليزية ، وجدت أن ديكارت عاد قائماً بكفاية
الطبيعة البشرية لأدرك الحق ، ضرورة أنها من الله الذى لا يمكن أن يخدع حلقه .

(٢) Problems of philosophy. p. 22

The Home University Library of modern Philosophy. p. 40. Published in 1950.

أما «السير وإليام هاملتون» فقد كان واضحاً جد الوضوح في أنه أوقف العقل نفس الموقف الحرج الذى أوقفه إياه الغزالي ، وأنه أذهب عنه الحرج بنفس الوسيلة التى لاحت للغزالي ، يقول :

«الصدق الحقيقى هو مطابقة أفكارنا للوجودات التى تكون موضوعاتها . لكن هنا صعوبة تنشأ . كيف نعرف أنه يوجد — أنه يمكن أن يكون — مثل هذا الانطباق ؟ أن كل ما نستطيع أن نعرفه عن الموضوعات ، يأتينا عن طريق قوانا ومداركنا ، لكننا لا نستطيع أن نتأكد من أن قوانا ومداركنا يمكنها أن تتصور هذه الموضوعات كما هى فى نفسها ؛ لأن تأكدنا من كفاية قوانا ومداركنا لتصوير الموضوعات ، يتطلب أن نتخلى عن كيانتنا — أن نتخلى عن قوانا ومداركنا — وأن نحصل على معرفة بهذه الموضوعات عن صريق قوى ومدارك أخرى ، وأن نقارن المعرفة القديمة التى حصلنا عليها عن طريق القوى والمدارك الأولى ، بالمعرفة الجديدة التى حصلنا عليها عن طريق القوى والمدارك الثانية ، لكن — حتى لو صح أن ذلك الفرض ممكن — فإنه سيكون عاجزاً عن أن يقدم لنا اليقين المطلوب . إذ على فرض أنه من الممكن أن نخلع قوانا ومداركنا القديمة ، وأن نحصل على أخرى جديدة، نختبر بها القديمة ، فإن صدق القوى والمدارك الجديدة ، لا يزال عرضة لنفس الشك الذى تعرضت له القوى والمدارك القديمة ؟ إذ ما هو الضمان الذى يجعل الحالة الجديدة أوثق من الحال القديمة ؟ إن القوى والمدارك الجديدة يمكن أن تؤكد صدق نفسها فقط ، لكن القوى والمدارك القديمة قد أكدت أيضاً صدق نفسها .

ومن المستحيل أن نتخيل إدراكاً من الإدراكات التى تحدث لكائن من الكائنات ذات الذكاء المحدود ، يسموعن أن يشك فى أنه ذاتى — غير موضوعى — ابتدعه الكائن المدرك نفسه .

كل ما يمكن — إذن — أن يقال فى الرد على مثل هذا الشك ، هو أنه لو صح مثل هذا الشك لكانت الطبيعة الإنسانية طبيعة مزيفة ، وهو أمر لا ينبغى

اللجوء إليه دون مبررات على أعظم جانب من القوة» (١)

• • •

(ب) وكما تشابه الغزالي وديكارت في أمر المعرفة ، فقد تشابها أيضاً في أمر آخر هو موقف العقل من الوحي .
أما ديكارت فقد رُوي عنه أنه :

« نحى حقائق الوحي عن مجال العقل لأنها — في رأيه — لا تدرك إلا بمدد من السماء هارق للعادة ! فارتد بهذا إلى النزعة اللاعقلية في مجال الدين » (٢) .
وأما الغزالي فقد جعل الغرض الأول والأخير من تأليف كتاب التهافت ، هو إثبات أن العقل قاصر عن إدراك حقائق الأمور الإلهية ، وأنه لا يمكن التعويل عليه بشأنها ، ودعا — فيما يتصل بهذه الأمور — إلى مصدر آخر ، هو خبر النبي المعصوم .

ومن أمثلة ذلك تعجيزه الفلاسفة عن إخضاع الأمور الإلهية لمعايير المنطق في قوله :

« ونناظرهم في هذا الكتاب بلغتهم — أعني بعباراتهم في المنطق — ونوضح أن ما شرطوه في صحة مادة القياس في قسم البرهان من المنطق ، وما شرطوه في صورته في كتاب القياس ، وما وضعوه من الأوضاع في « ايساغوجي » و « قاطيغورياس » — التي هي من أجزاء المنطق ومقدماته — لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية » .

وفي قوله :

« فهنا ما أردنا أن نذكر تناقضهم فيه ، من جملة علومهم الإلهية والطبيعية ؛ وأما الرياضيات فلا معنى لإنكارها ولا للمخالفة فيها ، وأما المنطقيات فهي نظر في آلة الفكر في المعقولات ، ولا يتفق فيها خلاف به مبالاة . »
ثم في قوله :

(١) Lectures on metaphysics and Logic. Vol. IV. P. 67-80 Published in 186.

(٢) أسس الفلسفة — الدكتور توفيق الطويل — ص ٢٣٥ الطبعة الثانية .

« أين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات ؟ »

• • •

(ج) كذلك تشابه الغزالي مع أرباب الوضعية الحديثة في جانبيين من جوانبهم وإن يكن خالفهم في الثالث :

أما الجانب الأول من جوانب التشابه فهو الوثوق بالعلوم الصورية من منطقية ورياضية ، واعتبارها يقينية .

والجانب الثاني من جوانب التشابه هو اعتبار المعرفة التجريبية ترجيحية لا تبلغ مرتبة اليقين .

فقد سبق الغزالي التجريبيين إلى تقرير أن التجربة لا توصل إلى يقين ، فقرر أن لا ترابط إطلاقاً بين ما يسمى سبباً وما يسمى مسبباً ، واستطاع لأول مرة في التاريخ — فيما يبدو لي — أن يعلل دعواه تعليلاً مقبولاً ، حيث قال :

« الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وبين ما يعتقد مسبباً ، ليس ضرورياً عندنا ! بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ! مثل الرى والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطلوع الشمس ، والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا ، إلى كل المشاهدات المقترنات في الطب والنجوم والصناعات والحرف .

فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، بخلقها على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه ، غير قابل للقوت ، بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وأدامة الحياة مع جز الرقبة ، وهلم جرا ، إلى جميع المقترنات .

وأنكر الفلاسفة إمكانه وأدعوا استحالة .

والنظر في هذه الأمور الخارجة عن الحصر يطول ، فلنعين مثالا واحداً ، وهو الاحتراق في القطن مثلاً عند ملاقة النار ، فإننا نجوز وقوع الملاقاة بينهما

دون الاحتراق ، ويجوز حدوث انقلاب القطن وماداً محترقاً دون ملاقاته النار ، وهم ينكرون جوازه .

وللكلام في هذه المسألة ثلاث مقامات :

المقام الأول : أن يدعى الخصم أن فاعل الاحتراق هو النار فقط ، وهو فاعل بالطبع لا بالاختيار ، فلا يمكنه الكف عما هو في طبعه ، بعد ملاقاته محل قابل له .

وهذا مما ننكره ، بل نقول : فاعل الاحتراق — بخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه ، وجعله حرقاً أو رماداً — هو الله تعالى ، إما بواسطة الملائكة ، أو بغير واسطة ، فأما النار — وهي جماد — فلا فعل لها .

فما الدليل على أنها الفاعل ؟ وليس لهم دليل ، إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقاته النار ، والمشاهدة تدل على الحصول عندها ، ولا تدل على الحصول بها ، وأنه لا علة له سواها . . . الخ »

إن إنكار الغزالي فاعلية النار للأحراق بناء على أن مشاهدتنا للاحتراق عند ملاقاته النار ، تدل على حصول الاحتراق عند النار لا على الحصول بها ، موقف يعسر زحزحة الغزالي عنه .

ومهما يكن من أمره ، فهو موقف سبق به الغزالي أرب الوضعية الحديثة . نعم أنه خالفهم في إنكارهم الميتافيزيكا ، وإن كان قد ردها إلى خبر النبي المعصوم ، فعنه — في نظر الغزالي — يمكن تلقى المعرفة بالمغيبات .

* * *

وما سبق يمكن تقسيم منهج الغزالي في المعرفة إلى ثلاث شعب :

١ — المعرفة الغيبية — الميتافيزيكا — ومعرفتها بطريق التفصيل لا تتم إلا عن طريق الوحي .

٢ — المعرفة المنطقية والرياضية ، وطريقها العقل .

٣ — المعرفة التجريبية ، وطريقها الحواس ، وغايتها الظن ، لا اليقين .

* * *

وليس يهمني هنا أن أدعى أن ديكارت ، وهاملتون ، ورسل ، وأرباب
الوضعية الحديثة — وكلهم متأخرون في الزمن عن الغزالي — قد قرؤا له في لغته ،
أو قرؤا عنه مترجماً إلى لغاتهم . وإن كان ذلك أمراً جديداً خطيراً في نفسه ، يهتم
له تاريخ الفلسفة الذي يساير الأفكار منذ نشأتها ، ويتابعها في مراحل تطورها ،
ويتبين مدى تأثيرها وتأثرها ! إذ يستوى لدى أن يكون هؤلاء المفكرون قد تأثروا
خطئ الغزالي ، وقلدوه في أفكاره ، واثتموا به في آرائه ، وأن يكون التشابه بينهم
وبينه من باب المصادفة المحضة وتوافق الحواطر ؛ فإنه إذا كانت الحالة الأولى
يهم لها المتعصبون للشرق ورجاله ، ويرونه فخراً كبيراً أن يتلمذ الغرب الحديث
للشرق القديم ؛ فإن الحالة الثانية عندى أعظم شأنًا وأجل خطراً ! إذ أن فيها برهاناً
على أن الغرب الحديث بعد أن طوف في آفاق المعرفة ما شاء أن يطوف ، انتهى
به المطاف عند تلكم الأفكار التي فرغ الشرق منها منذ بعيد ، وعلى أن الفكر في
مراحله الأخيرة ، عاد فأخذ نفس الصورة التي كانت له في مراحله الأولى .

ومهما يكن من شيء فلست أحب أن تفوتني هنا الإشارة إلى أن ما قرأته
— في المصادر الأجنبية — عما يسمى فلسفة حديثة ، ليس كله جديداً كل
الجدد ، بل يداخله كثير من العناصر القديمة .

لقد قرأت في الإنجليزية مثلاً عن IDEALISM — نظرية المعنى (١) —
وقرأت أن مؤسسها هو باركلي Berkeley الفيلسوف الإنجليزى الذائع الصيت
وخلاصة رأيه في هذه النظرية أن الوجود الأصيل للأشياء هو كونها في علم الله ،
فالأشياء ليست إلا أفكاراً في علم الله . ولقد حضرنى عند قراءة هذه النظرية
تعريف الأقدمين للصدق بأنه مطابقة الخبر للواقع ، وتفسيرهم الواقع بأنه علم الله

(١) هكذا أحب أن أسميها ، ويسمى آخرون النظرية المثالية ، أو النظرية الصورية .

وهذا يعنى أن أصحاب هذا التعريف — وهو تعريف مشهور يذكره علماء كلام في كتبهم ، ويذكره علماء البلاغة في بحوثهم — يرون أن الوجود الأصيل للأشياء هو كونها في علم الله ، كما يرى ذلك باركلى . وربما عدت لهذه المسألة وأشاهها فيما بعد إن شاء الله .

القاهرة في } ٢٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٤
 ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥
 سليمان دنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

« وبعد » فقد قرأت للغزالي كثيراً ، فظهر لي من شأنه بعامة ومن شأن كتاب « التهافت » بخاصة ، ما أعتقد أن معرفته ضرورية لمن يريد أن يتناول هذا الكتاب بالدرس والتحصيل .

ولما شاء الإله لكتاب « التهافت » أن يجدد طبعه ، رأيت الواجب العلمي يقتضيني أن أقدم له بهذه المعارف ، مراعيًا في بسطها ظروف الطبع في الوقت الحاضر .

وأحب أن أنبه هنا إلى أن الصورة التي سيظهر فيها « الغزالي » هو وكتابه « التهافت » في هذه البحوث ، جديدة لم يعرفا بها من قبل ؛ وربما دهش لها فريق من الناس . ولكن الباحث الذي يهدف إلى الحق لا يصدف عن الرأي يعتصم بالحجة ويؤيده الدليل ، لمجرد دهش الناس واستغرابهم ، وحسني أن أشهد الله أني ما حملت على الغزالي - إن كنت قد حملت عليه - تعنتاً وبغضاً ، ولا دافعت عنه

— إن كنتُ قد دافعت — تعصباً وجباً ، ولكن الحق أردت والصواب توخيت .
 وإنما الأعمالُ بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .
 وفى هذه الخطة سرت ، وعلى حول الله وقوته اعتمدت ، إنه نعم المولى ونعم
 النصير .

سليمان دنيا

القاهرة فى { ١٧ صفر سنة ١٣٦٦
 ٩ يناير سنة ١٩٤٧

إجمال عن حياة الغزالي الفكرية

ولد « أبو حامد الغزالي » منتصف القرن الخامس الهجري أعنى سنة ٤٥٠ هـ في « طوس » إحدى مدن « خراسان » ، وقد عاجلت المنية أباه ، فتركه فقيراً صغيراً في رعاية أحد الصوفية ، ودفع به هذا الصوفي يدوره إلى مدرسة من المدارس التي كانت تمتد الوافدين عليها بما يلزمهم من النفقة .

قرأ الغزالي طرفاً من العلم ببلده « طوس » ثم ارتحل إلى « جرجان » ثم إلى « نيسابور » حيث أمام الحرمين « ضياء الدين الجويني » رئيس المدرسة النظامية إذ ذاك . ظل الغزالي في رعايته يدرس الفقه والأصول والمنطق والكلام حتى كان الموت هو المفرق بينهما ، فخرج من نيسابور عام ٤٧٨ هـ إلى « المعسكر » وظل به حتى ولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد عام ٤٨٤ ، وبلغ أوج مجده العلمي في هذه المدرسة ، حتى كان يحضر درسه ثلثمائة عمامة من أكابر العلماء . ولأمر ما خرج منها وهام على وجهه في الصحارى والقفار نحو تسع سنين ، عرج خلالها على « الشام » ، والحجاز ، ومصر ، ثم عاد إلى « نيسابور » ومنها إلى « طوس » حيث فاضت روحه في الرابع عشر من جمادى الثانية سنة ٥٠٥ هـ .

وكأنى به يقول وهو يتخلص من هذا العالم القاني ما قاله « فرنسيس بيكون » الفيلسوف الإنجليزي المتوفى سنة ١٦٢٦ م : « إننى أضع روحى بين يدي الله وليدفن جسدى في طي الخفاء ، أما اسمى فإنى باعث به إلى الأجيال المقبلة وإلى سائر الأمم » .

نشأ الغزالي والعالم الإسلامي بموج بمختلف الآراء وشتى الترععات ، وكل فريق يزعم أنه الناجي ، وكل حزب بما لديهم فرحون .

وإذا كانت هذه الآراء كلها لا يمكن أن تكون صواباً — لأنها متقابلة متباينة ، ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة ، الناجية منها واحدة » — وإذا كان الغزالي حريصاً على مستقبله في العالم الآخر جد الحرص ، يخشى سوء العاقبة وشر المنقلب ، فماذا هو فاعل ؟ !

لا شك أن اللجوء إلى فريق دون فريق — دون بحث — مجازفة وتقليد ، والحزم يقتضى البحث والتفتيش ، واستعمال النقد الجليد الجريء ؛ إذ الأمر إما سعادة الأبد أو شقاء الأبد . وهذا ما صنع الغزالي ، قال :

« إن اختلاف الخلق في الأديان والملل ، ثم اختلاف الأئمة في المذاهب ، بحر عميق ، غرق فيه الأكثرون ، وما نجا منه إلا الأقلون . . .

ولم أزل في عنفوان شباني — منذ راهقت البلوغ — أقترح لحة هذا البحر العميق ، وأخوض غمراته خوض الحسور لا خوض الجبان الحذور ، وأتوغل في كل مظلمة ، وأتجهم على كل مشكلة ، وأتقحم كل ورطة ، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة ، وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة ؛ لأميز بين محق ومبطل ، ومتسنن ومبتدع ، لا أغادر باطنياً إلا وأحب أن أطلع على بطائنه ، ولا ظاهرياً إلا وأريد أن أعلم حاصل ظهارته ، ولا فلسفياً إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته ، ولا متكلماً إلا وأجهد في الاطلاع على غاية كلامه ومجادلته ، ولا صوفياً إلا وأحرص على العثور على سر صفوته ، ولا متعبداً إلا وأترصد ما يرجع إليه حاصل عبادته ، ولا زنديقاً معطلاً إلا وأتجسس وراءه للتنبه لأسباب جرأته في تعطيله وزندقته . وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني ، من أول أوري وريعان عمري ، عزيزة وفطرة من الله وضعتا في جبلي ، لا باختياري وحيلتي ، حتى انحلت عني رابطة التقليد ، وانكسرت على العقائد الموروثة ، على قرب عهد بسن الصبا (١) . »

(١) المنقذ من الضلال — إخراج جميل صليبا ، وكامل عياد — الطبعة الثالثة ص ٦٦ ،

لا ريب أن ترك التقليد جانباً ، وإطراح سلطة العقائد الموروثة ، ووضع الآراء المتقابلة المتباينة على بساط البحث لاختيار ما يثبت النقد جودته وصلاحيته ، شك أو بواحد شك .

والشك — ككل الأمور النفسية — لا يظهر فجأة ، وإنما يدب إلى النفس ديباً خفياً ، حتى ربما لا تشعر به نفس صاحبه ، ثم لا يزال يقوى على الأيام شيئاً فشيئاً ، حتى يضايق النفس ويختقها .

كذلك قد يعمل عليه جملة أسباب متضافرة ، يعاون بعضها عمل بعض ، وقد يجتني بعض هذه الأسباب ويدق حتى لا تقع عليه أعين الباحثين .

لذلك يختلف كثيراً حول تحديد زمنه وتحديد أسبابه . ومن هنا يختلف الباحثون حول تحديد زمن هذه الأزمة النفسية التي انتابت الغزالي ، فالأستاذان « كامل عياد » و « جميل صليبا » يذهبان إلى رأى ، والأستاذ « ديبور » يذهب إلى آخر ، والدكتور « زويمر » يذهب إلى ثالث ، والأستاذ « ماكدونالد » يذهب إلى رابع ، وكلهم — فيما أرى — أخطأهم التوفيق (١) .

وعندى أن الشك قد لعب مع الغزالي دورين هامين :

(أ) دور كان فيه الشك خفيفاً سمحاً من النوع الذى يعترى كثيراً من الباحثين .

(ب) ودور كان فيه الشك عنيفاً هداماً من النوع الذى يعترى كبار الفلاسفة والمفكرين .

أما الدور الأول فيُصور بأن الغزالي رأى أمامه فرقاً متعددة ، وآراء متباينة متباينة ، فراح أن ينصف من نفسه ومن هذه الفرق جميعاً ، فألقى سلطة الآراء الموروثة ، وأطرح قداستها ، وأخذ يبحث عن الحق من بين هذه الفرق . فشكه في هذه المرحلة يتشخص — إن صح هذا التعبير — في « أى هذه الفرق على حق ؟ » راح الغزالي يقتش عن طلبته هذه ، مستعيناً بالعقل ، وبالحواس ، وبظواهر

(١) وقد أبنت ذلك بإيضاح في كتابي « الحقيقة في نظر الغزالي » .

الكتاب والسنة، وبما عسى يكون هنالك من فنون الأدلة الأخرى التي كانت معروفة لذلك العهد، فأحس تضارب هذه الأدلة، كما حدث هو عن نفسه في كتابه «جواهر القرآن»^(١)، فقال حاكياً عن قوم «وتناقضت عندهم ظواهر الأدلة حتى ضلوا وأضلوا» ثم قال حاكياً عن نفسه «ولسنا نستبعد ذلك فلقد تعثرنا في أذيال هذه الضلالات مدة»، وطبيعي أن تتضارب هذه الأدلة، لأن درجتها من القوة والضعف، والحق والباطل، ليست واحدة.

كان لا بد للغزالي أن يولي وجهه شطر هذه الأدلة ليفحصها أولاً، ثم يفحص بها ثانياً. وقد فحص هذه الأدلة في ضوء العلم اليقيني الذي يشتد والذى: «ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبتى معه ريبة، ولا يقارنه إمكان الغلط، ولا يتسع القلب لتقدير ذلك، بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً لليقين مقارنة لو تحدى بإظهار بطلانه مثلاً من يقلب الحجر ذهباً، والعصا ثعباناً، لم يورث ذلك شكاً وإنكاراً، فإني إذا علمت أن العشرة أكثر من الثلاثة فلو قال لي قائل: لا، بل الثلاثة أكثر، بدليل أتى أقلب هذه العصا ثعباناً، وقلبها، وشاهدت ذلك؛ لم أشك بسببه في معرفتي، ولم يحصل منه إلا التعجب من كيفية قدرته عليه، فأما الشك فيما علمته فلا، ثم علمت أن كل ما لا أعلمه على هذا الوجه، ولا أتيقنه هذا النوع من اليقين فهو علم لا ثقة به ولا أمان معه، وكل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني».

إذا كان هذا هو العلم الحق في نظر الغزالي فالميزان الحق هو الذي يوصل إليه، وظاهر أنه ما دام يتشدد في مطلوبه هذا التشدد، ويطلب نطقاً عالياً من الوثاقة والقوة، فلا بد أن يستبقى العقل والحواس فقط ويطرح ما عداهما، إذ أن ما عداهما لا يمكن أن يحقق للغزالي ما يطلبه؛ وهذا هو الذي كان منه،

بيد أن الغزالي لم يطمئن إلى العقل والحواس دون أن يجري عليهما امتحاناً دقيقاً، ليتبين هل في مكنيتهما أن يحققا له اليقين الذي يبتغيه؟! فأخذ يشكك نفسه فيهما قال: «فانتهى بي طول التشكيك إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان

في المحسوسات ، ومن أين الثقة بها ؟ ! وأقوى الحواس حاسة البصر ، وهي : نظر إلى الظل فتراه واقفاً غير متحرك ، وتحكم بنى الحركة ، ثم بالتجربة والملاحظة بعد ساعة تعرف أنه متحرك ، وأنه لم يتحرك دفعة بئغة ، بل على التدرج ذرة ذرة ، حتى لم تكن له حالة وقوف .

وتنظر إلى الكوكب فتراه صغيراً في مقدار دينار ، ثم الأدلة الهندسية تدل على أنه أكبر من الأرض في المقدار .

هذا وأمثاله من المحسوسات يحكم فيها حاكم الحس بأحكامه ويكذبه حاكم العقل وينحوئه تكذيباً لا سبيل إلى مدافعته .

بطلت ثقة الغزالي بالحواس فلم يبق له إلا العقل ، ولا بد له من اختباره أيضاً « قالت المحسوسات : بم تأمن أن تكون ثقتك بالعقل كثقتك بالمحسوسات ، وقد كنت واثقاً في فجاء حاكم العقل فكذبني ، ولولا حاكم العقل لكنت تستمر على تصديقي ، فلعل وراء إدراك العقل حاكماً آخر ، إذا تجلى كذب العقل في حكمه ، كما تجلى حاكم العقل فكذب الحس في حكمه ، وعدم تجلى ذلك الإدراك لا يدل على استحالته .

فتوقفت النفس في جواب ذلك قليلا ، وأيدت إشكالها بالمنام وقالت : أما تراك تعتقد في النوم أموراً ، وتخيل أحوالاً ، وتعتقد لها ثباتاً واستقراراً ، ولا تشك في تلك الحالة فيها ، ثم تستيقظ فتعلم أنه لم يكن لجميع متخيلاتك أصل وطائل ، فبم تأمن أن يكون جميع ما تعتقده في يقظتك بحس أو عقل بالإضافة^(١) إلى حالتك التي أنت فيها ؟ . لكن يمكن أن تطرأ عليك حالة تكون نسبتها إلى يقظتك كنسبة يقظتك إلى منامك ، وتكون يقظتك نوماً بالإضافة إليها ، فإذا وردت تلك الحالة تيقنت أن جميع ما توهمت خيالات لا حاصل لها ؛ ولعل تلك الحالة ما تدعيه الصوفية أنها حالتهم . . .

ولعل تلك الحالة هي الموت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا » . . .

فلما خطرت لي هذه الخواطر ، وانقدحت في النفس ، حاولت لذلك علاجاً

(١) أي « هو بالإضافة . . . إلخ »

فلم يتيسر ، إذ لم يكن دفعه إلا بالدليل ، ولم يمكن نصب دليل إلا من تركيب العلوم الأولية ، فإذا لم تكن مسلمة لم يمكن تركيب الدليل ، فأعضل الداء ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال لا بحكم النطق والمقال . وهذه هي أزمة الشك العنيفة التي تصور الدور الثاني ؛ وفيها كان الغزالي لا يؤمن بشيء أصلاً ، فلم يصح لديه دليل ولا مداول ، لكن رحمة الله أسرعت به فانتشلت من هذه الوهدة السحيقة ، ولكن على أطوار ، مكنت له من الدليل أولاً ، ثم في ضوئه هدته إلى الفرقة المحقة ثانياً ، قال :

« وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال — أي بعد مرض الشهرين — ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثقاً بها على أمن ويقين ، ولم يكن ذلك بنظم دليل ولا ترتيب كلام ، بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ، فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة ، فقد ضيق رحمة الله الواسعة . »

شد الغزالي يديه جميعاً على العقل فرحاً به مسروراً ، أما ما عداه فلم يأبه له ، وهذا العقل أو هذه الضرورة العقلية — كما يسميها هو — ما دامت موثقاً بها هذا الوثوق التام فإنها يمكن أن تتخذ وسيلة إلى العلم اليقيني الذي يبتغيه ، وبهذا يكون الغزالي قد خرج من الشك الذي كان دائراً حول موازين الحقيقة ، فهو الآن قد رضى الضرورة العقلية ميزاناً ، أما الشك في الفرق ، لمعرفة أيها على حق فلم يخرج منه بعد ، وسيعقد لهذه الفرق امتحاناً دقيقاً في ضوء هذا الميزان ، قال :

« ولا شغاني الله من هذا المرض انحصرت أصناف الطالبين عندي — يعني للحق — في أربع فرق :

- ١ — المتكلمون وهم يدعون أنهم أهل الرأي والنظر .
- ٢ — الباطنية ، هم يزعمون أنهم أصحاب التعليم ، والتخصيصون بالاعتباس من الإمام المعصوم .
- ٣ — الفلاسفة وهم يزعمون أنهم أهل المنطق والبرهان .
- ٤ — الصوفية وهم يدعون أنهم خواص الحضرة ، وأهل المشاهدة والمكاشفة .

ثم إنى ابتدأت بعلم الكلام فحصلته ، وطالعت كتب المحققين منهم ، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف ، فصادفته علماً وافياً بمقصوده ، غير واف بمقصودى .

أما مقصود علم الكلام — كما حكى الغزالي — فهو حفظ العقيدة على إنسان نشأ مسلماً ، وأخذ عقيدته من الكتاب والسنة ؛ من الشكوك التى تثار حولها ، والطعون التى توجه إليها . أما أن يخلق علم الكلام عقيدة الإسلام فى إنسان نشأ خالياً عنها ، غير مؤمن بها ، فهذا ما لم يحاوله علم الكلام ، وما لم يكن من مهمته ، وقد قضت عليه مهمته تلك أن يأخذ مقدماته من هؤلاء الطاعنين المشككين ليؤاخذهم بلوازم مسلماتهم ، وهى مقدمات واهية ضعيفة قال : « وكان أكثر خوضهم — يعنى علماء الكلام — فى استخراج مناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم » .

هذا هو مقصود علم الكلام ؛ أما مقصود الغزالي فهو إدراك الحقيقة الدينية إدراكاً يؤيده العقل ، حتى تكون فى درجة العلم الرياضى ، دقة ووضوحاً ، وشتان بين المقصدين . لهذا يقول الغزالي مشيراً إلى علم الكلام « وهذا قليل النفع فى حق من لا يسلم سوى الضروريات شيئاً أصلاً ، فلم يكن الكلام فى حق كافياً ، ولا لدائى الذى كنت أشكوه شافياً . . .

فلم يحصل منه ما يمحو بالكلية ظلمات الحيرة فى اختلاف الخلق ، ولا أبعد أن يكون قد حصل ذلك لغيرى ، بل لست أشك فى حصوله لطائفة ، لكن حصولاً مشوباً بالتقليد فى الأمور التى ليست من الأوليات ، والقصد الآن حكاية حالى ، لا الإنكار على من استثنى به ، فإن أدوية الشفاء تختلف باختلاف الداء ، وكم من دواء ينتفع به مريض ويستضر به آخر » .

وواضح من هذا أن الغزالي ألف فى علم الكلام ، مع اعترافه بأنه غير واف بمقصوده ، وأن ما يحتويه ليس فيه غناء عقله ، وطلبة نفسه .

وهنا يجدر بى أن أزوجها نصيحة خالصة لأولئك الذين يعانون البحث والتفتيش عن آثار العلماء فى العصور الخوالى ، فلا يلين بهم أن يسندوا الرأى إلى

الشخص لمجرد أنه ذكره في كتابه ، بل ينبغي لهم أن يعرفوا أولاً الظروف التي أحاطت بالمؤلف ، حين ألف الكتاب الذي هم بصدد التأريخ له منه ، هل ألفه لنفسه ، أو لغيره ، وتحت تأثير أى عامل من العوامل ألفه ؟

ولكى الغزالي وجهه شطر الفلاسفة ، ليجرى عليهم امتحانه هذا ! والفلاسفة هم أولئك القوم الذين يلجأون إلى العقل في مسالكهم العلمية ، تناول الغزالي بحوثهم التي تعرضوا فيها لموضوعات العقيدة ، علّه يجد لديهم من فنون المحاولات العقلية ما يقطع بصحة ما ذهبوا إليه بشأنها ، فوجدهم قد اختلفوا فيها اختلافاً كبيراً « لقد رد سطاليس على كل من قبله ، حتى على أستاذه الملقب بأفلاطون الإلهي ؛ ثم اعتذر عن مخالفته أستاذه بأن قال : أفلاطون صديق ، والحق صديق ، ولكن الحق أصدق منه . وإنما نقلنا هذه الحكاية ، لنعلم أنه لا تثبت ولا إتقان لمذهبهم عندهم ، وأنهم يحكمون بظن وتخمين ، من غير تحقيق ويقين » . وسرعان ما أدرك الغزالي أن مزاوله العقل لهذه المهمة إقحام له فيما لا طاقة له به ، وأن أسلوب العقل في تفهم الأمور لا يمكن أن تخضع له المسائل الإلهية (١) قال : « ونوضح أن ما شرطوه في صحة مادة القياس في قسم البرهان من المنطق ، وما شرطوه في صورته في كتاب القياس ، وما وضعوه من الأوضاع في أيساغوجي وقاطيغورياس التي هي من أجزاء المنطق ومقدماته لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية » .

لذلك خرج الغزالي بهذه النتيجة « أين من يدعى أن براهين الإلهيات — يعنى عند الفلاسفة — قاطعة كبراهين الهندسيات » .

وما دامت براهين الإلهيات عند الفلاسفة لا تنهى في الوضوح إلى الحد الرياضي الذي يشترطه الغزالي فلا بد له من أن ينفض يده منها .

(١) ولا يلزم من هذا أن ينفض الغزالي يده من العقل ، فلعله يسلمه إلى وسيلة تكون هي التي توصله إلى الحقيقة ، كما حصل له مع منهج المتصوفة .

وقد ألّف الغزالي في تقديمهم وتنفيذ آرائهم . وأغلب الظن أن كتاب «التهافت» ألف في هذه الفترة .

* * *

وجه الغزالي وجهه شطر التعليمية وهم يقولون : إن العقل لا يؤمن عليه الغلط ، فلا يصح أخذ حقائق الدين عنه . وإلى هذا الحكم انتهى الغزالي عند امتحانه للفلاسفة ؛ فهم إذن في هذه النقطة متفقون . عماذا إذن يأخذون قضايا الدين في ثوبها اليقيني ؟ ! يأخذونها عن الإمام المعصوم الذي يتلقى عن الله . أحسب بهذا الإمام وبما يأتي عن طريقه . ولكن أين ذلك الإمام ، فتش عنه الغزالي طويلاً فلم يجده ، وتبين أنهم فيه مخدوعون ، وأن هذا الإمام شخص خرافي لا حقيقة له في الأعيان ، فعاد أدراجه وكرّر راجعاً ، بعد ما ألف كتباً ضدهم أوجعهم فيها نقداً وتنفيداً كما يقول هو .

* * *

بقيت رابعة الفرق ، بقى المتصوفة الذين يقولون بالكشف والمعاينة ، والاتصال بعالم الملكوت ، والأخذ عنه مباشرة ، والاطلاع على اللوح المحفوظ وما يحتويه من أسرار ، ولكن ما الطريق إلى الكشف والمعاينة ؟ ، أجابوه بأنها علم وعمل . مضى الغزالي يستوضحهم ويطبق على نفسه حتى أدت به الحال إلى أن «ترك هذا الجاه العريض ، والشأن المنظوم الخالي عن التكدير والتنغيص ، والأمن المسلّم الصافي عن منازعة الحصوم» وخرج هائماً على وجهه إلى الصحارى والقفار ، ذاهباً مرة إلى الشام ، وأخرى إلى الحجاز ، وثالثة إلى مصر . كل ذلك فراراً بنفسه من الناس ، وجرياً وراء الخلوة ، تطبيقاً لما أشار به عليه الصوفية ، الذين يرون أن أساس طريقهم «قطع علائق القلب عن الدنيا ؛ بالتجافي عن دار الغرور ، والإنابة إلى دار الخلود ، والإقبال بكنه المهمة على الله تعالى ، وذلك لا يتم إلا بالإعراض عن الجاه والمال ، والهرب من الشواغل والعلائق ، بل يصير قلبه إلى حالة يستوى فيها وجود كل شيء وعلمه» .

ومن تمام طريقهم أيضاً «أن تخلو بنفسك في زاوية ، تقتصر ، من العبادة

على الفرائض والرواتب ، وتجلس فارغ القلب ، مجموع الهم ، مقبلاً يذكرك على الله ، وذلك في أول الأمر بأن تواظب باللسان على ذكر الله تعالى فلا تزال تقول : الله ، مع حضور القلب وإدراكه ، إلى أن تنتهي إلى حالة لو تركت تحريك اللسان لرأيت كأن الكلمة جارية على لسانك لكثرة اعتياده ، ثم تصير مواظباً عليه ، إلى أن لا يبقى في قلبك إلا معنى اللفظ ، ولا يخطر ببالك حروف اللفظ وهيئات الكلمة ، بل يبقى المعنى المجرد حاضراً في قلبك على اللزوم والدوام ، ولك اختيار إلى هنا الحد فقط ، ولا اختيار بعده لك ، إلا في الاستدامة لدفع الوسوس الصارفة ، ثم ينقطع اختيارك فلا يبقى لك إلا الانتظار لما يظهر من فتوح ظهر مثله للأولياء ، وهو بعض ما يظهر للأنبياء ومنازل أولياء الله فيه لا تحصى

فهذا منهج الصوفية ؛ وقد رد الأمر فيه إلى تطهير محض من جانبك وتصفية وجلاء ، ثم استعداد وانتظار فقط .

وليضاح ذلك أن القلب إذا طهر من أدوان المعاصي ، وصقل بالطاعات ، أشرقت صفحته ، فانعكس عليها من اللوح المحفوظ ما شاء الله أن يكون ، وهذا هو العلم المعروف بالعلم اللدني أخذنا من قوله تعالى « وآتيناه من لدننا علماً » وفسروا الرزق في قوله تعالى « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب » بالعلم من غير تعلم .

طبّق الغزالي هذا المنهج على نفسه حتى طهرت وصقل قلبه ، كما يحدثنا هو « وانكشف لي أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها . والقدر الذي أذكره ليُنتفع به ، أني علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة ، وأن سيرتهم أحسن السير ، وطريقهم أصوب الطرق ، وأخلاقهم أزكى الأخلاق ، بل لو جمع عقل العقلاء ، وحكمة الحكماء ، وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء ، ليغيروا شيئاً من سيرهم وأخلاقهم ، ويبدلوه بما هو خير منه ، لم يجدوا إليه سبيلاً ، فلن جميع حركاتهم وسكناتهم ، في ظاهريهم وباطنهم ، مقتبسة من نور مشكاة النبوة ، وليس وراء نور النبوة على وجه الأرض نور يستضاء به وأنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح

الأنبياء ، ويسمعون منهم أصواتاً ، ويقتبسون منهم فوائد » إلى أن يقول :
« وكان ما كان مما لست أذكره فظن خيراً ولا تسأل عن الخبر »

* * *

إذن عرف الغزالي ما كانت تتوق إليه نفسه من المعارف ، وأدركها إدراكاً
بأمن معه الخطأ .

وبذلك يكون الغزالي قد تخلص من الشك الذى يدور حول معرفة الفرقة
الناجية بعد أن تخلص من الشك الذى يدور حول موازين الحقيقة . ومنذ هذا
الوقت فقط يمكن استمداد مؤلفاته لتكون مصدراً يصور لنا آراءه وأفكاره ونظرياته .
أما ما قبل ذلك التاريخ فلا .

على أنه لا ينبغي الوثوق بكل مؤلفاته فى هذه الفترة لتكون مستمداً لأفكاره ؛
لأن للغزالي بصدد تصوير الحقيقة وإعلانها رأياً جديراً بالاعتبار ، ذلك أنه يرى
أن الناس متفاوتون فى الاستعدادات والمدارك . والدين فى نظر الغزالي سمح سهل ،
لا يمكن أن ينظر إلى الناس جميعاً ، مع اختلاف مداركهم واستعداداتهم ،
نظرة واحدة ، فيكلف كليل الذهن فوق طاقته من المباحث النظرية ، أو يحظر
على الطلعة المتوثب ، إشباع رغباته ، بالبحث والنظر ولذلك يقول (١) :
« الناس ثلاثة أصناف :

١ - عوام ، وهم أهل السلامة البله .

٢ - خواص ، وهم أهل الذكاء والبصيرة .

٣ - ويتولد بينهم طائفة هم أهل الجدل .

أما الخواص فإنى أعاجلهم بأن أعلمهم الموازين القسط ، وكيفية الوزن بها ،
فيرتفع الخلاف بينهم على قرب ، وهؤلاء قوم اجتمع فيهم ثلاث خصال :
إحداها - القرينة النافذة ، والفطنة القوية ، وهذه عطية فطرية ، وغريزة
جبلية ، لا يمكن كسبها .

الثانية - خلو باطنهم من تقليد وتعصب لمذهب موروث مسموع ، فإن
المقلد لا يصفى ، والبليد وإن أصغى فلا يفهم .

الثالثة — أن يعتقد في أنى من أهل البصيرة بالميزان ، ومن لم يؤمن بأنك من أهل الحساب ، لا يمكنه أن يتعلم منك .

وأما البله وهم جميع العوام ، وهؤلاء هم الذين ليس لهم فطنة لفهم الحقائق ، فأدعوا هؤلاء إلى الله بالموعظة ، كما أدعوا أهل البصيرة بالحكمة ، وأدعوا أهل الشغب بالمجادلة . وقد جمع الله سبحانه وتعالى هذه الثلاثة في آية واحدة حيث قال : « أدعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » فعلم أن المدعو إلى الله تعالى بالحكمة قوم ، وبالموعظة قوم ، وبالمجادلة قوم ، فإن الحكمة إن غدّى بها أهل الموعظة أضرت بهم ، كما تضر بالطفل الرضيع التغذية بلحم الطير ، وأن المجادلة إن استعملت مع أهل الحكمة اشمازوا منها ، كما يشمثر طبع الرجل القوى من الارضاع بلبن الآدى ، وأن من استعمل الجدال مع أهل الجدال لا بالطريق الأحسن ، كما تعلم من القرآن ، كان كمن غدّى البدوى بنخيز البر ، وهو لم يألف إلا التمر ، أو البلدى بالتمر ، وهو لم يألف إلا البر .

وأما أهل الجدال فهم طائفة فيهم كياسة ، ترقوا بها عن العوام ، ولكن كياستهم ناقصة ؛ إذ كانت الفطرة كاملة ، ولكن في باطنهم خبث وعناد ، وتعصب وتقليد ؛ فذلك يمنعهم عن إدراك الحق ، وتكون هذه الصفات أكنة على قلوبهم أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا . وإنى أدعوهم بالتأطف إلى الحق ، وأعنى بالتأطف ألا أتعصب عليهم ولا أعنفهم ، ولكن أرفق وأجادل بالتي هي أحسن » وفي هذا ما يشير إلى أن الغزالي يقدم للناس ألواناً مختلفة من المعرفة ، وإلى أن من الناس طائفة تخفى عليهم الحقيقة لعدم طاقتهم إياها ، لهذا فهو يقف منهم الموقف الذى يرى أن الشرع أمر به ، وهو مخاطبة الناس على قدر عقولهم ، وكثيراً ما ردد في كتبه ذلك الأثر « خاطبوا الناس على قدر عقولهم أتريدون أن يكذب الله ورسوله ؟ »

بل إن الغزالي ليدل على ذلك صراحة فيقول (١) :

- « المذهب اسم مشترك لثلاث مراتب :
- إحداها : ما يتعصب له في المباهات والمناظرات .
- والأخرى : ما يسار به في التعليمات والإرشادات .
- والثالثة : ما يعتقد المرء في نفسه مما انكشف له من النظريات .

ولكل كامل ثلاث مذاهب بهذا الاعتبار .

فأما المذهب بالمعنى الأول ، فهو نمط الآباء والأجداد ، ومذهب المعلم ، ومذهب أهل البلد الذى فيه النشوء ، وذلك يختلف بالبلاد والأقطار ، ويختلف بالمعلمين . فمن ولد في بلد المعتزلة ، أو الأشعرية ، أو الشفعية ، أو الحنفية ، انغرس في نفسه منذ صباه ، التعصب له ، والذب عنه ، والنم لما سواه . فيقال هو أشعري المذهب ، أو معتزلي ، أو شفيعي ، أو حنفي ؛ ومعناه أنه يتعصب له ، أى ينصر عصابة المتظاهرين بالموالاته ، ويجرى ذلك مجرى تناصر القبيلة بعضهم لبعض .

المذهب الثانى : ما يُنطق به في الإرشاد والتعليم ، لمن جاء مستفيداً مسترشداً ، وهنا لا يتعين على وجه واحد ، بل يختلف بحسب المسترشد ؛ فيناظر كل مسترشد بما يحتمله فهمه ، فإن وقع له مسترشد تركي ، أو هندي ، أو رجل بليد جلف الطبع ، وعلم أنه لو ذكر له أن الله تعالى ليس ذاته في مكان ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلاً بالعالم ، ولا منفصلاً عنه ؛ لم يلبث أن ينكر وجود الله تعالى ، ويكذب به ؛ فينبغي أن يقرر عنده أن الله تعالى على العرش ، وأنه يرضيه عبادة خلقه ، ويفرح بهم ، ويشبههم عوضاً وجزاء . وإن احتمل أن يذكر له ما هو الحق المبين ، يكشف له .

فالمذهب بهذا الاعتبار يتغير ويختلف ويكون مع كل واحد على حسب ما يحتمله فهمه .

المذهب الثالث : ما يعتقد الرجل سرّاً بينه وبين الله عز وجل ، لا يطلع عليه غير الله تعالى ، ولا يذكره إلا مع من هو شريكه في الاطلاع على ما اطلع

عليه ، أو بلغ رتبة يقبل الاطلاع عليه ويفهمه ، وذلك بأن يكون مسترشداً ذكياً ، إلى آخر ما ذكره من الشروط في النص السابق .

ومن هذا يظهر أن الغزالي يقول عن الله مثلاً للبليد ما لا يقوله للذكي ، ومعنى ذلك أنه يصور الحقيقة صوراً مختلفة ، على حسب تفاوت الاستعدادات والمدارك .

فلا يمكن إذن حتى في هذه الفترة — فترة الاطمئنان والكشف — استمداد كل مؤلفاته في تصوير رأيه وتحديد مذهبه .

* * *

وبعد هذا فيمكننا أن نقسم حياة الغزالي إلى ثلاث فترات :

١ — الفترة التي سبقت شكه .

٢ — فترة الشك بقسميه .

٣ — فترة الاهتداء والطمأنينة .

أما الفترة التي سبقت شكه فيمكن التغاضي عنها ، لأنه في هذه الفترة كان متعلماً لم يبلغ درجة النضوج الفكري ، الذي يهيئ له أن يكون ذا رأى مستقل ، خصوصاً وقد حدثنا الغزالي أن الشك قد أتاه مبكراً على قرب عهد بسن الصبا .

وأما الفترة الثانية : فتستبعد منها أيضاً فترة الشك العنيف ؛ لأنه لم ينتج فيها ،

فتبقى لنا فترة الشك الخفيف ، وقد كانت طويلة المدى ؛ لأنها ابتدأت منذ سن

الصبا ، إلى أن تصوف واهتدى ، وقد لاحظنا أن الغزالي خلالها ألّف في علم

الكلام ، وألف في نقد الفلسفة ، وفي نقد مذهب الباطنية ، وكان يقوم

بالتدريس في مدرستى « نيسابور » و « بغداد » . وبما يثير الدهشة أن شاكا في

الحقيقة يصدر تأليف إيجابية حول الحقيقة ، ويدرس تدريساً إيجابياً . وأعني

بالتأليف والتدريس الإيجابيين التقرير والشرح دون النقد والتزيف .

نعم ليس من الغريب أن يصدر عن الشاك تأليف وتدريس سلبين — وأعني

بالتأليف والتدريس السلبين ، النقد والتزيف — لأن الشاك باحث لم تسلم لديه

أداة الدعاوى ، إذ قامت لديه حولها شبه ، فهو إذا سطر لنا تلك الشبه في كتب

أو ألقاها في دروس ، كان مستجيباً لداعى شكه ، وكان منطقياً مع نفسه ،

لذلك لم يكن غريباً من الغزالي أن ينقد الفلسفة ومذهب التعليم .
غير أن قارئ كتابه « التهافت » الذي ينقد فيه الفلسفة ، يحس أن صاحبه يحمل في نفسه معاني إيجابية ، يريد أن يفسح الطريق لها بهدم ما يخالفها ، استمع إليه يقول « ونحن لم نلتزم في هذا الكتاب - يعني التهافت - إلا تكذيب مذهبهم ، وأما إثبات المذهب الحق فنصنف فيه كتاباً بعد الفراغ من هذا إن ساعد التوفيق إن شاء الله نسميه « قواعد العقائد » ونعني فيه بالإثبات كما اعتنينا في هذا بالهدم » .

وقد وفي الغزالي بما وعد فألف كتابه المشهور « قواعد العقائد » في علم الكلام وظاهر من ذلك أن الغزالي يهدم الفلسفة ، لأنها تناقض مذهباً كلامياً^(١) معيناً يريد مناصرته .

وإذن فينضاف كتاب التهافت ، بمقدار ما فيه من التزعة الإيجابية ، إلى ما ألفه الغزالي في علم الكلام ، وما قرره في دروسه ، ليتضافر الجميع على تقوية هذا السؤال : كيف يؤلف الشاك في الحقيقة تأليف إيجابية ، ويدرس تدريساً إيجابياً ؟ !

غير أن الغزالي قد تكفل بحل هذا الإشكال ، إذ قد حدثنا في النص السابق أن للمذهب ثلاثة معاني :

١ - مذهب يتعصب له المرء ، لأنه مذهب البلد الذي نشأ فيه ، ومذهب أهله ومعلميه .

٢ - مذهب المسترشدين ، وهو يختلف باختلاف حالهم .

٣ - مذهب يعتقد المرء في نفسه خاصة ، لا يبوح به إلا لمن اتصف بأمور سبقت الإشارة إليها .

فالغزالي في حال شكه ، إنما كان يشك في المذهب بالمعنى الثالث ، لأنه

(١) لا كما فهم الأستاذ عبد الهادي أبو ريده في تعليقه على كتاب نيور ص ١٩٧ من « أن الغزالي كان يهدم الفلسفة ليقم على أنقاضها مذهب التصوف » . لأن الغزالي في تلك الحال لم يكن قد ثبت لديه صحة منهج الصوفية بعد .

كان يبحث عن الحقيقة التي يدين بها ، ويلقى الله عليها ، ولا يلزم من شكه في المذهب بهذا المعنى ، أن يشك في المذهب الرسمي ، الذي يتعصب له المرء ، وقد كان مذهب أهل السنة هو مذهب الدولة التي نشأ بين أحضانها ، ومذهب المدارس التي درج في حجراتها ، ومذهب الأساتذة الذين تعهدوه بالتربية والتعليم إلى فترة بعيدة من عمره ، ولذلك فإن كتبه الكلامية كلها مصدرة بمثل هذه الديباجة « الحمد لله الذي اجتنبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السنة » .
 وواضح أنه مادام شاكاً في الحقيقة في هذه الفترة ، فلا يصح الاعتماد على تأليفه فيها لتصوير آرائه .

وأما الفترة الثالثة : التي اهتمدى فيها إلى نظرية الكشف الصوفية ، فهي الفترة التي يمكن استمداد تأليفه فيها ، لتصوير المذهب الحق عنده ، لكن ليست كل مولفات هذه الفترة تصاح لذلك ، لأن الغزالي لم يتخل في هذه الفترة أيضاً عن مذهبيه بالمعنيين الآخرين . واقد كان الغزالي دقيقاً كل الدقة ، حينما نبه إلى أن له كتباً خاصة ضمن بها على الجمهور أودعها « خلاص الحقيقة وصريح المعرفة » فهو بذلك قد ساعد الباحثين على أن يفهموه فهماً صحيحاً ، لا لبس فيه ولا غموض ، ومع ذلك لم أر منهم من أعطاه من العناية ما يستحقها ، حتى يفهم فهماً صحيحاً .

وبعد فهذه صفحة مشرقة من تاريخ العلماء الأحرار ، لعلها فيها ما يشجع الباحثين على أن يتخلصوا في بحوثهم من ربة الحمود والهوى كليهما .

كتاب التهافت كما يراه الغزالي

مر بنا أن الغزالي ألف كتاب « التهافت » وهو في فترة شكه الخفيف ، أعنى أنه لم يكن قد اهتدى إلى الحقيقة بعد ، وهذا يقتضى عدم اعتبار كتاب التهافت مصدراً من المصادر التي تستمد منها آراء الغزالي واتجاهاته الفكرية .

ولقد قسم الغزالي أيضاً كتبه قسمين :

قسم سماه « المضمون بها على غير أهلها » وقد أدرج محتويات هذا القسم لنفسه ، ولآخرين اشترط فيهم شروطاً يندر توافرها لشخص .

وقسم قدمه للجمهور ، واعتبره خاصاً بهم لائقاً بمستواهم العقلي .

ثم إنه جعل كتاب التهافت من القبيل الثاني ، فلا يصح إذن جعله من المصادر التي تصور آراء الغزالي كما يدين بها ، استمع إليه يقول (١)

« وفي الرسالة القدسية أدلة العقيدة — وتقع في عشرين ورقة — وهي أحد فصول كتاب « قواعد العقائد » من كتاب « الأحياء » . وأما أدلتها مع زيادة تحقيق ، وزيادة تأنيق في إيراد الأسئلة والإشكالات ، فقد أودعناها كتاب « الاقتصاد في الاعتقاد » في مقدار مائة ورقة ، فهو كتاب مفرد برأسه يحوى لباب علم المتكلمين ، ولكنه أباغ في التحقيق وأقرب إلى قرع أبواب المعرفة من الكلام الرسمي ، الذي يصادف في كتب المتكلمين ، وكل ذلك يرجع إلى الاعتقاد لا إلى المعرفة ، فإن المتكلم لا يفارق العامى إلا في كونه عارفاً ، وكون العامى معتقداً ، بل هو أيضاً عرف مع اعتقاده أداة الاعتقاد ليؤكد الاعتقاد ويستمره ، ويحرسه من تشويش المبتدعة ، ولا تنحل عقدة الاعتقاد إلى انشراح المعرفة .

(١) الأربعين في أصول الدين ص ٢٤ المطبعة العربية .

فإن أردت أن تستنشق شيئاً من روائح المعرفة ، صادفت منها مقداراً يسيراً مبعوثاً في كتاب الصبر ، والشكر ، وكتاب المحبة ، وكتاب التوحيد ، من أول كتاب التوكل ، وجملة ذلك من كتاب الأحياء ، وتصادف منها مقداراً صالحاً ، يعرفك كيفية قرع باب المعرفة ، في كتاب « المقصد الأقصى في معاني أسماء الله الحسنى » لا سيما في الأسماء المشتقة من الأفعال ، وأن أردت صريح المعرفة بحقائق هذه العقيدة ، من غير مجحفة ولا مراقبة ، فلا تصادفه إلا في بعض كتبنا المضمون بها على غير أهلها ، وإياك أن تغتر وتحدث نفسك بأهليته فتشرب لطلبه ، فتستهدف للمشافهة بصريح الرد . إلا أن تجتمع ثلاث خصال : إحداها : الاستقلال في العلوم الظاهرة ، ونيل رتبة الإمامة فيها .

الثانية : انقلاع القلب عن الدنيا بالكلية ، بعد محو الأخلاق الذميمة ، حتى لا يبقى فيك تعطش إلا إلى الحق ، ولا اهتمام إلا به ، ولا شغل إلا فيه ، ولا تعريج إلا عليه .

والثالثة : أن يكون قد أتيت لك السعادة في أصل الفطرة ، بقريحة صافية ، وفطنة بليغة ، لا تكل عن درك غوامض العلوم . . . إلخ » .

فأنت ترى في هذا ، أنه جعل كتب « علم الكلام » في ناحية ، وجعل الكتب « المضمون بها على غير أهلها » في ناحية أخرى ، وجعل الأخيرة هي وحدها التي تحتوى الحقيقة ، كما يفهمها وكما يدين بها ، والتهافت من كتب الكلام وليس من الكتب المضمون بها على غير أهلها .

أما أنه ليس من الكتب المضمون بها ، فلأنه جرت عادته في هذه الكتب أن يأخذ العهد على قارئها ، ألا يقدمها إلا لمن استجمع الشروط المذكورة آنفاً ، والتهافت ليس فيه هذا العهد ، وأما أنه من كتب الكلام فلقول الغزالي نفسه في جواهر القرآن :

« ومن العلوم ما يعنى بمحاجة الكفار ومجادلتهم ، ومنها يتشعب علم الكلام المقصود لرد البدع والضلالات ، ويتكفل به المتكلمون وقد شرحناه على طبعين سمنا الطبقة القرية منهما « الرسالة القلمية » والطبقة التي فوقها « الاقتصاد في

الاعتقاد « ومقصود هذا العلم حراسة عقيدة العوام من تشويش المبتدعة ، ولا يكون هذا العلم ملياً ^(١) بكشف الحقائق . ويجنسه يتعلق الكتاب الذى صنفناه فى « تهافت الفلاسفة »

كنلك يقول الغزالى فى كتاب جواهر القرآن :

« وهذه العلوم — أعنى علم الذات ، والصفات ، والأفعال ، وعلم المعاد — أودعنا من أوائله وبجوامعه القلر الذى رزقنا منه ، مع قصر العمر ، وكثرة الشواغل والآفات ، وقلة الأعوان والرفقاء ، بعض التصانيف ؛ لكننا لم نظهره ، فإنه يكمل عنه أكثر الأفهام ، ويستضربه الضعفاء ، وهم أكثر المترسمين ^(٢) بالعلم ، بل لا يصلح أظهاره إلا على من أتقن علم الظاهر ^(٣) . . . وحرام على من يقع ذلك الكتاب فى يده أن يظهره إلا على من استجمع هذه الصفات » .

فأنت ترى من ذلك أنه لا يصح مطلقاً استمداد آراء الغزالى الخاصة به ، إلا من هذا الصنف من الكتب دون غيره ، وظاهر أن كتاب « التهافت » ليس من بينها ، فلا يصح اعتباره مصوراً لآراء الغزالى وأفكاره الخاصة .

وأخيراً فقد ألف الغزالى كتاب « التهافت » حين كان يطلب الجاه ، والشهرة وبعد الصيت ، فكان يتاصر المذهب الذى يجلب له كل ذلك ، لا المذهب الحق فى ذاته ، وذلك أن أهل السنة فى تلك الفترة كانوا بضيقون ذرعاً بالمعتزة والفلاسفة ؛ ولكنهم كانوا واجدين بين صفوفهم من يجرؤ على مناوأة المعتزلة ، والرد عليهم ؛ ولم يكونوا واجدين من يستطيع أن يتقدم إلى الفلاسفة ليطعنهم بسلاح العلم والمعرفة ، حتى يعيش مذهب أهل السنة فى طمأنينة وأمان ، فكان المجال فسيحاً لمن يريد أن يتقدم ، لينال من ألقاب الفخار ما تصبو إليه نفسه ، مما لم ينله أحد قط ؛ فوجد « أبو حامد » فى هذا مجالاً لإشباع غروره ، فحمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، طيرت اسمه فى الآفاق ، ورددت فى الحافقين ذكره ، قال الغزالى :

(١) لعلها معنيا .

(٢) والعلماء الرسميون هم علماء الكلام فى زمانه .

(٣) وهنا يذكر شروطاً كاشروط التى مرت له . ص ٥٢

« ولم يكن في كتب المتكلمين من كلامهم - يعنى الفلاسفة - حيث اشتغلوا بالرد عليهم ، إلا كلمات معقدة ، مبددة ظاهرة التناقض والفساد ، لا يظن الاغترار بها بغافل عامي ، فضلاً عن يدعى دقائق العلوم ، فعلمت أن رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه ردى في عماية فشمزت عن ساق الجلد . إلخ »

ولسنا نظلم الغزالي حين نقول عنه : أنه في تلك الفترة التي ألف فيها كتاب « التهافت » كان يطلب الجاه ، والشهرة ، وبعد الصيت ، فهذا هو ذا يتحدث عن نفسه في تلك الفترة فيقول : « ثم تفكرت في نيتي في التدريس - يعنى حين هم بالخروج من بغداد لتطبيق منهج الصوفية على نفسه - فإذا هي غير خالصة لوجه الله تعالى ، بل باعها ومحركها طلب الجاه ، وانتشار الصيت ، فتيقنت أنني على شفا جرف هار ، وأني قد أشفيت على الدر ، إن لم أشتغل بتلافي الأحوال » ويقول في موضع آخر - حين رجع بعد الخلوة ليزاول التدريس بنيسابور - : « وأنا أعلم أنني وإن رجعت إلى نشر العلم ، فما رجعت ، فإن الرجوع عود إلى ما كان ، وكنت في ذلك الزمان - يشير إلى أيام بغداد حين ألف كتاب التهافت - أنشر العلم الذي به يكسب الجاه ، وأدعو إليه بقولي ، وعمل ، وكان ذلك قصدي ونيتي » .

يخلص من كل هذا أن كتاب « التهافت » لا يصلح اتخاذه مرجعاً لتصوير أفكار الغزالي ، التي يدين بها ويلقى الله عليها ، بل يجب أن تستمد هذه الأفكار من كتبه التي ألفها بعد أن اهتدى إلى نظرية الكشف الصوفية ، والتي سماها « المضمون بها على غير أهائها » .

وهذا لا يتنافى مع اعتبار « كتاب التهافت » من الكتب التي عاجلت مسائل علم الكلام علاجاً دقيقاً ، وموفقاً في الوقت ذاته ، ولا مع نسبة « كتاب التهافت » إلى الغزالي بمعنى أنه ألفه ، لا بمعنى أن ما جاء فيه من أفكار يصور آخر مرحلة من مراحل التطور الفكري التي انتهت مطاف الغزالي عندها . وبعد في هذه الصورة يجب أن يظهر الغزالي ، وفي هذه الحدود يجب أن يقرأ « كتاب التهافت » .

تهافت الفلاسفة
للإمام الغزالي

بسم الله الرحمن الرحيم

نسأل الله بجلاله الموفق على كل نهاية ، وجوده المجاوز كل غاية ؛ أن يفيض علينا أنوار الهداية ، ويقبض عنا ظلمات الضلال والغواية ؛ وأن يجعلنا ممن رأى الحق حقاً فأثر اتباعه واقتفاه ، ورأى الباطل باطلاً فاختار اجتنابه واجتوائه ؛ وأن يلقينا السعادة التي وعد بها أنبياءه وأوليائه ؛ وأن يبلغنا من الغبطة والسرور والنعمة والجور — إذا ارتحلنا عن دار الغرور — ما ينخفض دون أعاليها مراقى الأفهام ، ويتضاءل دون أقاصيها ، مراعى سهام الأوهام ؛ وأن يتلنا — بعد الورود على نعم الفردوس ، والصدور من هول المحشر — ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ؛ وأن يصلى على نبينا المصطفى ، محمد خير البشر ، وعلى آله الطيبين ، وأصحابه الطاهرين ، مفاتيح الهدى ، ومصابيح الدجى ، ويسلم تسليماً .

أما بعد فإننى قد رأيت طائفة يعتقدون فى أنفسهم التميز عن الأتراب والنظراء ، بمزيد الفطنة والذكاء ، قد رفضوا وظائف الإسلام من العبادات ، واستحقروا شعائر الدين : من وظائف الصلوات ، والتوفى عن المحظورات ، واستهانوا بتعبادات الشرع وحدوده ، ولم يقفوا عند توقيفاته وقيوده ، بل خلعوا بالكلية ربة الدين ، بفنون من الظنون ، يتبعون فيها رهطاً يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً وهم بالآخرة هم كافرون ؛ ولا مستند لكفرهم غير تقليد سماعى إلى^(١) كتقليد اليهود والنصارى ؛ أذ جرى على غير دين الإسلام نشوهم^(٢) وأولادهم ، وعليه درج أبائهم وأجدادهم ؛ وغير بحث نظرى ، صادر عن التعثر بأذيال الشبه ، الصارفة عن صوب الصواب ، والانخداع^(٣) بالخيالات المزخرفة كلا مع

(١) نسبة إلى الألف بمعنى العادة .

(٢) لعلها « نشوهم أولادهم » .

(٣) أى وصادر عنه الانخداع .

السراب ، كما اتفق لطوائف من النظار في البحث عن العقائد والآراء ، من أهل البدع والأهواء .

وإنما مصدر كفرهم سماعهم أسماء هائلة ، كسقراط ^(١) وبقرات ^(٢) وأفلاطون ^(٣) وأرسطوطاليس ^(٤) وأمثالهم ، وأطناب طوائف من متبعيهم وضلالهم ^(٥) في وصف عقولهم ، وحسن أصولهم ، ودقة علومهم : الهندسية ، والمنطقية ، والطبيعية ، والإلهية ، واستبدادهم ^(٦) - لفرط الذكاء والفطنة - باستخراج تلك الأمور الخفية ، وحكايتهم عنهم أنهم - مع رزانة عقولهم وغزارة فضلهم - منكرون للشرائع والنحل ، وجاحلون لتفاصيل الأديان والملل ، ومعتقدون أنها نواميس مؤلفة وحيل مزخرفة .

فلما قرع ذلك سمعهم ، ووافق ما حكى من عقائدهم طبعهم ، تجملوا باعتقاد الكفر ، تحيزاً إلى غمار الفضلاء بزعمهم ، وانخرطوا في سلوكهم ، وترفعوا عن مسايرة . الجماهير والدهماء ، واستنكافاً من القناعة بأديان الآباء ، ظناً بأن إظهار التكايس في النزوع عن تقليد الحق ، بالشروع في تقليد الباطل ، جمال ، وغفلة منهم عن أن الانتقال إلى تقليد عن تقليد ، خرق وخيال ؛ فأية رتبة في عالم الله أحسن من رتبة من يتجمل بترك الحق المعتقد تقليداً ، بالتسارع إلى قبول الباطل تصديقاً ^(٧) دون أن يقبله خبراً وتحقيقاً ، والبله من العوام بمعزل عن فضيحة هذه المهواة ، فليس في سميتهم حب التكايس بالشبه بنوى الضلالات ، فالبلاهة أدنى إلى الخلاص من فطانة براء ، والعمى أقرب إلى السلامة من بصيرة حواء .

(١) فيلسوف يوناني ولد ٤٧٠ ق . م .

(٢) هو أبو الطب القديم ولد عام ٤٦٠ ق . م .

(٣) فيلسوف يوناني ولد بأثينا فيما يرجح بين سنتي ٤٢٩ ، ٤٢٧ ق . م .

(٤) فيلسوف يوناني ولد باسطاجيرا عام ٣٨٤ ق . م .

(٥) الضالين بسببهم .

(٦) واستقلالهم .

(٧) يعني تقليداً .

فلما رأيت هذا العرق من الحماسة نابضاً على هؤلاء الأغبياء ، انتدبت
لتحرير هذا الكتاب ، رداً على الفلاسفة القدماء ، مبيناً تهافت عقيدتهم .
وتناقض كلماتهم ، فيما يتعلق بالإلهيات ، وكاشفاً عن غوائل مذهبهم وعوراته ،
التي هي على التحقيق مضاحك العقلاء ، وعبرة عند الأذكياء ، أعنى ما اختصوا
به عن الجماهير والدهماء ، من فنون العقائد والآراء ، هنا مع حكاية مذهبهم على
وجهه ، ليتبين هؤلاء الملاحدة تقليداً ، اتفاق كل مرموق من الأوائل والأواخر ،
على الإيمان بالله واليوم الآخر . وأن الاختلافات راجعة إلى تفاصيل خارجة عن
هذين القطبين ، اللذين لأجلهما بعث الأنبياء المؤيدون بالمعجزات ، وأنه لم
يذهب إلى إنكارهما إلا شرذمة يسيرة ، من ذوى العقول المنكوسة ، والآراء
المعكوسة ، الذين لا يؤبه لهم ، ولا يعبا بهم فيما بين النظر ، ولا يعدون إلا في
زمرة الشياطين الأشرار ، وغمار الأغبياء والأغمار ^(١) ؛ ليكف عن غلوائه من
يظن أن التجميل بالكفر تقليداً يدل على حسن رأيه ؛ ويشعر بفطنته وذكائه ؛
إذ يتحقق أن هؤلاء الذين يتشبه بهم من زعماء الفلاسفة ورؤسائهم براء عما
قذفوا به من جحد الشرائع ، وأنهم مؤمنون بالله ، ومصدقون برسله ، وأنهم اختبطوا
في تفاصيل بعد هذه الأصول ، قد زلوا فيها ، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل ؛
ونحن نكشف عن فنون ما انخدعوا به ، من التخايل والأباطيل ؛ ونبين أن كل
ذلك تهويل ، ما وراءه تحصيل ، والله تعالى ولى التوفيق ، لإظهار ما قصدناه
من التحقيق .

ولنصدر الآن الكتاب بمقدمات تعرب عن مساق الكلام في الكتاب .

(١) الفسر كقفل الذى لم يجرب الأمور ، وغمار الناس بضم النين وفتحها ، زحمتهم .

مقدمة

ليعلم أن الخوض في حكاية اختلاف الفلاسفة تطويل ، فإن خطبهم^(١) طويل ، ونزاعهم كثير ، وآراءهم متشعبة ، وطرقهم متباعدة متدايرة ، فلنقتصر على إظهار التناقض في رأى مقدمهم الذى هو الفيلسوف المطلق ، والمعلم الأول ، فإنه رتب علومهم وهدبها بزعمهم ، وحذف الحشو من آرائهم ، وانتقى ما هو الأقرب إلى أصول أهوائهم ، وهو « رسطاليس » ؛ وقد رد على كل من قبله ، حتى على أستاذه الملقب عندهم بأفلاطون الإلهي^(٢) ، ثم اعتذر عن مخالفته أستاذه بأن قال : أفلاطن صديق والحق صديق ولكن الحق أصدق منه .

ولما نقلنا هذه الحكاية ليعلم أنه لا تثبت ولا اتفاق لمذهبهم عندهم ، وأنهم يحكمون بظن وتخمين ، من غير تحقيق ويقين ، ويستدلون^(٣) على صدق

(١) وفي نسخة « خطبهم » .

(٢) في تسميته بالإلهي أقوال ، فن قائل ، سمي بذلك لأنه أول من جعل الألوهية نظرية فلسفية ، ومن قائل كانوا يعتقدون أنه انحدر من سلالة الآلهة .

(٣) لا أعرف عن الفلاسفة هذا الاستدراج الذى يدعيه الغزالي وينسبه إليهم ، وإنما الذى أعرفه أن للفلاسفة منهجاً في التربية درجوا عليه في تنشئة تلامذتهم . ذلك أن العلوم النظرية تنقسم عندهم - كما حكى الغزالي نفسه في كتاب « مقاصد الفلاسفة » - إلى « ثلاثة أقسام ، لأن الأمور المعقولة لا تخلو :

إما أن تكون بريئة عن المادة والتعلق بالأجسام المتغيرة المتحركة ، كذات الله تعالى . . . الخ وإما أن تكون متعلقة بالمادة ، وهذه لا تخلو إما أن تكون بحيث تحتاج إلى مادة معينة ، حتى لا يمكن أن تحصل في الوهم بريئة عنها ، كالإنسان . . . الخ .

وإما أن يمكن تحصيلها في الوهم بريئة عن مادة معينة ، كالثلث والمربع . . . الخ . فإن هذه الأمور - يعنى المثلث وأشباهه - لا يتقوم وجودها إلا في مادة معينة ، ولكن ليس يتعين لها في الوجود مادة خاصة ، لا كالإنسان فإن مفهومه لا يمكن أن يحصل إلا في مادة معينة . . .

والعلم الذى يتولى النظر فيما هو برئ عن المادة بالكلية هو العلم الإلهي ، والعلم الذى يتولى النظر فيما هو برئ عن المادة في الوهم لا في الوجود هو الرياضى ، والذى يتولى النظر فيما لا يستغنى عن المواد المعينة هو الطبيعي » .

علومهم الإلهية بظهور العلوم الحسابية والمنطقية ، ويستلرجون به ضعفاء العقول ، ولو كانت علومهم الإلهية متقنة البراهين ، نقية عن التخمين ، كعلومهم الحسابية ، لما اختلفوا فيها كما لم يختلفوا في الحسابية .

ثم المترجمون لكلام « رسطاليس » لم ينفك كلامهم . عن تحريف وتبديل ، محوج إلى تفسير وتأويل ، حتى أثار ذلك أيضاً نزاعاً بينهم . وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام ، « الفارابي »^(١) أبو نصر « و « ابن سينا »^(٢) .

فهذه العلوم - كما ترى ، وكما يذكر الفزالي نفسه في « مقاصد الفلاسفة » - مترتبة بحسب موضوعها « فالعلم الإلهي يسمى العلم الأعلى » ، ومعنى ذلك أنهم لا يبدلون به ، بل يكون آخر المطاف ، « والعلم الرياضي يسمى العلم الأوسط » ، ومعنى ذلك أنه يأتي بعد شيء وقبل شيء ، « والعلم الطبيعي يسمى العلم الأدنى » ، ومعنى ذلك أنه يجيء في البداية ، فهم كانوا يراعون التدرج الطبيعي ، فالمحسوسات لكونها حاضرة مألوفة ، يتيسر البدء بها ، ثم لا ينبغي القفز منها إلى العلم الإلهي الذي يبحث في المجردات الصرفة بل يجب أعداد الذهن لذلك بمزاولة الرياضيات التي تدرس أموراً إن لم تنجرد عن المادة خارجاً فقد أمكن للوهم تجريدتها عنها ، فهو إذن قنطرة يمكن العبور عليها إلى العلم الأعلى .

هذا هو مقصدهم . ويؤيد ذلك منهج أفلاطون في الجمهورية من أنه كان يتدرج بالناشئة من علم إلى علم ، ومن فن إلى فن ، وأيضاً هذه العبارة التي كانوا يكتبونها على أبواب معاهدهم « لا يدخل عندنا من لم يكن رياضياً »

ففي ضوء هذا البيان إذا أخذنا الفلاسفة الطريق على من يريد الخوض في الإلهيات قبل أن يستند لذلك بمزاولة المنطق والرياضة لم يكونوا يقصرون بذلك إلا أن يوجهوه التوجيه الصحيح في نظرهم ، لا أن يستدرجوه على هذه الصورة التي يصورهم بها الفزالي ، والتي تشعر بأن ذلك منهم ضرب من ضروب الخداع والمراوغة .

والأمر في نظري بين لا يحتمل الخلاف فإنه إذا أراد المرء أن يأخذ العقيدة مفلسة وأن يمزج بنفسه في مضايق الإشكالات التي افترق فيها الفلاسفة ، فلا بد له من التمرس قبل ذلك بفنون من العلم كما يشترط الفلاسفة ، أما إذا أراد أن يأخذ العقيدة سمحة نقية ، فلا حاجة به إلى الرياضة ، ولا إلى شيء مما عند الفلاسفة ، بل ينبغي أن يتجه بادية ذى بدء إلى الكتاب والسنة .

على أنه ليس يبعد أن يكون قد وقع للفزالي مناظرة في الإلهيات مع بعض المتفلسفة في عصره ، لجأ فيها إلى الحيلة التي يذكرها الفزالي خلاصاً من الحرج ، أو يكون الفزالي قد سمع أو قرأ عن واقعة كهذه . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(١) فارسي الأصل ولد بـ « وسيج » بمقاطعة من « خراسان » تسمى « فاراب » وقيل إن بلده « أطرار » فيما وراء النهر ، وهو من مواليد عام ٢٦٠ هـ وتوفي في رجب عام ٣٣٩ هـ .

(٢) الملقب بـ « الشيخ الرئيس » فارسي الأصل ، نشأ في ولاية ما وراء النهر ، ولد عام ٣٧٠ هـ وتوفي عام ٤٢٨ هـ .

ففتصر على أبطال ما اختاراه ورأياه الصحيح من مذهب رؤسائهم في الضلال ،
 فإن ما هجرناه واستنكفنا من المتابعة فيه لا يمارى ^(١) في اختلاله ، ولا يفتقر إلى
 نظر طويل في إبطاله ، فليعلم أنا مقتصرون على ردّ مذاهبهم بحسب نقل
 هذين الرجلين ، كي لا يتشر الكلام بحسب انتشار المذاهب .

مقدمة ثانية

ليعلم أن الخلاف بينهم وبين غيرهم من الفرق ثلاثة أقسام :

قسم : يرجع النزاع فيه إلى لفظ مجرد ، مكنسيتهم صانع العالم – تعالى ^(١) عن قولهم – جوهرًا ، مع تفسيرهم الجوهر بأنه الموجود لا في موضوع ^(٢) أى القائم بنفسه الذى لا يحتاج إلى مقوم يقومه ، ولم يربدوا بالجوهر المتحيز ، على ما أرادهم خصومهم .

ولسنا نخوض في إبطال هذا ^(٣) ، لأن معنى القيام بالنفس إذا صار متفقاً

(١) ما داعى هذا التنزيه مع أنه يجعل الخلاف في هذه المسألة لفظياً ؟ .

(٢) الموجود عند الفلاسفة إما حال ، وأما محل ، وأما مركب منها ، وأما لا حال ولا محل ولا مركب منها ؛ والحال إما أن يغير حقيقة ما محل فيه أولاً ، الثانى كالسواد فإنه إذا حل بالخشب لم تخرج به حقيقة الخشب عن كونها خشباً ، والأول كالإنسانية التى تحل في النطفة فإنها إذا حلت بها غيرت حقيقتها ودخلت في كيانها أى قومتها فالسواد يسمى عرضاً ومحلّه يسمى موضوعاً ، والإنسانية تسمى صورة ومحلّها يسمى هيولى ، والمركب من الهيولى والصورة يسمى جسماً ، والذى ليس حالاً ولا محلاً ولا مركباً منها هو المجرد عن المادة وهو إما أن يتصل بالأجسام اتصال تدبير وإشراف أولاً ، الأول يسمى نفساً ، والثانى يسمى عقلاً . فالعقل والنفس والجسم والهيولى والصورة ، كل ذلك يسمى عندهم جوهرًا ، وأما الحال الذى لا يغير ما حل فيه فهو وحده الذى يسمى عرضاً ومحلّه يسمى موضوعاً ، ومن هنا عرفوا الجوهر بأنه « الموجود لا في موضوع » وهذا التعريف يشمل الأنواع الخمسة السابقة .

فقول الغزالي « مع تعريفهم الجوهر بأنه الموجود لا في موضوع » كلام صحيح وقوله في تفسيره « أى القائم بنفسه الذى لا يحتاج إلى مقوم يقومه » كلام غير صحيح إذ الصورة غير قائمة بنفسها والهيولى تحتاج إلى مقوم يقومها ، فتخرج كل هذه عن تعريف الجوهر ، فلهذا يريد أن يقصر الجوهر على بعض أفرادها حتى يصح انطباقه على الإله عند من يسيه جوهرًا ، ولكنه مع ذلك لم يخرج النفس ، والنفس عندهم لا تقال على الإله بل يقال عليه عندهم « عقل » فقط .

(٣) أى في هذا الكتاب المخصص للبحث في العقيدة . وإلا فالخوض معهم في هذا الموضوع في كتاب من كتب الفقه أو اللغة لا بأس به متى كان موضوع البحث يتصل بواحد منهما ، والغزالي كلفه لا بأس بأن يخوض معهم فيه في كتبه الفقهية .

عليه ، رجع الكلام في التعبير باسم الجوهر عن هذا المعنى ، إلى البحث عن اللغة ، وإن سوّغت اللغة إطلاقه ، رجع جواز إطلاقه في الشرع ، إلى المباحث الفقهية ، فإنّ تحريم إطلاق الأسماء وإباحتها يؤخذ مما يدل عليه ظواهر الشرع . ولعلك تقول : هذا إنما ذكره المتكلمون في الصفات ، ولم يورده الفقهاء في فن الفقه ؛ فلا ينبغي أن تلبس عليك حقائق الأمور بالعادات والمراسم ، فقد عرفت أنه بحث عن جواز التلطف بلفظ صدق معناه على المسمى به ، فهو كالبحث عن جواز فعل من الأفعال .

القسم الثاني : ما لا يصدم مذهبهم فيه أصلاً من أصول الدين ، وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والرسل — صلوات الله عليهم — منازعتهم فيه ، كقولهم : أن الكسوف القمري عبارة عن انمحاء ضوء القمر بتوسط الأرض بينه وبين الشمس ، من حيث أنه يقتبس نوره من الشمس ، والأرض كرة ، والسماء محيط بها من الجوانب ، فإذا وقع القمر في ظل الأرض ، انقطع عنه نور الشمس ؛ وكقولهم : أن كسوف الشمس معناه وقوع جرم القمر بين الناظر وبين الشمس ، وذلك عند اجتماعهما في العقدتين على دقيقة واحدة .

وهذا الفن أيضاً لسنا نخوض في إبطاله ، إذ لا يتعلق به غرض ، ومن ظن أن المناظرة في إبطال هذا من الدين ، فقد جنى على الدين وضعف أمره ، فإن هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية حسابية ، لا يبق معها ريب ، فمن يطالع عليها ، ويتحقق أدلتها ، حتى يخبر بسببها عن وقت الكسوفين ، وقلدهما ، ومدة بقاءهما إلى الانجلاء ، إذا قيل له : إن هذا على خلاف الشرع ، لم يسترب فيه ، وإنما يستريب في الشرع ، وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقه ، أكثر من ضرره ممن يطعن فيه بطريقه ؛ وهو كما قيل : علو عاقل خير من صديق جاهل ؛ فإن قيل : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشمس والقمر لآيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة » ، فكيف يلائم هذا ما قالوه ؟ ، قلنا : : وليس في هذا ما يناقض ما قالوه ، إذ ليس فيه إلا نفي وقوع الكسوف لموت أحد أو لحياته ،

والأمرُ بالصلاة عنده ؛ والشرع الذى يأمر بالصلاة عند الزوال والغروب والطلوع ، من أين يبعد منه أن يأمر عند الكسوف بها استحباباً ؟

فإن قيل : فقد روى أنه قال فى آخر الحديث : « ولكن الله إذا تجلى لشيء خضع له » ، فيدل على أن الكسوف خضوع بسبب التجلى ؛ قلنا هذه الزيادة لم يصح نقلها ، فيجب تكذيب ناقلها ؛ وإنما المروى ما ذكرناه ، كيف ، ولو كان صحيحاً ، لكان تأويله أهون من مكابرة أمور قطعية ، فكف من ظواهر أولت بالأدلة العقلية التى لا تنهى فى الوضوح إلى هذا الحد . وأعظم ما يفرح به الملاحدة ، أن يصرح ناصر الشرع ، بأن هذا وأمثاله على خلاف الشرع ، فيسهل عليه طريق إبطال الشرع ، إن كان شرطه أمثال ذلك .

وهذا ^(١) لأن البحث فى العالم عن ^(٢) كونه حادثاً أو قديماً ، ثم إذا ثبت حدوثه فسواء كان كرة ، أو بسيطاً ^(٣) أو مسدساً ، أم مثمناً ؛ وسواء كانت السموات وما تحته ثلاث عشرة طبقة — كما قالوه — أو أقل أو أكثر ؛ فنسبة النظر فيه ^(٤) إلى البحث الإلهى ، كنسبة النظر إلى طبقات البصلة وعددها ، وعدد حب الرمان ؛ فالمقصود كونه من فعل الله فقط كيفما كان .

القسم الثالث : ما يتعلق النزاع فيه بأصل من أصول الدين ، كالقول فى حدوث العالم ، وصفات الصانع ، وبيان حشر الأجساد والأبدان ؛ وقد أنكروا جميع ذلك .

فهذا الفن ونظائره هو الذى ينبغى أن يظهر فساد مذهبهم فيه دون ما عداه .

* * *

(١) أى انصرافاً عن مناقشتهم فى أمثال هذه المسائل .

(٢) أى أن البحث الذى يهمه فى شأن العالم إما يكون عن هذه النقطة فقط وهى كونه حادثاً أو قديماً .

(٣) يعنى مبسطاً .

(٤) أى فى هذا التفريع والتفصيل .

مقدمة ثالثة

ليعلم أن المقصود تنبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة ، وظن أن مسالكهم نقية عن التناقض ، ببيان وجوه تهافتهم ، فلذلك أنا لا أدخل في الاعتراض عليهم إلا دخول مطالب منكر ، لا دخول مدع مثبت ؛ فأبطل عليهم ما اعتقدوه مقطوعاً بالزمامات مختلفة ، فألزمهم تارة مذهب المعتزلة ^(١) وأخرى مذهب الكرامية ^(٢) ؛ وطوراً مذهب الواقفية ^(٣) ، ولا أنتهض ذاباً عن مذهب مخصوص

(١) ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، وهم فرق متعددة ، ولكن يجمعون على أمور ، منها نفي زيادة الصفات على ذات الله ، فهو عندهم عالم بذاته قادر بذاته . . . إلخ ؛ وأن كلامه محدث مخلوق في محل وهو حرف وصوت ، كتب أمثاله في المصاحف حكاية عنه ؛ وأنه لا يرى بالأبصار في دار القرار ؛ وأنه لا يشبه خلقه في شأن من الشئون ، ومن أجل هذا أوجعوا تأويل الآيات التي ربما تشعر بذلك ؛ وسما هذا النمط توحيداً ، وأن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة ، والرب تعالى منزّه عن أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية ؛ وأنه الحكيم لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ؛ وأن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والموض ، والتفضل معنى آخر وراء الثواب ، وإذا خرج من غير توبة ، عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار وسما هذا النمط وعداً وعيداً . وأن معرفة الله ، وشكر نعمته ، واجب بالمقل قبل ورود السمع ، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل ، واجتناب القبيح واعتناق الحسن واجب كذلك ، وورود التكاليف أنطاف للبارى تعالى أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام - امتحاناً واختباراً ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة .

(٢) أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام يقول عنه الشهرستاني : « أنه من الصفاتية لأنه يشبه الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه ، نصوا على أن معبودهم على العرش استقراراً ، وأنه بجهة فوق ذاتاً ، وأنه أطلق عليه اسم الجوهر ، وأنه عاس للعرش من الصفحة العليا » .

ويقول صاحب « مقالات الإسلاميين » : « الفرقة الثانية عشرة من المرجئة « الكرامية » أصحاب محمد بن كرام : يزعمون : أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان ، دون القلب ، وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً ؛ وزعموا : أن المناقطين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا : أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له « باللسان » .

(٣) لم أجد هذا الاسم وإنما وجدت « الواقفة » يقول صاحب « مقالات الإسلاميين » :

بل أجعل جميع الفرق إلبياً^(١)، واحداً عليهم ، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في التفصيل ، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين ، فلتتظاهر عليهم فعند الشدائد تذهب الأحقاد .

« الصنف الثاني والعشرون من الرافضة ، يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى « جعفر بن محمد » ويزعمون « أن جعفر بن محمد » نص على إمامة ابته « موسى بن جعفر » وأن « موسى بن جعفر » حتى لم يموت ، ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها ، وحتى يملأ الأرض عدلاً وقسطاً ، كما ملئت ظلماً وجوراً ، وهذا الصنف يدعون « الواقعة » لأنهم وقفوا على « موسى بن جعفر » ولم يجاوزوه إلى غيره ، ويدعون أيضاً « المطورة » لأن « موسى بن عبد الرحمن » لما فاظهم قال لهم : أنتم أهون على من الكلاب المطورة »

« والمطور » من المطر قال في القاموس : مكان مطور ومطير ، وقع عليه المطر .

(١) يقال : هم ألب واحد ، بكسر الهمزة والفتح لغة ، أى جمع واحد .

مقدمة رابعة

من عظام حيل هؤلاء في الاستدراج — إذا أورد عليهم إشكال في معرض الحجاج — قولهم : إن هذه العلوم الإلهية غامضة خفية ، وهي أعصى العلوم على الأفهام الذكية ، ولا يتوصل إلى معرفة الجواب عن هذه الإشكالات إلا بتقديم الرياضيات والمنطقيات ؛ فمن يقلدهم في كفرهم ، إن خطر له إشكال على مذهبهم ، يحسن الظن بهم ويقول : لا شك في أن علومهم مشتملة على حله ، وإنما يعسر على دركه ، لأنني لم أحكم المنطقيات ، ولم أحصل الرياضيات .

فنقول : أما الرياضيات التي هي نظر في الكم المنفصل — وهو الحساب — فلا تعلق للإلهيات به ، وقول القائل : أن فهم الإلهيات يحتاج إليها ؛ خرق ، كقول القائل : أن الطب والنحو واللغة يحتاج إليها ^(١) ، أو الحساب يحتاج إلى الطب ؛ وأما الهندسيات التي هي نظر في الكم المتصل يرجع حاصله إلى بيان أن السموات وما تحته إلى المركز ، كرى الشكل ، وبيان عدد طبقاتها ، وبيان عدد الأكر المتحركة في الأفلاك ، وبيان مقدار حركاتها ؛ فلنسلم لهم جميع ذلك جدلاً أو اعتقاداً ، — فلا يحتاجون إلى إقامة البراهين عليه — ولا يقدر ذلك ^(٢) في شيء من النظر الإلهي ، وهو ^(٣) كقول القائل : العلم بأن هذا البيت حصل بصنع بناء عالم مريد قادر ^(٤) حى ، يفتقر إلى أن يعرف أن البيت مسدس أو مشمن ، وأن يعرف عدد جنوعه ، وعدد لبناته ، وهو هذيان لا يخفى فساده ، وكقول القائل : لا يعرف كون هذه البصلة حادثة ، ما لم يعرف عدد طبقاتها ،

(١) يعنى الرياضيات .

(٢) أى الجهل بذلك .

(٣) أى قولهم بضرورة ذلك في النظر الإلهي .

(٤) في ذكر وصف العالم والقادر ما يحمل المثال غير متمش مع غرض الغزالي بسهولة ، فتأمل .

ولا يعرف كون هذه الرمادة حادثة ما لم يعرف عدد حياتها وهو هجر من الكلام مستغث عند كل عاقل^(١) .

نعم قولهم : أن المنطقيات لا بد من أحكامها هو صحيح ، ولكن المنطق ليس مخصوصاً بهم ، وإنما هو الأصل الذي نسميه في فن « الكلام » « كتاب النظر » فغيروا عبارته إلى المنطق تهويلاً ، وقد نسميه « كتاب الجدل » وقد نسميه « مدارك العقول » فإذا سمع المتكائيس المستضعف ، اسم المنطق ، ظن أنه فن غريب لا يعرفه المتكلمون ، ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة ، ونحن لدفع هذا الخيال واستئصال هذه الحيلة في الإضلال ، نرى أن نفرد القول في « مدارك العقول » في هذا الكتاب ، ونهجر فيه ألفاظ المتكلمين والأصوليين ، بل نوردنا عبارات المنطقيين ، ونصحبها في قوالهم ، ونقتنى آثارهم لفظاً لفظاً ، ونناظرهم في هذا الكتاب بلغتهم - أعني بعباراتهم في المنطق - ونوضح أن ما شرطوه في صحة مادة القياس في قسم البرهان من المنطق ، وما شرطوه في صورته في كتاب القياس ، وما وضعوه من الأوضاع في « إيساغوجي » و « قاطيغورياس » التي هي من أجزاء المنطق ومقدماته ، لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية .

ولكننا نرى أن نورد « مدارك العقول » في آخر الكتاب ، فإنه كالألة للدرك مقصود الكتاب ، ولكن رب ناظر يستغنى عنه في الفهم ، فتؤخره حتى يعرض عنه من لا يحتاج إليه ، ومن لا يفهم ألفاظنا في آحاد المسائل في الرد عليهم ، فينبغي أن يتبدئ أولاً بحفظ كتاب « معيار العلم »^(٢) ، الذي هو الملقب بالمنطق عندهم .

(١) قد عرفت فيما سبق هامش ص ٦٠ قول الفلاسفة في الرياضات . وأن ضرورة تقديم دراستها على الإلهيات له ما يبرره في نظرم وليس مجرد استدراج ، ثم إنه سيأتيك في نفس هذه المقدمة اعتراف الغزالي بأن المنطق واجب التقديم عليها ، ولو رحت تسأل الغزالي ، هل في الإمكان البدء بتعلم المنطق ؟ أم يجب قبله مزاولة بعض العلوم التي فيها مران عقل كالرياضات مثلاً ، لأجابه بالمعقول المشاهد وهو أن المنطق من العلوم الصعبة التي لا يمكن للتلميذ الذي لم يمارس شيئاً من العلوم أصلاً أن يبدأ به ، وإذن لابد قبله من ممارسة علوم تشبه وتمت إليه بسبب ، وأشبه شيء به هو الرياضة .

(٢) هذا الكتاب موجود ، طبعه على حدة ، فرج الله زكي الكردى .

ولنذكر الآن بعد المقدمات .

فهرست المسائل

التي أظهرنا تناقض مذهبهم فيها في هذا الكتاب .
وهي عشرون مسألة :

- المسألة الأولى : إبطال مذهبهم في أزلية العالم .
- التيانية : إبطال مذهبهم في أبدية العالم .
- الثالثة : بيان تليسههم في قولهم : أن الله صانع العالم ، وأن العالم صنعه .
- الرابعة : في تعجيزهم عن إثبات الصانع .
- الخامسة : في تعجيزهم عن إقامة الدليل على استحالة إلهين .
- السادسة : في إبطال مذاهبهم في نفي الصفات .
- السابعة : في إبطال قولهم : أن ذات الأول لا ينقسم بالجنس والفصل .
- الثامنة : في إبطال قولهم : أن الأول موجود بسيط بلا ماهية .
- التاسعة : في تعجيزهم عن بيان أن الأول ليس بجسم .
- العاشرة : في بيان أن القول بالدهر ونفي الصانع لازم لهم .
- الحادية عشرة : في تعجيزهم عن القول بأن الأول يعلم غيره .
- الثانية عشرة : في تعجيزهم عن القول بأنه يعلم ذاته .
- الثالثة عشرة : في إبطال قولهم : أن الأول لا يعلم الجزئيات .
- الرابعة عشرة : في قولهم : أن السماء حيوان متحرك بالإرادة .
- الخامسة عشرة : في إبطال ما ذكروه من الغرض الحرك للسماء .
- السادسة عشرة : في إبطال قولهم : أن نفوس السماوات تعلم جميع الجزئيات .
- السابعة عشرة : في إبطال قولهم باستحالة خرق العادات .
- الثامنة عشرة : في قولهم : أن نفس الإنسان جوهر قائم بنفسه ليس بجسم ولا عرض .

✧ المسألة التاسعة عشرة : في قولهم باستحالة الفناء على النفوس البشرية .
 ✧ العشرون : في إبطال إنكارهم لبعث الأجساد ، مع التلذذ والتألم
 في الجنة والنار ، باللذات والآلام الجسمانية .

فهذا ما أردنا أن نذكر تناقضهم فيه من جملة علومهم الإلهية والطبيعية ، وأما
 الرياضيات فلا معنى لإنكارها ولا للمخالفة فيها ، فإنها ترجع إلى الحساب
 والهندسة .

وأما المنطقيات فهي نظر في آلة الفكر في المعقولات ، ولا يتفق فيه خلاف
 به مبالاة ، وستورد في كتاب « معيار العلم » من جملته ما يحتاج إليه لفهم
 مضمون هذا الكتاب إن شاء الله .

مسألة

في إبطال قولهم بقديم العالم

تفصيل المذهب :

اختلف الفلاسفة في قدم العالم ؛ فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين ، القول بقدمه ، وأنه لم يزل موجوداً مع الله تعالى ، ومعلولاً له ، ومساوفاً له ، غير متأخر عنه بالزمان ، مساوفاً المعلول للعلة ، ومساوفاً النور للشمس ، وأن تقدم الباري عليه ، كتقدم العلة على المعلول ، وهو تقدم بالذات والرتبة ، لا بالزمان .

وحكى عن أفلاطون أنه قال : العالم مكوّن ومحدث ، ثم منهم من أوّل كلامه ، وأبى أن يكون حدوث العالم معتقداً له ^١ .

وذهب جالينوس في آخر عمره ، في الكتاب الذي سماه « ما يعتقد جالينوس رأياً » إلى التوقف في هذه المسألة . وأنه لا يدري : ألعالم قديم أو محدث ؟ وربما

(١) أشار الجلال اللواتي إلى الخلاف حول رأي أفلاطون فقال : « ونقل عن أفلاطون القول بحدوث العالم ، فقليل أن مراده الحدوث الذاتي ، وقد رأيت أنا كتاباً بخط واحد من الفلاسفة الإسلاميين ، قد نسخ قل هذا التاريخ - يشير إلى تاريخ زمنه - بأربعمائة سنة ، وذكر فيه - نقلاً عن أرسطاطاليس - أن الفلاسفة كلهم اتفقوا على قدم العالم ، إلا رجلاً واحداً منهم ، وقال مصنف ذلك الكتاب : أن مراد أرسطو من هذا الرجل ، أفلاطون ، فلا يمكن حمله على الحدوث الذاتي كما لا يخفى »

انظر الفصل الأول من شرحه على العقائد العضدية وقوله « فلا يمكن حمله على الحدوث الذاتي كما لا يخفى » يفسر بأن حل قول أفلاطون على الحدوث الذاتي يجعل معنى العبارة هكذا : اتفق الفلاسفة على قدم العالم إلا أفلاطون فإنه قال بحدوثه حدوثاً ذاتياً ، فيمتنع قاعدة الاستثناء يكون رأي الفلاسفة محمولاً على التقدم الذاتي وهو خلاف المروى عنهم « ثم نقل الحدوث عنه بخلاف لما اشتهر من قوله بقديم النفوس الإنسانية وقدم البعد المجرد » .

دل على أنه لا يمكن أن يعرف ، وأن ذلك ليس لقصور فيه . بل لاستعصاء هذه المسألة في نفسها على العقول ، ولكن هذا كالشاذ في مذهبهم ، وإنما مذهب جميعهم أنه قديم ، وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث من قديم بغير واسطة أصلاً^(١) .

إيراد أدلتهم : لو ذهبت أصف ما نقل عنهم في معرض الأدلة ، وذكر^(٢) في الاعتراض عليه ، لسوّدت في هذه المسألة أوراقاً ، ولكن لا خير في التطويل ، فانهذف من أدلتهم ، ما يجري مجرى التحكم ، أو التخيل الضعيف ، الذي يهون على كل ناظر حله ، ولتقتصر على إيراد ما له وقع في النفس ، مما يجوز أن ينهض مشككاً لفحول النظائر ، فإن تشكيك الضعفاء بأدنى خيال ممكن . وهذا الفن من الأدلة ثلاثة :

-
- (١) ربما يقال : إن في الكون حوادث قطعاً على رأى الفلاسفة ، فكيف إذن صدرت ؟ ؛ إنها لابد أن تكون صادرة عن قديم ، فكيف يصح قولهم : لا يتصور أن يصدر حادث من قديم بغير واسطة ؟ ، فيجاب بما أجابوا به من أن « الموجودات التي تحل في المحال كالأعراض حادثة ، ولها علل حادثة ، وتنتهي إلى مبدأ ، هو حادث من وجه ، دائم من وجه ، وهو الحركة الدورية » .
- (٢) أليس يفيد هذا اعتراف النزالي بانتفاعه بآراء من سبق ، في نقد الفلاسفة ، وقد تنبه لهذه الملاحظة الدكتور « بينيس » في كتابه « مذهب الذرة عند المسلمين » حيث يقول في ص ١٦ من ترجمة الدكتور « عبد الهادي أبو ريدة » : « « وردوده - معنى النظام - على الدهرية جدية بالاعتبار ، لأنها هيأت للنزالي اعتراضاً وجهه للفلاسفة » وإذن فالكتابان اللذان نشرنا أخيراً من كتب مباحث الكلام الأولى ، وهما كتاب « مقالات الإسلاميين » وكتاب « الانتصار » هيثان في هذا الموضوع وفي غيره ، شواهد على أن لآراء النزالي أصولاً تمتد عروقها في مباحث الكلام الأولى ، بل في أقدم هذه المباحث » .

الأول

، قولهم يستحيل صدور حادث من قديم مطلقاً ، لأننا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلاً ، فإنما لم يصدر لأنه لم يكن للوجود مرجح ، بل كان وجود العالم ممكناً إمكاناً صرفاً ، فإذا حدث بعد ذلك لم يخل ، إما أن يتجدد مرجح ، أو لم يتجدد ؛ فإن لم يتجدد مرجح ، بقى العالم على الإمكان الصرف ، كما كان قبل ذلك ؛ وإن تجدد مرجح فنحدث ذلك المرجح ؟ ! ولم يحدث الآن ولم يحدث من قبل ؟ ، والسؤال في حدوث المرجح قائم .

وبالجملة فأحوال القديم إذا كانت متشابهة ، فإما أن لا يوجد عنه شيء قط ، وإما أن يوجد على الدوام ، فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع فهو محال .

وتحقيقه أن يقال : لم لم يحدث العالم قبل حلوله ؟ ، لا يمكن أن يقال على عجزه^(١) عن الأحداث ، ولا على استحالة الحدوث ، فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم^(٢) من العجز إلى القدرة ، والعالم من الاستحالة إلى الإمكان ، وكلاهما محالان ، ولا يمكن أن يقال : لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض^(٣) ،

(١) يعنى الإله .

(٢) يعنى الإله .

(٣) ونفى الغرض أمر متفق عليه بين الطرفين المتنازعين ، أما عند الأشاعرة : فلأن الذى يفعل لغرض ناقص فى ذاته مستكمل بهذا الغرض .

وأما عند الفلاسفة فلقول ابن سينا فى الإشارات : « تنبيه : اعلم أن الشيء الذى إنما يحسن به أن يكون عنه شئ آخر ، ويكون ذلك أولى وأليق من ألا يكون ، ، فإنه إذا لم يكن عنه ذلك ،

ولا يمكن أن يحال على فقد آلة ثم على وجودها ، بل أقرب ما يتخيل أن يقال : لم يرد وجوده قبل ذلك ؛ فيلزم أن يقال : حصل وجوده لأنه صار مريداً لوجوده بعد أن لم يكن مريداً ، فتكون قد حدثت الإرادة ، وحدثه في ذاته محال ، لأنه ليس محل الحوادث ، وحدثه لا في ذاته لا يجعله مريداً .

ولنترك النظر في محل حدثه ، أليس الإشكال قائماً في أصل حدثه ! ! وأنه من أين حدث ؟ ! ولم يحدث الآن ولم يحدث قبله ؟ ! أحدث الآن لا من جهة الله ؟ ؛ فإن جاز حادث من غير محدث ، فليكن العالم حادثاً لا صانع له ، وإلا فأى فرق بين حادث وحادث ؟ ! وإن حدث بإحداث الله ، فلم يحدث الآن ولم يحدث قبل ؟ ! ألعلم آلة ، أو قدرة ، أو غرض ، أو طبيعة . فلما أن تبدل ذلك بالوجود حدث ^(١) ؟ ! عاد الاشكال ^(٢) بعينه . أو لعدم الإرادة ؟ ! فتفتقر الإرادة إلى إرادة وكذا الإرادة الأولى ، ويتسلسل إلى غير نهاية .

فلذن قد تحقق بالقول المطلق أن صلور الحادث من القديم من غير تغير أمر من القديم في قدرة أو آلة أو وقت ^(٣) أو غرض أو طبع ، محال ، وتقدير

لم يكن ما هو أولى وأحسن به مطلقاً ، وأيضاً لم يكن ما هو أولى وأحسن به مضافاً ، فهو مسلوب كمال ما يقتدر فيه إلى كسب .

تنبيه : فأتضح ما يقال : من أن الأمور العالية ، تحاول أن تفعل شيئاً لما تحتها لأن ذلك أحسن بها ، وتكون فعالة للجميل ، فإن ذلك من المحاسن والأمور اللاتفة بالأشياء الشريفة ، أو أن الأول الحق يفعل شيئاً لأجل شيء ، وأن لفعلة لمية .

(١) في طبعة « بيروت » التي هي أصح النسخ الموجودة « « وحدث » بزيادة واو على اعتبار أن قوله « عاد الإشكال » جواب لقوله « فلما أن تبدل » وهو غير صواب .

(٢) يعنى بالإشكال هنا ما سبق من قوله « لم يحدث الآن ولم يحدث من قبل ؟ لا يمكن أن يحال على عجزه عن الأحداث . . . إلخ » والمراد بقوله « أو طبيعة » طبيعة الإمكان حتى تكون الأمور الأربعة المذكورة هنا هي نفسها المذكورة في الإشكال المحول عليه .

(٣) انظر ما معنى هذه الكلمة ؟ لم يرد لهذه الكلمة ذكر في التفصيلات السابقة ، فكيف أوردتها في الإجمال ؟

وعلى أية حال فيجدر أن يشار هنا إلى ما نبه إليه ابن سينا في الإشارات ج ٢ ص ١٢٥ ط الحلبي من أن أبا القاسم البلخي المعروف بالكعبي هو وفرقه ذهبوا إلى استحالة وجود العالم قبل الوقت الذي وجد فيه لأنه لم يكن قبل وقت وجوده وقت وبملاحظة رأى الكعبي هذا يدخل الوقت ضمن الآلة وغيرها من الأمور التي يعمل لوجودها وعلمها حساب عند البحث في حدوث العالم وقلمه .

تغير حال محال ، لأن الكلام في ذلك التغير الحادث كالكلام في غيره ،
والكل محال ، ومهما كان العالم موجوداً واستحال حدوثه ، ثبت قدمه لا محالة (١) .

(١) ذلك هو دليل الفلاسفة . ويصور الفلاسفة صدور العالم عن الله على الوجه الآتي :
صدر عن الله العقل الأول ، وهو موجود قائم بنفسه ليس بجسم ولا منقطع في جسم ، يعرف نفسه ويعرف
مبدأه ويلزم عن وجوده ثلاثة أمور ، عقل ثان ، ونفس الفلك الأقصى ، وجرم الفلك الأقصى
- وذلك لأنه يعقل مبدأه ، ويعقل نفسه ، وهو باعتبار ذاته ممكن الوجود ، وهذه جهات ثلاثة
مختلفة ، فيصدر عن كل جهة شيء ، الأشرف عن الأشرف ، والأدنى عن الأدنى - ويلزم عن العقل
الثاني ثلاثة أمور أيضاً من هذا القبيل ، وهكذا ، حتى ننتهي إلى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال
الذي يلزم عنه المادة التي في معقر فلك القمر ، القابلة للكون والفساد ؛ ثم إن المواد تنتزع بسبب
حركات الكواكب امتزاجات مختلفة يحصل منها المعادن والنبات والحيوان ، وأصل هذه المواليد الثلاثة
العناصر الأربعة : التراب والماء والهواء والنار . فتكون محتويات العالم العلوي ، العقول العشرة والنفس
التسعة ، والأفلاك التسعة ، ومحتويات العالم السفلي ، المادة الموزعة على هذه العناصر الأربعة .

فالعقول ، والنفس الفلكية ، والأجسام الفلكية بموادها وصورها الجسمية والتنوع وأشكالها
وأعضائها ؛ والعنصرية بمادتها ، وصورها الجسمية ، كل ذلك قديم عندهم ، وأما الصور الشخصية
للعنصرية فحادثة وكذلك الأعراض ، وأما الصور النوعية للعنصرية ، فيقتل عنهم فيها خلاف .
إذا كان الفلاسفة هكذا يصورون العالم ، فيجعلون بعضاً منه قديماً ، وبعضاً حادثاً ، فهل
الدليل الذي نقله الغزالي عنهم هنا ، والذي هو صورة طبق الأصل - كما رأينا في المقدمة - لما
ذكره ابن سينا في الإشارات ، ينتج هذا التصوير ؟ أم ينتج فقط أن العالم في جهته قديم ، ولو على
صورة أخرى ، كأن يكون القديم مثلاً - هو :

١ - الهيول

ب - بعض الكائنات الروحية

فيقدم الهيول يتحقق القدم الذي يراه الفلاسفة ضرورياً .
ويقدم بعض الكائنات الروحية ، يمكن تفادي . الصعوبة التي تنشأ من اتصال المادة بالله مباشرة ،
فيكون لهذه الكائنات الروحية من تعدد الجوانب ما يمكن لها من الاتصال بالله والاتصال بالمادة .
وبناء على هذا التصوير يمكن تعرض عالم الأفلاك للتغير حسب قول الله تعالى :
« يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات ، وبرزوا لله الواحد القهار » وقوله عز من قائل :
« إذا الشمس كورت ، وإذا النجوم انكدرت . . . »
وقوله « إذا السماء انفطرت ، وإذا الكواكب انتثرت ، وإذا البحار فجرت ، وإذا القبور
بمئرت . . . إلخ »

لأنه لا يكون قديماً إلا هيولاً ، أما صورته فيجوز أن تتبدل .
فإن أصر الفلاسفة على أن هيول الأفلاك وصورها قديمة ، أو لم يحملوا الأفلاك مؤلفة من هيول
وصورة كما تتألف العناصر ، كان لا بد لهم من مواجهة المشكلتين الرئيسيتين التاليتين :

فهذا أخبل أدلتهم ، وبالجمله كلامهم في سائر مسائل الإلهيات أركّ من كلامهم في هذه المسأله ، إذ يقدرّون ها هنا على فنون من التخييل لا يتمكنون منها في غيرها ، فلذلك قدمنا هذه المسأله ، وقدمنا أقوى أدلتهم ،

* * *

الأولى : لزوم صدور العالم بالإيجاب عن الله تعالى .
والثانية : لزوم استمرار بقاء عالم الأفلاك على الوضع الذي هو عليه الآن ، وهو يتناقى مع الآيات القرآنية المشار إليها آنفاً ، ولكثير سواها .
فإذا ارتضى الفلاسفة تصوير العالم بالصورة التي أشرت إليها آنفاً ، فإنهم يخفّصون من الصعوبة الثانية ، وتبقى فقط الصعوبة الأولى ، وعند ذلك يشركهم في موقفهم غيرهم من أمثال ابن تيمية الذاهب إلى قدم العالم .

أما إذا رفضوا هذا التصوير فعليهم أمران :
أولاً : أن يقدموا دليلاً منتجاً لقدم عالم الأفلاك بالتفصيل .
ثانياً : أن يحددوا موقفهم من الآيات القرآنية التي تتناقى مع هذا التصوير .
أما بالنسبة للأمر الأول ، فكل ما لم يبرأه . - بمقتضى اطلاعى طبعاً - إنما هو تصوير لكيفية صدور العقل الأول عن الله ، ثم صدور العقل الثاني والنفس الأولى وحسب الفلك الأول ، عن العقل الأول ، وهكذا إلى آخر السلسلة ، وهذا أشبه بالقصة منه بالاستدلال العقل ، فلا يزال ينقصهم الاستدلال العقل على قدم كل حلقة من هذه السلسلة .
وأما بالنسبة للأمر الثاني ، فقد بذل ابن سينا بخصوصه محاولة بسيطة في كتابه « رسالة أضحوية في أمر المعاد » الذي نشرته لأول مرة دار الفكر العربي ، بتحقيقنا فليرجع إليه من شاء .

* * *

هذا والذي يخلص من دليل الفلاسفة - الذي رواه الغزالي هنا على لسانهم - لإبطال حدوث العالم ، أن حدوث العالم - في نظر الفلاسفة - محال .
كما أن الذي يخلص من قول الغزالي - فيما يأتي بعد قليل - من أن :
« قدم العالم يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لإعدادها ، ولا حصر لآحادها ، مع أن لها سلسلاً ، وربما ، ونصفاً ، . . . إلخ »
وما رواه ابن سينا - في الإشارات قسم ثالث ، ط عيسى الحلبي ، ص ١٢٣ ، ٤ - عن المتكلمين من قولهم :

« أن الواجب لم يزل ولا وجود لشيء عنه ، ثم ابتدأ أو أراد وجود شيء عنه .
ولولا هذا لكانت أحوال متجددة من أصناف شيء في الماضي لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ لأن كل واحد منها وجد ، فالكل وجد ، فيكون لما لا نهاية له من أمور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود .
وكيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال توصف بأنها لا تكون إلا بعد ما لا نهاية له ، فتكون موقوفة على ما لا نهاية له ، فيقطع أليها ما لا نهاية له .
ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد تلك الأحوال ، وكيف يزداد ما لا نهاية له .
الذي يخلص من كل ذلك أن قدم العالم - في نظر المتكلمين - محال .

الاعتراض من وجهين :

أحدهما : أن يقال : بم تنكرون على من يقول : إن العالم حدث بإرادة قديمة ، اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه ، وأن يستمر العدم إلى الغاية التي استمر إليها ، وأن يبتدىء الوجود من حيث ابتداء ، وأن الوجود قبله لم يكن مراداً فلم يحدث لذلك ، وأنه في وقته الذي حدث فيه مراد بالإرادة القديمة ، فحدث لذلك ، فما المانع من هذا الاعتقاد وما المحيل له ؟ !

هكذا يقف الطرفان المتناظران على طرفي نقيض ، فيرى أحدهما القول بوجوب قدم العالم ، واستحالة القول بالحدوث ، ويرى الآخر القول بوجوب الحدوث ، واستحالة القدم . وليس للقول بالإمكان نصيب من اعتبارهما .

ولعل من الطريف أن أشوق هنا رأي فيلسوف مسيحي - كان همه أيضاً أن يوفق بين الدين والفلسفة - عاش في العصور الوسطى كما عاش ابن سينا والغزالي ، ويبدو أنه اطلع على وجهة نظرهما ، فهده تشدهما إلى إمكان خلق حل وسط ، ذلكم هو القديس توما الأكويني الذي عاش بين سنتي ١٢٢٥ - ١٢٧٤ م . يصور الأستاذ يوسف كرم نظرية الخلق عنده على الوجه الآتي :

(١) كل موجود - ما خلا الله - مخلوق من الله ضرورة ؛ لأن الوجود القائم بذاته ، لا يمكن أن يكون إلا واحداً ؛ فيلزم أن كل ما خلا الله ليس عين وجوده ، ولكنه موجود بالمشاركة . وليس الوجود بالمشاركة صدوراً عن ذات الله ، كما تقول الأفلاطونية الحديثة ؛ لأن ما يصدر عن الذات صدوراً ضرورياً ، فهو مثل الذات ، وليس العالم مثل الله .

ومن هذه الناحية أيضاً يسقط مذهب وحدة الوجود ، الذي يعتبر العالم مظهرًا لله . أما قول ابن سينا : إن من شأن الواحد دائماً أن يصدر عنه واحد ، فيصدق على الفاعل بالطبع ، لا على الفاعل الإرادي الذي يفعل بالصورة المعقولة ، ولما كان الله يتعقل أموراً كثيرة ، فهو يقدر أن يفعل أشياء كثيرة .

يضاف إلى ذلك استحالة صدور الموجودات بعضها عن بعض ؛ لأن المخلوق غير موجود بذاته ، فلا يستطيع أن يمنح وجوداً ليس له بالذات ، ولئن كان المخلوق الموجود متناهياً ، فإن المسافة بين اللاوجود والوجود لا متناهية ، فالخلق يقتضي قدرة لا متناهية ؛ لذلك كان خاصاً بالله وحده .

(ب) وقد سبق القول بأن الله لا يريد بالضرورة إلا ذاته ، وأنه يريد غيره بالاختيار ، فهو ليس يريد بالضرورة ، أن يكون العالم ، لا أن يكون قديماً ، ولا أن يكون حادثاً . وهكذا يحسم الخلاف الطويل العنيف بين أنصار القدم وأنصار الحدوث ، ذلك بأن البحث العقلي في الإرادة الإلهية ، لا يمكن أن يتناول سوى الإرادة الضرورية ؛ أما الاختيار ، فليس يكشف عنه سوى الله ، وقد فعل ؛ إذ أوسى أن العالم حادث .

ولكن من جهة العقل البحث ، القدم والحدوث ممكنان على السواء ، ولا سبيل إلى إقامة البرهان

فإن قيل : هذا محال بيّن الإحالة ، لأن الحادث موجب ومسبّب ، وكما يستحيل حادث بغير سبب وموجب ، يستحيل وجود موجب قد تمّ بشرائط إنجابه وأركانه وأسبابه ، حتى لم يبق شيء متظر ألبتة ، ثم يتأخر الموجب ؛ بل وجود الموجب عند تحقق الموجب بتمام شروطه ضروري ، وتأخره محال ، حسب استحالة وجود الحادث الموجب بلا موجب .

على ضرورة أحد الحدين وإسقاط الآخر ؛ فلئن كان الله - منذ الأزل - علة كافية للعالم ، وكان فاعلاً بذاته ، على ما يقول أنصار القدم ؛ إلا أنه ليس يلزم من ذلك جعل العالم صادراً عنه إلا بحسب ما استقر في إرادته .

أما أدلة أرسطو فليست برهانية . وقد صرح هو في كتاب الجدل بأن مسألة قدم العالم من المسائل الجدلية .

(ح) كذلك ليس يمكن إثبات الحفوث بالبرهان ، لا من جهة الله كما أسلفنا ، ولا من جهة العالم ؛ فإن الماهيات مجردة عن خصوص المكان والزمان ، فليس يمكن أن تثبت حفوث الإنسان أو السماء أو الحجر (ويعلق الأستاذ يوسف كرم على هذه الحجة بقوله : « هذه الحجة فيها نظر ، والعلم الراهن يحسب عمر الأرض وعمر الإنسان على سطح الأرض ، وبنوع خاص يقوله بتناقض الطاقة ، مما قد يميل بنا إلى نظرية الحفوث ») .

ولأنصار القدم ردود مقننة على حجج أنصار الحفوث :

يقول هؤلاء : أن كل مصنوع فهو حادث .

ويرد أولئك : أن هذا يصدق على المفعول بالحركة ، الذي لا يوجد إلا عند نهاية الفعل ، أما الخلق ففعل آت ، وهو - إذن - لا يقتضى تقدم الفاعل على المفعول بالمدة .

يقول أنصار الحفوث إذا كان العالم مصنوعاً من العدم ، فهو موجود بعد أن لم يكن موجوداً .

ويرد أنصار القدم : ليس القصد من المتقدم أن العالم مصدوع بعد العدم ، بل إنه ليس مصنوعاً من شيء .

يقول أنصار الحفوث : لو كان العالم قديماً ، لكان مساوياً لله في المدة .

ويرد أنصار القدم : أن الوجود الإلهي حاصل كله دفعة واحدة ، ووجود العالم حاصل بالتعاقب ، فليست هناك مساواة .

يقول أنصار الحفوث : لو كان العالم قديماً ، لكان قد سبق هذا اليوم أيام لا متناهية ، ولما كان بلغ إلى هذا اليوم ، من حيث أن عبور اللامتناهي مستحيل .

ويرد أنصار القدم : الانتقال يكون دائماً من طرف إلى آخر ، وأي يوم ماض أخذت ، فالأيام التالية إلى يومنا هذا متناهية ، وقد أمكن قطعها . وهذه الحجة إنما تهض لو كان بين الطرفين أوساط لا متناهية .

يقول أنصار الحفوث : لو كان العالم والتوليد قديمين لتقدم ناس في عدد لامتناه ؛ ونفس الإنسان خالدة ، فيلزم أن يوجد الآن بالفعل نفوس إنسانية في عدد لا متناه ، ومحال أن يوجد عدد لا متناه بالفعل .

فقبل وجود العالم كان المرید موجوداً ، والإرادة موجودة ، ونسبها إلى المراد موجودة ، ولم يتجدد مرید ، ولم تتجدد إرادة ، ولا تجدد للإرادة نسبة لم تكن ، فإن كل ذلك تغیر ، فكيف تجدد المراد ، وما المانع من التجدد قبل ذلك ؟ !
 وحال التجدد لم يتميز عن الحال السابق في شيء من الأشياء ، وأمر من الأمور ، وحال من الأحوال ، ونسبة من النسب ، بل الأمور كما كانت بعينها ثم لم يكن يوجد المراد ، وبقيت بعينها كما كانت ، فوجد المراد ، ما هذا إلا غاية الإحالة .
 وليس استحالة هذا الجنس ، في الموجب والموجب الضروري الذاتي ، بل وفي العرفي والوضعي ، فإن الرجل لو تلفظ بطلاق زوجته ، ولم تحصل بينونة في الحال ، لم يتصور أن تحصل بعده ، لأنه جعل اللفظ علة للحكم بالوضع والاصطلاح ، فلم يعقل تأخر المعلول ^(١) إلا أن يعلق الطلاق بمجيء الغد ، أو

ويرد أنصار القدم : أن هذه الحجة جزئية ، ويمكننا أن نقول : أن العالم قديم ، لا الإنسان . ويخرج القديس توما من هذه المناقشة بأن الحدث لا يعلم إلا بالإيمان ، وبأن في اعتبار ذلك فائدة لمن يدعي إثبات العقائد بالبرهان ، فلا يأتي بحجج غير قاطعة لتلا يظن بنا أننا إنما نتمسك بالعقائد استناداً إلى مثل هذه الحجج .

فا أظهر التمييز هنا بين الإيمان والعقل ! » . تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط ص ١٨٢ ، ٣ ، ٤ دار الكاتب المصري .

تلکم هي حكاية القديس توما للمشكلة ، وذاكهم هو رأيہ بصدها ، وهو رأى يختلف عما لابن سينا والغزالي . أنه يجعل الحدث والقدم ممكنين ، أما ابن سينا فإنه يجعل الحدث مستحيلاً ، وأما الغزالي فيجعله واجباً . وبهذا نجد أنه قد تولد عندنا رأى ثالث في المسألة .

ومن رأى القديس توما الرجوع بمسألة الحدث إلى الأمين ونصوصه ؛ أما محاولة استمداها من هذه الحجج القابلة للنقاش والنقد ؛ فإن فيه - مع إضعاف فكرة الحدث - إضعافاً للمقيدة أندينية بحلة ؛ إذ يظن بها أنها مستقاة من مثل هذه الحجج . وهو رأى شبيه بما سجلناه - في المقدمة - للغزالي وديكارت .

(١) هذه الصورة - صورة تأخر حصول الموجب الوضعي الذي هو بينونة عن الموجب الذي هو الطلاق المعلق على مجيء الغد أو على دخول الدار - أراها لا تناسب المقام ؛ فإن في وسع المتكلم أن يناقش الفيلسوف بقوله : لقد تأخر الموجب الذي هو وجود العالم ، عن الموجب الذي هو الإرادة القديمة ، لكون الإرادة قد علق وجود العالم على وجود وقت خاص ، فإذا تأخر وجود العالم من الإرادة ، لم يكن ذلك إلا من قبيل تأخر حصول بينونة عن الطلاق ؛ فلما كان الطلاق معلقاً على شيء أو على وقت لم يكن حاضراً حال الطلاق ؛ جاز ان يتأخر الموجب الذي هو بينونة ؛ كذلك يقال في العالم أنه قد تأخر مع سبق الإرادة ، لكون الإرادة قد ربطت وجوده بوقت خاص ؛ فكان من اللازم - حتى لا يتخلف مراد الإرادة - أن يظل العالم معلوماً حتى مجيء ذلك الوقت الخاص .

يدخل الدار فلا يقع في الحال ولكن يقع عند مجيء الغد وعند دخول الدار ، فإنه جعله علة بالإضافة إلى شيء منتظر ، فلما لم يكن حاضراً في الوقت - وهو الغد والدخول - توقف حصول الموجب على حضور ما ليس بحاضر ، فما حصل الموجب إلا وقد تجدد أمر وهو الدخول أو حضور الغد ، حتى لو أراد أن يؤخر الموجب عن اللفظ غير منوط بحصول ما ليس بحاصل ، لم يعقل ، مع أنه الواضع وأنه المختار في تفصيل الوضع ، فإذا لم يمكننا وضع هذا بشهواتنا ، ولم نعقله ، فكيف نعقله في الإيجابيات الذاتية العقلية الضرورية .

وأما في العادات ، فما يحصل بقصدنا لا يتأخر عن القصد مع وجود القصد إليه إلا لما نعت ، فإن تحقق القصد والقدرة ، وارتفعت الموانع ، لم يعقل تأخر المقصود ، وإنما يتصور ذلك في العزم لأن العزم غير كاف في وجود الفعل ، بل العزم على الكتابة لا يوقع الكتابة ، ما لم يتجدد قصد - هو انبعاث في الإنسان متجدد حال الفعل - .

فإن كانت الإرادة القديمة في حكم قصدنا إلى الفعل ، فلا يتصور تأخر المقصود ^(١) إلا لما نعت ، ولا ^(٢) يتصور تقدم القصد ، فلا يعقل قصد في اليوم إلى قيام في الغد إلا بطريق العزم ، وإن كانت الإرادة القديمة في حكم عزمنا ، فليس ذلك كافياً في وقوع المعزوم عليه ، بل لا بد ^(٣) من تجدد انبعاث قصدي عند الإيجاد وفيه قول بتغير القديم ، ثم يبقى عين الأشكال في أن ذلك الانبعاث أو القصد أو الإرادة أو ما شئت فسمه ، لم يحدث الآن ولم يحدث قبل

(١) كذا في كل النسخ التي تحت يدي بما فيها طبعة بيروت ، والصواب « تأخر المراد » لأن الحديث عن الإرادة القديمة مقيسة إلى القصد الذي اعتبر حكمه معروفاً مسلماً ، وكذلك يقال فيما يأتي له من قوله « في وقوم المعزوم عليه » فالصواب « في وقوع المراد » لما مر .

(٢) لعل العبارة هكذا : « وكذا لا يتصور تقدم القصد . . . إلى قوله إلا بطريق العزم ثم يزداد : لا يعقل إرادة في اليوم إلى إيجاد في الغد » وإلا كان في العبارة اضطراب لا يخلو .

(٣) لعل العبارة هكذا : « فكما لا يكفي العزم على الشيء لإيجاده ، بل لابد من انبعاث قصدي عند الإيجاد ، كذلك لابد في القديم - لو كانت إرادته بمثابة العزم - من تجدد شيء هو بمثابة القصد في الإنسان ، وفيه قول بتغير القديم . . . إلخ » وبدون ذلك تكون العبارة مضطربة .

ذلك فأما أن يبقى حادث بلا سبب أو يتسلسل إلى غير نهاية .

ورجع حاصل الكلام إلى أنه وجد الموجب بتمام شروطه ولم يبق أمر منتظر ، ومع ذلك تأخر الموجب ولم يوجد في مدة لا يرتقى الوهم إلى أولها ، بل آلاف سنين لا تنقص منها شيئاً ، ثم انقلب الموجب بغتة من غير أمر تجدد ، وشرط تحقق ، وهو محال في نفسه .

والجواب : أن يقال : استحالة إرادة قديمة متعلقة بأحداث شيء ، أي شيء كان ، تعرفونه بضرورة العقل أو نظره ؟ ؛ وعلى لغتكم في المنطق ، تعرفون الالتقاء بين هذين الحدين بحد أوسط أو من غير حد أوسط ؟ فإن ادعيتم حداً أوسط وهو الطريق النظري ، فلا بد من إظهاره ، وإن ادعيتم معرفة ذلك ضرورة . فكيف لم يشارككم في معرفته مخالفوكم ، والفرقة المعتمدة لحدوث العالم بإرادة قديمة ، لا يحصرها بلد ، ولا يحصيا عدد ، ولا شك في أنهم لا يكابرون العقول عناداً مع المعرفة ؛ فلا بد من إقامة برهان على شرط المنطق يدل على استحالة ذلك ، إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا وإرادتنا ، وهو فاسد ، فلا تضاهي الإرادة القديمة القصور الحادثة ، وأما الاستبعاد المجرد فلا يكتفى من غير برهان .

فإن قيل : نحن بضرورة العقل نعلم أنه لا يتصور موجب بتمام شروطه من غير موجب ، ومجوز ذلك مكابر لضرورة العقل .

قلنا : وما الفصل بينكم وبين خصومكم ، إذا قالوا لكم : إنا بالضرورة نعلم إحالة قول من يقول : أن ذاتاً واحدة عالمة بجميع الكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة ، ومن غير أن يكون العلم زيادة على الذات ، ومن غير أن يتعدد العلم مع تعدد المعلوم ، وهذا مذهبكم في حق الله ، وهو بالنسبة إلينا وإلى علومنا في غاية الإحالة ، ولكن تقولون : لا يقاس العلم القديم بالحادث ؛ وطائفة منكم استشعروا إحالة هذا فقالوا : إن الله لا يعلم إلا نفسه ، فهو العاقل ، وهو العقل ، وهو المعقول ، والكل واحد ، فلو قال قائل : اتحاد العقل والعاقل والمعقول معلوم

الامتناع بالضرورة ، إذ تقدير صانع للعالم لا يعلم صنعته محال بالضرورة .
والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه — تعالى عن قولكم وعن قول جميع الزائعين علواً كبيراً —
لم يكن يعلم صنعته ألبتة .

بل لا نتجاوز لإلزامات هذه المسألة ^(١) فنقول : بم تنكرون على خصومكم
إذا قالوا : قدم العالم محال ، لأنه يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ،
ولا حصر لآحادها ، مع أن لها سلسلاً وربعاً ونصفاً ، فإن فلک الشمس يدور في
سنة ، وفلك زحل في ثلاثين سنة ، فتكون أدوار زحل ثلث عشر أدوار الشمس ،
وأدوار المشتري نصف سدس أدوار الشمس ، فإنه يدور في اثنتي عشرة سنة ؛
ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل ، لا نهاية لأعداد دورات الشمس ، مع
أنه ثلث عشره ، بل لا نهاية لأدوار فلک الكواكب الذي يدور في ستة وثلاثين
ألف سنة مرة واحدة ، كما لا نهاية للحركة المشرقية التي للشمس في اليوم والليلة
مرة .

فلو قال قائل : هذا مما يعلم استحالته ضرورة ، فهاذا تنفصلون عن قوله ؟
بل لو قال قائل : أعداد هذه الدورات شفع أو وتر ؟ ! ، أو شفع ووتر جميعاً ؟ ! ،
أو لا شفع ولا وتر ؟ فإن قلتم شفع ووتر جميعاً ، أو لا شفع ولا وتر ، فيعلم بطلانه
ضرورة ، وإن قلتم : شفع ، فالشفع يصير وترّاً بواحد ، فكيف أعوز ما لا نهاية
له واحد ؟ ، وإن قلتم : وتر ، فالوتر يصير بواحد شفعاً ، فكيف أعوزه ذلك
الواحد الذي به يصير شفعاً فيلزمكم القول : بأنه ليس بشفع ولا وتر :

فإن قيل : إنما يوصف بالشفع والوتر المتناهي ، وما لا نهاية له فلا .

قلنا : فجملة مركبة من آحاد ، لها سدس وعشر كما سبق ، ثم لا توصف
بشفع ولا وتر ، يعلم بطلانه ضرورة من غير نظر ، فهاذا تنفصلون عن هذا ؟ ؛
فإن قيل : محل الغلط في قولكم : أنه جملة مركبة من آحاد ، فإن هذه
الدورات معلومة ، أما الماضي فقد انقضى ، وأما المستقبل فلم يوجد ،
والجملة إشارة إلى موجودات حاضرة ولا موجودات هنا .

(١) يشير إلى « مسألة قدم العالم » .

قلنا : العدد ينقسم إلى الشفع والوتر ، ويستحيل أن يخرج عنه ، سواء كان المعلوم موجوداً باقياً ، أو فانياً ، فإذا فرضنا عدداً من الأفراس ، لزمنا أن نعتقد أنه لا يخلو من كونه شفعاً أو وترأ ، سواء قدرناها موجودة أو معدومة ، فإن انعدمت بعد الوجود لم تتغير هذه القضية ، على أنا نقول لهم : لا يستحيل على أصلكم موجودات حاضرة ، هي آحاد متغايرة بالوصف ، ولا نهاية لها ، وهي نفوس الآدميين المفارقة للأبدان بالمولت ، فهي موجودات لا توصف بالشفع والوتر ، فم تنكرون على من يقول : بطلان هذا يعرف ضرورة ، كما أدعيتم بطلان تعلق الإرادة القديمة بالأحداث ضرورة ، وهذا الرأي في النفوس ، هو الذى اختاره « ابن سينا » ، ولعله مذهب « رسطاليس » .

فإن قيل : فالصحيح رأى أفلاطن وهو أن النفس قديمة وهى واحدة وإنما تنقسم فى الأبدان ، فإذا فارقتها عادت إلى أصلها واتحدت .

قلنا : فهذا أقبح وأشنع ، وأولى بأن يعتقد مخالفاً لضرورة العقل ، فإننا نقول : نفس زيد عين نفس عمرو أو غيره ؟ ! فإن كان عينه فهو باطل بالضرورة ، فإن كل واحد يشعر بنفسه ، ويعلم أنه ليس هو نفس غيره ، ولو كان هو عينه لتساويا فى العلوم التى هى صفات ذاتية للنفوس داخلة مع النفوس فى كل إضافة ، وإن قلّم : إنه غيره ، وإنما انقسم بالتعلق بالأبدان ، قلنا : وانقسام الواحد الذى ليس له عظيم فى الحجم وكمية مقدارية ، محال بضرورة العقل ، فكيف يصير الواحد اثنين ، بل ألفاً ثم يعود ويصير واحداً ، بل هذا يعقل فيما له — عظيم وكمية ، كماء البحر ينقسم بالجداول والأنهار ، ثم يعود إلى البحر ، فأما ما لا كمية له فكيف ينقسم ؟ .

والقصود من هذا كله ، أن نبين أنهم لم يعجزوا ^(١) خصومهم عن معتقدهم فى تعلق الإرادة القديمة بالأحداث إلا بدعوى الضرورة ، وأنهم لا ينفصلون عن يدعى الضرورة عليهم ، فى هذه الأمور على خلاف معتقدهم ، وهذا لا يخرج عنه .

فإن قيل : هذا يتقلب عليكم فى أن الله قبل خلق العالم كان قادراً على الخلق

بقدر سنة أو سنين ، ولا نهاية لقدرته ، فكأنه صبر ولم يخلق ، ثم خلق ، ومدة الترك متناه أو غير متناه ؟ فإن قلتم : متناه ، صار وجود البارئ متناهي الأول ، وإن قلتم : غير متناه ، فقد انقضت مدة فيها إمكانات لا نهاية لإعدادها .
قلنا : المدة ^(١) والزمان مخلوق عندنا ، وسنين حقيقة الجواب عن هذا في الانفصال عن دليلهم الثاني .

٢- فإن قيل : فيم تتكرون على من يترك دعوى الضرورة ويدل عليه من وجه آخر ؟ ! وهو أن الأوقات متساوية في جواز تعلق الإرادة بها ، فما الذي ميز وقتاً معيناً عما قبله وعما بعده ، وليس محالاً أن يكون التقدم والتأخر مراداً ؟ ! بل ^(٢) في البياض والسواد ، والحركة والسكون ، فإنكم تقولون : يحدث البياض بالإرادة القديمة والحل قابل للسواد قبوله للبياض ، فلم تعلق الإرادة القديمة بالبياض دون السواد ؟ وما الذي ميز أحد الممكنين عن الآخر في تعلق الإرادة به ؟ ونحن بالضرورة نعلم أن الشيء لا يتميز عن مثله إلا بمخصص ، ولو جاز ذلك ^(٣) لجاز أن يحدث العالم — وهو ممكن الوجود ، كما أنه ممكن العدم — ويتخصص جانب الوجود المماثل لجانب العدم في الإمكان ، بغير مخصص .

وإن قلتم : إن الإرادة خاضعة ، فالسؤال عن اختصاص الإرادة ، وأنها لم اختصاصت ^(٤) ؟ . فإن قلتم : القديم لا يقال له لم ، فليكن العالم قديماً ولا يطلب صانعه وسببه ، لأن القديم لا يقال فيه : لم ، فإن ^(٥) جاز تخصص

(١) وفي نسخة المادة

(٢) أي بل نتقل الكلام من تساوى الأوقات إلى تساوى الأعراض ، وهو في الواقع بحث عن اختصاص الإرادة وتحديد طبيعتها ، والفصل في هذا الاختصاص هو الفصل في هذه المشكلة كما سنرى فيما بعد

(٣) يعنى تميز الشيء عن مثله بغير مخصص .

(٤) يعنى « قائم »

(٥) أي وحيث جازنا تخصص العالم في الأزل بالوجود الذي هو أحد الأمرين الممكنين اتفاقاً ، فغاية ما يقال اعتراضاً على ذلك : أن العالم الموجود ذو هيئات خاصة كان يمكن أن يكون على خلافها ، فلا بد ترجيح هذه الهيئات على سواها من مخصص ، فلم يصح قولكم : فليكن العالم قديماً ولا يطلب صانعه وسببه ، قلنا : إنه اتصف بهذه الهيئات اتفاقاً ، كما قلتم : إن الإرادة خصصت

القديم بالاتفاق بأحد الممكنين فغاية المستبعد أن يقول : العالم مخصوص بهيئات مخصوصة ، كان يجوز أن يكون على هيئات أخرى بدلا منها ، فيقال : وقع كذلك اتفاقاً ، كما قلتم اختصت الإرادة بوقت دون وقت ، وهيأة دون هيئة ، اتفاقاً ، وإن قلتم : أن هذا السؤال ^(١) غير لازم ، لأنه وارد على كل ما يريده الباري ، وعائد على كل ما يقدره ، فنقول : لا ، بل هذا السؤال لازم ؛ لأنه عائد في كل وقت وملازم لمن خالفنا على كل تقدير .

قلنا إنما وجد العالم حيث وجد ، وعلى الوصف الذي وجد ، وفي المكان الذي وجد ، بالإرادة ؛ والإرادة صفة من شأنها تمييز الشيء عن مثله ، ولولا أن هذا شأنها ، لوقع الاكتفاء بالقدر ، ولكن لما تساوت نسبة القدرة إلى الضدين ولم يكن بد من مخصص ينحصر الشيء عن مثله ، فقل : للقديم — وراء القدرة — صفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله ، فقول القائل : لم اختصاصت الإرادة بأحد المثلين ؟ كقول القائل : لم اقتضى العلم الإحاطة بالمعلوم على ما هو به ؟ فيقال : لأن العلم عبارة عن صفة هذا شأنها ، فكذا الإرادة عبارة عن صفة هذا شأنها ، بل ذاتها تمييز الشيء عن مثله .

فإن قيل : إثبات صفة شأنها تمييز الشيء عن مثله غير معقول ، بل هو متناقض فإن كونه مثلاً معناه أنه لا تميز له ؛ وكونه مميزاً معناه أنه ليس مثلاً ؛ ولا ينبغي أن يظن أن السوادين في محلين متماثلان من كل وجه ، لأن هذا في محل ، وذلك في محل آخر ، وهذا يوجب التميز ، ولا السوادين في وقتين في محل واحد متماثلان مطلقاً ، لأن هذا فارق ذلك في الوقت ، فكيف يساويه من كل وجه ؟ ! وإذا قلنا : السوادان مثلان ، عنيينا به في السوادية مضافاً إليهما على الخصوص لا على الإطلاق ، وإلا فلو اتحد المحل والزمان ولم يبق تغاير ، لم يعقل سوادن ، ولا عقلت الأثنينية أصلاً .

هذه الهيئات وبهذا الوقت اتفاقاً . فهذه العبارة كأنها شرح لقوله : فليكن العالم قديماً ولا يطلب صافيه ، يعني فيبان ذلك أن نقول : ترجح وجود العالم في الأزل على علمه اتفاقاً كما تقولون : رجحت الإرادة وقتاً على وقت وصفة على صفة اتفاقاً .

(١) يعني قولهم : فالسؤال عن اختصاص الإرادة وأنها لم اختصاص ؟

يحقق هذا أن لفظ الإرادة مستعار من إرادتنا ، ولا يتصور منا أن نميز بالإرادة الشيء عن مثله ، بل لو كان بين يدي العطشان قدحان من الماء يتساويان من كل وجه بالإضافة إلى غرضه ، لم يمكن أن يأخذ أحدهما ، بل إنما يأخذ ما يراه أحسن ، أو أخفّ ، أو أقرب إلى جانب يمينه إن كانت عادته تحريك اليمين ، أو سبب من هذه الأسباب إما خفي وإما جلي ، وإلا فلا يتصور تمييز الشيء عن مثله بحال .

والاعتراض من وجهين :

الأول ، أن قولكم : إن هذا لا يتصور ، عرفتموه ضرورة أو نظراً ؟ ! ، ولا يمكن دعوى واحد منهما ، وتمثيلكم بإرادتنا مقياسة فاسدة ، تضاهي المقياسة في العلم ، وعلم الله يفارق علمنا في أمور كثيرة ^(١) ، فلم تبعد المفارقة في الإرادة بل هو كقول القائل : ذات موجودة لا خارج العالم ولا داخله ، ولا متصلاً ولا منفصلاً ، لا يعقل ، لأننا لا نعقله في حقنا ، قيل : هذا عمل توهلك ، وأما دليل العقل فقد ساق العقلاء إلى التصديق بذلك ، فم تنكرون على من يقول : دليل العقل ساق إلى إثبات صفة لله تعالى من شأنها تمييز الشيء عن مثله ؟ فإن لم يطابقها اسم الإرادة ، فلتسم باسم آخر ، فلا مشاحة في الأسماء وإنما أطلقناها نحن بإذن الشرع ، وإلا فالإرادة موضوعة في اللغة لتعين ما فيه غرض ، ولا غرض في حق الله ، وإنما المقصود المعنى دون اللفظ ، على أنه في حقنا لا نسلم أن ذلك ^(٢) غير متصور ، فإننا نفرض تمرتين متساويتين بين يدي المتشوف إليهما العاجز عن تناولهما جميعاً ، فإنه يأخذ إحدهما لا محالة ، بصفة شأنها تخصيص الشيء عن مثله ، وكل ما ذكرتموه من المخصصات من الحسن أو القرب أو تيسر الأخذ ، فإننا نقدّر على فرض انتفائه ويبقى إمكان الأخذ ، فأنتم بين أمرين : إما أن تقولوا : إنه لا يتصور التساوي بالإضافة إلى أغراضه

(١) على الأخص في رأيكم كما مرص ٨٤

(٢) يشير إلى دعوى ترجيح الإرادة أحد الأمرين المتساويين على الآخر .

قط ، وهو حافه وفرضه ممكن ، وإما أن تقولوا : التساوى إذا فرض ، بى الرجل المتشوف أبداً متحيراً ، ينظر إليهما فلا يأخذ إحداهما بمجرد الإرادة والاختيار المتفك عن الغرض ، وهو أيضاً محال يعلم بطلانه ضرورة ، فإذا لا بد لكل ناظر شاهداً أو غائباً فى تحقيق الفعل الاختيارى من إثبات صفة شأنها تخصيص الشيء عن مثله .

الوجه الثانى فى الاعتراض . هو أنا نقول : أنتم فى مذهبكم ما استغنىتم عن تخصيص الشيء عن مثله ، فإن العالم وجد عن السبب الموجب له على هيئات مخصوصة تماثل نقائضها ، فلم يختص ببعض الوجوه ؟ ! واستحالة تمييز الشيء عن مثله فى الفعل أو فى اللزوم بالطبع أو بالضرورة لا تختلف ،

فإن قلتم : إن النظام الكلى للعالم لا يمكن إلا على الوجه الذى وجد ، وأن العالم لو كان أصغر أو أكبر مما هو الآن عليه لكان لا يتم هذا النظام ، وكذا القول فى عدد الأفلاك وعدد الكواكب ، وزعمتم أن الكبير يخالف الصغير ، والكثير يفارق القليل فيما يراد منه ، فليست مماثلة بل هى مختلفة ، إلا أن القوة البشرية تضعف عن درك وجوه الحكمة فى مقاديرها وتفصيلها ، وإنما تترك الحكمة فى بعضها ، كالحكمة فى ميل فلك البروج عن معدل النهار ، والحكمة فى الأوج والفلك الخارج عن المركز ، والأكثر لا يدرك السر فيها ، ولكن يعرف اختلافها ، ولا بعد فى أن يتميز الشيء عن خلافه لتعلق نظام الأمر به ، وأما الأوقات فتشابه قطعاً بالنسبة إلى الإمكان وإلى النظام ، ولا يمكن أن يدعى أنه لو خلق بعد ما خاق ، أو قبله بلحظة لما تصور النظام ، فإن تماثل الأحوال يعلم بالضرورة . فنقول : نحن وإن كنا نقدر على معارضتكم بمثله فى الأحوال إذ قال قائلون : خلقه فى الوقت الذى كان الأصلح الخلق فيه ، لكننا لا تقتصر على هذه المقابلة ، بل نفرض على أصلكم تخصيصاً فى موضعين لا يمكن أن يقدر فيهما اختلاف ؛ أحدهما اختلاف جهة الحركة ، والآخر تعيين موضع القطب فى الحركة على المنطقة .

أما القطب فيبانه أن السماء كرة متحركة على قطبين كأنهما ثابتان ، وكرة

السما متشابهة الأجزاء ، فإنها بسيطة ، لا سيما الفلك الأعلى الذى هو التاسع فإنه غير مركب ^(١) أصلاً ، وهو متحرك على قطبين شمالي وجنوبي ، فنقول : ما من نقطتين متقابلتين من النقط التى لا نهاية ^(٢) لها عندهم ألا ويتصور أن يكوناهما القطبين ، فلم تعينت نقطتا الشمال والجنوب للقطبية والثبات ؟ ! ولم لم يكن خط المنطقة ماراً بالنقطتين حتى يعود القطب إلى نقطتين متقابلتين على المنطقة ؟ ! فإن كان فى مقدار كبر السماء وشكله حكمة ، فما الذى ميز محل القطب عن غيره ، حتى تعين لكونه قطباً ، دون سائر الأجزاء والنقط ، وجميع النقط مماثلة ، وخيـع أجزاء الكرة متساوية ؟ ! وهذا لا يخرج عنه .

فإن قيل : لعل الموضع الذى عليه نقطة القطب يفارق غيره بخاصية تناسب كونه محلاً للقطب حتى يثبت ، فكأنه لا يفارق مكانه وحيزه ووضعه أو ما يفرض إطلاقه عليه من الأسماء ؛ وسائر واضع الفلك يتبدل بالدور وضعها من الأرض ومن الأفلاك ، والقطب ثابت الموضع ، فلعل ذلك الموضع كان أولى بأن يكون ثابت الموضع من غيره .

قلنا فى هذا تصريح بتفاوت أجزاء الكرة الأولى فى الطبيعة ، وأنها ليست متشابهة الأجزاء ؛ وهو على خلاف أصلكم ، إذ أصل ما استدلتكم به على لزوم كون السماء كرى الشكل أنه بسيط الطبيعة متشابه لا تفاوت فيها ، وأبسط الأشكال الكرة ، فإن التربع ، والتسدیس ، وغيرها ، يقتضى خروج زوايا وتفاوتها ، وذلك لا يكون إلا بأمر زائد على الطبع البسيط ، ولكنه وإن خالف مذهبكم فليس يندفع ^(٣) الإلزام به ، فإن السؤال فى تلك الخاصية قائم ، إذ سائر الأجزاء هل كان قابلاً لتلك الخاصية أم لا ؟ ! فإن قالوا : نعم ، فلم اختصت الخاصية من بين التشابهات ببعضها ؟ ! وإن قالوا : لم يكن ذلك إلا فى ذلك الموضع ، وسائر الأجزاء لا تقبلها ، فنقول : سائر الأجزاء من حيث أنها

(١) فى نسخة « مكوكب » .

(٢) لعله يشير إلى تركيب الجسم من أجزاء بالقوة لا نهاية لها .

(٣) أى فليس يقتصر الإلزام عليه .

جسم قابل للصور، متشابهة بالضرورة ! وتلك الخاصة لا يستحقها ذلك الموضع لمجرد كونه جسماً ، ولا بمجرد كونه سماء ، فإن هذا المعنى يشاركه فيه سائر أجزاء السماء ، فلا بد أن يكون تخصيصه به ، بتحكم ، أو بصفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله ، وإلا فكما يستقيم لهم قولهم : إن الأحوال في قبول وقوع العالم فيها متساوية ! يستقيم لخصومهم قولهم : أن أجزاء السماء في قبول المعنى الذي لأجله صار ثبوت الوضع أولى به من تبدل الوضع ، متساوية ؛ وهذا لا يخرج منه .

الإلزام الثاني : تعين جهة حركة الأفلاك ، بعضها من المشرق إلى المغرب ، وبعضها بالعكس ، مع تساوى الجهات ، ما سببها ، وتساوى الجهات كتساوى الأوقات من غير فرق ؟ !

فإن قيل : لو كان الكل يدور من جهة واحدة ، لما تباينت أوضاعها ، ولم تحدث مناسبات الكواكب ، بالثلث ، والتسديس ، والمقارنة ، وغير ذلك ، ولكان الكل على وضع واحد لا يختلف قط ، وهذه المناسبات مبدأ لحوادث في العالم . قلنا لسنا نلزم عدم^(١) اختلاف جهة الحركة بل نقول : الفلك الأعلى يتحرك من المشرق إلى المغرب والذي تحته بالعكس ، وكل ما يمكن تحصيله بهذا يمكن تحصيله بعكسه ، وهو أن يتحرك الأعلى من المغرب إلى المشرق ، وما تحته بالعكس في مقابلته فيحصل التفاوت ؛ وجهات الحركة بعد كونها دورية ، وبعد كونها متقابلة ، متساوية ؛ فلم تميزت جهة عن جهة تماثلها ؟ ! . فإن قالوا : الجهتان متقابلتان متضادتان . فكيف تتساويان ؟ ! .

قلنا : هذا كقول القائل : التقدم والتأخر في وجود العالم متضادان ، فكيف يدعى تساويهما ؟ ! وكما زعموا أنه يعلم تشابه الأوقات المختلفة . بالنسبة إلى إمكان الوجود ، وإلى كل مصلحة يمكن فرضها في الوجود ، فكذلك يعلم^(٢)

(١) في نسخ إسقاط هذه الكلمة ، وقد اختارته طبعة بيروت وهو خطأ .

(٢) أى ندعى أنه يعلم .

تساوى الأحياء والأوضاع والأماكن والجهاات ، بالنسبة إلى قبول الحركة وكل مصلحة تتعلق بها ، فإن ساءت لهم دعوى الاختلاف مع هذا التشابه ، كان لخصومهم دعوى الاختلاف فى الأحوال والهيئات أيضاً .

* * *

الاعتراض الثانى : على أصل دليلهم أن يقال : استبعدتم حدوث حادث من قديم ، ولا بد لكم من الاعتراف به ، فإن فى العالم حوادث ولها أسباب ، فإن استندت الحوادث إلى الحوادث إلى غير نهاية ، فهو محال ، وليس ذلك معتقد عاقل ، ولو كان ذلك ممكناً لاستغنىم عن الاعتراف بالصانع وإثبات واجب وجود هو مستند الممكنات ، وإذا كانت الحوادث لها طرف ينتهى إليه سلسلتها ، فيكون ذلك الطرف هو القديم ، فلا بد إذن على أصلكم من تجويز صدور حادث من قديم .

فإن قيل : نحن لا نبعد صدور حادث عن قديم أى حادث كان ، بل نبعد صدور حادث هو أول الحوادث من القديم ، إذ لا يفارق حال الحدوث ما قبله فى ترجح جهة الوجود ، لا من حيث حضور وقت ولا آلة ولا شرط ولا طبيعة ولا غرض ولا سبب من الأسباب ، فأما إذا لم يكن هو الحادث الأول ، جاز أن يصدر منه عند حدوث شىء آخر من استعداد المحل القابل وحضور الوقت الموافق أو ما يجرى هذا المجرى .

قلنا : فالسؤال فى حصول الاستعداد وحضور الوقت وكل ما يتجدد ، قائم ، فإما أن يتسلسل إلى غير نهاية أو ينتهى إلى قديم يكون أول حادث منه .

فإن قيل : المواد القابلة للصور والأعراض والكيفيات ليس شىء منها حادثاً . والكيفيات الحادثة هى حركة الأفلاك ، أعنى الحركة الدورية وما يتجدد من الأوصاف الإضافية لها ، من التثليث والتربيع والتسديس ، وهى نسبة بعض أجزاء الفلك والكواكب إلى بعض ، وبعضها نسبة إلى الأرض ، كما يحصل من الطلوع والشروق والزوال عن منتهى الارتفاع ، والبعد عن الأرض بكون الكوكب فى الأوج ، والقرب بكونه فى الحضيض ، والميل عن بعض الأقطار بكونه فى الشمال والجنوب ؛ وهذه الإضافة لازمة للحركة الدورية بالضرورة ، فوجبها

الحركة الدورية ؛ وأما الحوادث فيما يحويه مُعْتَر فللك القمر ، وهو العناصر الأربعة ، بما يعرض فيها من كون وفساد ، وامتزاج وافتراق ، واستحالة من صفة إلى صفة ، فكل ذلك حوادث مستند بعضها إلى بعض في تفصيل طويل ، وبالأخرة تنهى مبادئ أسبابها إلى الحركة السماوية الدورية ، ونسب الكواكب بعضها إلى بعض أو نسبتها إلى الأرض .

فيخرج من مجموع ذلك أن الحركة الدورية الدائمة الأبدية ، مستند الحوادث كلها ، وحرك السماء حركتها الدورية نفوس السموات ، فإنها حية نازلة منزلة نفوسنا بالنسبة إلى أبداننا ، ونفوسها قديمة ، فلا جرم أن الحركة الدورية التي هي موجبها أيضاً قديمة ، ولما تشابهت أحوال النفس لكونها قديمة ، تشابهت أحوال الحركات ، أي كانت دائرة أبداً .

فإذن لا يتصور أن يصدر الحادث من قديم إلا بواسطة حركة دورية أبدية ، تشبه القديم من وجه ، فإنه دائم أبداً ، وتشبه الحادث من وجه ، فإن كل جزء يفرض منها ، كان حادثاً بعد أن لم يكن ، ^(١) فهو من حيث أنه حادث بأجزائه وإضافاته ، مبدأ الحوادث ، ومن حيث أنه أبدى متشابه الأحوال ، صادر عن نفس أزلية ؛ فإن كان في العالم حوادث فلا بد من حركة دورية ، وفي العالم حوادث فالحركة الدورية الأبدية ثابتة .

قلنا : هذا التطويل لا يغنيكم ، فإن الحركة الدورية التي هي المستند حادثة أم قديمة ؟ ! فإن كانت قديمة فكيف صار مبدأ لأول الحوادث ؟ ! وإن كان حادثاً افتقر إلى حادث آخر ، وتسلسل الأمر ، وقولكم : إنه من وجه يشبه القديم ، ومن وجه يشبه الحادث ، فإنه ثابت متجدد ، أي هو ثابت التجدد ، متجدد الثبوت ، فنقول : أهو مبدأ الحوادث من حيث إنه ثابت ، أو من حيث إنه متجدد ؟ ! فإن كان من حيث إنه ثابت ، فكيف صدر من ثابت متشابه الأحوال شيء في بعض الأوقات دون بعض ؟ ! وإن كان من حيث إنه

(١) لعل صوابه « فهي » .

متجدد ، فما سبب تجده في نفسه ؟ ! فيحتاج إلى سبب آخر ويتسلسل ،
فهذا غاية تقرير الإلزام .

ولهم في الخروج عن هذا الإلزام نوع احتيال سنورده في بعض المسائل بعد
هذه ، كيلا يطول كلام هذه المسألة بانشعاب شجون الكلام وفنونه ، على أنا
سنبين أن الحركة الدورانية لا تصلح أن تكون مبدأ الحوادث ، فإن جميع الحوادث
مختصرة لله ابتداء ، وبطل ما قالوه : من كون السماء حيواناً متحركاً بالاختيار ،
حركة نفسية كحركاتنا .

دليل ثان لهم في المسألة

— زعموا أن القائل : بأن العالم متأخر عن الله ، والله متقدم عليه ، ليس يخلو إما أن يريد به أنه متقدم بالذات لا بالزمان ، كتقدم الواحد على الاثنين ، فإنه بالطبع |، مع أنه يجوز أن يكون معه في الوجود الزماني ، كتقدم العلة على المعلول ، مثل تقدم حركة الشخص ، على حركة الظل التابع له ؛ وكحركة اليد مع حركة الخاتم ، وحركة اليد في الماء مع حركة الماء ، فإنها متساوية في الزمان ، وبعضها علة وبعضها معلول ، إذ يقال : تحرك الظل لحركة الشخص ، وتحرك الماء لحركة اليد في الماء ، ولا يقال تحرك الشخص لحركة الظل ، وتحركت اليد لحركة الماء ، وإن كانت متساوية .

فإن أريد بتقدم الباري على العالم هذا ، لزم أن يكونا حادثين أو قديمتين ، واستحال أن يكون أحدهما قديماً والآخر حادثاً ؛ وإن أريد به أن الباري متقدم على العالم والزمان لا بالذات بل بالزمان ؛ فيأذن قبل وجود العالم والزمان زمان كان العالم فيه معدوماً إذ كان العدم سابقاً على الوجود ، وكان الله سابقاً بمدة مديدة لها طرف من جهة الآخر ، ولا طرف لها من جهة الأول ؛ فيأذن قبل الزمان زمان لا نهاية له وهو متناقض ، ولأجله يستحيل القول بحديث الزمان ، وإذا وجب قدم الزمان ، وهو عبارة عن قدر الحركة ، وجب قدم الحركة ، ووجب قدم المتحرك الذي يلوم الزمان بدوام حركته .

الاعتراض هو أن يقال : الزمان حادث ومخلوق ، وليس قبله زمان أصلاً ،

ومعنى قولنا : أن الله متقدم على العالم والزمان ، أنه سبحانه كان ولا عالم ، ثم كان معه عالم ، ومفهوم قولنا : كان ولا عالم ، وجود ذات الباري وعدم ذات العالم فقط ؛ ومفهوم قولنا : كان معه عالم ، وجود الذاتين فقط ، فنحن بالتقدم

انفراده باوجود فقط ؛ والعالم كشخص واحد ، ولو قلنا : كان الله ولا عيسى مثلاً ، ثم كان وعيسى معه ، لم يتضمن اللفظ إلا وجود ذات وعدم ذات ، ثم وجود ذاتين ، وليس من ضرورة ذلك تقدير شيء ثالث ، وإن كان الوهم لا يسكت عن تقدير شيء ثالث وهو الزمان ، فلا التفات إلى أغاليط الأوهام .

فإن قيل : لقولنا كان الله ولا عالم ، مفهوم ثالث سوى وجود الذات وعدم العالم ، بدليل أنا لو قدرنا عدم العالم في المستقبل ، كان وجود ذات وعدم ذات حاصلًا ، ولم يصح أن نقول . كان الله ولا عالم ، بل الصحيح أن يقول : يكون الله ولا عالم ، ونقول للماضي : كان الله ولا عالم ، فبين قولنا : « كان » و « يكون » فرق . إذ ليس ينوب أحدهما مناب الآخر ، فلنبحث عما يرجع إليه الفرق ، ولا شك في أنهما لا يفترقان في وجود الذات ولا في عدم العالم ، بل في معنى ثالث ، فإننا إذا قلنا لعدم العالم في المستقبل : كان الله تعالى ولا عالم ، قيل لنا : هذا خطأ ، فإن « كان » إنما يقال على ما مضى ، فدل أن تحت لفظ « كان » مفهومًا ثالثًا ، وهو الماضي ، والماضي بذاته هو الزمان ، والماضي بغيره هو الحركة ، فإنها تَمْضِي بَمْضَى الزمان ، فبالضرورة يلزم أن يكون قبل العالم زمان قد انقضى حتى انتهى إلى وجود العالم .

قلنا : المفهوم الأصلي من اللفظين وجود ذات وعدم ذات ، والأمر الثالث الذي به افتراق اللفظين ، نسبة لازمة بالقياس إلينا ، بدليل أنا لو قدرنا عدم العالم في المستقبل ، ثم قدرنا له بعد ذلك وجودًا ثانيًا ، لكننا عند ذلك نقول : كان الله ولا عالم ، ويصح قولنا ، سواء أردنا به عدم الأول ، أو عدم الثاني الذي هو بعد الوجود ، وآية أن هذه نسبة ، أن المستقبل بعينه يجوز أن يصير ماضياً فيعبر عنه بلفظ الماضي ، وهذا كله لعجز الوهم عن فهم وجود مبتدأ إلا مع تقدير « قبل » له ، وذلك « القبل » الذي لا ينفك الوهم عنه ، نظن أنه شيء محقق موجود هو الزمان ، وهو كعجز الوهم عن أن يقدر تنامي الأجسام فيما يلي الرأس مثلاً إلا على سطح له فوق ، فيتوهم أن وراء العالم مكاناً ، إما ملاء وإما خلاء ، وإذا (٧)

قيل : ليس فوق سطح العالم فوق ، ولا بعد أبعد منه ، كاع (١) الوهم عن الأذعان لقبوله ، كما إذا قيل : ليس قبل وجود العالم « قبل » هو وجود محقق ، نقر الوهم أيضاً عن قبوله ، وكما جاز أن يكذب الوهم في تقديره فوق العالم خلاء ، هو بعد لا نهاية له ، بأن يقال له الخلاء ليس مفهوماً في نفسه ، أما البعد فهو تابع للجسم الذى تتباعد أقطاره ، فإذا كان الجسم متناهيًا ، كان البعد الذى هو تابع له متناهيًا ، فانقطع (٢) أن الخلاء والملاء غير مفهوم ، فثبت أنه ليس وراء العالم لا خلاء ولا ملاء ، وإن كان الوهم لا يذعن لقبوله ؛ وكذلك يقال : كما أن البعد المكانى تابع للجسم ، فالبعد الزمانى تابع للحركة ، فإنه امتداد الحركة ، كما أن ذلك امتداداً لأقطار الجسم ، وكما أن قيام الدليل على تنهى أقطار الجسم ، منع من إثبات بعد مكانى وراءه ، فقيام الدليل على تنهى الحركة من طرفيه ، يمنع من تقدير بعد زمانى وراءه ، وإن كان الوهم متشبهاً بخياله وتقديره ولا يرعوى عنه ، ولا فرق بين البعد الزمانى الذى تنقسم العبارة عنه — عند الإضافة — إلى « قبل » و « بعد » ، وبين البعد المكانى ، الذى تنقسم العبارة عنه — عند الإضافة — إلى « فوق » و « تحت » ، فإن جاز إثبات « فوق » لا فوق فوقه ، جاز إثبات « قبل » ليس قبله « قبل » محقق ، إلا خيالى وهمى كما فى الفوق ، وهذا لازم فليتأمل ، فإنهم اتفقوا على أنه ليس وراء العالم لا خلاء ولا ملاء .

فإن قيل : هذه الموازنة معوجة ، لأن العالم ليس له « فوق » ولا « تحت » لأنه كرى ، وليس للكرة « فوق » ولا « تحت » ، بل إن سميت جهة « فوقاً » فمن حيث أنها تلى رأسك ، والأخرى « تحتاً » من حيث أنه يلى رجلك ، فهو اسم تجدد له بالإضافة إليك ، والجهة التى هى « تحت » بالإضافة إليك ، هى « فوق » بالإضافة إلى غيرك ، إذا قدرته على الجانب الآخر من كرة الأرض واقفاً يحاذى أخص قدمه أخص قدمك ، بل الجهة التى تقلبها فوقك من أجزاء السماء نهراً ، هى بعينها تحت الأرض ليلاً ، وما هو تحت الأرض يعود إلى فوق الأرض

(١) كاع يكع ، وكع يكع ، عن الشيء . هابه وجين عنه .

(٢) أى ثبت أنهما غير مفهومين فيما وراء العالم .

بالدور ؛ وأما أول لوجود العالم فلا يتصور أن ينقلب آخراً ، وهو كما لو قدرنا خشبة أحد طرفيها غليظ ، والآخر دقيق ، واصطلحنا على أن نسمى الجهة التي تلى الدقيق « فوقاً » إلى حيث ينتهى ، والجانب الآخر تحتاً ، لم يظهر بهذا اختلاف ذاتي في أجزاء العالم ، بل هي أسامى مختلفة ، قيامها بهيئة هذه الخشبة ، حتى لو عكس وضعها لانعكس الاسم ، والعالم لم يتبدل ، فالفوق والتحت نسبة محضة إليك لا تختلف أجزاء العالم وسطوحه فيه ؛ وأما العدم المتقدم على العالم ، والنهاية الأولى لوجوده ، فذاتي له لا يتصور أن يتبدل فيصير آخراً ، ولا العدم المقدر عند فناء العالم ، الذي هو عدم لاحق يتصور أن يصير سابقاً ، فطرفا نهاية وجود العالم اللذان أحدهما أول ، والثاني آخر ، طرفان ذاتيان ثابتان ، لا يتصور التبدل فيهما بتبدل الإضافات إليه ألبتة بخلاف « الفرق » و « التحت » ، فإذا أمكننا أن نقول : ليس للعالم « فوق » ولا « تحت » ، ولا يمكننا أن نقولوا : ليس لوجود العالم « قبل » ولا « بعد » ، وإذا ثبت « القبل » و « البعد » فلا معنى للزمان سوى ما يعبر عنه « بالقبل » و « البعد » .

قلنا : لا فرق ، فإنه لا غرض في تعيين لفظ « الفرق » و « التحت » ، بل نعدل إلى لفظ « الداخل » و « الخارج » ، ونقول : للعالم داخل وخارج ، فهل خارج العالم شيء من ملاء أو خلاء ؟ ، فيقولون : ليس وراء العالم لا خلاء ولا ملاء . وإن عنيتم بالخارج سطحه الأعلى فله خارج ، وإن عنيتم غيره فلا خارج له ، فكذلك إذا قيل لنا : هل لوجود العالم « قبل » ؟ ، قلنا إن عني به هل لوجود العالم بداية أي طرف منه ابتداء فله « قبل » على هذا ، كما للعالم خارج على تأويل أنه الطرف المكشوف والمنقطع السطحى ، وإن عنيتم « بقبل » شيئاً آخر فلا قبل للعالم ، كما أنه إذا عني بخارج العالم شيء سوى السطح ، قيل لا خارج للعالم ، فإن قلتم لا يعقل مبدأ وجود لا « قبل » له ، فيقال ولا يعقل متناهى وجود من الجسم لا خارج له ، فإن قلت « خارجه » سطحه الذى هو منقطعه لا غير ، قلنا « قبله » بداية وجوده الذى هو طرفه لا غير .

بقى أن نقول : لله وجود ولا عالم معه ، وهذا القول أيضاً لا يوجب إثبات

شيء آخر ، والذي يدل على أن هذا عمل الوهم ، أنه مخصوص بالزمان والمكان ، فإن الجسم وإن اعتقد قدم الجسم يدعن وهمه لتقدير حدوثه ، ونحن وإن اعتقدنا حدوثه ، ربما أذعن وهماً لتقدير قدمه ، هذا في الجسم ، فإذا رجعنا إلى الزمان لم يقدر الجسم على تقدير حدوث زمان لا « قبل » له - وخلاف ^(١) المعتقد يمكن وضعه في الوهم تقديرأ وفرضاً - وهذا ^(٢) مما لا يمكن وضعه في الوهم ، كما في المكان ^(٣) فإن من يعتقد تناهى الجسم ومن لا يعتقد ، كل واحد يعجز عن تقدير جسم ليس وراءه لا خلاء ولا ملاء ، بل لا يدعن وهمه لقبول ذلك ، ولكن قيل : صريح العقل إذا لم يمنع وجود جسم متناه بحكم الدليل ، لم يلتفت إلى الوهم ، فكذلك صريح العقل لا يمنع وجوداً مفتتحاً ليس قبله شيء ؛ وإن قصر الوهم عنه فلا يلتفت إليه ، لأن الوهم لما لم يألف جسماً متناهياً إلا ويجنبه جسم آخر ، أو هواء تخيله خلاء ، لم يتمكن من ذلك في الغائب ؛ فكذلك لم يألف الوهم حادثاً إلا بعد شيء آخر ، فكأن عن تقدير حادث ليس له « قبل » هو شيء موجود قد انقضى ، فهذا هو سبب الغلط ، والمقاومة حاصلة بهذه المعارضة .

(١) أى الشأن في كل معتقد أن خلافه يمكن وضعه في الوهم تقديرأ وفرضاً .

(٢) إشارة إلى خلاف معتقد الفيلسوف في الزمان .

(٣) كما أن معتقد الفيلسوف في المكان لا يمكن وضعه في الوهم ولم يمنع ذلك من اعتقاده جرياً وراء العقل ، فكذلك خلاف معتقده في الزمان وإن لم يمكن وضعه في الوهم لكن العقل ساق إليه فيجب الأخذ به .

صيغة ثانية لهم في إلزام قدم الزمان

قالوا : لا شك في أن الله عندكم كان قادراً على أن يخلق العالم قبل خلقه بقدر سنة ، ومائة سنة ، وألف سنة ، وما لا نهاية له ، وأن هذه التقديرات متفاوتة في المقدار والكمية ، فلا بد من إثبات شيء قبل وجود العالم ممتد مقدّر ، بعضه أمدّ وأطول من البعض .

فإن قلتم : لا يمكن إطلاق لفظ «السنين» إلا بعد حدوث الفلك ودورانه ، فلتترك لفظ «السنين» ولنورد صيغة أخرى فنقول : إذا قلنا أن العالم من أول وجوده قد دار فلكه إلى الآن بألف دورة مثلاً ، فهل كان الله سبحانه قادراً على أن يخلق قبله عالماً ثانياً مثله بحيث ينتهي إلى زماننا هذا بألف ومائة دورة ؟ فإن قلتم : لا ، فكأنه انقلب القديم من العجز إلى القدرة ، أو العالم من الاستحالة إلى الإمكان ، وإن قلتم : نعم ، ولا بد منه ، فهل كان يقدر على أن يخلق عالماً ثالثاً بحيث ينتهي إلى زماننا بألف ومائتي دورة ؟ ، ولا بد من نعم ، فنقول : هذا العالم الذي سميناه بحسب ترتيبنا في التقدير ، ثالثاً — وإن كان هو الأسبق — فهل أمكن خلقه مع العالم الذي سميناه ثانياً وكان ينتهي إلينا بألفي ومائتي دورة ، والآخر^(١) بألف ومائة دورة ، وهما متساويان في مسافة الحركة وسرعتهما ؟ فإن قلتم : نعم ، فهو محال ، إذ يستحيل أن يتساوى حركتان في السرعة والبطء ثم تنهيان إلى وقت واحد ، والأعداد متفاوتة ، وإن قلتم : إن العالم الثالث الذي ينتهي إلينا بألف ومائتي دورة ، لا يمكن أن يخلق مع العالم الثاني الذي ينتهي إلينا بألف ومائة دورة ، بل لا بد أن يخلق قبله بمقدار يساوي المقدار الذي تقدم العالم الثاني على العالم الأول وسميناه ، الأول ، لأنه أقرب إلى وهما ، إذ ارتقينا من وقتنا

(١) يعنى بالآخر العالم الذي سماه «ثانياً» .

إليه في التقدير ، فيكون قدر إمكان هو ضعف^(١) إمكان آخر ، ولا بد من إمكان آخر هو ضعف الكل .

فهذا الإمكان المقدر بالكمية ، الذي بعضه أطول من بعض بمقدار معلوم ، لا حقيقة له إلا الزمان ، فليست هذه الكميات المقدرة صفة ذات الباري تعالى عن التقدير ، ولا صفة عدم العالم ، إذ العدم ليس شيئاً حتى يقدر بمقادير مختلفة ، والكمية صفة فتستدعي ذا كمية ، وليس ذلك إلا الحركة ، والكمية^(٢) إلا الزمان الذي هو قدر الحركة ، فإذا قبل العالم عندكم شيء ذو كمية متفاوتة ، وهو الزمان ، فقبل العالم عندكم زمان .

الاعتراض : أن كل هذا من عمل الوهم ، وأقرب طريق في دفعه ، المقابلة للزمان بالمكان ، فإننا نقول : هل كان في قدرة الله أن يخلق الفلك الأعلى في سمكه أكبر مما خلقه بنزاع ؟ ! فإن قالوا : لا ، فهو تعجيز ، وإن قالوا نعم ، فبنزاعين وثلاثة أذرع وكذلك يرتقى إلى غير نهاية ، فنقول : في هذا إثبات بعد وراء العالم له مقدار وكمية إذ الأكبر بنزاعين أو ثلاثة ما يشغل مكاناً أكبر من مكان يشغله الأكبر بنزاع ، فوراء العالم بحكم هذا ، كمية ، فتستدعي ذاكم وهو الجسم أو الخلاء ، فوراء العالم خلاء أو ملاء ، فما الجواب عنه ؟ ! ، وكذلك هل كان الله قادراً على أن يخلق كرة العالم أصغر مما خلقها بنزاع ثم بنزاعين ، وهل بين التقديرين تفاوت فيما ينتهي من الخلاء والشغل للأحياز ؟ ! إذ الملاء المنتهي عند نقصان ذراعين أكثر مما ينتهي عند نقصان ذراع فيكون الخلاء مقداراً ، والخلاء ليس بشيء فكيف يكون مقداراً ؟ ! وجوابنا في تخيل الوهم تقدير الإمكانات الزمانية قبل وجود العالم ، كجوابكم في تخيل الوهم تقدير الإمكانات المكانية وراء وجود العالم ، ولا فرق .

فإن قيل : نحن لا نقول : إن ما ليس بممكن فهو مقدور ، وكون العالم

(١) يعني أن ما يسبق به العالم الثالث العالم الأول هو ضعف ما يسبق به العالم الثاني العالم الأول ؟ ويمكن فرض عالم رابع يكون سبقه للعالم الأول ضعف ما يسبق به العالم الثالث العالم الأول (٢) أى وليست الكمية إلا الزمان .

أكبر مما هو عليه أو أصغر منه ليس بممكن فلا يكون مقدوراً .
وهذا العذر باطل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا مكابرة للعقل ، فإن العقل في تقدير العالم أكبر أو أصغر مما هو عليه بذراع ، ليس هو كتقديره الجمع بين السواد والبياض ، والوجود والعدم ، والممتنع هو الجمع بين النفي والإثبات ، وإليه ترجع المحالات كلها فهو تحكم بارد فاسد .

الثاني : أنه إذا كان العالم على ما هو عليه لا يمكن أن يكون أكبر منه ولا أصغر ، فوجوده على ما هو عليه واجب لا يمكن ، والواجب مستغن عن علة ، فقولوا بما قاله الدهريون من نفي الصانع ، ونفي سبب هو مسبب الأسباب ، وليس هذا مذهبكم .

الثالث : هو أن هذا الفاسد لا يعجز الخصم عن مقابله بمثله ، فنقول : إنه لم يكن وجود العالم قبل وجوده ممكناً ، بل وافق الوجود الإمكان من غير زيادة ولا نقصان ، فإن قلتم فقد انتقل القديم من العجز إلى القدرة ، قلنا : لا ، لأن الوجود لم يكن ممكناً فلم يكن مقدوراً ، وامتناع حصول ما ليس بممكن لا يدل على العجز ، وإن قلتم : إنه كيف كان ممتنعاً فصار ممكناً ، قلنا : ولم يستحل أن يكون ممتنعاً في حال ممكناً في حال ، كما أن الشيء إذا أخذ مع أحد الضدين امتنع اتصافه بالآخر ، وإذا أخذ لأمعه أمكن ، فإن قلتم : الأحوال متساوية ، قلنا لكم : والمقادير متساوية ، فكيف يكون مقدار ممكناً ، وأكبر منه أو أصغر بمقدار ظفرٍ ممتنعاً ، فإن لم يستحل ذلك لم يستحل هذا .
فهذا طريق المقاومة .

والتحقيق في الجواب أن ما ذكره من تقدير الإمكانيات لا معنى له ، وإنما المسلم أن الله تعالى قديم قادر ، لا يمتنع عليه الفعل أبداً ، إن أراد ، وليس في هذا القدر ما يوجب إثبات زمان ممتد ، إلا أن يضيف الوهم بتلبسه إليه شيئاً آخر .

✓ دليل ثالث لهم على قدم العالم

تمسكوا بأن قالوا : وجود العالم ممكن قبل وجوده ، إذ يستحيل أن يكون ممتنعاً ثم يصير ممكناً ، وهذا الإمكان لا أول له ، أى لم يزل ثابتاً ، ولم يزل العالم ممكناً وجوده ، إذ لا حال من الأحوال يمكن أن يوصف العالم فيه بأنه ممنوع الوجود ، فإذا كان الإمكان لم يزل ، فالممكن على وفق الإمكان أيضاً لم يزل ، فإن معنى قولنا إنه ممكن وجوده ، أنه ليس محالاً وجوده ، فإذا كان ممكناً وجوده أبداً ، لم يكن محالاً وجوده أبداً ، وإلا فإن كان محالاً وجوده أبداً ، بطل قولنا إنه ممكن وجوده أبداً ، وإن بطل قولنا إنه ممكن وجوده أبداً ، بطل قولنا إن الإمكان لم يزل ، وإن بطل قولنا إن الإمكان لم يزل ، صح قولنا إن الإمكان له أول ، فإذا صح أن له أولاً ، كان قبل ذلك غير ممكن ، فيؤدى إلى إثبات حال لم يكن العالم ممكناً ، ولا كان الله عليه قادراً .

الاعتراض أن يقال : العالم لم يزل ممكن الحدوث ، فلا جرم مامن وقت إلا ويتصور أحداثه فيه ، وإذا قدر موجوداً أبداً لم يكن حادثاً ، فلم يكن الواقع على وفق الإمكان بل على خلافه ، وهذا كقولهم فى المكان ، وهو أن تقدير العالم أكبر مما هو ، أو خلق جسم فوق العالم ، ممكن ، وكذا آخر فوق ذلك الآخر ، وهكذا إلى غير نهاية ، فلا نهاية لإمكان الزيادة ، ومع ذلك فوجود ملاء مطلق لا نهاية له غير ممكن ، فكذلك وجود لا ينتهى طرفه غير ممكن ، بل كما يقال : الممكن جسم متناهى السطح ، ولكن لا تتعين مقاديره فى الكبر والصغر ، فكذلك الممكن الحدوث ، ومبادئ الوجود لا تتعين فى التقدم والتأخر ، وأصل كونه حادثاً متعين ، فإنه الممكن لا غير .

دليل رابع (١)

وهو أنهم قالوا : كل حادث فالمادة التي فيه تسبقه ، إذ لا يستغنى الحادث عن مادة فلا تكون المادة حادثة ، وإنما الحادث الصور والأعراض والكيفيات الطارئة على المواد .

وبيانه أن كل حادث فهو قبل حدوثه لا يخلو إما أن يكون ممكن الوجود ، أو ممتنع الوجود ، أو واجب الوجود ، ومحال أن يكون ممتنعاً ، لأن الممتنع في ذاته لا يوجد قط ، ومحال أن يكون واجب الوجود لذاته ، فإن الواجب لذاته لا يعدم قط ، فدل على أنه ممكن الوجود لذاته ، فإذا كان الوجود حاصل له قبل وجوده ، وإمكان الوجود وصف إضافي ، لا قوام له بنفسه ، فلا بد له من محل يضاف إليه ، ولا محل إلا المادة ، فيضاف إليها ، كما يقال : هذه المادة قابلة للحرارة والبرودة ، أو السواد والبياض ، أو الحركة والسكون ، أى ممكن لها حدوث هذه الكيفيات وطريان هذه التغيرات . فيكون الإمكان وصفاً للمادة ، والمادة لا يكون لها مادة ، فلا يمكن أن تحدث ، إذ لو حدثت لكان إمكان وجودها سابقاً على وجودها ، وكان الإمكان قائماً بنفسه ، غير مضاف إلى شيء ، مع أنه وصف إضافي لا يعقل قائماً بنفسه ، ولا يمكن أن يقال : إن معنى الإمكان يرجع إلى كونه مقدوراً ، وكون القديم قادراً عليه ، لأننا لا نعرف كون الشيء مقدوراً إلا بكونه ممكناً ، فنقول هو مقدور ، لأنه ممكن ، وليس بمقدور لأنه ليس بممكن ، فإن كان قولنا هو ممكن يرجع إلى أنه مقدور ، فكأننا قلنا : هو مقدور لأنه مقدور ، وليس بمقدور لأنه ليس بمقدور ، وهو تعريف الشيء بنفسه ، فدل أن كونه ممكناً قضية أخرى في العقل ظاهرة

(١) يلاحظ أنه قال أول المسألة : « وهذا الفن من الأدلة ثلاثة » .

بها تعرف القضية الثانية ، وهي كونه مقدوراً ، ويستحيل أن يرجع ذلك إلى علم القديم بكونه ممكناً ، فإن العلم يستدعي معلوماً ، فالإمكان المعلوم غير العلم لا محالة ، ثم هو وصف إضافي ، فلا بد من ذات يضاف إليها ، وليس إلا المادة ، فكل حادث فقد سبقه مادة ، فلم تكن المادة الأولى حادثة بحال .

الاعتراض أن يقال : الإمكان الذي ذكرتموه يرجع إلى قضاء العقل ، فكل ما قدر العقل وجوده فلم يمتنع عليه تقديره ، سميانه ممكناً وإن امتنع سميانه مستحيلاً ، وإن لم يقدر على تقدير عدمه ، سميانه واجباً ، فهذه قضايا عقلية لا تحتاج إلى موجود حتى تجعل وصفاً له بدليل ثلاثة أمور .

أحدها : أن الإمكان لو استدعى شيئاً موجوداً يضاف إليه ويقال : إنه إمكانه ، لاستدعى الامتناع شيئاً موجوداً يقال إنه امتناعه ، وليس للمتنع في ذاته وجود ، ولا مادة يطرأ عليها المحال حتى يضاف الامتناع إلى المادة .

والثاني أن السواد والبياض يقضى العقل فيهما قبل وجودهما بكونهما ممكنين ، فإن كان هذا الإمكان مضافاً إلى الجسم الذي يطرأ عليه حتى يقال : معناه أن هذا الجسم يمكن أن يسود وأن يبيض ، فإذاً ليس البياض في نفسه ممكناً ولا له نعت الإمكان ، وإنما الممكن الجسم والإمكان مضاف إليه ، فنقول : ما حكم نفس السواد في ذاته ، أهو ممكن ، أو واجب ، أو ممتنع ؟ ولا بد من القول بأنه ممكن . فدل أن العقل (١) في القضية بالإمكان ، لا يفترق إلى وضع ذات موجودة يضيف إليها الإمكان .

والثالث : أن نفوس الآدميين عندهم جواهر قائمة بأنفسها ، ليست بجسم ولا مادة ، ولا منطبعة في مادة ، وهي حادثة على ما اختاره « ابن سينا » والمحققون منهم ، ولها إمكان قبل حدوثها ، وليس لها ذات ولا مادة ، فإمكانها

وصف إضافي ، ولا يرجع إلى قدرة القادر ، وإلى الفاعل ^(١) ، فإلى ماذا يرجع ؟ !
فينقلب عليهم هذا الإشكال .

فإن قيل : رد الإمكان إلى قضاء العقل محال ، إذ لا معنى لقضاء العقل إلا العلم بالإمكان ، فالإمكان معلوم ، وهو غير العلم ، بل العلم يحيط به ويتبعه ويتعلق به على ما هو عليه ، والعلم لو قدر عدمه ، لم ينعدم المعلوم ، والمعلوم إذا قدر انتفاؤه ، انتفى العلم ، فالعلم والمعلوم أمران اثنان ، أحدهما تابع والآخر متبوع ، ولو قدرنا إعراض العقلاء عن تقدير الإمكان ، وغفلتهم عنه ، لكننا نقول : لا يرتفع الإمكان ، بل الممكنات في أنفسها ممكنات في أنفسها ، ولكن العقول غفلت عنها ، ولو عدت العقول والعقلاء لبقى الإمكان لا محالة .

وأما الأمور الثلاثة فلا حجة فيها ، فإن الامتناع أيضاً وصف إضافي ، يستدعى موجوداً ، يضاف إليه ، ومعنى الممتنع الجمع بين الضدين ، فإذا كان المحل أبيض ، كان ممتنعاً عليه أن يسود مع وجود البياض ، فلا بد من موضوع يشار إليه ، موصوف بصفة ، فعند ذلك يقال : ضده ممتنع عليه ، فيكون الامتناع وصفاً إضافياً قائماً بموضوع مضافاً إليه . وأما الوجوب فلا يخفى أنه مضاف إلى الموجود الواجب .

وأما الثاني ، وهو كون السواد في نفسه ممكناً فغلط ، فإنه إن أخذ مجرداً دون محل يحله ، كان ممتنعاً لا ممكناً ، وإنما يصير ممكناً إذا قدر حياة في جسم ، فالجسم مهياً لتبدل حياة ، والتبدل ممكن على الجسم ، وإلا فليس للسواد نفس مفردة ، حتى توصف بإمكان .

وأما الثالث ، وهو النفس فهي قديمة عند فريق ، ولكن ممكن لها التعلق بالأبدان ، فلم يلزم على هذا ما قلتم ، ومن سلم حدوثه . فقد اعتقد فريق منهم أنه منطبع في المادة ، تابع للمزاج على ما دل عليه كلام « جالينوس » في بعض المواضع ، فتكون في مادة ، وإمكانها مضاف إلى مادتها ، وعلى مذهب من سلم أنها حادثة وليست منطبعة ، فعناه أن المادة ممكن لها أن يدبرها نفس ناطقة ،

(١) كذا في النسخ ولعلها « ولا إلى علمه بكونه ممكناً » أخذنا ما سبق له .

فيكون الإمكان السابق على الحدث مضافاً إلى المادة ، فإنها وإن لم تنطبق فيها فلها علاقة معها ، إذ هي المدبرة المستعملة لها ، فيكون الإمكان راجعاً إليها بهذا الطريق .

والجواب أن رد الإمكان والوجوب والامتناع ، إلى قضايا عقلية صحيح ، وما ذكره من أن معنى قضاء العقل علمه ، والعلم يستدعي معلوماً ، فنقول له : معلوم كما أن اللونية والحيوانية وسائر القضايا الكلية ثابتة في العقل عندهم ، وهي علوم لا يقال لا معلوم لها ، ولكن لا وجود لمعلوماتها في الأعيان ، حتى صرح الفلاسفة بأن الكليات موجودة في الأذهان لا في الأعيان ، وإنما الموجود في الأعيان جزئيات شخصية ، وهي محسوسة غير معقولة ، ولكنها سبب لأن ينتزع العقل منها قضية مجردة عن المادة عقلية ، فإذا اللونية قضية مفردة في العقل سوى السوداء والبياضية ، ولا يتصور في الوجود لون ، ليس بسواد ولا بياض ولا غيره من الألوان ، وثبتت في العقل صورة اللونية من غير تفصيل ، ويقال : هي صورة وجودها في الأذهان لا في الأعيان ، فإن لم يمتنع هذا لم يمتنع ما ذكرناه . وأما قولهم : لو قدر عدم العقلاء أو غفلتهم ما كان الامكان ينعدم ، فنقول ولو قدر عدمهم ، هل كانت القضايا الكلية وهي الأجناس والأنواع تنعدم ؟! فإذا قالوا : نعم ، إذ لا معنى لها إلا قضية في العقول ، فكذلك قولنا في الإمكان ، ولا فرق بين البابين ، وإن زعموا أنها تكون باقية في علم الله سبحانه ، فكذلك القول في الإمكان ، فالإلزام واقع ، والمقصود إظهار تناقض كلامهم .

وأما العنبر عن « الامتناع » بأنه مضاف إلى المادة الموصوفة بالشئ إذ يمتنع عليه ضده ، فليس كل محال كذلك ، فإن وجود شريك لله تعالى محال ، وليس تمت مادة يضاف إليها الامتناع ، فإن زعموا أن معنى استحالة الشريك ، أن انفراد الله تعالى بذاته وجوده واجب ، والانفراد مضاف إليه ، فنقول : ليس بواجب على أصلهم ، فإن العالم موجود معه فليس منفرداً ، فإن زعموا أن انفراده عن النظر واجب ، ونقيض الواجب ممتنع ، وهو إضافة إلى الله . قلنا فنحن أن انفراد الله تعالى عنها ، ليس كانفراده عن النظر فإن انفراده عن النظر واجب ،

وانفراده عن المخلوقات الممكنة غير واجب ، فتكلف إضافة الإمكان إليه بهذه الحيلة ، كما تكلفوه في رد الامتناع إلى ذاته بقلب عبثارة الامتناع إلى الوجوب ، ثم بإضافة الانفراد إليه بنعت الوجوب .

وأما العذر عن السواد والبياض بأنه لا نفس له ولا ذات منفردة ، إن عني بذلك في الوجود فنعم ، وإن عني بذلك في العقل فلا ، فإن العقل يعقل السواد الكلي ، ويحكم عليه بالإمكان في ذاته .

ثم إن العذر باطل بالنفوس الحادثة ، فإن لها ذواتاً مفردة وإمكاناً سابقاً على الحدوث ، وليس ثمت ما يضاف إليه ، وقولهم : إن المادة ممكن لها أن تدبرها النفوس ، فهذه إضافات بعيدة ، فإن اكتفيت بهذا فلا يبعد أن يقال : معنى إمكان الحادث أن القادر عليه يمكن في حقه أن يحدثه ، فتكون إضافة إلى الفاعل مع أنه ليس منطبعاً فيه ، كما أنه إضافة إلى البدن المنفعل مع أنه لا تنطبع فيه ، ولا فرق بين النسبة إلى الفاعل والنسبة إلى المنفعل ، إذا لم يكن انطباع في الموضعين فإن قيل : فقد عولم في جميع الاعتراضات على مقابلة الإشكالات بالإشكالات ، ولم تحلوا ما أوردوه من الإشكالات .

قلنا : المعارضة تبين فساد الكلام لا محالة ، وينحل وجه الإشكال في تقدير المعارضة والمطالبة ، ونحن لم نلتزم في هذا الكتاب إلا تكدير مذهبهم ، والتغيير في وجوه أدلتهم بما يبين تهافتهم ، ولم نتطرق للذب عن مذهب معين ، فلم نخرج لذلك عن مقصود الكتاب ، ولا نستقصي القول في الأدلة الدالة على الحدوث ، إذ غرضنا إبطال دعواهم معرفة القدم ، وأما إثبات المذهب الحق فنسصف فيه كتاباً بعد الفراغ من هذا ، إن ساعد التوفيق إن شاء الله تعالى ، ونسميه « قواعد العقائد »^(١) ونعني فيه بالإثبات كما اعتنينا في هذا الكتاب بالهدم ، والله أعلم .

(١) وفي الغزالي بما وعد ، إذ ألف هذا الكتاب ، وجعله فصلاً من فصول كتاب « الأحياء » وبساطة المعلومات الواردة فيه مع ملاحظة أن الغزالي قد اعتبره صنواً لكتاب « التهافت » تساعد على تحديد القيمة العلمية لكتاب التهافت في نظر الغزالي . وعلى تحديد مستوى الجماعة التي ألفها . ثم إن هذا الترابط الوثيق بين الكتابين يفسر لنا قول الغزالي آخفاً « وبجنسه - أي علم الكلام - يتعلق الكتاب التي صنفناه في تهافت الفلاسفة » .

مسألة

في أبطال قولهم في أبدية العالم

والزمان والحركة

ليعلم أن هذه المسألة فرع الأولى ، فإن العالم عندهم كما أنه أزلي لا بداية لوجوده ، فهو أبدى لا نهاية لآخره ، ولا يتصور فساد ولا فناؤه ، بل لم يزل كذلك ، ولا يزال أيضاً كذلك .

وأدلتهم الأربعة التي ذكرناها في الأزلية جارية في الأبدية ، والاعتراض كالأعتراض من غير فرق . فإنهم يقولون : إن العالم معلول ، وعلته أزلية أبدية ، فكان المعلول مع العلة ، ويقولون : إذا لم تتغير العلة لم يتغير المعلول ، وعليه بنوا منع الحدوث ، وهو بعينه جار في الانقطاع ، وهذا مسلكهم الأول .

ومسلكهم الثاني : أن العالم إذا عدم فيكون عدمه بعد وجوده ، فيكون له « بعد » ففيه إثبات الزمان .

ومسلكهم الثالث : أن إمكان الوجود لا ينقطع ، فكذلك الوجود الممكن يجوز أن يكون على وفق الإمكان ، إلا أن هذا الدليل لا يقوى ، فإننا نحيل أن يكون أزلياً ، ولا نحيل أن يكون أبدياً ، لو أبقاء الله تعالى أبداً ، إذ ليس من ضرورة الحادث أن يكون له آخر ، ومن ضرورة الفعل أن يكون حادثاً ، وأن يكون له أول . ولم يوجب أن يكون للعالم لا محالة آخر إلا أبو الهذيل العلاف ، فإنه قال : كما يستحيل في الماضي دورات لا نهاية لها ، فكذلك في المستقبل ؛ وهو فاسد ، لأن كل المستقبل قط لا يدخل في الوجود لا متلاحقاً ولا متساوفاً ، والماضي قد دخل كله في الوجود متلاحقاً ، وإن لم يكن متساوفاً ، وإذا قد تبين

أنا لا نحيل بقاء العالم أبداً من حيث العقل ، بل نجوِّز إبقائه وإفناؤه ، فإنما يعرف الواقع من قسَمى الممكن بالشرع ، فلا يتعلق النظر فيه بالعقول .
وأما مسلكهم الرابع ، فهو محال ، لأنهم يقولون : إذا عدم العالم بقى إمكان وجوده ، إذ الممكن لا ينقلب مستحيلاً ، وهو وصف إضافى ، فيفتقر كل حادث بزعمهم إلى مادة سابقة ، وكل منعدم فيفتقر إلى مادة ينعدم عنها ، فالمواد والأصول لا تنعدم ، وإنما تنعدم الصور والأعراض الحالة فيها .
والجواب عن الكل ما سبق .
وإنما أفردنا هذه المسألة لأن لهم فيها دليلين آخرين .

الأول

ما تمسك به « جالينوس » إذ قال : لو كانت الشمس مثلاً تقبل الانعدم ،
لظهر فيها ذبول في مدة مديدة ، والأرصاء الدالة على مقدارها منذ آلاف السنين
لا تدل إلا على هذا المقدار ، فلما لم تدل في هذه الآماد الطويلة ، دل على أنها
لا تفسد .

الاعتراض عليه من وجوه .

الأول : أن شكل هذا الدليل أن يقال : إن كانت الشمس تفسد ، فلا بد
أن يلحقها ذبول ؛ لكن التالي محال ، فالمقدم محال ، وهذا قياس يسمى عندهم
« الشرطي المتصل » ، وهذه النتيجة غير لازمة ، لأن المقدم غير صحيح ، ما لم
يضاف إليه شرط آخر ، وهو قوله : إن كانت تفسد فلا بد أن تدبل ، فهذا
التالي لا يلزم هذا المقدم ^(١) إلا بزيادة شرط وهو أن تقول : إن كانت تفسد
فساداً ذبولياً فلا بد أن تدبل في طول المدة ؛ أو يبين ^(٢) أنه لا فساد إلا بطريق
الذبول حتى يلزم التالي للمقدم ، ولا نسلم له أنه لا يفسد الشيء إلا بالذبول ،
بل الذبول ، أحد وجوه الفساد ، ولا يبعد أن يفسد الشيء بغتة وهو على حال
كماله .

الثاني : أنه لو سلم له هذا ، وأنه لا فساد إلا بالذبول ، فن أين عرف أنه
لا يعترها الذبول ؟ ! أما التفاته إلى الأرصاد فمحال ، لأنها لا تعرف مقاديرها إلا
بالقريب ، والشمس التي يقال : إنها كالأرض مائة وسبعين مرة ^(٣) ، أو ما يقرب

(١) يشير إلى : إن كانت الشمس تفسد فلا بد أن تدبل .

(٢) معطوف على « يضاف » أي أو ما لم يبين .

(٣) هنا رأى المتقدمين . أما العلم الحديث فقد أثبت أنها أكبر من ذلك بكثير .

منه ، لو نقص منها مقدار جبال مثلاً ، لكان لا يتبين للحس ، فلعلها في الذبول وإلى الآن قد نقص مقدار جبال فأكثر ، والحس لا يقدر على أن يدرك ذلك ، لأن تقديره في علم « المناظر » لا يعرف إلا بالتقريب ، وهذا كما أن الياقوت والذهب مركبان من العناصر عندهم وهي قابلة للفساد ، ثم لو وضعت ياقوتة مائة سنة ، لم يكن نقصانها محسوساً ، فلعل نسبة ما ينقص من الشمس في مدة تاريخ الأرصاد كنسبة ما ينقص من الياقوتة في مائة سنة ، وذلك لا يظهر للحس ، فدل أن دليله في غاية الفساد .

وقد أعرضنا عن إيراد أدلة كثيرة من هذا الجنس ، يستركها العقلاء ، وأوردنا ها هنا هذا الواحد ، ليكون عبرة ومثالاً لما تركناه ، واقتصرنا على الأدلة الأربعة التي تحتاج إلى تكلف في حل شبهتها كما سبق .

الدليل الثاني

لهم في استحالة عدم العالم أن قالوا : إن العالم لا تنعدم جواهره ، لأنه لا يعقل سبب معدوم لها ، وما لم يكن منعماً ثم انعدم ، فلا بد أن يكون بسبب ، وذلك السبب لا يخلو ، إما ^(١) أن يكون إرادة القديم سبحانه وهو محال ، لأنه إذا لم يكن مريداً لعلمه ، ثم صار مريداً ، فقد تغير ، أو يؤدي ^(٢) إلى أن يكون القديم وإرادته على نعت واحد في جميع الأحوال ، والمراد يتغير من العدم إلى الوجود ثم من الوجود إلى العدم . وما ذكرناه من استحالة وجود حادث بإرادة قديمة ، يدل على استحالة العدم .

ويزيد هاهنا إشكال آخر أقوى من ذلك ، هو أن المراد فعل المريد لاحتماله وكل من لم يكن فاعلاً ثم صار فاعلاً ، إن لم ^(٣) يتغير هو في نفسه ، فلا بد أن يصير فعله موجوداً بعد أن لم يكن موجوداً ، فإنه لو بقي كما كان ، إذ لم يكن له فعل ، والآن أيضاً لا فعل له ، فإذا لم يفعل شيئاً ، والعدم ليس بشيء فكيف يكون فعلاً ؟ ! ، فإذا أعدم العالم وتجدد له فعل لم يكن ، فما ذلك الفعل ؟ ! أهو وجود العالم ؟ ! ، وهو محال ، إذ انقطع الوجود ! أو فعله عدم العالم ؟ ! ، وعدم العالم ليس بشيء ، حتى يكون فعلاً ، فإن أقل درجات الفعل

(١) لم يذكر مقابلها .

(٢) ذكر بالنسبة لإرادة القديم على أنها سبب للعدم ، احتمالين : -

(١) الاحتمال الأول أن تكون الإرادة قد تعلقت بعلمه بعد أن لم تكن متعلقة ثم أحال هذا بأنه يؤدي إلى التغير في القديم .

(ب) الاحتمال الثاني أن تكون الإرادة قد تعلقت منذ الأزل بعلمه في الوقت الذي علم فيه حتى لا يلزم تغير في القديم - وهذا الاحتمال هو ما أشار إليه بقوله « أو يؤدي » - ثم أحال هذا بأن ما استدل به في المسألة الأولى على استحالة صدور الوجود الحادث من القديم ، يدل على

استحالة صدور العدم الحادث من القديم ، وفي عبارته ركة لا تخفى .

(٢) أى بصرف النظر عن مسألة تغير القديم وما تؤدي إليه من المحالات .

أن يكون موجوداً ، وعدم العالم ليس شيئاً موجوداً ، حتى يقال : هو الذى فعله الفاعل ، وأوجده الموجد . ولهذا الإشكال زعموا افتراق المتكلمين فى التفصيص عن هذا أربع فرق ، وكل فرقة اقتضت محالا .

أما المعتزله فإنهم قالوا : فعله الصادر منه موجود ، وهو الفناء ، يخلقه لا فى محل فيعدم العالم كله دفعة واحدة ، وينعدم الفناء المخلوق بنفسه ، حتى لا يحتاج إلى فناء آخر ، فيتسلسل إلى غير نهاية ؛ وهو فاسد من وجوه :

أحدها : أن الفناء ليس موجوداً معقولاً ، حتى يقلد خلقه ، ثم إن كان موجوداً فلم ينعدم بنفسه من غير معدم ؟ .

ثم بم يعدم العالم ؟ ! ، فإنه إن خلق فى ذات العالم وحل فيه فهو محال ، لأن الحال يلاقى المحلول فيه ، فيجتمعان واو فى لحظة واحدة ، فإذا جاز اجتماعهما ، لم يكونا ضدّين ، فلم يفته ، وإن خلقه لا فى العالم ، ولا فى محل ، فن أين يضاد وجوده وجود العالم ؟ ! .

ثم فى هذا المذاهب شناعة أخرى ، وهى أن الله تعالى لا يقلد على إعدام بعض جواهر العالم دون بعض ، بل لا يقلد إلا على إحداث فناء ، يعدم جواهر العالم كلها ، لأنها إذا لم يكن فى محل كان نسبتها إلى الكل على وتيرة واحدة .

الفرقة الثانية الكرامية ، حيث قالوا : إن فعله الإعدام ، والإعدام عبارة عن موجود ، يحدثه فى ذاته تعالى الله عن قولهم ، فيصير العالم به معدوماً ، وكذلك الوجود عندهم بإيجاد يحدثه فى ذاته ، فيصير الموجود ، به موجوداً ، وهذا أيضاً فاسد .

إذ فيه كون القديم محل الحوادث .

ثم خروج عن المعقول ، إذ لا يعقل من الإيجاد إلا وجود منسوب إلى إرادة وقلرة ، فإثبات شئ آخر سوى الإرادة والقلرة ، ووجود المقدور وهو العالم ، لا يعقل ، وكذا الإعدام .

الفرقة الثالثة الأشعرية إذا قالوا : أما الأعراض فلإنها تنفى بأنفسها ، ولا

يتصور بقاؤها ، لأنه لو تصور بقاؤها ، لما تصور فناؤها^(١) لهذا المعنى ، وأما الجواهر فليست باقية بأنفسها ولكنها باقية ببقاء زائد على وجودها ، فإذا لم يخلق الله سبحانه وتعالى البقاء ، انعدمت لعدم البقاء ، وهو أيضاً فاسد .

لما فيه من منكرة المحسوس في أن السواد لا يبقى والبياض كذلك ، وأنه متجدد الوجود ، والعقل ينبو عن هذا كما ينبو عن قول القائل : إن الجسم متجدد الوجود في كل حالة ، والعقل القاضى بأن الشعر الذى على رأس الإنسان في يوم هو الشعر الذى كان بالأمس لا مثله ، يقضى أيضاً به في سواد الشعر .

ثم فيه إشكال آخر ، وهو أن الباقي إذا بقى ببقاء ، فيلزم أن تبقى صفات الله تعالى ببقاء ، وذلك البقاء يكون باقياً ، فيحتاج إلى بقاء آخر ، ويتسلسل إلى غير نهاية .

والفرقة الرابعة طائفة أخرى من الأشعرية ، قالوا : إن الأعراض تبنى بأنفسها وأما الجواهر فإنها تبنى بأن لا يخلق الله تعالى فيها حركة ولا سكوناً ، ولا اجتماعاً ولا افتراقاً ، فيستحيل أن يبنى جسم ليس بساكن ولا متحرك فينعدم .

وكان فرقتى الأشعرية مالموا إلى أن الإعدام ليس بفعل إنما هو كف عن الفعل ، لما لم يعقلوا كون العدم فعلاً .

وقالت الفلاسفة : إذا بطلت هذه الطرق ، لم يبق وجه للقول بجواز إعدام العالم .

هذا^(٢) ولو قيل بأن العالم حادث ، فإنهم مع تسليمهم حدوث النفس الإنسانية يدعون استحالة انعدامها بطريق يقرب مما ذكرناه .

وبالجملة : عندهم كل قائم بنفسه لا في محل ، لا يتصور انعدامه بعد

(١) لعل ذلك لما هو معروف عند الأشاعرة من أن العرض لا يقوم بالعرض والبقاء عرض فلا يمكن أن يقوم بالأعراض ، فلو بقيت الأعراض زمانين لكان بقاؤها بنفسها لا ببقاء زائد عليها ، وحيت لا يعقل فناؤها لأن ما بالذات لا يتخلف .

(٢) أى الحكم بعدم فناء العالم ثابت عند الفلاسفة حتى ولو قالوا : بأن العالم حادث ، لأنهم مع تسليمهم بحدوث النفس يدعون استحالة انعدامها ، وبالجملة . . . إلخ .

وجوده ، سواء كان قدبماً أو حادثاً ، فإذا قيل لهم : مهما أوقدت النار تحت الماء انعدم الماء ، قالوا لم ينعدم ، ولكن انقلب بخاراً ثم ماء ، فالمادة وهى الهيول باقية فى الهواء ، وهى المادة التى كانت محلاً لصورة الماء ، وإنما خلعت الهيول صورة المائية ، وليست صورة الهوائية ، وإذا أصاب الهواء برد ، تكثف وانقلب ماء ، لا أن مادة تجددت ، بل المادة مشتركة بين العناصر ، وإنما تتبدل عليها صورها .

الجواب : أن ما ذكرتموه من الأقسام وإن أمكن أن نذب عن كل واحد ونبين أن إبطاله على أصلكم لا يستقيم ، لاشتغال أصولكم على ما هو من جنسه ، ولكننا لا نطول به ونقتصر على قسم واحد ونقول بم تنكرون على من يقول : الإيجاد والإعدام بإرادة القادر ، فإذا أراد الله سبحانه وتعالى أوجد ، وإذا أراد أعدم ، وهذا معنى كونه سبحانه قادراً على الكمال ، وهو فى جملة ذلك لا يتغير فى نفسه ، وإنما يتغير الفعل ، وأما قولكم : إن الفاعل لا بد أن يصدر منه فعل ، فما الصادر منه ؟ ! قلنا الصادر منه ما تجدد ، وهو العدم ، إذ لم يكن عدم ، ثم تجدد العدم ، فهو الصادر عنه .

فإن قلتم : إنه ليس بشيء ، فكيف صدر عنه ؟ ! .

قلنا : وهو ليس بشيء ، فكيف وقع ؟ ! وليس معنى صدره عنه ، إلا أن ما وقع ، مضاف إلى قدرته ، فإذا عقل وقوعه ، لم لا تعقل إضافته إلى القدرة ؟ ! . وما الفرق بينكم وبين من ينكر طريان العدم أصلاً على الأعراض والصور ، ويقول : العدم ليس بشيء ، فكيف يطرأ ، وكيف يوصف بالطريان والتجدد ؟ ! ولا نشك فى أن العدم يتصور طريانه على الأعراض والصور ، فالموصوف بالطريان معقول وقوعه ، سُمي شيئاً أو لم يسم ، فإضافة ذلك الواقع المعقول إلى قدرة القادر أيضاً معقول .

فإن قيل : هذا إنما يلزم على مذهب من يجوز عدم الشيء بعد وجوده ، فيقال له : ما الذى طرأ ؟ ! وعندنا لا ينعدم الشيء الموجود ، وإنما سعى انعدام الأعراض طرياناً أضدادها ، التى هى موجودات ، لا طريان العدم المجرد الذى

ليس بشيء ، فإن ما ليس بشيء كيف يوصف بالطريان ؟ ! ، فإذا أبيض الشعر فالطارئ هو البياض فقط وهو موجود ، ولا نقول : الطارئ عدم السواد .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما أن طريان البياض هل تضمن عدم السواد أم لا ؟ ! ، فإن قالوا : لا ، فقد كابروا العقول ، وإن قالوا : نعم ، فالمتضمن غير المتضمن أم عينه ؟ ! فإن قالوا هو عينه كان متناقضاً ، إذ الشيء لا يتضمن نفسه ، وإن قالوا : غيره فذلك الغير معقول أم لا ؟ ! فإن قالوا : لا ، قلنا : فبم عرفتم أنه متضمن ؟ ! ، والحكم عليه بكونه متضمناً اعترافاً بكونه معقولاً ، وإن قالوا : نعم ، فذلك المتضمن المعقول وهو عدم السواد قديم أو حادث ؟ ! ، فإن قالوا : قديم ، فهو محال ، وإن قالوا : حادث ، فالموصوف بالحدوث كيف لا يكون معقولاً ^(١) ؟ ! وإن قالوا : لا قديم ولا حادث فهو محال ، لأنه قبل طريان البياض ، لو قيل السواد معدوم كان كذباً ، وبعده إذا قيل : إنه معدوم كان صدقاً ، فهو طارئ لا محالة ، فهذا الطارئ معقول ، فيجوز أن يكون منسوباً إلى قدرة قادر .

الوجه الثاني : أن من الأعراض ما ينعدم عندهم لا بضده ، فإن الحركة لا ضدها ، وإنما التقابل بينها وبين السكون عندهم تقابل الملكة والعدم ، أعني تقابل الوجود والعدم ، ومعنى السكون عدم الحركة ، فإذا عدت الحركة لم يطرأ سكون هو ضده ، بل هو عدم محض ، وكذلك الصفات التي هي من قبيل الاستكمال ، كانباع أشباح المحسوسات في الرطوبة الجليدية من العين ، بل انطباع صور المعقولات في النفس ، فإنها ترجع إلى استفتاح وجود من غير زوال ضده ، وإذا عدت كان معناها زوال الوجود من غير استعقاب ضده ،

(١) لقد ظفر في الفقرة السابقة أعني قوله « والحكم عليه بكونه متضمناً اعترافاً بكونه معقولاً » وقوله « فذلك المتضمن المعقول » : فما يحاول استنباطه الآن ، هو تكرار . والأولى به أن يشب إلى المطلوب ويقول : « فالموصوف بالحدوث كيف لا يكون أثراً لقادر ؟ » .

فرواها عبارة عن عدم محض قد طراً ؛ فعقل وقوع العدم الطارئ ؛ وما عقل وقوعه بنفسه وإن لم يكن شيئاً . عقل أن ينسب إلى قدرة القادر .
فتبين بهذا أنه مهما تُصور وقوع حادث بإرادة قديمة ، لم يفترق الحال بين أن يكون الواقع عدماً أو وجوداً . والله أعلم .

مسألة

فى بيان تلبيسهم

بقولهم إن الله فاعل العالم وصانعه وأن العالم صنعه وفعله
وبيان أن ذلك مجاز عندهم وليس بحقيقة

وقد اتفقت الفلاسفة — سوى الدهرية — على أن للعالم صانعاً ، وأن الله تعالى هو صانع العالم وفاعله ، وأن العالم فعله وصنعه ، وهذا تلبيس على أصلهم ؛ بل لا يتصور على مساق أصلهم أن يكون العالم من صنع الله ، من ثلاثة أوجه :

(أ) وجه فى الفاعل .

(ب) وجه فى الفعل .

(ج) وجه فى نسبة مشتركة بين الفعل والفاعل .

أما الذى فى الفاعل فهو أنه لا بد أن يكون مريداً مختاراً عالماً بما يريد ، حتى يكون فاعلاً لما يريد ، والله تعالى عندهم ليس مريداً ، بل لا صفة له أصلاً ، وما يصدر عنه فيلزم منه لزوماً ضرورياً .

والثانى أن العالم قديم والفعل هو الحادث .

والثالث أن الله تعالى واحد عندهم من كل وجه ، والواحد لا يصدر منه عندهم إلا واحد من كل وجه ، والعالم مركب من مختلفات ، فكيف يصدر عنه ؟ ! .

ولنحقق وجه كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة ، مع خيالهم فى دفعه .

أما الأول

فنبول : الفاعل عبارة عمن يصدر عنه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار ، ومع العلم بالمراد ، وعندكم أن العالم من الله تعالى كالمعلول من العلة يلزم لزوماً ضرورياً ، لا يتصور من الله تعالى دفعه ، كلزوم الظل من الشخص ، والنور من الشمس ، وليس هذا من الفعل في شيء ، بل من قال : إن السراج يفعل الضوء ، والشخص يفعل الظل ، فقد تجوز ، وتوسع في التجوز توسعاً خارجاً عن الحد . واستعار اللفظ اكتفاء بوقوع المشاركة بين المستعار له والمستعار منه في وصف واحد ، وهو أن الفاعل سبب على الجملة ، والسراج سبب الضوء ، والشمس سبب النور ، ولكن الفاعل لم يسم فاعلاً صانعاً ، لمجرد كونه سبباً ، بل لكونه سبباً على وجه مخصوص ، وهو وقوع الفعل منه على وجه الإرادة والاختيار ، حتى لو قال قائل : الحدار ليس بفاعل ، والحجر ليس بفاعل ، والحمد ليس بفاعل ، وإنما الفعل للحيوان ، لم ينكر عليه في ذلك ، ولم يكن قوله كاذباً ، وللحجر فعل عندهم ، وهو الهوى والثقل والميل إلى المركز ، كما أن للنار فعلاً وهو التسخين ، وللحائط فعلاً ، وهو الميل إلى المركز ووقوع الظل ، فإن كل ذلك صادر منه وهو محال .

فإن قيل : كل موجود ليس واجب الوجود بذاته وإنما هو موجود بغيره ، فإنما نسمى ذلك الشيء مفعولاً ، ونسمى سببه فاعلاً ، ولا نبالي كان السبب فاعلاً بالطبع ، أم بالإرادة ، كما أنكم لا تبالون أنه كان فاعلاً بآلة أم بغير آلة ، بل الفعل جنس ، وينقسم إلى ما يقع بآلة ، وإلى ما يقع بغير آلة ، فكذلك هو جنس ، وينقسم إلى ما يقع بالطبع وإلى ما يقع بالاختيار ، بدليل أنا إذا قلنا « فعل » بالطبع ، لم يكن قولنا « بالطبع » ضدًا لقولنا « فعل » ولا دفعاً ونقضاً

له ، بل كان بياناً لنوع الفعل ، كما أنا إذا قلنا « فعل » مباشرة من غير آلة ، لم يكن نقضاً ، بل كان تنويعاً وبياناً ، وإذا قلنا « فعل » بالاختيار ، لم يكن تكراراً مثل^(١) قولنا : حيوان إنسان ، بل كان بياناً لنوع الفعل ، كقولنا فعل بآلة ، ولو كان قولنا : « فعل » يتضمن الإرادة ، وكانت الإرادة ذاتية للفعل ، من حيث أنه فعل ، لكان قولنا « فعل » بالطبع متناقضاً ، كقولنا فعل ، وما فعل .

قلنا : هذه التسمية فاسدة ، ولا يجوز أن يسمى كل سبب بأى وجه كان فاعلاً ، ولا كل مسبب مفعولاً ، ولو كان كذلك ، لما صح أن يقال : الحمد لا فعل له ، وإنما الفعل للحيوان ، وهذه من الكليات المشهورة الصادقة . فإن سمي الحمد فاعلاً ، فبالاستعارة ، كما قد يسمى طالباً مريداً على سبيل المجاز ، إذ يقال : الحجر يهوى ، لأنه يريد المركز ويطلبه ، والطلب والإرادة حقيقة لا يتصوران إلا مع العلم بالمراد المطلوب ، ولا يتصور إلا من الحيوان .

وأما قولكم : إن قولنا : « فعل » عام ، وينقسم إلى ما هو بالطبع ، وإلى ما هو بالإرادة ، فهو غير مسلم ، وهو كقول القائل : قولنا : أراد عام ، وينقسم إلى من يريد مع العلم بالمراد ، وإلى من يريد ، ولا يعلم ما يريد ، وهو فاسد ، إذ الإرادة تتضمن العلم بالضرورة ، فكذلك الفعل يتضمن الإرادة بالضرورة . وأما قولكم : إن قولنا : « فعل » بالطبع ليس بنقض للأول ، فليس كذلك ، فإنه نقض له من حيث الحقيقة ، ولكن لا يسبق إلى الفهم التناقض ، ولا يشتد نفور الطبع عنه ، لأنه يبقى مجازاً ، فإنه لما كان سبباً بوجه ما ، والفاعل أيضاً سبب ، سمي فعلاً مجازاً .

وإذا قيل : « فعل » بالاختيار فهو تكرير على التحقيق ، كقوله : أراد وهو عالم بما أراده ، إلا أنه لما تصور أن يقال : « فعل » وهو مجاز ، ويقال : « فعل » ، وهو حقيقة ، لم تنفر النفس عن قوله « فعل » بالاختيار ، وكان معناه فعل فعلاً حقيقياً لا مجازياً ، كقول القائل : تكلم بلسانه ، ونظر بعينه ،

(١) هو مثال المقبول لا المسمى وإن كان وضعه نائياً .

فإنه لما جاز أن يستعمل النظر في القلب مجازاً ، والكلام في تحريك الرأس واليد ، حتى يقال ، : قال برأسه أى نعم ؛ لم يستصبح أن يقال : قال بلسانه ، ونظر بعينه ، ويكون معناه نفي احتمال المجاز ، فهذه مزلة القدم ، فليتنبه لحل انخداع هؤلاء الأغبياء .

فإن قيل : تسمية الفاعل فاعلاً ، إنما تعرف من اللغة ، وإلا فقد ظهر في العقل أن ما يكون سبباً للشيء ، ينقسم إلى ما يكون مريداً ، وإلى ما لا يكون ؛ ووقع النزاع في أن اسم الفاعل على كلا القسمين حقيقة أم لا ؟ ! ، ولا سبيل إلى إنكاره ، إذ العرب تقول : النار تُحرق ، والسيف يقطع ، والثلج يبرد ، والسقمونيا تسهل ، والخبز يشبع ، والماء يروى . وقولنا : يضرب ، معناه يفعل الضرب ، وقولنا تحرق ، معناه تفعل الإحراق ، وقولنا : يقطع ، معناه يفعل القطع ، فإن قلتم ، إن كل ذلك مجاز ، كنتم متحكيين فيه من غير مستند .

والجواب ، أن كل ذلك بطريق المجاز ، وإنما الفعل الحقيقي ما يكون بالإرادة . والدليل عليه أنا لو فرضنا حادثاً توقف في حصوله على أمرين ، أحدهما إرادى والآخر غير إرادى ، أضاف العقل الفعل إلى الإرادى ، وكذا اللغة ، فإن من ألقى إنساناً في النار فأت ، يقال : هو القاتل ، دون النار ، حتى إذا قيل ما قتله إلا فلان ، صدق قاتله ، فإن كان اسم الفاعل على المريد وعلى غير المريد ، على وجه واحد ، لا بطريق كون أحدهما أصلاً وكون الآخر مستعاراً منه ، فلم يضاف القتل إلى المريد لغة وعرفاً وعقلاً ؟ ! ، مع أن النار هي العلة القريبة في القتل ، وكأن الملقى لم يتعاط إلا الجمع بينه وبين النار ، ولكن لما كان الجمع بينه وبين النار بالإرادة ، وتأثير النار بغير إرادة سمي قاتلاً ، ولم تسمى النار قاتلة ، إلا بنوع من الاستعارة ، فدل أن الفاعل من يصدر منه الفعل عن إرادته ، فإذا لم يكن الله تعالى مريداً عندهم ولا مختاراً ، لفعل العالم ، لم يكن صانعاً ولا فاعلاً إلا مجازاً .

فإن قيل : نحن نغنى بكون الله تعالى فاعلاً ، أنه سبب لوجود كل

موجود سواه ، وأن العالم قوامه به ، ولولا وجود البارئ تعالى لما تصور وجود العالم ، ولو قدر عدم البارئ سبحانه لانعدم العالم ، كما لو قدر عدم الشمس ، لانعدم الضوء ، فهذا ما نعينه بكونه تعالى فاعلا ، فإن كان الخصم يأبى أن يسمى هذا المعنى فعلاً ، فلا مشاحة في الأسمى ، بعد ظهور المعنى .

قلنا : غرضنا أن نبين أن هذا المعنى لا يسمى فعلاً وصنعاً ، وإنما المعنى بالفعل والصنع ما يصدر عن الإرادة حقيقة ، وقد نفيت حقيقة معنى الفعل ، ونطقتم بلفظه تجملاً بالإسلاميين ، ولا يتم الدين بإطلاق الألفاظ الفارغة عن المعاني ، فصرحوا بأن الله سبحانه وتعالى لا فعل له ، حتى يتضح أن معتقدكم مخالف لدين المسلمين ، ولا تلبسوا بأن الله تعالى صانع العالم ، وأن العالم صنعه ، فإن هذه لفظة أطلقتموها ، ونفيت حقيقة ، والمقصود من هذه المسألة الكشف عن هذا التليس فقط .

الوجه الثاني

في إبطال كون العالم فعلاً لله تعالى على أصلهم ، لانعدام الشرط في الفعل ، وهو أن الفعل عبارة عن الإحداث ، والعالم عندهم قديم ، وليس بحادث ، ومعنى الفعل إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بإحداثه ، وذلك لا يتصور في القديم ، إذ الوجود لا يمكن إحجاده ، فإذا شرط الفعل أن يكون حادثاً ، والعالم قديم عندهم ، فكيف يكون فعلاً لله ، تعالى عن قولهم علواً كبيراً .

فإن قيل: معنى الحادث « الموجود بعد عدم » ، فلنبحث أن الفاعل إذا [أحدث ، أكان الصادر منه المتعلق به ، الوجود المجرد ، أو العدم المجرد ، أو كلاهما ؟ ! ، وباطل أن يقال : إن المتعلق به العدم السابق ، إذ لا تأثير للفاعل في العدم ، وباطل أن يقال : كلاهما ، إذ بان أن العدم لا يتعلق به أصلاً ، وأن العدم في كونه عدماً لا يحتاج إلى فاعل ألبته ، فبقى أنه متعلق به من حيث إنه موجود ، وأن الصادر منه مجرد الوجود ، وأنه لا نسبة إليه إلا الوجود ، فإن فرض الوجود دائماً فرضت النسبة دائماً ، وإذا دامت هذه النسبة ، كان المنسوب إليه أفعال^(١) وأدوم تأثيراً ، لأنه لم يتعلق العدم بالفاعل بحال . بقى^(٢) أن يقال : إنه متعلق به ، من حيث إنه حادث ، ولا معنى لكونه حادثاً ، إلا أنه موجود بعد عدم ، والعدم لم يتعلق به ، فإن جعل سبق العدم وصفاً للوجود ، وقيل المتعلق به وجود مخصوص ، لا كل وجود ، وهو وجود ميسوق بالعدم ؛ فيقال : كونه مسبوقاً بالعدم ليس من فعل الفاعل ، وصنع الصانع ؛ فإن هذا الوجود لا يتصور صدوره من الفاعل إلا والعدم سابق عليه ، وسبق العدم ليس

(١) وفي نسخة « أفضل » .

(٢) لعله اعتراض أجراه الفيلسوف على لسانه ضد نفسه ليدفعه فيصفو له المقام ، وفي العبارة

ركة لا تخفى .

بفعل الفاعل ، فكونه مسبقاً بعدم ليس بفعل الفاعل فلا تعلق له به ، فاشتراطه في كونه فعلاً ، اشتراط ما لا تأثير للفاعل فيه بحال .

وأما قولكم إن الموجود لا يمكن إيجاداً ؛ إن عنيتم به أنه لا يستأنف له وجود بعد عدم فصحيح ، وإن عنيتم به أنه في حال كونه موجوداً ، لا يكون موجوداً بموجد ، فقد بينا أنه يكون موجوداً في حال كونه موجوداً ، لا في حال كونه معدوماً ، فإنه إنما يكون الشيء موجوداً ، إذا كان الفاعل له موجداً ، ولا يكون الفاعل موجداً في حال العدم ، بل في حال وجود الشيء منه ، والإيجاد مقارن لكون الفاعل موجداً ، وكون المفعول موجوداً ، لأنه عبارة عن نسبة الموجد إلى الموجود ، وكل ذلك مع الوجود لا قبله ، فإذا لا إيجاد إلا للموجود ، إن كان المراد بالإيجاد النسبة التي بها يكون الفاعل موجداً ، والمفعول موجوداً . قالوا : ولهذا قضينا بأن العالم فعل الله تعالى أزلاً وأبدًا ، وما من حال إلا وهو تعالى فاعل له ، لأن المرتبط بالفاعل الوجود فإن دام الارتباط دام الوجود ، وإن انقطع ، انقطع ، لا كما تخيلتموه من أن الباري تعالى لو قدّر عدمه ، لبقى العالم ، إذ ظننتم أنه كالبناء مع البناء ، فإنه ينعدم البناء ، ويبقى البناء ، فإن بقاء البناء ليس بالباري ، بل هو باليبوسة المسكة لتركيبه ، إذ لو لم تكن فيه قوة ممسكة ، كالماء ^(١) مثلاً ، لم يتصور بقاء الشكل الحادث بفعل الفاعل فيه .

والجواب أن الفعل يتعلق بالفاعل من حيث حدوثه ، لا من حيث عدمه السابق ولا من حيث كونه موجوداً فقط ، فإنه لا يتعلق به في ثاني حال الوجود ^(٢) عندنا --- وهو موجود --- بل يتعلق به في حال حدوثه ، من حيث إنه حدوث وخروج من العدم إلى الوجود ، فإن نفي عنه معنى الحدث ، لم يعقل كونه فعلاً ، ولا عقل تعلقه بالفاعل . وقولكم إن كونه حادثاً ، يرجع إلى كونه مسبقاً بالعدم ، وكونه مسبقاً بالعدم ، ليس من فعل الفاعل وجعل الجاعل ، فهو كذلك ، لكنه شرط في كون الوجود فعل الفاعل — أعني كونه مسبقاً

(١) مثل الذي ليس فيه قوة .

(٢) في نسخة « الحدث » .

بالعدم — فالوجود الذى ليس مسبقاً بعدم ، بل هو دائم ، لا يصلح أن يكون فعلاً للفاعل ، وليس كل ما يشترط فى كون الفعل فعلاً ينبغى أن يكون بفعل الفاعل ، فإن ذات الفاعل وعلمه وإرادته وقدرته ، شرط فى كونه فاعلاً ، وليس ذلك من أثر الفاعل ، ولكن لا يعقل فعل إلا من موجود ، فكان وجود الفاعل وعلمه وإرادته وقدرته شرطاً ، ليكون فاعلاً ، وإن لم يكن من أثر الفاعل .

فان قيل : اعترفتم بجواز كون الفعل مع الفاعل غير متأخر عنه ، فيلزم منه أن يكون الفعل حادثاً ، إن كان الفاعل حادثاً ، وقديماً إن كان قديماً ، وإن اشترطتم أن يتأخر الفعل عن الفاعل بالزمان فهنا محال ، إذ من حرك اليد فى ماء ، تحرك الماء مع حركة اليد ، لا قبلها ولا بعدها ، إذ لو تحرك بعدها ، لكانت اليد مع الماء قبل تنحبه فى حيز واحد ، ولو تحرك قبلها ، لانفصل الماء عن اليد . وهو مع كونه معه معلولها ، وفعل من جهتها ، فإن فرضنا اليد قديمة فى الماء متحركة ، كانت حركة الماء أيضاً دائمة ، وهى مع دوامها معلولة ومفعولة ، ولا يمتنع ذلك بفرض الدوام ، فكذلك نسبة العالم إلى الله تعالى .

قلنا : لا نحيل أن يكون الفعل مع الفاعل ، بعد كون الفعل حادثاً ، كحركة الماء ، فإنها حادثة عن عدم ، فجاز أن يكون فعلاً ، ثم سواء كان متأخراً عن ذات الفاعل ، أو مقارناً له . وإنما نحيل الفعل القديم ، فإن ما ليس حادثاً عن عدم ، فتسميته فعلاً مجاز مجرد لا حقيقة له . وأما المعلول مع العلة فيجوز أن يكونا حادثين ، وأن يكونا قديمين ، كما يقال : إن العلم القديم علة لكون القديم سبحانه عالماً ، ولا كلام فيه ، وإنما الكلام فيما يسمى فعلاً ، ومعلول العلة لا يسمى فعل العلة إلا مجازاً ، بل ما يسمى فعلاً ، فشرطه أن يكون حادثاً عن عدم ، فإن تجوز متجوز بتسمية القديم الدائم الوجود فعلاً لغيره ، كان متجوزاً فى الاستعارة . وقولكم : لو قدرنا حركة الماء مع الأصبع قديمة دائمة ، لم تخرج حركة الماء عن كونها فعلاً ، تلبس ، لأن الأصبع لا فعل لها فيه ، وإنما الفاعل ذو الأصبع وهو المرید ، ولو قدرناه قديماً لكانت حركة الأصبع فعلاً له ، من حيث إن كل جزء من الحركة حادث عن عدم ، فهذا

الاعتبار كان فعلاً ، وأما حركة الماء ، فقد لا نقول : إنها من فعله ، بل هي من فعل الله سبحانه وعلى أى وجه كان فكونه فعلاً ، من حيث إنه حادث ، إلا أنه دائم الحدوث ، وهو فعل من حيث إنه حادث .

فإن قيل : فإذا اعترفتم بأن نسبة الفعل إلى الفاعل من حيث إنه موجود معه ، كنسبة المعلول إلى العلة ، ثم سلمتم تصور اللوام في نسبة العلة فنحن لا نعى بكون العالم فعلاً ، إلا كونه معلولاً دائماً النسبة إلى الله تعالى ، فإن لم تسموا هذا فعلاً فلا مضابقة في التسميات بعد ظهور المعانى .

قلنا : ولا غرض لنا من هذه المسألة إلا بيان أنكم تتجملون بهذه الأسماء من غير تحقيق ، وأن الله تعالى عندكم ليس فاعلاً تحقيقاً ، ولا العالم فعله تحقيقاً ، وأن إطلاق هذا الاسم مجاز منكم لا تحقيق له ، وقد ظهر هذا .

الوجه الثالث

فى استحالة كون العالم فعلا لله تعالى على أصلهم ، لشرط مشترك بين الفاعل والفعل ، وهو أنهم قالوا : لا يصدر من الواحد إلا شىء واحد ؛ والمبدأ الأول واحد من كل وجه ، والعالم مركب من مختلفات ، فلا يتصور أن يكون فعلا لله تعالى بموجب أصلهم .

فإن قالوا : العالم يجملته ليس صادراً من الله تعالى بغير واسطة ، بل الصادر عنه موجود واحد ، هو أول المخلوقات ، وهو عقل مجرد ، أى هو جوهر مجرد ، قائم بنفسه ، غير متحيز ، يعرف نفسه ، ويعرف مبدأه ، ويعبر عنه فى لسان الشرع بالملك ، ثم يصدر منه ثالث ، ومن الثالث رابع ، وتكثر الموجودات بالتوسط . فان اختلاف الفعل وكثرته :

إما أن يكون لاختلاف القوى الفاعلة كما أنا نفعل بقوة الشهوة خلاف ما نفعله بقوة الغضب .

وإما أن يكون لاختلاف المواد ، كما أن الشمس تبيض الثوب المغسول ، وتسود وجه الإنسان ، وتذيب بعض الجواهر ، وتصلب بعضها .

وإما لاختلاف الآلات ، كالنجار الواحد ، ينشر بالمنشار ، وينحت بالقدوم ، ويثقب بالمشقّب .

وإما أن تكون كثرة الفعل بالتوسط ، بأن يفعل فعلا واحداً ، ثم ذلك الفعل يفعل غيره فيكثر الفعل .

وهذه الأقسام كلها محالة ، فى المبدأ الأول ، إذ ليس فى ذاته اختلاف ، ولا أثينية ، ولا كثرة ، كما سيأتى فى أدلة التوحيد ، ولا ثمت اختلاف مواد ، فإن الكلام فى العلول الأول الذى هو المادة الأولى مثلاً ، ولا ثمت اختلاف آلات

إذ لا موجود مع الله تعالى في رتبته ، فالكلام في حدوث الآلة الأولى ، فلم يبق إلا أن تكون الكثرة في العالم صادرة عن الله تعالى بطريق التوسط كما سبق .

قلنا : فيلزم من هذا أن لا يكون في العالم شيء واحد مركب من أفراد ، بل تكون الموجودات كلها أحاداً ، وكل واحد معلولاً لواحد آخر فوقه ، وعلة لآخر تحته ، إلى أن ينتهي إلى معلول لا معلول له ، كما انتهى في جهة التصاعد إلى علة لا علة لها ، وليس كذلك ، فإن الجسم عندهم مركب من صورة وهوى ، وقد صار باجتماعهما شيئاً واحداً ، والإنسان مركب من جسم ونفس ، وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجودهما جميعاً من علة أخرى ، والفلك عندهم كذلك ، فإنه جرم ذو نفس ، لم تحدث النفس بالجرم ، ولا الجرم بالنفس ، بل كلاهما صادران من علة سواهما . فكيف وجدت هذه المركبات ، أمن علة واحدة ؟ ! ، فيبطل قولهم : لا يصدر من الواحد إلا واحد ، أو من علة مركبة ؟ ! ، فيتوجه السؤال في تركيب العلة ، إلى أن يلتقي — بالضرورة — مركب بسيط ، فإن المبدأ بسيط ، وفي الآخر تركيب ، ولا يتصور ذلك إلا بالالتقاء ، وحيث يقع التقاء يبطل قولهم : إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد .

فإن قيل : إذا عرف مذهبنا ، اندفع الإشكال ؛ فإن الموجودات تنقسم : إلى ما هي في محال ، كالأعراض والصور ؛ وإلى ما ليست في محال ؛ وهذه تنقسم : إلى ما هي محال لغيرها كالأجسام ، وإلى ما ليست بمحال ، كالموجودات التي هي جواهر قائمة بأنفسها ، وهي تنقسم إلى ما يؤثر في الأجسام ونسبها نفوساً ، وإلى ما لا يؤثر في الأجسام ، بل في النفوس ، ونسبها عقولاً مجردة .

أما الموجودات التي تحل في المحال كالأعراض ، فهي حادثة ، ولها علل حادثة ، وتنتهي إلى مبدأ هو حادث من وجه دائم من وجه ، وهو الحركة الدورية وليس الكلام فيها . وإنما الكلام في الأصول القائمة بأنفسها لا في محال ، وهي ثلاثة : أجسام ، وهي أخسها . وعقول مجردة ، وهي التي لا تتعلق بالأجسام ، وبالعلقة الفعلية ، ولا بالانطباع فيها ، وهي أشرفها . ونفوس ، وهي أوسطها ،

فإنها تتعلق بالأجسام نوعاً من التعلق ، وهو التأثير والفعل فيها ، فهي متوسطة في الشرف ، فإنها تتأثر عن العقول ، وتؤثر في الأجسام .

ثم الأجسام عشرة ، تسع سموات ، والعاشر المادة التي هي حشو مقعر فلك القمر ، والسموات التسع حيوانات لها أجرام ونفوس ، ولها ترتيب في الوجود كما نذكره .

وهو أن المبدأ الأول فاض من وجوده العقل الأول ، وهو موجود قائم بنفسه ، ليس بجسم ولا منطبع في جسم ، يعرف نفسه ويعرف مبدأه ، وقد سمينا العقل الأول ، ولا مشاحة في الأسماء — يسمى ملكاً أو عقلاً أو ما أريد — ويلزم عن وجوده ثلاثة أمور : عقل ، ونفس الفلك الأقصى — وهو السماء التاسعة — وجرم الفلك الأقصى ؛ ثم لزم من العقل الثاني : عقل ثالث ، ونفس فلك الكواكب ، وجرمه ؛ ثم لزم من العقل الثالث : عقل رابع ، ونفس فلك زحل ، وجرمه ؛ ولزم من العقل الرابع : عقل خامس ، ونفس فلك المشتري ، وجرمه : وهكذا ، حتى انتهى إلى العقل الذي لزم منه : عقل ، ونفس فلك القمر ، وجرمه .

والعقل الأخير هو الذي يسمى العقل الفعال ؛ ولزم حشو فلك القمر — وهي المادة القابلة للكون والفساد — من العقل الفعال وطبائع الأفلاك .

ثم إن المواد تخرج بسبب حركات الكواكب ، امتزاجات مختلفة ، تحصل منها المعادن والنبات والحيوانات .

ولا يلزم أن يلزم من كل عقل عقل^{*} إلى غير نهاية ، لأن هذه العقول مختلفة الأنواع ، فما ثبت لواحد لا يلزم للآخر .

فيخرج منه أن العقول بعد المبدأ الأول عشرة والأفلاك تسعة ، ومجموع هذه المبادئ الشريفة — بعد المبدأ الأول — تسعة عشر . وحصل منه : أن تحت كل عقل من العقول الأول^(١) ثلاثة أشياء ؛ عقل ، ونفس فلك ، وجرمه ! فلا بد أن يكون في مبدئه تثليث لا محالة ؛ ولا تتصور كثرة في المعلول الأول إلا من وجه واحد ، وهو أنه يعقل مبدأه ، ويعقل نفسه ، وهو باعتبار ذاته ممكن

(١) يريد بالعقول الأول ما عدا العقل العاشر .

الوجود ، لأن وجوب وجوده بغيره ، لا بنفسه ، وهذه معان ثلاثة مختلفة ، والأشرف من المعلولات الثلاثة ينبغي أن ينسب إلى الأشرف من هذه المعاني ، فيصدر منه العقل ، من حيث إنه يعقل مبدؤه ، وتصدر منه نفس الفلك ، من حيث إنه يعقل نفسه ، ويصدر منه جرم الفلك ، من حيث إنه ممكن الوجود بذاته . فينبغي أن يقال : هذا التثليث من أين حصل في المعلول الأول ومبدؤه واحد ؟ ! فنقول : لم يصدر من المبدأ الأول إلا واحد ، وهو ذات هذا العقل الذى به يعقل نفسه ، وأزمه - ضرورة ، لا من جهة المبدأ - أن عقل المبدأ ، وهو فى ذاته ممكن الوجود ، وليس له الإمكان من المبدأ الأول ، بل هو لذاته ؛ ونحن لا نبعد أن يوجد من الواحد واحد ، ويلزم ذات المعلول - لا من جهة المبدأ بل من جهته - أمور ضرورية ، إضافية أو غير إضافية ، فتحصل بسببه كثرة ، ويصير بذلك مبدأ لوجود الكثرة ؛ فعلى هذا الوجه يمكن أن يلتقى المركب بالبسيط ، إذ لا بد من الالتقاء ، ولا يمكن إلا كذلك ، فهو الذى يجب الحكم به . فهذا هو القول فى تفهيم مذهبهم .

قلنا : ما ذكرتموه تحكمات ، وهى على التحقيق ظلمات فوق ظلمات ، لو حكاها الإنسان عن منام رآه ، لاستدل به على سوء مزاجه ؛ أو لو أورد جنسه فى الفقهيات التى قصارى المطلب فيها تخمينات ، لقليل أنه ترهات ، لا تفيد غلبات الظنون .

ومداخل الاعتراض على مثلها لا تنحصر ، ولكننا نورد وجوهاً معدودة :
الأول : هو أننا نقول : إذ عيّم أن أحد معاني الكثرة فى المعلول الأول أنه ممكن الوجود ، فنقول : كونه ممكن الوجود ، عين وجوده أم غيره ؟ ! فإن كان عينه ، فلا تنشأ عنه كثرة ^(١) ، وإن كان غيره ، فهلا قلّم : فى المبدأ الأول

(١) يريد فقط نفي الشيء الذى ادعوا صدوره عن هذا الجانب ، فحيث لم يرتبوا على الوجود شيئاً ، وحيث آل أمر الإمكان إلى أنه الوجود فينبغي ألا يصدر عنه شيء ؛ أما الكثرة التى صدرت من العلم بالذات والعلم بالمبدأ الأول ، فلا يريد نفياً هنا ، لأن لها بحثاً يأتى ، ولأن وحدة الوجود والإمكان لا تستلزم نفي الكثرة الناشئة من تعدد جهات أخرى .

كثرة ، لأنه موجود وهو مع ذلك واجب الوجود ، فوجوب الوجود غير نفس الوجود ، فليجز صدور المختلفات منه ، لهذه الكثرة ؛ فإن قيل : لا معنى لوجوب الوجود إلا الوجود ، قلنا : فلامعنى لإمكان الوجود إلا الوجود ، فإن قلتم : يمكن أن يعرف كونه موجوداً ، ولا يعرف كونه ممكناً فهو غيره ، قلنا : فكذا واجب الوجود ، يمكن أن يعرف وجوده ، ولا يعرف وجوبه ، إلا بعد دليل آخر ، فليكن غيره ؛ وبالجمله الوجود أمر عام ، ينقسم إلى واجب وإلى ممكن ، فإن كان فصل أحد القسمين زائداً على العام ، فكذا الفصل الثاني ؛ ولا فرق .

فإن قيل : إمكان الوجود له من ذاته ، ووجوده من غيره ، فكيف يكون ماله من ذاته ، وماله من غيره واحداً ؟ !

قلنا : وكيف يكون وجوب الوجود هو عين الوجود ؟ ! ، ويمكن أن ينشئ وجوب الوجود ويثبت الوجود ؟ والواحد الحق من كل وجه هو الذى لا يتسع للنفي والإثبات أصلاً ، إذ لا يمكن أن يقال : إنه موجود ، وليس بموجود ! أو واجب الوجود ، وليس بواجب الوجود ؛ ويمكن أن يقال : موجود ، وليس بواجب الوجود ، وإنما تعرف الوحدة بهذا ، فلا يستقيم تقدير ذلك فى الأول ، إن صح ما ذكره من أن إمكان الوجود غير الوجود الممكن .

الاعتراض الثانى هو أن نقول : عقله مبدأه ، عين وجوده ، وعين عقله نفسه ، أم غيره ؟ ، فإن كان عينه فلا كثرة فى ذاته ، إلا فى العبارة عن ذاته ، وإن كان غيره فهذه الكثرة موجودة فى الأول ، فإنه يعقل ذاته ، ويعقل غيره ، فإن زعموا أن عقله ذاته عين ذاته ، ولا يعقل ذاته ، ما لم يعقل أنه مبدأ لغيره ، فإن العقل يطابق المعقول ، فيكون راجعاً إلى ذاته ؛ فنقول : والمعلول عقله ذاته عين ذاته ، فإنه عقل بجهوه ، فيعقل نفسه ، والعقل والعقل والمعلول منه أيضاً واحد ؛ ثم إذا كان عقله ذاته عين ذاته ، فليعقل ذاته معلولاً لعله ، فإنه كذلك ، والعقل يطابق المعقول ، فيرجع الكل إلى ذاته ، فلا كثرة إذن ، وإن

كانت هذه كثرة فهي موجودة في الأول ، فلتصلر منه المختلفات . ولترك دعوى وحدانيته من كل وجه ، إن كانت الوحدانية تزول بهذا النوع من الكثرة .

فإن قيل : الأول لا يعقل إلا ذاته ، وعقله ذاته هو عين ذاته ، فالعقل والعاقل والمعقول واحد ولا يعقل غيره .

فالجواب من وجهين : —

أحدهما : أن هذا المذهب لشاعته هجره « ابن سينا » وسائر المحققين ، وزعموا أن الأول يعقل نفسه مبدأ لفيضان ما يفيض منه ، ويعقل الموجودات كلها ، بأنواعها عقلا كلياً ، لا جزئياً ، إذ استبحوا قول القائل : المبدأ الأول لا يصلر منه إلا عقل واحد ، ثم لا يعقل ما يصلر منه ، ومعلوله عقل ، ويفيض منه : عقل ، ونفس فلك ، وجرم فلك ، ويعقل نفسه ومعلولاته الثلاثة ، وعلته ومبدأه ، فيكون المعلول أشرف من العلة ، من حيث أن العلة ، ما فاض منها إلا واحد ، وقد فاض من هذا ثلاثة أمور ، والأول ما عقل إلا نفسه ، وهذا عقل نفسه ، ونفس المبدأ الأول ، ونفس المعلولات ؛ ومن قنع أن يكون قوله في الله تعالى راجعاً إلى هذه الرتبة ، فقد جعله أحقر من كل موجود : يعقل نفسه ، ويعقل غيره ؛ فإن ما يعقل غيره ويعقل نفسه أشرف منزلة منه ، إذا كان هو لا يعقل إلا نفسه .

فقد انتهى بهم التعمق في التعظيم ، إلى أن أبطلوا كل ما يفهم من العظمة ، وقربوا حاله تعالى من حال الميت ، الذي لا خبر له بما يجري في العالم ، إلا أنه فارق الميت في شعوره بنفسه فقط ، وهكذا يفعل الله سبحانه بالزائغين عن سبيله والناكبين عن طريق الهدى ، المنكرين لقوله تعالى : « ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم » الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ الْمُعْتَقِدِينَ أَنَّ أُمُورَ الرُّبُوبِيَّةِ ، تستولى على كنهها القوى البشرية ، المغرورين بعقولهم ، زاعمين أن فيها مندوحة عن تقليد الرسل — صلوات الله عليهم وسلامه — واتباعهم — رضوان

الله عليهم — فلا جرم اضطروا إلى الاعتراف بأن لباب معقولاتهم رجع إلى ما لو حكى في منام لتعجب منه

الجواب الثانى : هو أن من ذهب إلى أن الأول لا يعقل إلا نفسه ، إنما حاذر من لزوم الكثرة ، إذ لو قال به للزم أن يقال : عقله غيره ، غير عقله نفسه ! وهذا لازم فى المعلول الأول ، فينبغى أن لا يعقل إلا نفسه ، لأنه لو عقل الأول أو غيره ، لكان التعقل غير ذاته ، ولافتقر إلى علة غير علة ذاته ، ولا علة إلا علة ذاته وهو المبدأ الأول ! فينبغى أن لا يعلم إلا ذاته ، وتبطل الكثرة التى نشأت من هذا الوجه .

فإن قيل : لما وجد ، وعقل ذاته ! لزمه أن يعقل المبدأ الأول .

قلنا : لزمه ذلك بعلّة أو بغير علة ؟ ! ، فإن كان بعلّة ، فلا علة إلا المبدأ الأول ، وهو واحد فلا يتصور أن يصدر منه إلا واحد ، وقد صدر ، وهو ذات المعلول ، فالثانى كيف يصدر منه ؟ ! ! وإن لزم بغير علة ، فليزِم من وجود الأول موجودات كثيرة بلا علة ، ولا يلزم منها الكثرة ! فإن لم يعقل هذا من حيث إن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، والزائد على الواحد ممكن ، والممكن يفتقر إلى علة . فهذا اللازم فى حق المعلول ، وإن كان واجب الوجود بذاته ، فقد بطل قولهم : واجب الوجود واحد ، وإن كان ممكناً فلا بد له من علة ، ولا علة له ، فلا يعقل وجوده . وليس هو من ضرورة المعلول الأول ، لكونه ممكن الوجود ، فإن امكان الوجود ضرورى فى كل معلول ، أما كون المعلول عالماً بالعلّة ، ليس ضرورياً فى وجود ذاته ، (ف) كما أن كون العلة عالمة بالمعلول ، ليس ضرورياً فى وجود ذاته ، بل لزوم العلم بالمعلول ، أظهر من لزوم العلم بالعلّة .

فإن أن الكثرة الحاصلة من علمه بالمبدأ محال ، فإنه لا مبدأ له وليس هو من ضرورة وجود ذات المعلول ، وهذا أيضاً لا مخرج منه .

الاعتراض الثالث : هو أن عقل المعلول الأول ذات نفسه عين ذاته أو غيره ؟ ! فإن كان عينه فهو محال ، لأن العلم غير المعلوم ، وإن كان غيره

فليكن كذلك في المبدأ الأول ، ويلزم منه كثرة ، ويلزم منه تربيع لا تثليث بزعمهم ، وهو : ذاته ، وعقله نفسه ، وعقله مبدأه ، وأنه ممكن الوجود بذاته ! ويمكن أن يزداد أنه واجب الوجود بغيره ، فيظهر تخميس .

وهذا يعرف تعمق هؤلاء في الهوس .

الاعتراض الرابع أن نقول : : التثليث لا يكفي في العلول الأول ، فإن جرم السماء الأولى ، لزم عندهم من معنى واحد ، من ذات المبدأ ، وفيه تركيب من ثلاثة أوجه : —

أحدها أنه مركب من صورة وهبولى ، وهكذا كل جسم عندهم ، فلا بد لكل واحدة منهما من مبدأ ، إذ الصورة تخالف الهبولى ، وليست كل واحدة على مذهبهم علة مستقلة للأخرى حتى يكون أحدهما بواسطة الآخر ، من غير علة أخرى زائدة عليها .

الثاني أن الحرم الأقصى على حد مخصوص في الكبر ، واختصاصه بذلك القدر من بين سائر المقادير ، زائد على وجود ذاته ، إذ كان ذاته ممكناً أصغر مما هو عليه ، وأكبر ، فلا بد له من محض بذلك المقدار ، زائد على المعنى البسيط الموجب لوجوده لا كوجود العقل ، لأن العقل وجود محض ، لا يختص بمقدار ، مقابل لسائر المقادير ، فيجوز أن يقال : العقل لا يحتاج إلا إلى علة بسيطة .

فإن قيل : سببه أنه لو كان أكبر منه لكان مستغنى عنه في تحصيل النظام الكلى ، ولو كان أصغر منه لم يصلح للنظام المقصود .

فنقول : وتعين جهة النظام هل هو كاف في وجود ما فيه النظام ، أم يفتر إلى علة موجودة ؟ ؛ فإن كان كافياً فقد استغنيت عن وضع العلة ، فأجكوا بأن كون النظام في هذه الموجودات ، اقتضى هذه الموجودات بلا علة زائدة ، وإن كان ذلك لا يكفي ، بل افتقر إلى علة ، فذلك أيضاً لا يكفي للاختصاص بالمقادير ، بل يحتاج أيضاً إلى علة التركيب .

الثالث : أن الفلك الأقصى انقسم إلى نقطتين ، هما القطبان ، وهما ثابتا

الوضع ، لا يفارقان وضعهما ، وأجزاء المنطقة يختلف وضعها ، فلا يخلو :
إما أن تكون جميع أجزاء الفلك الأقصى متشابهة ، فلم يلزم تعيين نقطتين من
بين سائر النقط لكونهما قطبين ؟ ! .

أو أجزاؤه مختلفة ، ففي بعضها خواص ليست في البعض ، فما مبدأ تلك
الاختلافات ؟ ! ، والجزم الأقصى لم يصلر إلا من معنى واحد بسيط ،
والبسيط لا يوجب إلا بسيطاً ، في الشكل وهو الكرى ، ومتشابهاً في المعنى وهو
الخلو عن الخواص المميزة ، وهذا أيضاً لا يخرج منه .

فإن قيل : لعل في المبدأ أنواعاً من الكثرة لازمة ، لا من جهة المبدأ ، وإنما
ظهر لنا ثلاثة أو أربعة والباقي لم نطلع عليه ، وعدم عثورنا على عينه ، لا يشككنا
في أن مبدأ الكثرة كثرة ، وأن الواحد لا يصلر عنه كثير .

قلنا : فإذا جوزتم هذا ، فقولوا . إن الموجودات كلها على كثرتها - وقد
بلغت آلافاً - صدرت من المعلول الأول ، فلا يحتاج أن يقتصر على جرم الفلك
الأقصى ونفسه ، بل يجوز أن يكون قد صدرت منه جميع النفوس الفلكية ،
والإنسانية ، وجميع الأجسام الأرضية ، والسمائية . بأنواع كثيرة لازمة فيها ،
لم تطلعوا عليها فيقع الاستغناء بالمعلول الأول .

ثم يلزم منه الاستغناء بالعلة الأولى ، فإنه إذا جاء تولد كثرة ، يقال : إنها
لازمة لا بعلة ، مع أنها ليست ضرورية في وجود المعلول الأول ، جاز أن يقدر
ذلك مع العلة الأولى ، ويكون وجودها لا بعلة ، ويقال : إنها لزمّت ولا يلزم
عددها ، وكلما تخيل وجودها بلا علة مع الأول ، تخيل ذلك بلا علة مع الثاني ،
بل لا معنى لقولنا مع الأول والثاني ، إذ ليس بينهما مفارقة في زمان ولا في مكان ،
فما لا يفارقهما في زمان ولا مكان ، ويجوز أن يكون موجوداً بلا علة ، لم يختص
أحدهما بالإضافة إليه .

فإن قيل لقد كثرت الأشياء حتى زادت على ألف ، ويبعد أن تبلغ الكثرة
في المعلول الأول إلى هذا الحد ، فلذلك أكثرنا الوسائط .

قلنا : قول القائل : « يبعد » هذا رجم ظن ، لا يحكم به من المعقولات ،

إلا أن يقول : إنه يستحيل ، فنقول : لم يستحيل ؟ وما المردّ والفيصل مهما جاوزنا الواحد ، واعتقدنا أنه يجوز أن يلزم المعلول الأول — لا من جهة العلة — لازم واثان وثلاثة ؟ ! ، فما المحيل لأربعة وخسة وهكذا إلى الألف ؟ ! وإلا فن بتحكم بمقدار دون مقدار ؟ ، فليس بعد مجاوزة الواحد مرد ، وهذا أيضاً قاطع ثم نقول : هذا أيضاً باطل بالمعلول الثاني ، فإنه صدر منه فلك الكواكب ، وفيه من الكواكب المعروفة المسماة ، ألفٌ ونيفٌ ومائتا كوكب ، وهي مختلفة العظم ، والشكل ، والوضع ، واللون ، والتأثير ، والنحوسة ، والسعادة ؛ فبعضها على صورة الحمل والثور والأسد ، وبعضها على صورة الإنسان ، ويختلف تأثيرها في مجل واحد من العالم السفلى ، من التبريد والتسخين ، والسعادة والنحوسة ، وتختلف مقاديرها في ذاتها . فلا يمكن أن يقال : الكل نوع واحد ، منع هذا الاختلاف ؛ ولو جاز هذا لجاز أن يقال : كل أجسام العالم نوع واحد في الجسمية ، فتكفيها علة واحدة ، فإن كان اختلاف صفاتها وجواهرها ، وطبائعها ؛ دل على اختلافها ، فكذا الكواكب مختلفة لا محالة ، ويفتقر كل واحد إلى علة لصورته ، وعلة لهيولاه ، وعلة لاختصاصه بطبيعته المسخنة أو المبردة ، أو المسعدة أو المنحسة ، وعلة لاختصاصه بموضعه ، ثم لاختصاص جملتها بأشكال البهائم المختلفة ، وهذه الكثرة إن تصور أن تعقل في المعلول الثاني ، تصور في المعلول الأول ووقع الاستغناء .

الاعتراض الخامس : هو أنا نقول : سلمنا لكم هذه الأوضاع الباردة ، والتحركات الفاسدة ، ولكن كيف لا تستحيون من قولكم : إن كون المعلول الأول ممكن الوجود ، اقتضى وجود جرم الفلك الأقصى منه ، وعقله نفسه ، اقتضى وجود نفس الفلك منه ، وعقله الأول اقتضى وجود عقل الفلك منه ؛ وما الفصل بين قائل هذا ، وبين قائل — عرف وجود إنسان غائب ، وأنه ممكن الوجود ، وأنه يعقل نفسه ، وصانعه — فقال : يلزم من كونه ممكن الوجود وجود فلك ، فيقال : وأي مناسبة بين كونه ممكن الوجود ، وبين وجود فلك منه ؟ ! ،

وكذلك يلزم من كونه عاقلاً لنفسه ، ولصانمه ، شيثان آخران ، وهذا إذا قيل في إنسان ضحك منه ، فكذا في موجود آخر ؛ إذ إمكان الوجود قضية لا تختلف باختلاف ذات الممكن ، إنساناً كان أو ملكاً أو فلماً ، فلست أدى كيف يقنع المجنون من نفسه بمثل هذه الأوضاع ، فضلاً عن العقلاء الذين يشقون الشعر برؤسهم في المعقولات .

فإن قال قائل : فإذا أبطلتم مذهبهم ، فإذا تقولون أنتم ؟ ؛ ، أترعمون أنه يصدر من الشيء الواحد من كل وجه ، شيثان مختلفان ، فتكايرون العقول ؟ ؛ ، أو تقولون : المبدأ الأول فيه كثرة ، فتتوحدون التوحيد ؟ ؛ ، أو تقولون : لا كثرة في العالم ، فتتكرون الحس ؟ ؛ ، أو تقولون : لزمت بالوسائط ، فتضطرون إلى الاعتراف بما قالوه ؟ ؛ ،

قلنا : نحن لم نخض في هذا الكتاب خوض ممهد ، وإنما غرضنا أن نشوش دعاويهم ، وقد حصل ، على أنا نقول : ومن زعم أن المصير إلى صدور اثنين من واحد ، مكابرة للمعقول ، أو اتصاف المبدأ بصفات قديمة أزلية ، مناقضٌ من واحد ، مكابرة للمعقول ، أو اتصاف المبدأ بصفات قديمة أزلية ، مناقضٌ للتوحيد ؟ ؛ ، فهاتان دعويان باطلتان ، لا برهان لهما عليهما ، فإنه ليس يعرف استحالة صدور اثنين من واحد ، كما يعرف استحالة كون الشخص الواحد في مكانين ، وعلى الجملة لا يعرف بالضرورة ولا بالنظر ، وما المانع من أن يقال : المبدأ الأول عالم مرید قادر ، يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، يخلق المختلفات ، والمتجانسات ، كما يريد ، وعلى ما يريد ؟ ؛ ، فاستحالة هذا لا تعرف بضرورة العقل ولا نظره ، وقد وردت به الأنبياء المؤيدون بالمعجزات ، فيجب قبوله .

وأما البحث عن كيفية صدور الفعل من الله تعالى بالإرادة ، ففضول وطمع في غير مطمع ، والذين طمعوا في طلب المناسبة ومعرفتها ، رجع حاصل نظرهم إلى أن المعلول الأول ، من حيث إنه ممكن الوجود ، صدر منه فلك ، ومن حيث

إنه يعقل نفسه ، صدر منه نفس الفلك ، وهذه حماقة لا إظهار مناسبة .
 فلنتقبل مبادئ هذه الأمور من الأنبياء — صلوات الله عليهم —
 وليصدقوا فيها ، إذ العقل ليس يحيلها ، وليترك البحث عن الكيفية والكمية
 والماهية ، فليس ذلك مما تنسع له القوى البشرية ، ولذلك قال صاحب الشرع
 — صلوات الله عليه — : « تفكروا في خلق الله ، ولا تفكروا في ذات الله » .

مسألة

في بيان عجزهم عن الاستدلال

على وجود الصانع للعالم -

فنقول : الناس فرقان :

فرقة أهل الحق وقد رأوا أن العالم حادث ، وعلموا ضرورة أن الحادث لا يوجد من نفسه ، فافتقر إلى صانع ، فعقل مذهبهم في القول بالصانع .
وفرقة أخرى هم الدهرية ، وقد رأوا أن العالم قديم ، كما هو عليه ، ولم يثبتوا له صانعاً ، ومعتقدهم مفهوم ، وإن كان الدليل يدل على بطلانه .
وأما الفلاسفة فقد رأوا أن العالم قديم ، ثم أثبتوا له صانعاً مع ذلك ، وهذا المذهب بوضعه متناقض ، لا يحتاج فيه إلى إبطال .

فإن قيل : نحن إذا قلنا : إن للعالم صانعاً ، لم نرد به فاعلاً مختاراً ، يفعل بعد أن لم يكن يفعل كما يشاهد في أصناف الفاعلين من الحياط ، والنساج ، والبناء ، بل نعني به علة العالم ، ونسميه المبدأ الأول ، على معنى أنه لا علة لوجوده ، وهو علة لوجود غيره ، فإن سميناه صانعاً فهذا التأويل .

وثبت موجود لا علة لوجوده ، يقوم عليه البرهان القطعي على قرب ، فلإنا نقول : العالم ، موجوداته إما أن يكون لها علة ، أو لا علة لها ، فإن كان لها علة فتلك العلة لها علة أم لا علة لها ؟ ! وكذا القول في علة العلة ، فلإما أن تتسلسل إلى غير نهاية وهو محال ، وإما أن تنتهي إلى طرف ، فالأخيرة علة أولى ، لا علة لوجودها ، فتسميها المبدأ الأول . وإن كان العالم موجوداً بنفسه لا علة له ، فقد ظهر المبدأ الأول ، فلإنا لم نعن به إلا موجوداً لا علة له ، وهو ثابت بالضرورة .

نعم لا يجوز أن يكون المبدأ الأول هو السموات ، لأنها عددٌ ، ودليل التوحيد بمنعه ، فيعرف بطلانه بالنظر في صفة المبدأ ، ولا يجوز أن يقال : إنه سماء واحد ، أو جسم واحد ، أو شمس واحدة ، أو غيرها ، لأنه جسم ، والجسم مركب من الصورة والهيولى ، والمبدأ الأول لا يجوز أن يكون مركباً ، وذلك يعرف بنظر ثان .

والمقصود أن موجوداً ، لا علة لوجوده ، ثابت بالضرورة والاتفاق — وإنما الخلاف في الصفات — وهو الذى نعينه بالمبدأ الأول .

والجواب من وجهين :

أحدهما أنه يلزم على مساق مذهبكم ، أن تكون أجسام العالم قديمة كذلك لا علة لها ، وقولكم إن بطلان ذلك يعلم بنظر ثان فسيبطل ذلك عليكم في مسألة التوحيد ، وفي ثنى الصفات ، بعد هذه المسألة .

الثانى وهو الخاص بهذه المسألة هو أن يقال : ثبت تقليباً أن هذه الموجودات لها علة ، ولعلها علة ، ولعلة العلة علة كذلك ، وهكذا إلى غير نهاية ، وقولكم : إنه يستحيل إثبات علل لا نهاية لها ، لا يستقيم منكم ، فإننا نقول : عرقم ذلك ضرورة بغير وسط أو عرفتموه بوسط ؟ ! ، ولا سبيل إلى دعوى الضرورة ، وكل مسلك ذكرتموه في النظر ، بطل عليكم بتجويز حوادث لا أول لها ، وإذا جاز أن يدخل في الوجود ما لا نهاية له ، فلم ^(١) يبعد أن يكون بعضها علة للبعض ، وينتهى من الطرف الأخير إلى معلول لا معلول له ، ولا ينتهى من الجانب الآخر إلى علة لا علة لها ؟ ! ، كما أن الزمان السابق ، له آخر وهو الآن الراهن ، ولا أول له .

فإن زعتم أن الحوادث الماضية ، ليست موجودة معاً في الحال ، ولا في بعض الأحوال ، والمعلوم لا يوصف بالتناهى ، وعدم التناهى ؛ فيلزمكم في النفوس البشرية المفارقة للأبدان ، فإنها لا تقضى عندكم ، والموجود المفارق للبدن

(١) يمكن اعتبارها نافية ويمكن اعتبارها استفهامية .

من النفوس ، لا نهاية لأعدادها ، إذ لم تزل نقطة* من إنسان ، وإنسان* من نقطة ، إلى غير نهاية ، ثم إن كل إنسان مات ، فقد بقيت نفسه ، وهي بالعدد غير نفس من مات قبله ، ومعه ، وبعده ، وإن كان الكل بالنوع واحداً ، فعندكم في الوجود في كل حال ، نفوس لا نهاية لإعدادها .

فإن قيل : النفوس ليس لبعضها ارتباط ببعض ، ولا ترتيب لها ، لا بالطبع ولا بالوضع ، وإنما نحيل نحن موجودات لا نهاية لها ، إذا كان لها ترتيب بالوضع كالأجسام فإنها مرتبة بعضها فوق بعض ، أو كان لها ترتيب بالطبع ، كالعلل والمعلولات ، وأما النفوس فليست كذلك .

قلنا : وهذا الحكم في الوضع ليس طرده بأولى من عكسه ، فلم أحلّم أحد القسمين دون الآخر ، وما البرهان المفرق ؟ ! .

وهم تنكرون على من يقول : إن هذه النفوس التي لا نهاية لها عندكم ، لا تخلو عن ترتيب ، إذ وجود بعضها قبل بعض ، فإن الليالي والأيام الماضية لا نهاية لها ، وإذا قدرنا وجود نفس واحدة ، في كل يوم وليلة ، كان الحاصل في الوجود الآن ، خارجاً عن النهاية ، واقعاً على ترتيب في الوجود ، أي بعضها بعد البعض ، والعلة غايتها أن يقال : إنها قبل المعلول بالطبع ، كما يقال : إنها فوق المعلول بالذات لا بالمكان ، فإذا لم يستحل ذلك في « القبل » الحقيقي الزماني فينبغي أن لا يستحيل في « القبل » الذاتي الطبيعي . وما بالهم لم يجوزوا أجساماً بعضها فوق بعض بالمكان إلى غير نهاية ، وجوزوا موجودات بعضها قبل بعض بالزمان إلى غير نهاية ؟ ! ، وهل هذا إلا تحكم بارد لا أصل له ؟ .

فإن قيل : البرهان القاطع على استحالة علل لا نهاية لها ، أن يقال : كل واحدة من آحاد العلل ، ممكنة في نفسها أو واجبة ؟ ! فإن كانت واجبة ، فلم^(١) تفتقر إلى علة ؟ ! ، وإن كانت ممكنة ، فالكل موصوف بالإمكان ، وكل ممكن فيفتقر إلى علة زائدة على ذاته ، فيفتقر الكل إلى علة خارجة عنه .

(١) يصح فيها من حيث المعنى التثني والاستفهام الإنكارى ، ولكن الاستفهام أنسب لمناسبة

قلنا : لفظ الممكن والواجب لفظ مبهم ، إلا أن يراد بالواجب ما لا علة لوجوده ، ويراد بالممكن ما لوجوده علة زائدة على ذاته ؛ فإن كان المراد هنا ، فلنرجع إلى هذه اللفظة ، فنقول : كل واحد ممكن : على معنى أن له علة زائدة على ذاته ، والكل ليس بممكن . على معنى أنه ليس له علة زائدة على ذاته خارجة عنه ؛ وإن أريد بلفظ الممكن غير ما أردناه ، فهو ليس بمفهوم .

فإن قيل : فهذا يؤدي إلى أن يتقوم واجب الوجود بممكنات الوجود ، وهو محال .

قلنا : إن أردتم بالواجب والممكن ما ذكرناه فهو نفس المطلوب ، ولا نسلم أنه محال ، وهو كقول القائل : يستحيل أن يتقوم القديم بالحوادث : والزمان عندهم قديم ، وآحاد الدورات حادثة ، وهي ذوات أوائل ، والمجموع لا أول له ، فقد تقوم ما لا أول له بذوات أوائل ، وصدق ذوات الأوائل على الآحاد ، ولم يصدق على المجموع ، فكذلك يقال على كل واحد : إن له علة ، ولا يقال : إن للمجموع علة ، وليس كل ما صدق على الآحاد ، يلزم أن يصدق على المجموع ، إذ قد يصدق على كل واحد ، أنه واحد ، وأنه بعض ، وأنه جزء ، ولا يصدق على المجموع ، وكل موضع عيناه من الأرض ، فإنه قد استضاء بالشمس في النهار ، وأظلم بالليل ، وكل واحد ^(١) حادث ، بعد أن لم يكن ، أى له أول ، والمجموع عندهم ماله ^(٢) أول .

فتبين أن من يجوز حوادث لا أول لها ، وهي صور العناصر الأربعة المتغيرات ، فلا يتمكن من إنكار علل لا نهاية لها ، ويخرج من هذا ، أنه لا سبيل لهم إلى الوصول إلى إثبات المبدأ الأول ، لهذا الإشكال ، ويرجع فرقهم إلى التحكم المحض .

فإن قيل : الدورات ليست موجودة في الحال ، ولا صور العناصر ، وإنما الموجود منها صورة واحدة بالفعل ، وما لا وجود له ، لا يوصف بالتناهي وعدم

(١) لعله يعنى به المفهوم ضمناً من « الإضاءة » و « الظلمة » .

(٢) ينبغى حل « ما » على أنها نافية لا على أنها موصولة .

التناهي ، إلا إذا قلر في الوهم وجودها ، ولا يبعد ^(١) ما يقدر في الوهم ، وإن كانت المقدرات أيضاً بعضها علل لبعض ، فالإنسان قد يفرض ذلك في وهمه ، وإنما الكلام في الموجود في الأعيان ، لا في الأذهان . فلا يبقى إلا نفوس الأموات ، وقد ذهب بعض الفلاسفة إلى أنها كانت واحدة أزلية قبل التعلق بالأبدان ، وعند مفارقة الأبدان تتحد ، فلا يكون فيها عدد ، فضلاً عن أن توصف بأنها لا نهاية لها ، وقال آخرون : النفس تابعة لمزاج البدن ، وإنما معنى الموت عدمها ، ولا قوام لها بجوهرها دون الجسم ، فإذا لا وجود للنفس ، إلا في حق الأحياء ، والأحياء الموجودون محصورون ، ولا تنتهي النهاية عنهم ، والمعلومون لا يوصفون أصلاً ، لا بوجود النهاية ولا بعدمها إلا في الوهم ، إذا فرضوا موجودين .

والجواب ، أن هذا الإشكال في النفوس ، أوردناه على « ابن سينا » و « الفارابي » والمحققين منهم ، إذ حكموا بأن النفس جوهر قائم بنفسه ، وهو اختيار « أرسطاليس » و « المفسرين » ^(٢) من الأوائل ؛ ومن عدل عن هذا المسلك فنقول له : هل يتصور أن يحدث شيء يبقى أم لا ؟ ! ، فإن قالوا : لا ، فهو محال ، وإن قالوا : نعم ، قلنا : فإذا قدرنا كل يوم حدوث شيء وبقائه ، اجتمع إلى الآن لا محالة موجودات لا نهاية لها ، فاللورة وإن كانت منقضية ، فحصول موجود فيها ^(٣) يبقى ولا ينقضي ، غير مستحيل ، وبهذا التقدير يتقرر الإشكال ، ولا غرض في أن يكون ذلك الباقي ، نفس آدمي ، أو جنّي ، أو شيطان ، أو ملك ، أو ما شئت من الموجودات ، وهذا لازم على كل مذهب لهم ، إذ أثبتوا دورات لا نهاية لها .

(١) لو حل معناه : على أن الوهم لا يستطيع أن يتابع التقدير إلى ما لا نهاية له ، لأن ذهن محدود الطاقة ، محدود زمان الوجود ، فلا يوجد فيه ما لا نهاية له كما لا يوجد في الخارج ، لكان حسناً ، ورهب لا يريد ذلك .

(٢) وفي نسخة « والمعتبرين » .

(٣) أي في زمنها .

مسألة

في بيان عجزهم عن إقامة الدليل ، على أن الله واحد

وأنه لا يجوز فرض اثنين ، واجبي الوجود ، كل واحد منهما لا علة له

واستدلّاهم على هذا بمسلكين

المسلك الأول : قولهم : إنهما لو كانا اثنين ، لكان نوع وجوب الوجود مقولاً على كل واحد منهما ، وما قيل عليه : إنه واجب الوجود فلا يخلو : إما أن يكون وجوب وجوده لذاته ، فلا يتصور أن يكون لغيره ، أو وجوب الوجود له لعلّة ، فتكون ذات واجب الوجود معلولاً ، وقد اقتضت علة له وجوب الوجود ، ونحن لا نريد بواجب الوجود ، إلا ما لا ارتباط لوجوده بعلة ، بجهة من الجهات ، وزعموا : أن نوع الإنسان مقول على زيد وعلى عمرو ؛ وليس زيد إنساناً لذاته ، إذ لو كان إنساناً لذاته ، لما كان عمرو إنساناً ؛ بل لعلّة جعلته إنساناً ، وقد جعلت عمراً أيضاً إنساناً ، فتكثرت الإنسانية بتكثر المادة الحاملة لها ، وتعلقها بالمادة معلول ليس لذات الإنسانية . فكذلك ثبوت وجوب الوجود لواجب الوجود ، إن كان لذاته ، فلا يكون إلا له ، وإن كان لعلّة ، فهو إذن معلول ، وليس بواجب الوجود ، فقد ظهر بهذا أن واجب الوجود لا بد أن يكون واحداً .

قلنا : قولكم : نوع وجوب الوجود لواجب الوجود لذاته أو لعلّة ، تقسيم خطأ في وضعه ، فإننا قد بينا أن لفظ وجوب الوجود فيه إجمال ، إلا أن يراد به نفي العلة ، فنستعمل هذه العبارة فنقول : لم يستحيل ثبوت موجودين لا علة لهما ، وليس أحدهما علة للآخر ؟ ١ ، فقولكم : إن الذي لا علة له ؛ لا علة له لذاته أو لسبب ، تقسيم خطأ ؛ لأن نفي العلة واستغناء الوجود عن العلة لا يطلب له علة ؛

فأى معنى لقول القائل : إن ما لا علة له ، لا علة له إما لذاته أو لعله ، إذ قولنا : لا علة له ، سلب محض ، والسلب المحض ، لا يكون له علة ولا سبب ، ولا يقال فيه : إنه لذاته أو لا لذاته .

وإن عنيتم بوجود الوجود ، وصفاً ثابتاً لواجب الوجود ، سوى أنه موجود لا علة لوجوده ، فهو غير مفهوم في نفسه ، والذي ينسبك ^(١) من لفظه ، نفي العلة لوجوده ، وهو سلب محض ، لا يقال فيه : إنه لذاته أو لعله ؟ ! ، حتى يبنى على وضع هذا التقسيم غرض . فدل أن هذا برهان من خرف ^(٢) لا أصل له .

بل نقول : إن معنى قولكم : إنه واجب الوجود ، أنه لا علة لوجوده ، ولا علة لكونه بلا علة ، وليس كونه بلا علة معللاً أيضاً بذاته ، بل لا علة لوجوده ، ولا علة لكونه بلا علة أصلاً .

كيف ؟ ! ، وهذا التقسيم لا يتطرق إلى بعض صفات الإثبات ، فضلاً عما يرجع إلى السلب ، إذ لو قال قائل : السواد لون لذاته أو لعله ؟ ! ، فإن كان لذاته ، لزم أن لا تكون الحمرة لوناً ، وأن لا يكون هذا النوع — أعني اللونية — إلا لذات السواد ، وإن كان السواد لوناً لعله ، جعلته لوناً ، فينبغي أن يعقل سواد ليس بلون ، أى لم تجعله العلة لوناً ، فإن ما يثبت للذات ، زائداً على الذات لعله ، يمكن تقدير عدمه في الوهم ، وإن لم يتحقق في الوجود ، ولكن يقال : هذا التقسيم خطأ في الوضع ، فلا يقال للسواد : إنه لون لذاته ، قولاً يمنع أن يكون ذلك لغير ذاته ، فكذلك لا يقال : إن هذا الموجود واجب لذاته ، أى لا علة له لذاته ، قولاً يمنع أن يكون ذلك لغير ذاته بحال .

مسلكهم الثاني : أن قالوا : لو فرضنا واجبي الوجود ، لكنا متماثلين من كل وجه ، أو مختلفين ، فإن كان متماثلين من كل وجه ، فلا يعقل التعدد والأثنائية ، إذ السودان هما اثنان ، إذا كانا في محلين ، أو في محل واحد ، ولكن

(١) كذا . وفي بعض النسخ « ينسبك » : وكلتا المادتين ثابتتان هنا ، والأولى « يستفاد » :

(٢) الحرف بفتحين فساد العقل من الكبر بفتح الباء ، وبابه « طرب » .

في وقتين ، أو السواد والحركة في محل واحد في وقت واحد ، هما أثنتان لاختلاف ذاتيهما ، أما إذا لم تختلف الذاتان كالسوادين ، ثم اتحد الزمان والمكان ، لم يعقل التعدد ، ولو جاز أن يقال : في وقت واحد ، في محل واحد سوادان ، لجاز أن يقال في حق كل شخص : إنه شخصان ، ولكن ليس يتبين بينهما مغايرة . وإذا استحال التماثل من كل وجه ، ولا بد من الاختلاف ، ولم يكن بالزمان ولا بالمكان ، فلا يبقى إلا الاختلاف في الذات .

ومهما اختلفا في شيء ، فلا يخلو ، إما أن يشتركا في شيء ، أو لا يشتركا في شيء ، فإن لم يشتركا في شيء فهو محال ، إذ يلزم أن لا يشتركا في الوجود ، ولا في وجوب الوجود ، ولا في كون كل واحد قائماً بنفسه لا في موضوع . فإذا اشتركا في شيء ، واختلفا في شيء ، كان ما فيه الاشتراك غير ما فيه الاختلاف ، فيكون ثمّ تركبٌ وانقسامٌ بالقول . وواجب الوجود لا تركيب فيه ، وكما لا ينقسم بالكمية ، فلا ينقسم أيضاً بالقول الشارح ، إذ لا تركب ذاته من أمور ، يدل القول الشارح على تعددها ، كدلالة الحيوان والناطق ، على ما تقوم به ماهية الإنسان ، فإنه حيوان وناطق ، ومدلول لفظ الحيوان من الإنسان ، غير مدلول لفظ الناطق ، فيكون الإنسان مركباً من أجزاء ، تنظم في الحد بالفاظ ، تدل على تلك الأجزاء ، ويكون اسم الإنسان لمجموعها ، وهذا لا يتصور في واجب الوجود ، ودون هذا لا تتصور الاثنية .

والجواب : أنه مسلم أنه لا تتصور الاثنية ، إلا بالمغايرة في شيء ما ، وأن التماثلين من كل وجه ، لا يتصور تغايرهما ، ولكن قولكم : إن هذا النوع من التركيب محال في المبدأ الأول ، تحكمٌ محض ، فما البرهان عليه ؟ ! .

* * *

ولنرسم هذه المسألة على حياها ، فإن من كلامهم المشهور ، أن المبدأ الأول لا ينقسم بالقول الشارح ، كما لا ينقسم بالكمية ، وعلى هذا يبنى لإثبات وحدانية الله تعالى عندهم .

* * *

بل زعموا : أن التوحيد لا يتم ، إلا بإثبات الوحدة لذات البارى سبحانه من كل وجه ، وإثبات الوحدة ، بنى ^(١) الكثرة من كل وجه ، والكثرة تنطرق إلى الذوات من خمسة أوجه :

الأول : بقبول الانقسام فعلا ، أو وهماً ، فلذلك لم يكن الجسم الواحد ، واحداً مطلقاً ، فإنه واحد بالاتصال القائم القابل للزوال ، فهو منقسم فى الوهم بالكمية ، وهذا محال فى المبدأ الأول .

الثانى : أن ينقسم الشيء فى العقل إلى معنيين مختلفين ، لا بطريق الكمية ، كانقسام الجسم إلى الهوى والصورة ، فإن كل واحد من الهوى والصورة ، وإن كان لا يتصور أن يقوم بنفسه دون الآخر ، فهما شيان مختلفان بالحد والحقيقة ، يحصل من مجموعهما شيء واحد هو الجسم ، وهذا أيضاً منى عن الله سبحانه وتعالى ، فلا يجوز أن يكون البارى سبحانه صورة فى جسم ، ولا هوى لجسم ، ولا مجموعهما . أما منع مجموعهما فلعلتين : إحداهما أنه منقسم بالكمية عند التجزئة ، فعلا أو وهماً . والثانية أنه منقسم بالمعنى إلى الصورة والهوى . ولا يكون مادة ، لأنها تحتاج إلى الصورة ، وواجب الوجود مستغن من كل وجه ، فلا يجوز أن يرتبط وجوده بشيء آخر سواه . ولا يكون صورة ، لأنها تحتاج إلى مادة .

الثالث : الكثرة بالصفات ، بتقدير العلم والقدرة والإرادة ، فإن هذه الصفات إن كانت واجبة الوجود ، كان وجوب الوجود مشتركاً بين الذات ، وبين هذه الصفات ، ولزمت كثرة فى واجب الوجود ، وانتفت الوحدة .

الرابع : كثرة عقلية تحصل بتركب الجنس والفصل ، فإن السواد سواد ^(٢) ولون ، والسوادية غير اللونية فى حق العقل ، بل اللونية جنس ، والسوادية فصل ، فهو مركب من جنس وفصل ، والحيوانية غير الإنسانية ^(٣) فى العقل ، فإن الإنسان حيوان وناطق ، والحيوان جنس ، والناطق فصل ، وهو مركب من

(١) يعنى « يكون بنى . . . إلخ » .

(٢) كذا فى النسخ . ولعلها « سوادية » .

(٣) كذا فى النسخ . وصوابها « الناطقية » .

الجنس والفصل ، وهذا نوع كثرة . فزعموا : أن هذا أيضاً منى عن المبدأ الأول .
الخامس ، كثرة تلزم من جهة تقدير ماهية ، وتقدير وجود لتلك الماهية ،
فإن للإنسان ماهية قبل الوجود ، والوجود يرد عليها ، ويضاف إليها ، وكذا
المثلث مثلاً ، له ماهية وهي أنه شكل تحيط به ثلاثة أضلاع ، وليس الوجود
جزءاً من ذات هذه الماهية ، مقوماً لها ، ولذلك يجوز أن يدرك العاقل ماهية
الإنسان ، وماهية المثلث ، وليس يدري أن لهما وجوداً في الأعيان أم لا ، ولو
كان الوجود مقوماً لماهيته لما تصور ثبوت ماهيته في العقل قبل وجوده . فالوجود
مضاف إلى الماهية ، سواء كان لازماً بحيث لا تكون تلك الماهية إلا موجودة ،
كالسماء ، أو عارضاً بعد ما لم يكن ، كماهية الإنسان في زيد وعمر ، وماهية
الأعراض والصور الحادثة .

فزعموا : أن هذه الكثرة أيضاً يجب أن تنفي عن الأول ، فيقال : ليست له
ماهية ، الوجود مضاف إليها ، بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره ، فالوجود
الواجب ماهية ، وحقيقة كلية ، وطبيعة حقيقية ، كما أن الإنسان ، والشجرة ،
والسماء ، ماهية ، إذ لو ثبت له ماهية ، لكان الوجود الواجب لازماً لتلك الماهية ،
غير مقوم لها ، واللازم تابع ومعلول ، فيكون الوجود الواجب معلولاً ، وهو
مناقض لكونه واجباً .

ومع هذا فإنهم يقولون في الباري تعالى : إنه مبدأ ، وأول ، وموجود ،
وجوهر ، وواحد ، وقديم ، وباق ، وعالم ، وعقل ، وعاقل ، ومعقول ، وفاعل ،
وخالق ، ومريد ، وقادر ، وحى ، وعاشق ، ومعشوق ، ولذيد ، ومتلذذ ،
وجواد ، وخير محض ، وزعموا : أن كل ذلك عبارة عن معنى واحد ، لا كثرة
فيه ، وهذا من العجائب .

فينبغي أن نحقق مذهبهم للتفهم أولاً ، ثم نشتغل بالاعتراض ، فإن الاعتراض
على المذهب ، قبل تمام التفهم ، رعى في عماية .

والعمدة في فهم مذهبهم ، أنهم يقولون : ذات المبدأ الأول واحدة ، وإنما

تكثر الأسماء بإضافة شيء إليه ، أو إضافته إلى شيء ، أو سلب شيء عنه ، والسلب لا يوجب كثرة في الذات المسلوب عنه ، ولا الإضافة توجب كثرة ؛ فلا ينكرون إذن كثرة السلوب ، وكثرة الإضافات ، ولكن الشأن في رد هذه الأمور كلها إلى السلب والإضافة .

فقالوا: إذا قيل له: (أول) ، فهو إضافة إلى الموجودات بعده، وإذا قيل (مبدأ) ، فهو إشارة إلى أن وجود غيره منه، وهو سبب له، فهو إضافة له إلى معلولاته ، وإذا قيل: (موجود)، فعناه: معلوم ، وإذا قيل: (جوهر) فعناه الوجود، مسلوباً عنه الحلول في موضوع ، وهذا سلب، وإذا قيل: (قديم) ، فعناه سلب العدم عنه أولاً، وإذا قيل: (باق)، فعناه سلب العدم عنه آخراً، فيرجع حاصل القديم والباقي ، إلى أن الوجود ليس مسبوقاً بعدم، ولا ملحوقاً بعدم، وإذا قيل: (واجب الوجود) ، فعناه أنه موجود لا علة له، وهو علة لغيره، فيكون جمعاً بين السلب والإضافة ، إذ نفي علة له ، سلبٌ ؛ وجعله علةً لغيره ، إضافةٌ ؛ وإذا قيل (عقل) ، فعناه أنه موجود برىء من المادة، وكل موجود هذه صفته ، فهو عقل ، أى يعقل ذاته ، ويشعر بها ، ويعقل غيره ، وذات الله تعالى هذه صفتها ، أى هو برىء عن المادة ، فإذاً هو عقل ، وهما عبارتان ^(١) عن معنى واحد ، وإذا قيل: (عاقل) ، فعناه أن ذاته الذى هو عقل ، له معقول ، هو ذاته ، فإنه يشعر بنفسه ، ويعقل نفسه ، فذاته معقول ، وذاته عاقل ، وذاته عقل ، والكل واحد، إذ هو (معقول) ، من حيث إنه ماهية مجردة عن المادة ، غير مستورة عن ذاته ، الذى هو عقل ، بمعنى أنه ماهية مجردة عن المادة ، لا يكون شيء مستوراً عنه ، ولما عقل نفسه ، كان عاقلاً ، ولما كان نفسه معقولاً لنفسه ، كان معقولاً ، ولما كان عقله بذاته ، لا بزائد على ذاته ، كان عقلاً ، ولا يبعد أن يتحد العاقل ^(٢) والمعقول ، فإن العاقل إذا عقل

(١) لعله يبنى « يعقل ذاته » و « يعقل غيره » فردهما جميعاً إلى أنه « عقل » .

(٢) وفي نسخة « العقل والمعقول » .

« كونه عاقلاً » عقله بـ « كونه عاقلاً » فيكون العاقل والمعقول واحداً بوجه ما ، وإن كان عقلنا يفارق عقل الأول ، فإن ما للأول بالفعل أبداً ، وما لنا يكون بالقوة تارة ، وبالفعل تارة أخرى . وإذا قيل : (خالق) ، (فاعل) ، (وباري) ، وسائر صفات الفعل ، فعناه أن وجوده وجود شريف ، يفيض عنه وجود الكل فيضاً لازماً ، وأن وجود غيره حاصل منه وتابع لوجوده ، كما يتبع النور الشمس ، والإسحاق النار ، ولا تشبه نسبة العالم إليه ، نسبة النور إلى الشمس ، إلا في كونه معلولاً فقط ، وإلا فليس هو كذلك ، فإن الشمس لا تشعر بفيضان النور عنها ، ولا النار بفيضان الإسحاق ، فهو طبع محض ، بل الأول عالم بذاته ، وأن ذاته مبدأ لوجود غيره ، ففيضان ما يفيض عنه معلوم له ، فليس به غفلة عما يصدر عنه ، ولا هو أيضاً كالواحد منا ، إذا وقف بين مريض وبين الشمس ، فاندفع حرّ الشمس عن المريض بسببه لا باختياره ، وأنه عالم بأن كماله في أن يفيض عنه غيره — أى الظل — ؛ وإن كان الواقف أيضاً مريداً لوقوع الظل فلا يشبهه أيضاً ، فإن المظل الفاعل للظل شخصه وجسمه ، والعالم الراضى بوقوع الظل نفسه لا جسمه ، وفي حق الأول ليس كذلك ، فإن الفاعل منه هو العالم ، وهو الراضى — أى أنه غير كاره له — فإنه عالم بأن كماله في أن يفيض عنه غيره . بل لو أمكن أن يفرض كون الجسم المظل نفسه ، هو العالم نفسه بوقوع الظل ، وهو الراضى ، لم يكن أيضاً مساوياً للأول ، فإن الأول هو العالم وهو الفاعل ، وعلمه هو مبدأ فعله ، فإن علمه بنفسه في كونه مبدأ للكل ، علة فيضان الكل ، فإن النظام الموجود تبع للنظام المعقول ، بمعنى أنه واقع به ، فكونه فاعلاً غير زائد على كونه عالماً بالكل ، إذ علمه بالكل علة فيضان الكل عنه ، وكونه عالماً بالكل لا يزيد على علمه بذاته ، فإنه لا يعلم ذاته ، ما لم يعلم أنه مبدأ للكل ، فيكون المعلوم بالقصد الأول ذاته ، ويكون الكل معلوماً عنده بالقصد الثاني ، فهذا معنى كونه فاعلاً ، وإذا قيل : (قادر) ، لم يعن به إلا كونه فاعلاً على الوجه الذى قررناه ، وهو أن وجوده وجود تفيض عنه المقدورات ، التى بفيضانها ينتظم الترتيب فى الكل على أبلغ وجوه الإمكان ، فى الكمال والحسن .

وإذا قيل: (مريد)، لم يعن به إلا أن ما يفيض عنه ، ليس هو غافلاً عنه ، وليس كارهاً له ، بل هو عالم بأن كماله في فيضان الكل عنه ، فيحسن بهذا المعنى أن يقال : هو راض ، وجاز أن يقال للراضى : إنه مريد ، فلا تكون الإرادة إلا عين القدرة ، ولا القدرة إلا عين العلم ، ولا العلم إلا عين الذات ، فالكل إذن يرجع إلى عين الذات ، وهذا لأن علمه بالأشياء ، ليس مأخوذاً من الأشياء ، وإلا لكان مستفيداً وصفاً أو كمالاتاً من غيره ، وهو محال في واجب الوجود ، ولكن علمنا على قسمين ، (علم) شىء حصل من صورة ذلك الشىء ، كعلمنا بصورة السماء والأرض ، (وعلم) اخترعناه ، كشىء لم نشاهد صورته ، ولكن صورناه في أنفسنا ، ثم أحدثناه ، فيكون وجود الصورة مستفاداً من العلم ، لا العلم من الوجود ، وعلم الأول بحسب القسم الثانى ، فإن تمثل النظام في ذاته ، سبب لفيضان النظام عن ذاته ، نعم لو كان مجرد حضور صورة نقش أو كتابة خط في نفوسنا ، كافياً في حدوث تلك الصورة ، لكان العلم بعينه منا ، هو القدرة بعينها ، والارادة بعينها ، ولكننا لقصورنا ليس يكفى تصورنا ، لإيجاد الصورة ، بل نحتاج مع ذلك إلى إرادة متجددة ، تنبعث من قوة شوقية ، ليتحرك منهما معاً القوة المحركة للعضل والأعصاب ، فى الأعضاء الآلية ، فيتحرك بمحركة العضل والأعصاب ، اليد أو غيرها ، ويتحرك بحركتها ، القلم أو آلة أخرى خارجة ، وتتحرك المادة بمحركة القلم ، كالمداد أو غيره ، ثم تحصل الصورة المتصورة فى نفوسنا ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصورة فى نفوسنا ، قدرة ولا إرادة ، بل كانت القدرة فينا عن المبدأ المحرك للعضل ، وهذه الصورة محركة لذلك المحرك للعضل ، الذى هو مبدأ القدرة ، وليس كذلك فى واجب الوجود ، فإنه ليس مركباً من أجسام تنبث القوى فى أطرافها ، فكانت القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والذات ، منه واحداً ، وإذا قيل له : (حى) ، لم يرد به إلا أنه عالم علماً ، يفيض عنه الوجود ، الذى يسمى فعلاً له ، فإن الحى هو الفعال الدراك ، فيكون المراد به ذاته مع إضافة إلى الأفعال ، على الوجه الذى ذكرناه ، لا كحياتنا ، فإنها لا تتم إلا بقوتين مختلفتين ، ينبعث عنهما الإدراك والفعل ، فحياته عين ذاته

أيضاً ، وإذا قيل له : (جواد) ، أريد به أنه يفيض عنه الكل ، لا لغرض يرجع إليه ، والجود يتم بشيئين : أحدهما : أن يكون للمنعَم عليه فائدة فيما وُهب له ، فإن من يهب شيئاً مَنْ هو مستغن عنه ، لا يوصف بالجود ، والثاني أن لا يحتاج الجواد إلى الجود ، فيكون إقدامه على الجود لحاجة نفسه ، وكل من يجود ليُمدح ويُثنى عليه ، أو يتخلص من مذمة ، فهو مستعِض ، وليس بجواد ، وإنما الجود الحقيقي لله سبحانه وتعالى ، فإنه ليس ينبغي به خلاصاً عن ذم ، ولا كمالاً مستفاداً بمدح ، فيكون الجواد اسماً منبئاً عن وجوده مع إضافة إلى الفعل ، وسلب للغرض ، فلا يؤدي إلى الكثرة في ذاته . وإذا قيل : خير محض ، فلما أن يراد به وجوده بريئاً عن النقص وإمكان العدم ، فإن الشر لا ذات له . بل يرجع إلى عدم جوهر ، أو عدم صلاح حال الجوهر ، وإلا فالوجود — من حيث إنه وجود — خير^(١) ، فيرجع هذا الاسم إلى السلب ، لإمكان النقص والشر ، وقد^(٢) يقال : خير^(٣) ، لما هو سبب لنظام الأشياء ، والأول مبدأ لنظام كل شيء ، فهو خير ، ويكون الاسم دالاً على الوجود ، مع نوع إضافة ، وإذا قيل : (واجب الوجود) ، فعناه هذا الوجود ، مع سلب علة لوجوده ، وإحالة علة لعدمه أولاً وآخراً ، وإذا قيل : (عاشق ومعشوق ولذيد وملتذ) ، فعناه هو أن كل جمال وبهاء وكمال فهو محبوب ومعشوق لذى الكمال ، ولا معنى للذة إلا إدراك الكمال الملائم ، ومن عرف كمال نفسه في إحاطته بالمعلومات — لو أحاط بها — وفي جمال صورته ، وفي كمال قدرته ، وقوة أعضائه ، وبالجملة إدراكه لحضور كل كمال^(٤) هو ممكن له ، لو أمكن أن يتصور ذلك في إنسان واحد — لكان^(٥) محباً لكماله وملتزماً به ، وإنما تنتقص لذته بتقدير العدم والنقصان ، فإن السرور لا يتم بما يزول أو ينحشى زواله . والأول له البهاء الأكمل ، والجمال الأتم ، إذ كل كمال هو ممكن له فهو حاصل له ، وهو مدرك لذلك الكمال ، مع الأمن من

(١) مقابل قوله « فأما أن يراد به » .

(٢) في النسخة « حال » .

(٣) المناسب « كان » يحذف اللام .

إمكان النقصان والزوال ، والكمال الحاصل له فوق كل كمال ، فحبه وعشقه لذلك الكمال فوق كل إيجاب ، والتناذ به فوق كل التناذ ، بل لا نسبة للذاتنا إليها ألبتة ، بل هي أجل من أن يعبر عنها باللذة والسرور والطيبة ، إلا أن تلك المعاني ليست لها عبارات عندنا ، فلا بد من الإبعاد في الاستعارة ، كما نستعير له لفظ المريد ، والمختار والفاعل ، منا ، مع القطع ببعد إرادته عن إرادتنا ، وبعد علمه وقدرته عن علمنا وقدرتنا ، ولا بعد في أن تستبشع لفظة اللذة ، فيستعمل غيرها .

والمقصود أن حاله أشرف من أحوال الملائكة ، وأحرى بأن يكون مغبوطاً ، وحال الملائكة أشرف من أحوالنا ، ولو لم تكن لذة إلا في شهوة البطن والفرج ، لكان حال الحمار والخنزير أشرف من حال الملائكة ، وليست لها لذة - أى للمبادئ من الملائكة المجردة عن المادة - إلا في السرور بالشعور بما خصوا به من الكمال والجمال الذى لا يخشى زواله ، ولكن الذى للأول فوق الذى للملائكة ، فإن وجود الملائكة - التى هى العقول المجردة - وجودٌ ممكن فى ذاته ، واجب الوجود بغيره ، وإمكان العدم نوع شر ونقص ، فليس شئ بريئاً عن كل شر مطلقاً سوى الأول ، فهو الخير المحض ، وله البهاء والجمال الأكمل ، ثم هو معشوق ، عشقه غيره أو لم يعشقه ، كما أنه عاقل ومعقول ، عقله غيره أو لم يعقله ، وكل هذه المعاني راجعة إلى ذاته ، وإلى إدراكه لذاته ، وعقله له ^(١) ، وعقله لذاته ، هو عين ذاته ، فإنه عقل مجرد ، فرجع الكل إلى معنى واحد .

فهذا طريق تفهيم ^(٢) مذهبهم .

(١) أى لما ساء « كل هذه المعاني » .

(٢) إذا كان كل ما ذكر من أول المسألة إلى هذا الموضع تفهيماً لمذهب الفلاسفة ، فأية قيمة بقيت لكتابه « مقاصد الفلاسفة » الذى يقول فى مقدمته :

« أما بعد ، فإننى التمت كلاماً شافياً فى الكشف عن تهافت الفلاسفة ، وتناقض آرائهم ، ومكامن تليسهم وإغوائهم ، ولا مطمع فى إسعافك إلا بعد تمرينك مذهبهم ، وإعديمك معتقدهم ، فإن الوقوف على فساد المذاهب ، قبل الإحاطة بمداركها ، محال ، بل هو رى فى التمايه والضلال ؛ فرأيت أنه أقدم على بيان تهافتهم ، كلاماً وجيزاً ، مشتملاً على حكاية مقاصدهم ، من علومهم المنطقية ،

وهذه الأمور منقسمة إلى ما يجوز اعتقاده ، فبين أنه لا يصح على أصلهم ؛ وإلى ما لا يصح اعتقاده ، فبين فساده .

والطبيعية ، والإلهية ، من غير تمييز بين الحق منها ، والباطل ، بل لا أقصد إلا تفهيم غاية كلامهم من غير تطويل بذكر ما يجرى مجرى الحشو والزوائد الخارجة عن المقاصد ، وأورده ، على سبيل الاختصاص والحكاية ، مقروناً بما اعتقدوه أدلة لهم . . . إلخ .

أقول : إذا كان الغزالي قد أفرد لحكاية مذاهب الفلاسفة كتاباً برأسه ، صور فيه تلك المذاهب توطئة للرد عليها ، فأية داعية لهذا التطويل هنا في حكاية مذهبهم ؟ ! ، بل أية قيمة تبقى لهذا الكتاب الذي سماه « مقاصد الفلاسفة » ، بعد ما أغنانا عنه هنا بشرح المسائل التي يريد الرد عليها ، على هذا النحو من الإسهاب والتطويل ؟ !

الذي يظهر لي أن الشرح هنا جاء في موضعه ، ليرتبط تصوير المذهب بالرد عليه ، أما أن يكون كل منها في كتاب فقيه تشيت للعكر وتوزيع للذهن .

وأما الذي دعا الغزالي إلى أن يؤلف كتاب « مقاصد الفلاسفة » فليس هو وحده ما يقصه علينا في تلك المقدمة التي اقتبسنا بعضها هنا ، وإنما هو شيء آخر وراء ذلك أو هو شيء آخر مع ذلك ؛ استمع إليه يقص علينا سبب تأليفه كتاباً يصور فيه مذهب الباطنية قبل أن يشتغل بالرد عليهم قال : « فابتدأت بطلب كتبهم ، وجمع مقالاتهم ، وكان قد بلغتني بعض كلماتهم المستحدثة التي ولتها خواطر أهل العصر ، لا على المنهاج المعبود من سلفهم ، فجسعت تلك الكلمات ، ورتبتها ترتيباً محكماً ، مقارناً للحق ، واستوفيت الجواب عنها ، حتى أنكر أهل الحق مني ، مبالغتي في تقرير حجبتهم ، وقال : هذا سعى لم فإنهم كانوا يعجزون عن نصرة مذهبهم ، لولا تحقيقك له ، وترتيبك إياه ؛ وهذا الإنكار من وجه حق ، فلقد أنكر أحد بن حنبل ، على الحارث المحاسبي - رحمه الله - تصنيفه في الرد على المعتزلة ، فقال الحارث : الرد على البعة فرض ؛ فقال أحد : نعم ، ولكن حكيت شبهتهم أولاً ، ثم أجبت عنها ، فم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه ، ولا يلتفت إلى الجواب ، أو ينظر إلى الجواب ، ولا يفهم كنهه ؟ !

وما ذكره أحد حق ، ولكن في شبهة لم تنتشر ، ولم تشتهر ، فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب ، ولا يمكن الجواب عنها ، إلا بعد الحكاية ؛ نعم ينبغي ألا يتكلف لم شبهة ، ولم أتكلف أنا ذلك ، بل كنت قد سمعت تلك الشبهة من واحد من أصحاب المختلفين إلى ، بعد أن كان قد التحق بهم ، واتحل مذهبهم ، وحكى أنهم يضحكون على تصانيف المصنفين في الرد عليهم ، فإنهم لم يفهموا بعد حجبتهم ، وذكر تلك الحجة وحكاها عنهم ؛ فلم أرض لنفسي أن يظن في الغفلة عن أصل حجبتهم ، فلذلك أوردتها ؛ ولا أن يظن في أتى - وإن سمعها - فلم أفهمها ، فلذلك قررتها ، والمقصود أني قررت شبهتهم إلى أقصى الإمكان ، ثم أظهرت فسادها بغاية البرهان .

فهذا الذي حدا بالغزالي إلى أن يؤلف في تصوير مذهب « الباطنية » قبل الرد عليهم ، هو نفسه الذي حدا به ، إلى أن يؤلف في تصوير مذهب « الفلاسفة » قبل أن يرد عليهم - لا ما حكاه لنا في مقسمة « مقاصد الفلاسفة » - إذ أن الغزالي كان يشعر شعوراً قوياً بأن المتكلمين من قبله لم يوفقوا في الرد على الفلاسفة نتيجة لعدم فهمهم لمذهبهم ، استمع إليه يقول : « ولم يكن في كتب المتكلمين ، من كلامهم - يعني الفلاسفة - حيث اشتغلوا بالرد عليهم ، إلا كلمات محققة مبددة ،

ولنعد الآن إلى المراتب الخمسة في أقسام الكثرة ، ودعواهم نفيها ، ونبين
عجزهم عن إقامة الدليل ، ولنرسم لكل واحدة مسألة على حياها .

ظاهرة التناقض والفساد ، لا يظن الاغترار بها بغافل عامي ، فضلاً عن يدعي دقائق العلوم ، فعلمت
أنه رد المذهب قبل فهمه والإطلاع على كنهه رعى في عمائة .
وهو لذلك يعلم أن الفلاسفة كانوا يعيرون فيهم هذا النقص ، فأراد أن يتجمل بالبراءة منه ،
بتأليف هذا الكتاب « مقاصد الفلاسفة » ، وإلا فما باله يطيل في كتاب « تهافت الفلاسفة » شرحاً
وإيضاحاً بما يجعلنا في غنى مطلق عن ذلك الكتاب ؟ ! وما باله أيضاً يتعرض في ذلك الكتاب
لما لم يكن موضع خلاف بينه وبين الفلاسفة ، فقد تعرض فيه لجميع مسائل المنطق وليس يخالفهم في
شيء منها كما صرح بذلك في كتاب « التهافت » وتعرض لكل مسائلهم الطبيعية ، وليس يخالفهم
إلا في مسائل معدودة منها ؟ ! في حين أنه قد أسعفنا في « التهافت » بشرح ما يريد الرد عليه من
آرائهم ، وعرضه عرضاً واضحاً ، قل الرد عليه ، بحيث لا يشعر القارئ ، بأنه في حاجة إلى شيء
آخر أصلاً ، فلا بد أن يكون لتأليف « مقاصد الفلاسفة » غرض آخر وراء التهديد بكتاب تهافت
الفلاسفة ، وهو ما أوضحناه سابقاً .

مسألة

اتفقت الفلاسفة على استحالة إثبات العلم والقدرة والإرادة ، للمبدأ الأول ، كما اتفقت عليه المعتزلة ، وزعموا أن هذه الأسمى وردت شرعاً ، ويجوز إطلاقها لغة ، ولكن ترجع إلى ذات واحدة ، كما سبق ، ولا يجوز إثبات صفات زائدة على ذاته ، كما يجوز في حقنا أن يكون علمنا وقدرتنا أوصافاً لنا زائدة على ذاتنا ، وزعموا أن ذلك يوجب كثرة ، لأن هذه الصفات لو طرأت علينا لكننا نعلم أنها زائدة على الذات ، إذ تجددت . ولو قدرت مقارنة لوجودنا من غير تأخير ، لما خرج عن كونه زائداً على الذات بالمقارنة ، فكل شيئين إذا طرأ أحدهما على الآخر ، وعلم أن هذا ليس ذاك ، وذاك ليس هذا ، فلو اقترنا أيضاً لعقل كونهما شيئين ، فإذا لا تخرج هذه الصفات بأن تكون صفات مقارنة لذات الأول ، عن أن تكون أشياء سوى الذات ، فيوجب ذلك كثرة في واجب الوجود ، وهو محال ، فلهذا أجمعوا على نفي الصفات .

* * *

فيقال لهم : وبم عرّفتم استحالة الكثرة من هذا الوجه ، وأنتم مخالفون من كافة المسلمين سوى المعتزلة ، فما البرهان عليه ؟ ! ، فإن قول القائل : الكثرة محالة في واجب الوجود ، مع كون الذات الموصوفة واحدة ، يرجع إلى أنه تستحيل كثرة الصفات ، وفيه التزاع ، وليست استحالاته معلومة بالضرورة ، فلا بد من البرهان .

ولهم مسلكان :

الأول : قولهم : إن البرهان عليه أن كل واحد من الصفة والموصوف ، إذا لم

يكن هذا ذاك ، ولا ذاك هذا ، فلما أن يستغنى كل واحد منهما عن الآخر في وجوده ، أو يفتقر كل واحد إلى الآخر ، أو يستغنى واحد عن الآخر وبحاجة الآخر ؛ فإن فرض كل واحد مستغنياً ، فهما واجبا وجود ، وهذه الثنية المطلقة ؛ وهو محال .

وإما ^(١) أن يحتاج كل واحد منهما إلى الآخر ، فلا يكون واحد منهما واجب الوجود ، إذ معنى واجب الوجود ، ما قوامه بذاته ، وهو مستغن من كل وجه عن غيره ، فما احتاج إلى غيره ، فذلك الغير علته ، إذ لو رفع ذلك الغير ، لامتنع وجوده ، فلا يكون وجوده من ذاته ، بل من غيره .

وإن قيل ^(٢) : أحدهما يحتاج دون الآخر ، فالذى يحتاج معلول ، والواجب الوجود هو الآخر ، ومهما كان معلولا افتقر إلى سبب ، فيؤدى إلى أن ترتبط ذات واجب الوجود بسبب .

والاعتراض على هذا أن يقال : المختار من هذه الأقسام هو القسم الأخير . ولكن إبطالكم القسم الأول وهو الثنية المطلقة ، قد بينا أنه لا برهان لكم عليه ، في المسألة التي قبل هذه ، وأنها لا تتم إلا بالبناء على نفي الكثرة في هذه المسألة وما بعدها ، فما هو فرع هذه المسألة ، كيف تنبئ هذه المسألة عليه ؟ ! . ولكن المختار أن يقال : الذات في قوامها غير محتاجة إلى الصفات ، والصفات محتاجة إلى الموصوف كما في حقنا .

فبيّن قولهم : إن المحتاج إلى غيره لا يكون واجب الوجود . فيقال لهم : إن أردتم بواجب الوجود أنه ليس له علة فاعلة ، فلم قلتم ذلك ^(٣) ؟ ! ولم استحال أن يقال : كما أن ذات واجب الوجود قديم ، ولا فاعل له ، فكذلك صفة قديمة معه ، ولا فاعل لها ؛ وإن أردتم بواجب الوجود

(١) الأول أن يحذف «إما» ويقول : «وإن احتاج» ليتفق مع سابق الكلام ، إذ هو المقابل الثاني .

(٢) هو المقابل الثالث .

(٣) إشارة إلى قولهم باستحالة الفرض الذي يكون فيه أحدهما محتاجاً إلى الآخر .

أن لا تكون له علة قابلة فهو ^(١) ليس بواجب الوجود على هذا التأويل ، ولكنه مع هذا قديم ، ولا فاعل له ، فما المحيل لذلك ؟ ! .

فإن قيل : واجب الوجود المطلق هو الذى ليست له علة فاعلية ولا قابلية ، فإذا سلم أن له علة قابلية ، فقد سلم كونه معلولا .

قلنا : تسمية الذات القابلة علة قابلية ، من اصطلاحكم ؛ والدليل لم يدل على ثبوت واجب وجود ، بحكم اصطلاحكم ، وإنما دل على إثبات طرف ينقطع به تسلسل العلل والمعلولات ، ولم يدل إلا على هذا القدر ، وقطع التسلسل ممكن بواحد له صفات قديمة ، لا فاعل لها ، كما أنه لا فاعل لذاته ، ولكنها تكون متقرة في ذاته ، فليطرح لفظ واجب الوجود فإنه يمكن اللبس فيه ، فإن البرهان لم يدل إلا على قطع التسلسل ، ولم يدل على غيره ألبتة ، فدعوى غيره تحكم .

فإن قيل : كما يجب قطع التسلسل في العلة الفاعلية يجب قطعه في القابلية ، إذ لو افتقر كل موجود إلى محل يقوم فيه ، وافتقر المحل أيضاً إلى محل لزم التسلسل ، كما لو افتقر كل موجود إلى علة ، وافتقرت العلة أيضاً إلى علة .

قلنا : صدقتم ، فلا جرم قطعنا هذا التسلسل أيضاً ، وقلنا : إن الصفة في ذاته ، وليست ذاته قائمة بغيره ، كما أن علمنا في ذاتنا ، وذاتنا محل له ، وليس ذاتنا في محل ، فالصفة انقطع تسلسل عليها ^(٢) الفاعلية مع الذات ، إذ لا فاعل لها ، كما لا فاعل للذات ، بل لم تزل الذات بهذه الصفة ، موجودة بلا علة لها ولا لصفها ، وأما العلة القابلة فلم ينقطع تسلسلها إلا على الذات ، ومن أين يلزم أن يتنى المحل حين تتنى العلة ، والبرهان ليس يضطر إلا إلى قطع التسلسل ، فكل طريق أمكن قطع التسلسل به ، فهو وفاء بقضية البرهان الداعى إلى واجب الوجود .

(١) الحديث عن الصفات كما هو واضح إذ هي التي أمرها مشكل في نظر الفلاسفة ، ولهذا فالمناسب أن يقول : « فهي ليست . . . إلخ »

(٢) في نسخة « انقطع التسلسل عليها مع الذات » .

وإن أريد بواجب الوجود شيء سوى موجود ليست له علة فاعلية حتى يتقطع به التسلسل ، فلا نسلم أن ذلك واجب أصلاً ؛ ومهما اتسع العقل لقبول موجود قديم لا علة لوجوده اتسع لقبول قديم موصوف ، لا علة لوجوده في ذاته وفي صفاته جميعاً .

* * *

المسلك الثاني ، قولهم : إن العلم والقدرة فينا ، ليسا داخلين في ماهية ذاتنا ، بل هما عارضان ، وإذا ثبتت هذه الصفات للأول ، لم تكن أيضاً داخلية في ماهية ذاته ، بل كانت عارضة بالإضافة إليه ، وإن كان دائماً له ؛ ورب عارض لا يفارق ، أو يكون لازماً للماهية ، ولا يصير بذلك مقوماً لذاتها ، وإذا كان عارضاً ، كان تابعاً للذات ، وكانت الذات سبباً فيه ، فكان معلولاً ، فكيف يكون واجب الوجود . وهذا هو الأول مع تغيير عبارته .

فنتقول : إن عنيتم بكونه تابعاً للذات ، وكون الذات سبباً له ؛ أن الذات علة فاعلية له ، وأنه مفعول للذات ؛ فليس كذلك ، فإن ذلك ليس يلزم في علمنا بالإضافة إلى ذاتنا ، إذ ذاتنا ليست بعلة فاعلة لعلمنا .

وإن عنيتم أن الذات محل ، وأن الصفة لا تقوم بنفسها في غير محل ، فهذا مسلم ، فلم يمتنع هذا ؟ ! ، فإن عبر عنه بالتابع ، أو العارض ، أو المعلول ، أو ما أراده المعبر ؛ لم يتغير المعنى ، إذا لم يكن المعنى سوى أنه قائم بالذات قيام الصفات بالموصوفات ؛ ولم يستحيل أن يكون قائماً بالذات ، وهو مع ذلك قديم ، ولا فاعل له ؟ ! .

فكل أدلهم تهويل بتقييح العبارة ، بتسميته ممكناً ، وجائزاً ، وتابعاً ، ولزماً ومعلولاً ، وأن ذلك مستنكر ؛ فيقال : إن أريد بذلك أن له فاعلاً ، فليس كذلك ، وإن لم يرَدْ به إلا أنه لا فاعل له ، ولكن له محل هو قائم فيه ، فليعبر عن هذا المعنى بأي عبارة أريد ، فلا استحالة فيه .

وربما هوّلوا بتقييح العبارة من وجه آخر ، فقالوا : هذا يؤدي إلى أن يكون

الأول محتاجاً إلى هذه الصفات ، فلا يكون غنياً مطلقاً ، إذ الغنى المطلق من لا يحتاج إلى غير ذاته .

وهذا كلام لفظي في غاية الركاكة ، فإن صفات الكمال لا تباين ذات الكامل ، حتى يقال : إنه محتاج إلى غيره ، فإذا كان لم يزل ولا يزال كاملاً بالعلم والقدرة والحياة ، فكيف يكون محتاجاً ؟ ! . أو كيف يجوز أن يعبر عن ملازمة الكمال بالحاجة ، وهو كقول القائل : الكامل من لا يحتاج إلى كمال ، فالمحتاج إلى وجود صفات الكمال لذاته ، ناقصٌ ، فيقال : لا معنى لكونه كاملاً إلا وجود الكمال لذاته ، فكذلك لا معنى لكونه غنياً ، إلا وجود الصفات المنافية للحاجة ، لذاته ، فكيف تنكرون صفات الكمال التي بها تتم الإلهية بمثل هذه التخيلات اللفظية .

فإن قيل : إذا أثبت ذاتاً وصفة ، وحلولا للصفة بالذات ، فهو تركيب ، وكل تركيب يحتاج إلى مركّب ، ولذلك لم يجوز أن يكون الأول جسماً لأنه مركّب . قلنا : قول القائل : كل تركيب يحتاج إلى مركّب ، كقوله كل موجود يحتاج إلى موجد ، فيقال له : الأول موجود قديم لا علة له ولا موجد ، فكذلك يقال : هو موصوف قديم ، ولا علة لذاته ، ولا لصفاته ، ولا لقيام صفته بذاته ، بل الكل قديم بلا علة ، وأما الجسم فإنما لم يجوز أن يكون هو الأول ، لأنه حادث ، من حيث إنه لا يخلو عن الحوادث ، ومن لم يثبت له حدوث الجسم يلزمه أن يجوز أن تكون العلة الأولى جسماً ، كما سنلزمه لكم ^(١) من بعد . وكل مسلّكهم في هذه المسألة تخيلات .

ثم إنهم لا يقدرّون على رد جميع ما يثبتونه ، إلى نفس الذات ، فإنهم أثبتوا « كونه عالماً » ويلزمهم أن يكون ذلك زائداً على مجرد الوجود ، فيقال لهم : أتسلمون أن الأول يعلم غير ذاته ؟ ! ، فمنهم من يسلم ذلك ، ومنهم من قال لا يعلم إلا ذاته .

(١) في الأصول « عليكم » .

فأما الأول فهو الذى اختاره « ابن سينا » ، فإنه زعم أنه يعلم الأشياء كلها بنوع كلى ، لا يدخل تحت الزمان ، ولا يعلم الجزئيات التى يوجب تجدد الإحاطة بها تغيراً فى ذات العالم .

ف نقول : علم الأول بوجود كل الأنواع والأجناس التى لا نهاية لها ، عين علمه بنفسه ، أو غيره ؟ ! ، فإن قلتم : إنه غيره قد أثبت كثرة ، ونقضتم القاعدة ، وإن قلتم إنه عينه ، لم تتميزوا عن يدعى أن علم الإنسان بغيره عين علمه بنفسه ، وعين ذاته ، ومن قال ذلك ، سفه فى عقله ، وقيل (١) : حد الشيء الواحد ، أن يستحيل فى الوهم الجمع فيه بين النقيضين والإثبات ، فالعلم بالشيء الواحد ، لما كان شيئاً واحداً ، استحال أن يتوهم فى حال واحدة موجوداً ومعدوماً ، ولما لم يستحل فى الوهم أن يقدر علم الإنسان بنفسه ، دون علمه بغيره ، قيل : إن علمه بغيره غير علمه بنفسه ، إذ لو كان هو هو ، لكان نفيه نفيًا له ، وإثباته إثباتاً له ، إذ يستحيل أن يكون زيد موجوداً ، وزيد معدوماً ، أعنى هو نفسه فى حال واحدة ، ولا يستحيل مثل ذلك فى العلم بالغير مع العلم بنفسه ، وكذا فى علم الأول بذاته ، مع علمه بغيره ، إذ يمكن أن يتوهم وجود أحدهما دون الآخر ، فهما إذن شيان ، ولا يمكن أن يتوهم وجود ذاته ، دون وجود ذاته ، فلو كان الكل كذلك ، لكان هذا التوهم محالاً ، فكل من اعترف من الفلاسفة بأن الأول يعلم غير ذاته فقد أثبت كثرة لا محالة .

فإن قيل : هو لا يعلم الغير بالقصد الأول ، بل يعلم ذاته مبدأ لكل ، فيلزمه العلم بالكل بالقصد الثانى ، إذ لا يمكن أن يعلم ذاته إلا مبدأ ، فإنه حقيقة ذاته ، ولا يمكن أن يعلم ذاته مبدأ لغيره ، إلا ويدخل الغير فى علمه ، بطريق التضمن وال لزوم ، ولا يبعد أن تكون لذاته لوازم ، وذلك لا يوجب كثرة فى ماهية الذات ، وإنما يمتنع أن تكون فى نفس الذات كثرة .

(١) كذا فى الأصول ، ولو كان بدلاً « إذ » لكان أصوب .

والجواب من وجوه :

الأول ، أن قولكم : إنه يعلم ذاته مبدأ ، تحكم ، بل ينبغي أن يعلم وجود ذاته فقط ، فأما العلم بكونه مبدأ ، فيزيد على العلم بالوجود ، لأن المبدئية إضافة إلى الذات ، ويجوز أن يعلم الذات ، ولا يعلم إضافته ؛ ولو لم تكن المبدئية إضافة ، لتكثرت ذاته ، وكان له وجود ومبدئية ، وهما شيان ، وكما يجوز أن يعلم الإنسان ذاته ، ولا يعلم كونه معلولا ، إلى أن يعلم ، لأن كونه معلولا إضافة له إلى علته ، فكذلك كونه علة إضافة له إلى معلوله ، فالإلزام قائم في مجرد قولهم : إنه يعلم كونه مبدأ ، إذ فيه علم بالذات ، وبالمبدئية ، وهو الإضافة ، والإضافة غير الذات ، والعلم بالإضافة غير العلم بالذات ، بالدليل الذي ذكرناه ، وهو أنه يمكن أن يتوهم العلم بالذات ، دون العلم بالمبدئية ، ولا يمكن أن يتوهم العلم بالذات ، دون العلم بالذات ، لأن الذات واحدة .

الوجه الثاني هو أن قولكم : إن الكل معلوم له بالقصد الثاني ، كلام غير معقول ، فإنه مهما كان علمه محيطاً بغيره ، كما يحيط بذاته ، كان له معلومات متغايران ، وكان له علم بهما ، وتعدد المعلوم وتغايره ، يوجب تعدد العلم ، إذ يقبل أحد المعلومين الفصل عن الآخر في الوهم ، فلا يكون العلم بأحدهما عين العلم بالآخر ، إذ لو كان العلم بأحدهما عين العلم بالآخر ، لتعذر تقدير وجود أحدهما دون الآخر ، وليس ثم آخر ، مهما كان الكل واحداً ، فهذا لا يختلف بأن يعبر عنه بالقصد الثاني .

ثم ليت شعري ، كيف يقدم على نفي الكثرة من يقول : إنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، إلا أنه يعرف الكل بنوع كلي ؛ والكليات المعلومة له لا تنتهي ، فيكون العلم المتعلق بها - مع كثرتها وتغايرها - واحداً من كل وجه .

وقد خالف ابن سينا في هذا غيره من الفلاسفة ، الذين ذهبوا إلى أنه لا

يعلم إلا نفسه ، احترازاً عن لزوم الكثرة فكيف شاركهم في نقي الكثرة ثم باهم في إثبات العلم بالغير ، ولا استحي أن يقول : إن الله تعالى لا يعلم شيئاً أصلاً ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وإنما يعلم نفسه فقط ، وأما غيره فيعرفه ويعرف أيضاً نفسه وغيره ، فيكون غيره أشرف منه في العلم ؛ ترك هذا حياء من هذا المذهب ، واستنكافاً منه ، ثم لم يستحي من الإصرار على نقي الكثرة من كل وجه ، وزعم أن علمه بنفسه وبغيره ، بل وبجميع الأشياء هو ذاته من غير مزيد ، وهو عين التناقض الذي استحي منه سائر الفلاسفة لظهور التناقض فيه ، في أول النظر ، فإذا ن ليس ينفك فريق منهم عن خزي في مذهبه .

وهكذا يفعل الله عز وجل بمن ضل عن سبيله ، وظن أن الأمور الإلهية يستولى على كنهها بنظره وتخيله .

فإن قيل : إذا ثبت أنه يعرف نفسه مبدأ على سبيل الإضافة ، فالعلم بالمضافين واحد ، إذ من عرف الابن ، عرفه بمعرفة واحدة ، وفيه العلم بالأب ، وبالأبوة والبنوة ضمناً ، فيكثر المعلوم ويتحد العلم ، فكذلك هو يعلم ذاته مبدأ لغيره ، فيتحد العلم ، وإن تعدد المعلوم ، ثم إذا عقل هذا في معلوم واحد وإضافته إليه ، ولم يوجب ذلك كثرة ، فالزيادة فيما لا يوجب جنسه كثرة ، لا توجب كثرة .

وكذلك من يعلم الشيء ، ويعلم علمه بالشيء ، فإنه يعلمه بذلك العلم ، وكل علم هو علم بنفسه وبمعلومه ، فيتعدد المعلوم ويتحد العلم ، ويدل عليه أيضاً أنكم^(١) ترون أن معلومات الله تعالى لا نهاية لها . وعلمه واحد ، ولا تصفونه بعلم لا نهاية لأعدادها ، فإن كان تعدد العلوم يوجب تعدد ذات العلم فليكن في ذات الله تعالى علوم لا نهاية لأعدادها ، وهذا محال .

قلنا : مهما كان العلم واحداً من كل وجه ، لم يتصور تعلقه بمعلومين ، بل يقتضي ذلك كثرة ما ، على ما هو وضع الفلاسفة واصطلاحهم في تقدير الكثرة ، حتى بالغوا فقالوا : لو كانت للأول ماهية موصوفة بالوجود ، لكان

(١) خطاب من الفلاسفة للمتكلمين .

ذلك كثرة ، فلم يعقلوا شيئاً واحداً له حقيقة ، ثم يوصف بالوجود ، بل زعموا : أن الوجود مضاف إلى الحقيقة وهو غيره ، فيقتضى كثرة . فعلى هذا الوجه لا يمكن تقدير علم يتعلق بمعلومات كثيرة ، إلا يلزم فيه نوع كثرة أجل وأبلغ من اللازم في تقدير وجود مضاف إلى ماهية .

وأما العلم بالآين ، وكذا سائر المضافات ، ففيه كثرة ، إذ لا بد من العلم بذات الآين ، وذات الأب ، وهما علمان ؛ وعلم ثالث وهو الإضافة . نعم هذا الثالث مضمن بالعلمين السابقين ، إذ هما من شروطه وضرورته ، وإلا فما لم يعلم المضاف أولاً ، لا تعلم الإضافة ، فهي علوم متعددة ، بعضها مشروط بالبعض . فكذلك إذا علم الأول ذاته مضافاً إلى سائر الأجناس والأنواع ، لكونه مبدأ لها ، افتقر إلى أن يعلم ذاته ، وآحاد الأجناس ، وأن يعلم إضافة نفسه بالمبدئية إليها ، وإلا لم يعقل كون الإضافة معلومة له .

وأما قولهم : إن من علم شيئاً ، علم كونه عالماً ، بذلك العلم نفسه ، فيكون المعلوم متعددأ ، والعلم واحداً . فليس كذلك ، بل يعلم كونه عالماً بعلم آخر ، وينتهي إلى علم يغفل عنه ، ولا يعلمه ، ولا نقول : يتسلسل إلى غير نهاية ، بل ينقطع على علم متعلق بمعلومه ، وهو غافل عن وجود العلم ، لا عن وجود المعلوم ، كالذى يعلم السواد ، وهو في حال علمه مستغرق النفس بمعلومه ، الذى هو سواد ، وغافل عن علمه بالسواد ، وليس ملتفتاً إليه ، فإن التفت إليه ، افتقر إلى علم آخر ، إلى أن ينقطع التفاته .

وأما قولهم : إن هذا ينقلب عليكم في معلومات الله سبحانه وتعالى ، فإنها غير متناهية ، والعلم عندكم واحد ، فنقول : نحن لم نخض في هذا الكتاب خوض الممهلدين ، بل خوض الهادمين المعارضين ، ولذلك سمينا الكتاب « تهافت الفلاسفة » ، لا تمهيداً لحق فليس يازونا الجواب عن هذا .

فإن قيل : إنا لا نلزمكم مذهب فرقة معينة من الفرق ، فأما ما ينقلب على كافة فرق الخلق ، وتستوى الأقدام في إشكاله ، فلا يجوز لكم إirاده ، وهذا الإشكال منقلب عليكم ، ولا محيص لأحد من الفرق عنه .

قلنا : لا ، بل المقصود تعجيزكم عن دعواكم معرفة حقائق الأمور بالبراهين القطعية ، وتشكيكم في دعواكم . وإذا ظهر عجزكم ، ففي الناس من يذهب إلى أن حقائق الأمور الإلهية ، لا تنال بنزاع العقل ، بل ليس في قوة البشر الاطلاع عليها ، ولذلك قال صاحب الشرع - صلوات الله عليه - : « تفكروا في خلق الله ، ولا تفكروا في ذات الله » ، فما إنكاركم على هذه الفرقة ؟ ! ، المعتقدة صدق الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بدليل المعجزة ، المقتصرة في قضية العقل ، على إثبات ذات المرسل ، المحترزة عن النظر في الصفات بنظر العقل ، المتبعة صاحب الشرع ، فيما أتى به من صفات الله تعالى ، المقتضية إثره ، في إطلاق « العالم » ، والمريد ، والقادر ، والحي ، « ، المنهية عن إطلاق ما لم يأذن فيه ، المعترفة بالعجز عن درك العقل حقيقته .

وإنما إنكاركم عليهم بنسبتهم إلى الجهل ، بمسالك البراهين ، ووجه ترتيب المقدمات ، على أشكال المقاييس ، ودعواكم أنا قد عرفنا ذلك بمسالك عقلية ، وقد بان عجزكم ، وتهافت مسالككم ، وافتضاحكم في دعوى معرفتكم ، وهو المقصود من هذا البيان ، فأين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات .

فإن قيل : هذا الإشكال إنما يلزم « ابن سينا » حيث زعم أن الأول يعلم غيره ، فأما المحققون من الفلاسفة ، فقد اتفقوا على أنه لا يعلم إلا نفسه ، فيندفع هذا الإشكال .

فتقول : ناهيكم خزيًا بهذا المذهب ، ولولا أنه في غاية الركاسة ، لما استنكف المتأخرون عن نصرته ، ونحن ننبه على وجه الخزي فيه ، فإن فيه تفضيل معلولاته عليه ، إذ الملك والإنسان ، وكل واحد من العقلاء ، يعرف نفسه ومبدأه ، ويعرف غيره ؛ والأول لا يعرف إلا نفسه ، فهو ناقص بالإضافة إلى آحاد الناس ، فضلاً عن الملائكة ، بل البهيمة مع شعورها بنفسها ، تعرف أموراً آخر سواها ، ولا شك في أن العلم شرف ، وأن عدمه نقصان ، فأين قولهم : إنه عاشق ومعشوق ، لأن له البهاء الأكمل ، والجمال الآتم ، وأى جمال لوجود

بسيط ، لا ماهية له ولا حقيقة ، ولا خبر له بما يجري في العالم ، ولا بما يلزم ذاته ، ويصدر عنه ؟ ! ، وأي نقصان في عالم الله تعالى يزيد على هذا ؟ ! .

وليتعجب العاقل من طائفة ، يتعمقون في المعقولات بزعمهم ، ثم ينتهي آخر نظرهم ، إلى أن رب الأرباب ، ومسبب الأسباب ، لا علم له أصلاً بما يجري في العالم ، وأي فرق بينه وبين الميت — تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً — إلا في علمه بنفسه ؟ ! ، وأي كمال في علمه بنفسه ، مع جهله بغيره ، وهذا مذهب تغني صورته في الافتضاح عن الأطناب والإيضاح .

ثم يقال هؤلاء لم تتخلصوا من الكثرة ، مع اقتحام هذه المخازي أيضاً ، فلإنا نقول : علمه بذاته ، عين ذاته أو غير ذاته ؟ ! ، فإن قلتم : إنه غير ذاته ، فقد جاءت الكثرة ، وإن قلتم : إنه عين ذاته ، فما الفصل بينكم وبين قائل : إن علم الإنسان بذاته عين ذاته ، وهذه حماقة ، إذ يعقل وجود ذاته في حالة ، هو فيها غافل عن ذاته ، ثم تزول غفلته ، ويتنبه لذاته ، فيكون شعوره بذاته ، غير ذاته لا محالة .

فإن قلتم : إن الإنسان قد يخلو عن العلم بذاته ، فيطراً عليه ، فيكون غيره لا محالة .

فنقول : الغيرية لا تعرف بالطريان والمقارنة ، فإن عين الشيء لا يجوز أن يطرأ على الشيء ، وغير الشيء إذا قارن الشيء ، لم يصر هو هو ، ولم يخرج عن كونه غيراً ، فبأن كان الأول لم يزل عالماً بذاته لا يبدل على أن علمه بذاته عين ذاته ، ويتسع الوهم لتقدير الذات ، ثم طريان الشعور ، ولو كان هو الذات بعينه ، لما تصور هذا التوهم .

فإن قيل : ذاته عقل وعلم ، فليس له ذات ثم علم قائم بها .

قلنا : الحماقة ظاهرة في هذا الكلام ، فإن العلم صفة وعرض يستدعي موصوفاً وقول القائل : هو في ذاته عقل وعلم ، كقوله : هو قدرة وإرادة ، وهو قائم بنفسه ولو قيل به ؛ فهو كقول القائل في سواد وبياض : إنه قائم بنفسه ، وفي كمية وتربيع وتثليث ، إنه قائم بنفسه ، وكذا في كل الأعراض ، وبالطريق

التي يستحيل أن تقوم صفات الأجسام بنفسها دون جسم هو غير الصفات ،
 بعين ذلك الطريق يعلم أن صفات الأحياء ، من العلم والحياة والقدرة والإرادة
 أيضاً ، لا تقوم بنفسها ، وإنما تقوم بذات ، فالحياة تقوم بالذات ، فتكون
 حياته بها ، وكذلك سائر الصفات ، فإذا لم يقنعوا بسلب الأول سائر الصفات ،
 ولا بسلب الحقيقة والماهية ، حتى سلبوه أيضاً القيام بنفسه ، وردوه إلى حقائق
 الأعراض والصفات التي لا قوام لها بنفسها .

على أنا سنبين بعد هذا عجزهم عن إقامة الدليل على كونه سبحانه عالماً
 بنفسه وبغيره ، في مسألة مفردة ، إن شاء الله تعالى .

فى إبطال قولهم : إن الأول لا يجوز أن يشارك غيره فى جنس ويفارقه بفصل وأنه لا يطرق إليه انقسام ، فى حق العقل ، بالجنس والفصل وقد اتفقوا على هذا ، وبنوا عليه أنه إذا لم يشارك غيره بمعنى جنسى ، لم يتفصل عنه بمعنى فصلى ، فلم يكن له حد ، إذ الحد ينتظم من الجنس والفصل ، وما لا تركيب فيه فلا حد له ، وهذا نوع من التركيب . وزعموا : أن قول القائل : إنه يساوى المعلول الأول ، فى كونه موجوداً ، وجوهرأ ، وعلة لغيره ، ويباينه بشيء آخر لا محالة ، فليس هذا مشاركة فى الجنس ، بل هو مشاركة فى لازم عام ، وفرق بين الجنس واللازم فى الحقيقة ، وإن لم يفرقا فى العموم ، على ما عرف فى المنطق ، فإن الجنس الذاتى ، هو العام المقول فى جواب ما هو ، ويدخل فى ماهية الشيء المحدود ، ويكون مقوماً لذاته ، فكون الإنسان حياً ، داخل فى ماهية الإنسان - أعنى الحيوانية - فكان جنساً ، وكونه مولوداً ، ومخلوقاً ، لازم له ، لا يفارقه قط ، ولكنه ليس داخلاً فى الماهية ، وإن كان لازماً عاماً ، ويعرف ذلك فى المنطق معرفة لا يتأرى فيها . وزعموا : أن الوجود لا يدخل قط فى ماهيات الأشياء ، بل هو مضاف إلى الماهية إما لازماً لا يفارق كالسماء ، أو وارداً بعد أن لم يكن كالأشياء الحادثة ، فالمشاركة فى الوجود ليست مشاركة فى الجنس .

وأما مشاركته فى كونه علة لغيره ، كسائر العلل ، فهى مشاركة فى إضافة لازمة ، لا تدخل أيضاً فى الماهية ، فإن المبدئية والوجود لا يقوم واحد منهما الذات ، بل يلزمان الذات ، بعد أن تقوم الذات بأجزاء ماهيتها ، فليست المشاركة فيه إلا مشاركة فى لازم عام ، يتبع الذات لزومه ، لا فى جنس ؛

ولذلك لا تحد الأشياء إلا بالمقومات ، فإن حدت باللوازم ، كان ذلك رسماً ، للتمييز لا لتصوير حقيقة الشيء ، فلا يقال في حد المثلث : إنه الذى تساوى زواياه القائمتين ؛ وإن كان ذلك لازماً عاماً لكل مثلث ؛ بل يقال : إنه شكل تحيط به ثلاثة أضلاع .

وكذلك المشاركة في كونه جوهرًا ، فإن معنى كونه جوهرًا ، أنه موجود لا في موضوع ؛ والموجود ليس بجنس ، فبأن يضاف إليه أمر سلبى – وهو أنه لا في موضوع – لا يصير جنسًا مقومًا ؛ بل لو أضيف إليه إيجابه ، وقيل : موجود في موضوع ، لم يصير جنسًا في العرض ؛ وهذا لأن من عرف الجوهر بحده الذى هو كالرسم له ، وهو « أنه موجود لا في موضوع » ، فليس يعرف كونه موجوداً ، فضلاً عن أن يعرف أنه في موضوع أو لا في موضوع ؛ بل معنى قولنا في رسم الجوهر : إنه « الموجود لا في موضوع » (١) أنه حقيقة ما ، إذا وجد ، وجد لا في موضوع ؛ ولسنا نعنى به (٢) ، أنه موجود بالفعل حالة التحديد ، فليست المشاركة فيه مشاركة في الجنس .

بل المشاركة في مقومات الماهية ، هى المشاركة في الجنس ، المحوج إلى المباينة بعده بالفصل ، وليس للأول ماهية ، سوى الوجود الواجب ؛ فالوجود الواجب طبيعة حقيقية ، وماهية في نفسه ، هو له لا لغيره ؛ وإذا لم يكن وجوب الوجود لإلّاه ، لم يشاركه غيره ، فلم ينفصل عنه بفصل نوعى ، فلم يكن له حد .

فهذا تفهيم مذهبهم :

والكلام عليه من وجهين مطالبة وإبطال .

أما المطالبة فهى أن يقال : هذا حكاية المذهب ، فم عرقم استحالة ذلك في حق الأول ؟ ! ، حتى بنيم عليه فى الاثنينية ، إذ قلّم : إن الثانى ينبغى أن

(١) كذا فى الأصول ، وواضح أن وجودها يخل بالمعنى فهى زائدة .

(٢) يعنى بالجوهر .

يشاركه في شيء وبيانيته في شيء ، والذي فيه ما يشارك به ، وما يباين به ،
فهو مركب ، والمركب محال .

فنعول : هذا النوع من التركيب من أين عرفتم استحالته؟! ، ولا دليل عليه إلا
قولكم المحكى عنكم في نفي الصفات ، وهو أن المركب من الجنس والفصل ،
مجتمع من أجزاء ، فإن كان يصح لواحد : من الأجزاء ، أو الجملة ، في حال ،
وجود دون الآخر ؛ فهو واجب الوجود دون ما عداه ؛ وإن كان لا يصح للأجزاء ،
وجود ، دون المجتمع ، ولا للمجتمع وجود دون الأجزاء ، فالكل معلول محتاج .
وقد تكلمنا عليه في الصفات .. ويبتأ أن ذلك ليس بمحال ، في قطع
تسلسل العلل ، والبرهان لم يدل إلا على قطع التسلسل .

فأما العظام التي اخترعوها في لزوم اتصاف واجب الوجود بها ، فلم يدل
عليها دليل ؛ فإن كان واجب الوجود ، ما وصفوه به ، وهو أنه لا يكون فيه كثرة ،
فلا يحتاج في قوامه إلى غيره ، فلا دليل إذن على إثبات واجب الوجود ؛ وإنما
الدليل دل على قطع التسلسل فقط ، وهذا قد فرغنا منه في الصفات . وهو في
هذا النوع أظهر .

فإن انقسام الشيء إلى الجنس والفصل ، ليس كانقسام الموصوف إلى ذات
وصفة ، فإن الصفة غير الذات ، والذات غير الصفة ؛ والنوع ليس غير
الجنس من كل وجه ، فهما ذكرنا النوع فقد ذكرنا الجنس وزيادة ؛ فإننا إذا
ذكرنا الإنسان ، فلم نذكر إلا الحيوان مع زيادة نطق ؛ فقول القائل : إن
الإنسانية هل تستغنى عن الحيوانية ، كقوله : إن الإنسانية هل تستغنى عن
نفسها ، إذا انضم إليها شيء آخر ، فهذا أبعد عن الكثرة من الصفة والموصوف .
ومن أي وجه يستحيل أن تنقطع سلسلة المعلولات ، على علتين ، إحداهما
علة السموات ، والأخرى علة العناصر ؛ أو إحداهما علة العقول ، والأخرى علة
الأجسام كلها ؟ ! ، وتكون بينهما مباينة ومفارقة في المعنى ، كما بين الحمرة
والحرارة في محل واحد ، فإنهما يتباينان في المعنى ، من غير أن تفرض في الحمرة

تركيباً جنسياً وفصلياً ، بحيث يقبل الانفصال ، بل إن كانت فيه كثرة ، فهي نوع كثرة ^(١) ، لا تقدر في وحدة الذات .

فمن أى وجه يستحيل هذا في العلل ؟! وبهذا يتبين عجزهم عن نفي المئين صانعين .
فإن قيل : : إنما يستحيل هذا ، من حيث أن ما به المباينة بين الذاتين ،
إن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فينبغي أن يوجد لكل واجب وجود ، فلا
يتباينان ، وإن لم يكن هذا شرطاً ، ولا الآخر شرطاً ، فكل ما لا يشترط في
وجوب الوجود ، فوجوده مستغنى عنه ، ويتم وجوب الوجود بغيره .

قلنا : هذا عين ما ذكرتموه في الصفات ، وقد تكلمنا عليه ، ومنشأ التلبس
في جميع ذلك ، في لفظ « واجب الوجود » ، فليطرح ؛ فإننا لا نسلم أن الدليل
يدل على « واجب الوجود » ، إن لم يكن المراد به « موجود لا فاعل له قديم » ؛
فإن كان المراد هذا ، فليترك لفظ « واجب الوجود » ، وليبين : أن موجوداً لا علة
له ولا فاعل ، يستحيل فيه التعدد والتباين ، ولا يقوم عليه دليل .

فبيتي قولهم : أن ذلك ^(٢) هل هو شرط في « أن لا تكون له علة ^(٣) » ، فهو
هوس ، فإن ما لا علة له قد بينا أنه لا يعلّل كونه لا علة له ، حتى يطلب
شرطه ؛ وهو كقول القائل : إن السوادية هل هي شرط في كون اللون لوناً ؟! فإن
كانت شرطاً ، فلم كانت الحمرة لوناً ؟! فيقال : أما في حقيقته ^(٤) فلا
يشترط واحد منهما ^(٥) — أعني ثبوت حقيقة اللونية في العقل ^(٦) — ، وأما في

(١) أى كما قالوا : إن الواجب يشارك غيره في كونه موجوداً ، وجوهرأ ، وطلة لغيره ، ولما
كانت هذه المشاركة ، ليست في مقومات الماهية ، لم تخرج بالواجب عن وحدته .

(٢) يشير إلى « ما به المباينة بين الذاتين » يعنى الفصل الذى يميز ذاتاً عن أخرى .

(٣) قد مر بنا أن اعتراضهم كان هكذا : إن ما به المباينة بين الذاتين ، إن كان شرطاً
في وجوب الوجود . . . إلخ « فاقترح الغزالي عليهم — إبعاداً لبس — أن يوضع « موجود لا علة له »
بدل « واجب الوجود » ، ففي ضوء هذا التعديل ، يقول الغزالي : قولكم : هل هذا الفصل شرط
في أن لا تكون له علة ، بدل العبارة الأولى التى كانت « هل هذا الفصل شرط في وجوب وجوده »

(٤) يعنى « اللونية » .

(٥) يعنى الحمرة والسوادية .

(٦) تفسير للحقيقة ، في قوله « أما في حقيقته » .

وجوده ^(١) ، فالشرط أحدهما لا يعينه — أى لا يمكن جنس في الوجود إلا وله فصل — ، فكذلك من يثبت علتين ^(٢) ، ويقطع التسلسل بهما ، فيقول : يتباينان بفصول ، وأحد الفصول شرط الوجود ، لا محالة ، ولكن لا على التعيين . فإن قيل : هذا يجوز في اللون ، فإن له وجوداً مضافاً إلى الماهية ، زائداً على الماهية ؛ ولا يجوز في واجب الوجود ، إذ ليس له إلا وجوب الوجود ، وليس تمت ماهية يضاف الوجود إليها ؛ وكما أن فصل السواد وفصل الحمرة ، لا يشترط ^(٣) للونية في كونها لونية ، إنما يشترط في وجودها الحاصل بعلّة ، فكذلك ينبغي ألا يشترط في الوجود الواجب ، فإن الوجود الواجب للأول ، كاللونية للون ، لا كالوجود المضاف إلى اللونية .

قلنا : لا نسلم ، بل أن له حقيقة موصوفة بالوجود ، على ما سنبينه في المسألة التي بعد هذه ، وقولهم : إنه وجود بلا ماهية خارج عن العقول . ورجع حاصل الكلام ، إلى أنهم بنوا نفي الثنية على نفي التركيب الجنسي والفصلي ، ثم بنوا ذلك على نفي الماهية وراء الوجود ، فهما أبطلنا الأخير ، الذي هو أساس الأساس ، بطل الكل عليهم ، وهو بنیان ضعيف الثبوت ، قريب من بيوت العنكبوت .

المسلك الثاني الإلزام وهو أنا نقول : إن لم يكن الوجود والجوهرية والمبدئية ، جنساً ، لأنه ليس مقولاً في جواب ما هو ، فالأول عندكم عقل مجرد ، كما أن سائر العقول — التي هي المبادئ للوجود ، المسماة بالملائكة عندهم ، التي هي معلولات الأول — عقول مجردة عن المادة ، فهذه الحقيقة تشمل الأول ومعلوله الأول ، فإن المعلول الأول أيضاً بسيط لا تركيب في ذاته ، إلا من حيث لزومه ، وهما مشتركان في أن كل واحد منهما عقل مجرد عن المادة ، وهذه حقيقة جنسية ، فليست العقلية المجردة للذات من الوازم ، بل هي الماهية ،

(١) يعنى خارج العقل .

(٢) يعنى الهين .

(٣) أى واحد منهما .

وهذه الماهية مشتركة بين الأول ، وسائر العقول ، فإن لم يباينها بشيء آخر ، فقد عقلتم اثنينية من غير مباينة ، وإن باينها ، فما به المباينة غير ما به المشاركة العقلية ، والمشاركة فيها مشاركة في الحقيقة ، فإن الأول عقل نفسه وعقل غيره — عند من يرى ذلك — من حيث أنه في ذاته عقل مجرد عن المادة ، وكذا المعلول الأول ، وهو العقل الأول — الذى أبدعه الله من غير واسطة — مشارك في هذا المعنى ، والدليل عليه ، أن العقول التى هى معلولات ، أنواع مختلفة ، وإنما اشتراكها في العقلية ، وافتراقها بفصول سوى ذلك ، فكذلك الأول يشارك جميعها في العتائية .

فهم فيه بين نقض القاعدة ، أو المصير إلى أن العقلية ليست مقومة للذات ، وكلاهما محالان عندهم .

مسألة

في إبطال قولهم : إن وجود الأول بسيط

أى هو وجود محض ، ولا ماهية ولا حقيقة يضاف الوجود إليها
بلى الوجود الواجب له كالماهية لغيره

والكلام عليه من وجهين :

الأول المطالبة بالدليل : فيقال : بهم عرّفم ذلك ؟ ! ، أبضرة العقل ،
أو نظره ؟ ! وليس بضرورى ، فلا بد من ذكر طريق النظر .
فإن قيل : لأنه لو كانت له ماهية ، لكان الوجود مضافاً إليها ، وتابعاً لها ،
ولازماً لها ، والتابع معلول ، فيكون الوجود الواجب معلولاً ، وهو متناقض .
فنقول : هذا رجوع إلى منبع التلبس ، فى إطلاق لفظ الوجود الواجب ،
فإننا نقول : له حقيقة وماهية ، وتلك الحقيقة موجودة — أى ليست معلومة منفية —
وجودها مضاف إليها ، وإن أحبوا أن يسموه تابعاً ولازماً ، فلا مشاحة فى
الأسامى بعد أن يُعرف أنه لا فاعل للوجود ، بل لم يزل هذا الوجود قديماً ، من غير
علة فاعلية ، فإن عنوا بالتابع والمعلول ، أن له علة فاعلية ، فليس كذلك ، وإن
عنوا غيره فهو مسلم ولا استحالة فيه ، إذ الدليل لم يدل إلا على قطع تسلسل
العلل ، وقطعه بحقيقة موجودة ، وماهية ثابتة ، ممكن* ؛ فليس يحتاج فيه إلى
سلب الماهية .

فإن قيل : فتكون الماهية سبباً للوجود الذى هو تابع لها ، فيكون الوجود
معلولاً ومفعولاً .

قلنا: الماهية فى الأشياء الحادثة لا تكون سبباً للوجود ، فكيف فى القديم ،

إن عنوا بالسبب الفاعل له ؛ وإن عنوا به وجهاً آخر ، — وهو أنه لا يستغنى عنه — فليكن كذلك ، ولا استحالة فيه ، إنما الاستحالة في تسلسل العلل ، فإذا انقطع ، فقد اندفعت الاستحالة ، وما عدا ذلك لم تعرف استحالاته ، فلا بد من برهان على استحالاته ، وكل براهينهم تحكيمات ، مبناهما على أخذ لفظ « واجب الوجود » بمعنى له لوازم ، وتسلم^(١) أن الدليل قد دلّ على « واجب وجود » بالنعت الذي وصفوه ، وليس كذلك كما سبق .

وعلى الجملة ، دليلهم في هذا ، يرجع إلى دليل نفي الصفات ، ونفي الانقسام الجنسي والفصلي ، إلا أنه أغمض وأضعف ؛ لأن هذه الكثرة ، لا ترجع إلا إلى مجرد اللفظ ، وإلا فالعقل يتسع لتقدير ماهية واحدة موجودة ؛ وهم يقولون : كل ماهية موجودة فتكثرة ، إذ فيه ماهية وجود ، وهذا غاية الضلال ، فإن الموجود الواحد معقول بكل حال ، ولا موجود إلا وله حقيقة ، ووجود الحقيقة لا ينفي الوحدة .

* * *

المسلك الثاني : هو أن نقول : وجود بلا ماهية ولا حقيقة ، غير معقول ، وكما لا نعقل عدماً مرسلًا ، إلا بالإضافة إلى موجود يقدّر علمه ، فلا نعقل وجوداً مرسلًا ، إلا بالإضافة إلى حقيقة معينة ، لا سيما إذا تعيّن ذاتاً واحدة ، فكيف يتعين واحداً متميزاً عن غيره بالمعنى ، ولا حقيقة له ؟ ! ، فإن نفي الماهية نفي للحقيقة ، وإذا انتفت حقيقة الموجود ، لم يعقل الوجود ؛ فكأنهم قالوا : وجود ولا موجود ، وهو متناقض .

ويدل عليه أنه لو كان هذا معقولا ، لحاز أن يكون في المعلولات وجود لا حقيقة له ، يشارك الأول في كونه وجوداً لا حقيقة له ولا ماهية له . ويبينه في أن له علة ، والأول لا علة له ، فلم لا يتصور هذا في المعلولات ؟ ! ، وهل له سبب إلا أنه غير معقول في نفسه ؟ ! ، وما لا يعقل في نفسه ، فبأن تُنفي علة^٢ لا يصير معقولا ! وما يعقل ، فبأن تقدّر له علة^٣ لا يخرج عن كونه معقولا .

(١) أى تدعى هذه التحكيمات أن الدليل . . إلخ.

والتناهي إلى هذا الحد في المعقولات ، غاية ظلماتهم ، فقد ظنوا أنهم يتزهون فيما يقولون ، فأنهى كلامهم إلى النفي المجرد ، فإن نفي الماهية نفي للحقيقة ، ولا يبقى مع نفي الحقيقة ، إلا لفظ الوجود ، ولا مسمى له أصلا ، إذا لم يضاف إلى ماهية .

فإن قيل : حقيقته أنه واجب الوجود ، وهو الماهية .
قلنا : ولا معنى للواجب إلا نفي العلة ، وهو سلب لا تنقوم به حقيقة ذات ، ونفي العلة عن الحقيقة لازم للحقيقة ، فلتكن الحقيقة معقولة ، حتى توصف : بأنها لا علة لها ، ولا يتصور عدمها ؛ إذ لا معنى للوجوب إلا هذا .
على أن الوجوب إن زاد على الوجود ، فقد جاءت الكثرة ؛ وإن لم يزد ، فكيف يكون هو الماهية ؟ ! ، والوجود ليس بماهية ، فكذا ما لا يزيد عليه .

مسألة

في تعجيزهم

عن إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم

فنقول : هذا إنما يستقيم لمن يرى أن الجسم حادث ، من حيث إنه لا يخلو عن الحوادث ، وكل حادث فيفتقر إلى محدث .

فأما أنتم إذا عقلتم جسماً قديماً ، لا أول لوجوده ، مع أنه لا يخلو عن الحوادث ، فلم يمتنع أن يكون الأول جسماً ؟ ، إما الشمس ، وإما الفلك الأقصى ، وإما غيره .

فإن قيل : لأن الجسم لا يكون إلا مركباً منقسماً إلى جزئين ، بالكمية ، وإلى الهيولى والصورة بالقسمة المعنوية ، وإلى أوصاف يختص بها لا محالة ، حتى يباين سائر الأجسام ، وإلا فالأجسام متساوية في أنها أجسام ، وواجب الوجود واحد ، لا يقبل القسمة بهذه الوجوه كلها .

قلنا : وقد أبطلنا هذا عليكم ، وبيّنا أنه لا دليل لكم عليه ، سوى أن المجتمع إذا افتقر بعض أجزائه إلى البعض ، كان معلولاً ، وقد تكلمنا عليه ، وبيّنا أنه إذا لم يبعد تقدير موجود ولا موجد له ، لم يبعد تقدير مركّب لا مركّب له ، وتقدير موجودات لا موجد لها ، إذ نفي العدد والثنية ، بنيتموه على نفي التركيب ، ونفي التركيب ، على نفي الماهية سوى الوجود ، وما هو الأساس الأخير فقد استأصلناه ، وبيّنا تحكمكم فيه .

فإن قيل : الجسم إن لم تكن له نفس ، فلا يكون فاعلاً ، وإن كان له نفس ، فنفسه علة له ، فلا يكون الجسم أولاً .

قلنا : نفسنا ليست علة لوجود جسمنا ، ولا نفس الفلك بمجرد علة لوجود جسمه ، عندكم ، بل هما موجودان بعلة سواهما ، فإذا جاز وجودهما قديماً جاز ألا تكون لهما علة .

فإن قيل : كيف اتفق اجتماع النفس والجسم ؟ !

قلنا : هو كقول القائل : كيف اتفق وجود الأول ؟ ! ، فيقال : هذا سؤال عن حادث ^(١) ، فأما ما لم يزل موجوداً ، فلا يقال له : كيف اتفق ؟ ! ، فكذلك الجسم ونفسه ، إذا لم يزل كل واحد موجوداً ، لم يبعد أن يكون صانعاً ؟ . فإن قيل : لأن الجسم - من حيث إنه جسم - لا يخلق غيره ، والنفس المتعلقة بالجسم ، لا تفعل إلا بوساطة الجسم ، ولا يكون الجسم واسطة للنفس في خلق الأجسام ، ولا في إبداع النفوس ، وأشياء لا تناسب الأجسام .

قلنا : ولم لا يجوز أن يكون في النفوس نفس تختص بخاصة ، تنبأ بها ، لأن توجد الأجسام وغير الأجسام منها ، فاستحالة ذلك لا تعرف ضرورة ، ولا برهان يدل عليه ، إلا أننا لم نشاهده من هذه الأجسام المشاهدة ، وعدم المشاهدة لا يدل على الاستحالة ، فقد أضافوا إلى الموجود الأول ، ما لا يضاف إلى موجود أصلاً ، ولم نشاهده من غيره ، وعدم المشاهدة من غيره ، يدل على استحالة منه ، فكذا في نفس الجسم والجسم .

فإن قيل : الفلك الأقصى ، أو الشمس ، أو ما قُدِّر من الأجسام ، متقدِّرٌ بمقدار ، يجوز أن يزيد عليه ، وينقص منه ، فيفتقر اختصاصه بذلك المقدار الجائز ، إلى مخصص يخصه ، فلا يكون أولاً .

قلنا : يتم تنكرون على من يقول : إذ ذلك الجسم يكون على مقدار ، يجب أن يكون عليه ، لنظام الكل ، ولو كان أصغر منه أو أكبر ، لم يجوز ، كما أنكم قلتم : إن المعلول الأول ، يفيض الجرم الأقصى منه ، متقدراً بمقدار ، وسائر المقادير بالنسبة إلى ذات المعلول الأول ، متساوية ، ولكن تعيين بعض

المقادير ، لكون النظام متعلقاً به ، فوجب المقدار الذى وقع ، ولم يجز خلافه ، فكذا إذا قُدِّرَ غيرَ معلول .

بل لو أثبتوا فى المعلول الأول - الذى هو علة الجرم الأقصى عندهم - مبدأً للتخصيص ، مثل الإرادة مثلاً ، لم ينقطع السؤال ، إذ يقال : ولم أراد هذا المقدار دون غيره ؟ ! ، كما ألزموه على المسلمين ، فى إضاقهم الأشياء إلى الإرادة القديمة ، وقد قلنا عليهم ذلك ، فى تعيين جهة حركة السماء ، وفى تعيين نقطتي القطبين .

فإذا بان أنهم مضطرون إلى تجويز تمييز الشيء عن مثله فى الوقوع بعلة ، فتجويزه بغير علة ، كتجويزه بعلة ، إذ لا فرق بين أن يتوجه السؤال فى نفس الشيء ، فيقال : لم اختص بهذا القدر ؟ ! ، وبين أن يتوجه فى العلة ، فيقال : ولم خصصته بهذا القدر عن مثله ؟ ! ، فإن أمكن دفع السؤال عن العلة ، بأن هذا المقدار ليس مثل غيره ، إذ النظام مرتبط به دون غيره ، أمكن دفع السؤال عن نفس الشيء ، ولم يقتصر إلى علة ، وهذا لا مخرج عنه .

فإن هذا المقدار المعين الواقع ، إن كان مثل الذى لم يقع ، فالسؤال متوجه ، أنه كيف مُيِّزَ الشيءُ عن مثله ؟ ! ، خصوصاً على أصلهم ، فهم ينكرون الإرادة المميزة ؛ وإن لم تكن مثلاً له ، فلا يثبت الجواز ، بل يقال : وقع كذلك قديماً ، كما وقعت العلة القديمة بزعمهم .

وليستمد الناظر فى هذا الكلام ، مما أوردناه لهم ، من توجيه السؤال فى الإرادة القديمة ، وقلنا ذلك عليهم ، فى نقطة القطب ، وفى جهة حركة الفلك . وتبين بهذا ، أن من لا يصدق بحدوث الأجسام ، لا يقدر على إقامة دليل ، على أن الأول ليس بجسم أصلاً .

مسألة

فى تعمجيزهم

عن إقامة الدليل على أن للعالم صانعاً وعلّة

فنقول : إن من ذهب إلى أن كل جسم فهو حادث ، لأنه لا يخلو عن الحوادث ، عقل مذهبه فى قولهم : إنه يفتقر إلى صانع وعلّة .
وأما أنتم فما الذى يمنعكم من مذهب الدهرية ؟ ! وهو أن العالم قديم كذلك ولا علّة له ، ولا صانع ؛ وإنما العلّة للحوادث ، وليس يحدث فى العالم جسم ، ولا ينعدم جسم ، وإنما تحدث الصور والأعراض .

فإن الأجسام التى هى فى السموات ، قديمة ؛ والعناصر الأربعة التى هى حشو فلك القمر ، وأجسامها وموادها ، قديمة ، وإنما تتبدل عليها الصور بالامتزاجات والاستحالات ، وتحدث النفوس الإنسانية ، والحيوانية ، والنباتية ؛ وهذه الحوادث تنهى علّها إلى الحركة الدورية ، والحركة الدورية قديمة ، ومصدرها نفس قديمة للفلك ؛ فإذا لا علّة للعالم ، ولا صانع لأجسامه ، بل هو كما هو عليه ، لم يزل قديماً كذلك بلا علّة — أعنى الأجسام — فما معنى قولهم : إن هذه الأجسام ، وجودها بعلة وهى قديمة ؟ !

فإن قيل : كل ما لا علّة له فهو واجب الوجود ، وقد ذكرنا من صفات واجب الوجود ، ما تبين به أن الجسم لا يكون واجب الوجود .

قلنا : وقد بينّا فساد ما أدعيتموه من صفات واجب الوجود ، وأن البرهان لا يدل إلا على قطع السلسلة ، وقد انقطعت عند الدهرى فى أول الأمر ، إذ يقول : لا علّة للأجسام ، وأما الصور والأعراض فبعضها علّة للبعض ، إلى أن

تنهى إلى الحركة الدورية ، وهى : بعضها سبب للبعض ، كما هو مذهب الفلاسفة ، وينقطع تسلسلها بها ، ومن تأمل ما ذكرناه ، علم عجز كل من يعتقد قدم الأجسام ، عن دعوى علة لها ، ولزمه الدهر والإلحاد كما صرح به فريق ، فهم الذين وفوا بمقتضى نظر هؤلاء .

فإن قيل : الدليل عليه أن هذه الأجسام ، إما أن تكون واجبة الوجود ، وهو محال ، وإما أن تكون ممكنة ، وكل ممكن يفتقر إلى علة .

قلنا : لا يفهم لفظ « واجب الوجود » و « ممكن الوجود » فكل تلبساتهم غيباء في هاتين اللفظتين ، فلنعُدل إلى المفهوم ، وهو نفي العلة وإثباتها ، فكأنهم يقولون : هذه الأجسام ، لها علة أم لا علة لها ؟ ! ، فيقول الدهرى : لا علة لها فما المستكبر ؟ ! ، وإذا غنى بالإمكان هذا ^(١) فنقول : إنه واجب ، وليس بممكن ، وقولهم : إن الجسم لا يمكن أن يكون واجباً تحكُّم لا أصل له .

فإن قيل : لا يُنكر أن الجسم له أجزاء ، وأن الجملة إنما تتقوم بالأجزاء ، وأن الأجزاء تكون سابقة على الذات في الجملة .

قلنا : ليكن كذلك فالجملة تقومت بالأجزاء واجتماعها ، ولا علة للأجزاء ، ولا لاجتماعها ، بل هى قديمة كذلك بلا علة فاعلة .

فلا يمكنهم رد هذا ، إلا بما ذكروه من لزوم نفي الكثرة عن الموجود الأول ، وقد أبطلناه عليهم ، ولا سبيل لهم سواه .

فبان أن من لا يعتقد حدوث الأجسام ، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً .

مسألة

في تعجيز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره

ويعلم الأنواع والأجناس بنوع كلي

فنقول : أما المسلمون لما انحصر عندهم الوجود ؛ في حادث وقديم ، ولم يكن عندهم قديم إلا الله سبحانه وصفاته ، وكان ما عداه حادثاً من جهته بإرادته ، حصل عندهم مقدمة ضرورية في علمه ، فإن المراد — بالضرورة — لا بد أن يكون معلوماً للمريد ، فبنوا عليه أن الكل معلوم له ، لأن الكل مراد له ، وحادث بإرادته ، فلا كائن إلا وهو حادث بإرادته ، ولم يبق إلا ذاته . ومهما ثبت أنه مريد عالم بما أُراده فهو حي بالضرورة ، وكل حي يعرف غيره ، فهو بأن يعرف ذاته أولى ، فصار الكل عندهم معلوماً لله تعالى ، وعرفوه ^(١) بهذا الطريق ، بعد أن بان لهم أنه مريد لإحداث العالم .

فأما أنتم ، إذا زعمتم : أن العالم قديم ، لم يحدث بإرادته ، فن أبن عرفتم أنه يعرف غيره ذاته ؟ ! ، فلا بد من الدليل عليه .

وحاصل ما ذكره « ابن سينا » في تحقيق ذلك ، في أدراج ^(٢) كلامه ، يرجع إلى فنين .

الفن الأول : أن الأول موجود لا في مادة ، وكل موجود لا في مادة فهو عقل محض وكل ما هو عقل محض ، فجميع المعقولات مكشوفة له ، فإن المانع عن إدراك الأشياء كلها ، التعلق بالمادة ، والاشتغال بها ، ونفسُ الآدى

(١) يعني « العلم » .

(٢) يقال « أنفثته في درج كتابي » ، بسكون الراء أى في طيه .

مشغولة بتدبير المادة — أى البدن — ، فإذا انقطع شغله بالموت ، ولم يكن قد تدنّس بالشهوات البدنية ، والصفات الردية ، المتعدية إليه من الأمور الطبيعية ، انكشفت له حقائق العقولات كلها ، ولذلك قُضى بأن الملائكة كلهم ، يعرفون جميع العقولات ، ولا يشذ عنهم شيء ، لأنهم أيضاً عقول مجردة ، لا فى مادة .

فتقول : قولكم : إن الأول موجود لا فى مادة ، إن كان المعنى به ، أنه ليس بجسم ولا منطبع فى جسم ، بل هو قائم بنفسه ، من غير تحيُّز ، واختصاص بجهة ؛ فهو مسلم .

فبقى قولكم : وما هذه صفته ، فهو عقل مجرد ، فإذا يُعنى بالعقل ؟ ! ، إن عنيتم به ما يعقل سائر الأشياء ، فهو نفس المطلوب ، وموضع التزاع ؛ فكيف أخذته فى مقدمات قياس المطلوب ؟ ! ، وإن عنيتم به غيره ، وهو أنه يعقل نفسه ، فربما يسلم لك إخوانك من الفلاسفة ذلك ؛ ولكن يرجع حاصله ، إلى أن ما يعقل نفسه ، يعقل غيره ؛ فيقال : ولم أدعيت هذا ؟ ! ، وليس ذلك بضرورى ؛ وقد انفرد به « ابن سينا » عن سائر الفلاسفة ، فكيف تدعّيه ضرورياً ؟ ! ، وإن كان نظرياً ، فما البرهان عليه ؟ ! .

فإن قيل : لأن المانع من إدراك الأشياء ، المادة ، ولا مادة .

فتقول : نسلم أنها مانع ، ولا نسلم أنها المانع فقط ، وينتظم قياسهم ، على شكل « القياس الشرطى » وهو أن يقال : إن كان هذا فى مادة ، فهو لا يعقل الأشياء ، ولكنه ليس فى المادة ، فإذا يعقل الأشياء ؛ فهذا استثناء « تقيض المقدم » واستثناء « تقيض المقدم » غير منتج بالاتفاق ؛ وهو كقول القائل : إن كان هذا إنساناً ، فهو حيوان ، لكنه ليس بإنسان ، فإذا ليس بحيوان ؛ وهذا لا يلزم ، إذ ربما لا يكون إنساناً ، ويكون فرساً ، فيكون حيواناً ، نعم استثناء « تقيض المقدم » ، ينتج « تقيض التالى » ، على ما ذكر فى المنطق ، بشرط ، وهو ثبوت انعكاس « التالى على المقدم » وذلك بالحصص ، وهو كقولهم : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، لكن الشمس ليست بطالعة ، فالنهار غير

موجود ، لأن وجود النهار لا سبب له سوى طلوع الشمس ، فكان أحدهما منعكساً على الآخر .

وبيان هذه الأوضاع والألفاظ ، يفهم في كتاب « معيار العلم » الذي صنفناه مضموماً إلى هذا الكتاب .

فإن قيل : نحن ندعى التعاكس ، وهو أن المانع محصور في المادة ، فلا مانع سواها .

قلنا : هذا تحكُّم ، فما الدليل عليه ؟ !

الفرن الثاني : قوله : إنا وإن لم نقل : إن الأول مرید للإحداث ، ولا إن الكل حادث حدوثاً زمانياً ، إنا نقول : إنه فعله ، وقد وجد منه ، إلا أنه لم يزل بصفة الفاعلين ، فلم يزل فاعلاً ؛ ولا تفارق غيرنا إلا في هذا القدر ، وأما في أصل الفعل فلا ؛ وإذا وجب كونُ الفاعل عالماً — بالاتفاق — بفعله فالكل عندنا من فعله .

والجواب من وجهين :

أحدهما ، أن الفعل قسمان :

(أ) إرادى ، كفعل الحيوان والإنسان .

(ب) وطبيعى ، كفعل الشمس في الإضاءة ، والنار في التسخين ، والماء في التبريد .

وإنما يلزم العلم بالفعل ، في الفعل الإرادى ، كما في الصناعات البشرية ، وأما في الفعل الطبيعى فلا .

وعندكم أن الله سبحانه وتعالى ، فعلَ العالمَ بطريق الزوم عن ذاته ، بالطبع والاضطرار ، لا بطريق الإرادة والاختيار ، بل لزم الكلُّ ذاته ، كما يلزم النور الشمس ؛ وكما لا قدرة للشمس على كَفِّ النور ، ولا للنار على كَفِّ التسخين ،

فلا قدرة للأول ، على الكفّ عن أفعاله ، تعالى عن قولهم علواً كبيراً ، وهذا النمط ، وإن تُجَوِّزَ بتسميته فعلاً ، فلا يقتضى علماً للفاعل أصلاً .

فإن قيل : بين الأمرين فرقٌ ، وهو أن صدور الكل عن ذاته ، بسبب علمه بالكل ، فتمثّلُ النظام الكلى ، هو سبب فيضان الكل ، ولا مسبب له سوى العلم بالكل ، والعلم بالكل عين ذاته ، فلو لم يكن له علم بالكل ، لما وجد منه الكل ، بخلاف النور من الشمس .

قلنا : وفي هذا خالفك إخوانك ، فإنهم قالوا : ذاته تعالى ذاتٌ ، يلزم منها وجود الكل ، على ترتيبه بالطبع والاضطرار ، لا من حيث إنه عالم به ، فما المحيل لهذا المذهب ، مهما وافقهم على نفي الإرادة ؟ ! ، وكما لم يشترط علمُ الشمس بالنور ، للزوم النور ، بل يتبعها النور ضرورة ، فليقدر ذلك في الأول ولا مانع منه .

الوجه الثاني : هو أنه إن سلّم لهم أن صدور الشيء من الفاعل ، يقتضى العلم أيضاً بالصادر ، فعندهم فعل الله تعالى واحد ، وهو المعلول الأول ، الذى هو عقل بسيط ، فينبغى ألا يكون عالماً إلا به ، والمعلول الأول يكون عالماً أيضاً ، بما صدر منه فقط ، فإن الكل لم يوجد من الله تعالى دفعة واحدة ، بل بالوساطة والتولد واللزوم ، والذى يصدر ممن يصدر منه ، لم ينبغى أن يكون معلوماً له ؟ ! ، ولم يصدر منه إلا شيء واحد ؟ بل هذا لا يلزم في الفعل الإرادى ، فكيف في الطبيعى ؟ ! ، فإن حركة الحجر من فوق جبل ، قد تكون بتحريك إرادى ، يوجب العلم بأصل الحركة ، ولا يوجب العلم بما يتولد منها بوساطتها ، من مصادمته ، وكسره غيره ، فهذا أيضاً لا جواب لهم عنه .

فإن قيل : لو قضينا بأنه لا يعرف إلا نفسه ، لكان ذلك في غاية الشناعة ، فإن غيره يعرف نفسه ، ويعرفه ، ويعرف غيره ، فيكون في الشرف فوقه ، وكيف يكون المعلول أشرف من العلة ؟ ! .

قلنا : هذه الشناعة لازمة ، من مقالة الفلاسفة في نفي الإرادة ، ونفي حدوث العالم ، فيجب ارتكابها ، كما ارتكبها سائر الفلاسفة . أو لا بد من

ترك الفلسفة ، والاعتراف بأن العالم حادث بالإرادة .

ثم يُقال : بم تنكرون على من يقول من الفلاسفة : إن ذلك ليس بزيادة شرف ، فإن العلم إنما احتاج إليه غيره ، ليستفيد به كمالاً ، فإنه في ذاته ناقص ، والإنسان شرف بالمعقولات ، إماماً ليطلع على مصالحه في العواقب ، في الدنيا والآخرة ، وإما لتكمل ذاته المظلمة الناقصة ، وكذا سائر المخلوقات .

وأما ذات الله سبحانه وتعالى ، فستغنى عن التكميل ، بل لو قدر له علمٌ يكتمل به ، لكانت ذاته ، من حيث ذاته ، ناقصةً .

وهذا كما قلت في السمع والبصر ، وفي العلم بالجزئيات الداخلة تحت الزمان ، فإنك وافقت سائر الفلاسفة ، على أن الله تعالى متزه عنه ، وأن المتغيرات الداخلة في الزمان ، المنقسمة إلى ما « كان » و « سيكون » لا يعرفها الأول ، لأن ذلك يوجب تغيراً في ذاته ، وتأثيراً ؛ ولم يكن في سلب ذلك عنه نقصان ، بل هو كمال ، وإنما النقصان في الحواس والحاجة إليها ، ولولا نقصان الآدمي ، لما احتاج إلى حواس ، لتحرسه عما يتعرض للتضرر ^(١) به .

وكذلك العلم بالحوادث الجزئية ، زعمتم أنه نقصان ، فإذا كنا نعرف الحوادث كلها ، ندرك المحسوسات كلها ، والأول لا يعرف شيئاً من الجزئيات ، ولا يدرك شيئاً من المحسوسات ، ولا يكون ذلك نقصاناً ، فالعلم بالكلييات العقلية أيضاً ، يجوز أن يثبت لغيره ، ولا يثبت له ، ولا يكون فيه نقصان أيضاً ، وهذا لا يخرج منه .

مسألة

في تعجيزهم

عن إقامة الدليل على أنه يعرف ذاته أيضاً

فنتقول : المسلمون لما عرفوا حدوث العالم بإرادته ، استدلوا بالإرادة على العلم ، ثم بالإرادة والعلم جميعاً ، على الحياة ، ثم بالحياة على أن كل حي ، يشعر بنفسه ، وهو حي ، فيعرف أيضاً ذاته ، فكان هذا منهجاً معقولاً ، في غاية المثانة .

فأما أنتم ، فإذا تقيّم الإرادة والإحداث ، وزعمتم أن ما يصدر عنه ، يصدر بلزوم على سبيل الضرورة والطبع ، فأى بُعْدٍ في أن تكون ذاته ذاتاً ، من شأنها أن يوجد منها المعلول الأول فقط ؟ ! ، ثم يلزم من المعلول الأول ، المعلول الثاني ، إلى تمام ترتيب الموجودات ، ولكنه مع ذلك لا يشعر بذاته ، كالنار يلزم منها السخونة ، والشمس يلزم منها النور ، ولا يعرف واحد منهما ذاته ، كما لا يعرف غيره ، بل من يعرف ذاته ، يعرف ما يصدر عنه ، فيعرف غيره ، وقد بينّا من مذهبهم ، أنه لا يعرف غيره ، وألزمنا من خالفهم من ذلك ، موافقتهم بحكم وضعهم ؛ وإذا لم يعرف غيره ، لم يبعد ألا يعرف نفسه .

فإن قيل : بكل من لا يعرف نفسه ، فهو ميت ، فكيف يكون الأول ميتاً ؟ ! .

قلنا : فقد لزمكم ذلك على مساق مذهبكم ، إذ لا فصل بينكم وبين من قال : كل من لا يفعل ، بإرادة ، وقدرة ، واختيار ، ولا يسمع ، ولا يبصر ، فهو ميت ، ومن لا يعرف غيره فهو ميت ، فإن جاز أن يكون الأول خالياً عن

هذه الصفات كلها، فأى حاجة به إلى أن يعرف ذاته ؟ ! ، فإن عادوا إلى أن كل ما هو برىء عن المادة، فهو عقل بذاته ، فيعقل نفسه، فقد يئسنا أن ذلك تحكّم ، لا برهان عليه .

فإن قيل : البرهان عليه ، أن الموجود ينقسم : إلى حى ، وإلى ميت ، والحى أقدم وأشرف من الميت ، والأول أقدم وأشرف ، فيكون حيا ، وكل حى يشعر بذاته ، إذ يستحيل أن يكون فى معلولاته الحى ، وهو لا يكون حيا .

قلنا : هذه تحكّمات ، فإننا نقول : لم يستحيل أن يلزم ، ممن لا يعرف نفسه، من يعرف نفسه ، بالوسائط الكثيرة ، أو بغير واسطة ؟ ! ؛ فإن كان المحيل لذلك، كون^(١) المعلول أشرف من العلة ، فلم يستحيل أن يكون المعلول أشرف من العلة ؟ ! ، وليس هذا بدهيا .

ثم لم تنكرون على من يقول : إن شرفه، فى أن وجود الكل ، تابع لذاته ؛ لا فى علمه ؟ ! ، والدليل^(٢) عليه ، أن غيره ربما عرف أشياء سوى ذاته ، ويرى ويسمع ، وهو لا يرى ، ولا يسمع ؛ ولو قال قائل : الموجود ينقسم : إلى البصير ، والأعمى ؛ والعالم ، والجاهل ؛ فليكن البصير أقدم ، وليكن الأول بصيرا ، وعالما بالأشياء ؛ لكنكم تنكرون ذلك ، وتقولون : ليس الشرف فى البصر والعلم بالأشياء ، بل فى الاستغناء عن البصر والعلم ، وكون الذات بحيث يوجد منه الكل ، الذى فيه العلماء وذوو الأبصار .

فكذلك لا شرف فى معرفة الذات ، بل فى كونه مبدأ ، لذوات المعرفة ، وهذا شرف مخصوص به .

فبالضرورة يضطرون ، إلى نفي علمه أيضاً بذاته ، إذ لا يدل عليه شيء من ذلك سوى الإرادة ، ولا يدل على الإرادة ، سوى حدوث العالم ، وبفساد ذلك يفسد هذا كله ، على من يأخذ هذه الأمور ، من نظر العقل ، فجميع

(١) أى ما يلزمه من كون المعلول أشرف من العلة .

(٢) أى من طرف من يرى أن شرفه على الكائنات من جهة أخرى غير العلم ، كسمية الكل له .

ما ذكروه من صفات الأول ، أو تقوه ، لا حجة لهم عليه ، إلا تخمينات وظنون ، يستكف الفقهاء منها في الظنيات .

ولا غرو ، لو حار العقل في الصفات الإلهية ، ولا عجب ، إنما العجب من إعجابهم ، بأنفسهم وبأدلتهم ، ومن اعتمادهم أنهم عرفوا هذه الأمور ، معرفة يقينية ، مع ما فيها من الخبط والخيال .

مسألة

فى إبطال قولهم : إن الله — تعالى عن قولهم —

لا يعلم الجزئيات المتقسمة بانقسام الزمان : إلى الكائن ، وما كان ، وما يكون

وقد اتفقوا على ذلك ، فإن من ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه ، فلا يحتق هذا من مذهبه ، ومن ذهب إلى أنه يعلم غيره — وهو الذى أختاره « ابن سينا » — فقد زعم أنه يعلم الأشياء ، علماً كلياً ، لا يدخل تحت الزمان ، ولا يختلف بالماضى والمستقبل والآن ؛ ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه ، مثقالُ ذرة فى السموات ولا فى الأرض ، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلى . ولا بد أولاً من فهم مذهبهم ، ثم الاشتغال بالاعتراض .

* * *

ونبين هذا بمثال ، وهو أن الشمس مثلاً ، تنكسف بعد أن لم تكن منكسفة ، ثم تنجلي ، فتحصل لها ثلاثة أحوال — أعنى الكسوف : —

(أ) حال هو فيها معلوم ، منتظر الوجود ، أى سيكون .

(ب) وحال هو فيها موجود ، أى هو كائن .

(ج) وحال ثالثة هو فيها معلوم ، ولكنه كان من قبل .

ولنا بإزاء هذه الأحوال الثلاثة ، ثلاثة علوم مختلفة .

(أ) فإننا نعلم أولاً ، أن الكسوف معلوم ، وسيكون .

(ب) وثانياً أنه كائن .

(ج) وثالثاً أنه كان ، وليس كائناً الآن .

وهذه العلوم الثلاثة متعددة ومختلفة ، وتعاقبها على انخل يوجب تغير الذات العالمة ، فإنه لو علم بعد الانجلاء ، أن الكسوف موجود الآن ، كما كان قبل ، لكان جهلاً لا علماً ، ولو علم عند وجوده أنه معدوم ، لكان جاهلاً ، فبعض هذه لا يقوم مقام بعض .

فزرعوا أن الله تعالى ، لا تختلف حاله ، في هذه الأحوال الثلاثة ، فإنه يؤدي إلى التغير ، وما لم تختلف حاله ، لم يتصور أن يعلم هذه الأمور الثلاثة ، فإن العلم يتبع المعلوم ، فإذا تغير المعلوم ، تغير العلم ، وإذا تغير العلم ، فقد تغير العالم لا محالة ، والتغير على الله تعالى محال .

ومع هذا زعم : أنه يعلم الكسوف وجميع صفاته وعوارضه ، ولكن علماً هو متصف به في الأزل والأبد ، ولا يختلف ، مثل أن يعلم مثلاً ، أن الشمس موجودة ، وأن القمر موجود ، فإنهما حصلا منه ، بوساطة الملائكة ، التي سموها باصطلاحهم ، عقولاً مجردة ؛ ويعلم أنها تتحرك ، حركات دورية ، ويعلم أن بين فلكيهما تقاطعاً ، على نقطتين هما الرأس والذنب ، وأنهما يجتمعان في بعض الأحوال ، في العقدتين ، فتتكسف الشمس ، أي يحول جرم القمر ، بينها وبين أعين الناظرين ، فتستر الشمس عن الأعين ، وأنه إذا جاوز العقدة مثلاً ، بمقدار كذا ، وهو سنة مثلاً ، فإنها تنكسف مرة أخرى ، وأن ذلك الانكشاف يكون في جميعها ، أو ثلثها ، أو نصفها ، وأنه يمكث ساعة أو ساعتين ، وهكذا إلى جميع أحوال الكسوف وعوارضه ؛ ولا يعزب عن علمه شيء ، ولكن علمه بهذا ، قبل الكسوف ، وفي حال الكسوف ، وبعد الانجلاء ، على وتيرة واحدة ، لا يختلف ، ولا يوجب تغيراً في ذاته .

وكذا علمه بجميع الحوادث ، فإنها إنما تحدث بأسباب ، وتلك الأسباب لها أسباب آخر ، إلى أن تنتهي إلى الحركة الدورية ، السماوية .

وسبب الحركة الدورية نفس السموات ، وسبب تحريك النفوس ، الشوق إلى التشبه بالله تعالى ، والملائكة المقربين .

فالكل معلوم له ، أي هو منكشف له ، انكشافاً واحداً متناسباً ، لا يؤثر

فيه الزمان ، ومع هذا ، فحال الكسوف ، لا يقال : إنه يعلم أن الكسوف موجود الآن ، ولا يعلم بعده أنه انجلى الآن .

وكل ما يجب في معرفته الإضافة إلى الزمان ، فلا يتصور أن يعلمه ، لأنه يوجب التغير .

هذا فيما ينقسم بالزمان ، وكذا مذهبهم فيما ينقسم بالمادة والمكان ، كأشخاص الناس والحيوانات ، فإنهم يقولون : لا يعلم عوارض زيد وعمره ونخالد ، وإنما يعلم الإنسان المطلق بعلم كلي ، ويعلم عوارضه ، وخواصه ، وأنه ينبغي أن يكون بدنه مركباً من أعضاء ، بعضها للبطش ، وبعضها للمشي ، وبعضها للإدراك ، وبعضها زوج ، وبعضها فرد ، وأن قواه ينبغي أن تكون مبثوثة في أجزائه ، وهلم جرا ، إلى كل صفة في خارج الآدمي وباطنه ، وكل ما هو من لواحقه ، وصفاته ، ولوازمه ، حتى لا يعزب عن علمه شيء ، ويعلمه كلياً . فأما شخص زيد ، فإنما يتميز عن شخص عمرو ، للحس ^(١) لا للعقل ، فإن عماد التميز ، إليه الإشارة إلى جهة معينة ، والعقل يعقل الجهة المطلقة الكلية والمكان الكلي ، فأما قولنا : « هذا » و « هذا » فهو إشارة إلى نسبة حاصلة لذلك المحسوس ، إلى الحاس ، لكونه منه على قرب ، أو بعد ، أو جهة معينة ، وذلك يستحيل في حقه .

وهذه ^(٢) قاعدة اعتقلوها ، واستأصلوها بها الشرائع بالكلية ، إذ مضمونها ، أن

(١) أى أن الذى يتبين ذلك التميز هو قوة الحس ، لا قوة العقل .

(٢) هذا هو فهم الغزالي في نظرية الفلاسفة الإسلاميين إلى العلم الإلهي ، ويحسن بنا أن نقرأ بأنفسنا نص عبارتهم في هذا المقام ، وإليك ما قاله « ابن سينا » في الإشارات :
إشارة :

الأشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات ، من حيث تجب بأسبابها ، منسوبة إلى مبدأ ، نوعه في شخصه ، تخصص به ، كالكسوف الجزئي ، فإنه قد يعقل وقوعه ، بسبب تواف أسبابه الجزئية وإحاطة العقل بها وتعقلها ، كما تعقل الكليات .

وذلك غير الإدراك الجزئي الزماني لها ، الذى يحكم أنه وقع الآن ، أو قبله ، أو يقع بعده . بل مثل أن يعقل ، أن كسوفاً جزئياً ، يمرض عند حصول القمر - وهو جزئى ما - وقت كذا - وهو جزئى ما - في مقابلة كذا .

زيداً مثلاً ، لو أطاع الله تعالى أو عصاه ، لم يكن الله عز وجل عالماً بما يتجدد من أحواله ، لأنه لا يعرف زيداً بعينه ، فإنه شخص ، وأفعاله حادثة بعد أن لم تكن ، وإذا لم يعرف الشخص ، لم يعرف أحواله وأفعاله ، بل لا يعرف كفر زيد ولا إسلامه ، وإنما يعرف كفر الإنسان وإسلامه مطلقاً ، كلياً لا مخصوصاً بالأشخاص .

ثم ربما وقع ذلك الكسوف ، ولم تكن عند العقل الأول إحاطة بأنه وقع أو لم يقع ؛ وإن كان معقولاً له على النحو الأول ، لأن هذا إدراك آخر جزئى ، يحدث مع حدوث المدرك ، ويزول مع زواله . وذلك الأول يكون ثابتاً الدهر كله ، وإن كان علماً بجزئى ، وهو أن العاقل يعقل ، أن بين كون القمر فى موضع كذا ، وبين كونه فى موضع كذا ، يكون كسوف معين ، فى وقت معين من زمان أول الحالين محدود ؛ عقله ذلك أمر ثابت ، قبل كون الكسوف ، ومعه وي بعده .

تنبيه وإشارة :

قد تتغير الصفات للأشياء على وجوه :
منها مثل أن يسود الذى كان أبيض ، وذلك باستحالة صفة متقابلة ، غير مضافة .
ومنما مثل أن يكون الشيء ، قادراً على تحريك جسم ما ، فلو عدم ذلك الجسم ، استحال أن يقال : إنه قادر على تحريكه ، فاستحال إذن هو عن صفته ، ولكن من غير تغيير فى ذاته ، بل فى إضافته ، فإن كونه قادراً صفة له واحدة ، تلحقها إضافة إلى أمر كلى ، من تحريك أجسام بحال ما مثلاً ، لزوماً أولاً ذاتياً ، ويدخل فى ذلك زيد ، وعمرو ، وحجارة ، وشجرة ، دخلاً ثانياً ، فإنه ليس كونه قادراً ، متعلقاً به الإضافات المعينة ، تعلق ما لا يد منه ، فإنه لو لم يكن زيد أصلاً فى الإمكان ، ولم تقع إضافة القوة إلى تحريكه أبداً ، ما ضر ذلك فى كونه قادراً على التحريك .
فإذن أصل كونه قادراً ، لا يتغير بتغير أحوال المقلوب عليه من الأشياء ، بل إنما تتغير الإضافات الخارجة فقط .

فهذا القسم كالمقابل للذى قبله .
ومنما مثل أن يكون الشيء عالماً بأن شيئاً ليس ، ثم يحدث الشيء ، فيصير عالماً بأن الشيء آيس ، فتتغير الإضافة والصفة المضافة معاً ، فإن كونه عالماً بشيء ما ، تختص الإضافة به ، حتى إنه إذا كان عالماً بمعنى كلى ، لم يكف ذلك فى أن يكون عالماً بجزئى جزئى ، بل يكون العلم بالنتيجة ، علماً مستأنفاً ، تلزمه إضافة مستأنفة ، وهىة للنفس مستجدة ، لها إضافة مستجدة مخصوصة ، غير العلم بالمقدمة ، وغير هىة تحققها ، لا كما كان فى كونه قادراً ، له هىة واحدة ، إضافات شئ .
فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه ، من علم ووجود ، وجب أن يختلف حال الشيء ، الذى له الصفة ، لا فى إضافة الصفة نفسها فقط بل وفى الصفة التى تلزمها تلك الإضافة أيضاً .
فما ليس موضوعاً للتغير ، لم يجوز أن يمرض له تبدل بحسب القسم الأول ، ولا بحسب القسم الثالث .
وأما بحسب القسم الثانى فقد يجوز فى إضافات بعيدة لا تؤثر فى الذات .

بل يلزم أن يقال تحدى محمد - صلى الله عليه وسلم - بالنبوة ، وهو لم يعرف في تلك الحال أنه تحدى به ، وكذلك الحال مع كل نبي معين ، وإنه إنما يعلم أن من الناس من يتحدى بالنبوة ، وأن صفة أولئك كذا وكذا ، فأما النبي المعين بشخصه ، فلا يعرفه ، فإن ذلك يعرف بالحس ، والأحوال الصادرة منه لا يعرفها ، لأنها أحوال تنقسم بانقسام الزمان ، في شخص معين ، ويوجب إدراكها على اختلافها تغيراً .

نكتة :

كونك ميمناً وشمالاً ، إضافة محضة ، وكونك قادراً ومالماً ، هو كونك في حال متغيرة في نفسك تتبعها إضافة لازمة أو لاحقة ، فأنت بهما ذو حال مضافة ، لا ذو إضافة محضة .

تذنيب :

فالواجب الوجود ، يجب ألا يكون علمه بالجزئيات ، علماً زمانياً ، حتى يدخل فيه ، الآن ، والماضي ، والمستقبل ، فيعرض لصفة ذاته ، أن تتغير ، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات ، على الوجه المقدس العالي ، على الزمان والدهر .
ويجب أن يكون عالماً بكل شيء ، لأن كل شيء لازم بوسط ، أو بغير وسط ، يتأدى إليه بعينه قدره ، الذي هو تفصيل قضائه الأول ، تأدياً واجباً ، إذ كان ما لا يجب لا يكون كما علمت .
ص ١٨٢ ط ليدن .

هذا هو نص « ابن سينا » الذي يتحدث الفزالي عنه وعن « الفارابي » حين يقرر هذه القاعدة وقد عرفت رأي الفزالي فيه ، وقد وافقه في هذا الفهم كثيرون ، نذكر من بينهم الإمام « الرازي » شارح الإشارات حيث يقول ص ٧٧ ج ٢ « لما فرغ من بيان أن الجزئيات كيف تعلم حتى يلزم التغير ، وكيف تعلم حتى لا يلزم التغير ، وكان التغير على واجب الوجود بمتناً ، صرح في هذا الفصل بالنتيجة ، فقال يجب ألا يكون عالماً بالجزئيات علماً زمانياً متغيراً ، ويجب أن يكون عالماً بها على الوجه الثاني ، الذي لا يتغير بتغير الزمان » .

وأيضاً « الطوسي » حيث يقول ، تعليقاً على النص ، شارحاً ومعتزلاً ، ص ٧٧ ج ٢ « واعلم أن هذه السياقة ، تشبه سياقة الفقهاء ، في تخصيص بعض الأحكام العامة ، بأحكام تعارضها في الظاهر ، وذلك لأن الحكم بأن العلم بالعلمة يوجب العلم بالعلول ، إن لم يكن كلياً ، لم يمكن أن يحكم بإحاطة الواجب بالكل ؛ وإن كان كلياً ، وكان الجزئي المتغير ، من جملة معلولاته ، أوجب ذلك الحكم أن يكون عالماً به لا محالة .

فالقول بأنه لا يجوز أن يكون عالماً به ، لا متناع كون الواجب موضوعاً للتغير ، تخصيص لذلك الحكم الكل بحكم آخر عارضه في بعض الصور ، وهذا دأب الفقهاء ، ومن يجري مجراهم . ولا يجوز أن يقع أمثال ذلك في المباحث المعقولة ، لامتناع تعارض الأحكام فيها ، فالصواب أن يؤخذ ببيان هذا المطلوب من مأخذ آخر ، وهو أن يقال :

فهذا ما أردنا أن نذكره من نقل مذهبهم أولاً ، ثم من تفهيمه ثانياً ، ثم نبين ما فيه من القباح اللازمة عليه ثالثاً ، فلنذكر الآن خباياهم ، ووجه بطلانه .

• • •

وخبائهم أن هذه أحوال ثلاثة مختلفة ، والمختلفات إذا تعاقبت على محل واحد

العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ، ولا يوجب الإحساس به ، وإدراك الجزئيات المتغيرة ، من حيث هي متغيرة ، لا يمكن إلا بالآلات الجسمانية ، كالحواس وما يجرى مجراها ، والمدرك بذلك الإدراك يكون موضوعاً للتغير لا محالة ، أما إدراكها على الوجه الكلي ، فلا يمكن إلا أن يدرك بالعقل ، والمدرك بهذا الإدراك يمكن ألا يكون موضوعاً للتغير .

فإذن الواجب الأول ، وكل ما لا يكون موضوعاً للتغير ، بل كل ما هو عاقل ، يمتنع أن يدركها — من جهة ما هو عاقل — على الوجه الأول ، ويجب أن يدركها على الوجه الثاني .

ذاك هو فهم « الغزالي » و « الرازي » و « الطوسي » في النص ولكنه غير معين فيه ، بل هناك متسع لسواء ، « فالشيرازي » صاحب « المحاكمات » يقول — نقلاً عن حاشية « الإمام محمد عبده » على العقائد العنصرية ، ص ١١٢ — : « إن اعتراضه — يعني الطوسي — وارد على ما فهمه هو من كلام الشيخ — يعني « ابن سينا » — لا على مراد الشيخ ، كما حققناه ، لما أن العلم بالجزئيات المتغيرة ، إنما يكون متغيراً ، لو كان ذلك العلم زمانياً ، أي مختصاً بزمان ، دون زمان ، ليتحقق العلم في زمان ، وعدمه في زمان آخر ، كما في علومنا .

وأما على الوجه المقدس عن الزمان ، بأن يكون الواجب تعالى ، علماً أزلاً وأبداً ، بأنه زيداً داخل في الدار في زمان كذا ، وخارج منها في زمان كذا ، بعده أو قبله ، — بالجمل الإسمية ، لا بالفعلية الدالة على أحد الأزمنة — ؛ فلا تغير أصلاً ، لأن جميع الأزمنة ، كجميع الأمكنة ، حاضرة عنده تعالى ، أزلاً وأبداً ، فلا حال ولا حاضر ، ولا مستقبل ، بالنسبة إلى صفاته تعالى ، كما لا قريب ولا بعيد ، من الأمكنة بالنسبة إليه تعالى .

وأما أن إدراك الجزئيات المتغيرة ، من حيث تغيرها ، لا يكون إلا بالآلات الجسمانية ، فنسرع بل إنما هو بالقياس إلينا أيضاً .

وظاهر أن هذه نزعة أخرى تحاول أن تفهم النص على خلاف ما فهمه الغزالي وشيعته .

ويعلق « الإمام محمد عبده » على هذه المحاولة بقوله « وكلام الشيخ — يعني « ابن سينا » — على هذا المحمل — يعني محمل صاحب المحاكمات — من أحسن الكلام في هذا الباب ، وهو تحقيق مذهب الفلاسفة .

وهذا الذي قد اشتهر عنهم ، شيء أخذ من ظاهر عباراتهم ، وجرى عليه بعض المتفلسفين ، جهلاً ، فربحوا ظناً بغير علم .

بل صريح عبارة الشيخ « أبي نصر الفارابي » في « الفصوص » أنه يعلم الجزئيات الشخصية ، على وجه شخصيتها .

هذان لزمان من الأنعام ، حاولا أن يفسرا النص ، ويشرحاه ، وهما متضاربان متباينان ، ولم أر بأساً في أن أطيل بذكرهما ، فإن الأمر جد خطير ، كما سنعرفه آخر الكتاب إن شاء الله .

أوجبت فيه تغيراً ، لا محالة ، فإن كان في حال الكسوف ، عالماً بأنه سيكون ، كما كان قبله ، فهو جاهل لا عالم ، وإن كان عالماً بأنه كائن ، وقبل ذلك كان عالماً ، بأنه ليس بكائن وأنه سيكون ، فقد اختلف علمه ، واختلف حاله ، فلزم التغير ، إذ لا معنى للتغير ، إلا اختلاف العالم ، فإن من لم يعلم شيئاً ثم علمه ، فقد تغير ، ومن لم يكن له علم بأنه كائن ، ثم حصل حال الوجود فقد تغير .

وحققوا هذا ، بأن الأحوال ثلاثة :

(أ) حال هي إضافة محضة ، ككونك يميناً وشمالاً ، فإن هذا لا يرجع إلى وصف ذاتي ، بل هو إضافة محضة ، فإن تحول الشيء الذي كان على يمينك إلى شمالك ، تغيرت إضافتك ، ولم تتغير ذاتك بحال ، وهذا تبدل إضافة على الذات ، وليس بتبدل الذات .

(ب) ومن هذا القبيل إذا كنت قادراً على تحريك أجسام حاضرة بين يديك ، فانعدمت الأجسام أو انعدم بعضها ، لم تتغير قواك الغريزية ، ولا قدرتك ، لأن قدرتك قدرة على تحريك الجسم المطلق أولاً ، ثم على المعين ثانياً — من حيث إنه جسم — فلم تكن إضافة القدرة إلى الجسم المعين ، وصفاً ذاتياً ، بل إضافة محضة ، فتغيرها يوجب زوال إضافة ، لا تغيراً في حال القادر .

(ج) والثالث ، تغير في الذات ، وهو ألا يكون عالماً ، فيعلم ؛ أولاً يكون قادراً ، فيقلر ، فهذا تغير .

وتغير المعلوم يوجب تغير العلم ، فإن حقيقة ذات العلم ، تدخل فيه الإضافة إلى المعلوم الخاص ، إذ حقيقة العلم المعين ، تعلقه بذلك المعلوم المعين ، على ما هو عليه ، فتعلقه به على وجه آخر ، علم آخر بالضرورة ، فتعاقبهما يوجب اختلاف حال العالم .

ولا يمكن أن يقال : إن للذات علماً واحداً ، فيصير علماً بالكون ، بعد كونه علماً بأنه سيكون ، ثم هو يصير علماً بأنه كان ، بعد أن كان علماً ،

بأنه كائن ، فالعلم واحد متشابه الأحوال ، وقد تبدلت عليه الإضافة ، لأن الإضافة في العلم حقيقة ذات العلم ، فتبدلها يوجب تبدل ذات العلم ، فيلزمه التغير ، وهو محال على الله تعالى .

• • •

والاعتراض من وجهين :

أحدهما أن يقال : **يَمَّ تَنَكَّرُونَ** على من يقول : **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى** ، له علم واحد ، بوجود الكسوف مثلاً ، في وقت معين ، وذلك العلم قبل وجوده ، علم بأنه سيكون ، وهو بعينه عند الوجود ، علم بأنه كائن ، وهو بعينه بعد الانجلاء ، علم بالانقضاء ^(١) ، وإن هذه الاختلافات ، ترجع إلى إضافات ، لا توجب تبدلاً في ذات العلم ، فلا توجب تغيراً في ذات العالم ، فإن ذلك يتزل منزلة الإضافة المحضة ، فإن الشخص الواحد ، يكون عن يمينك ، ثم يرجع إلى قدامك ، ثم إلى شمالك ، فتتعاقب عليك الإضافات ، والمتغير ذلك الشخص المتنقل ، دونك .

وهكذا ينبغي أن يفهم الحال في علم الله عز وجل ، فإذا نسلم أنه يعلم الأشياء بعلم واحد ، في الأزل والأبد والحال ، لا يتغير .

وغرضهم نفي التغير ، وهو متفق عليه .

وقولهم : من ضرورة إثبات العلم بالكون الآن ، والانقضاء ، بعده ؛ تغير ، فليس بمسلم ، فمن أين عرفوا ذلك ؟ ! ، فلو خلق الله تعالى ، لنا علماً ، بقدم زيد غداً ، عند طلوع الشمس ، وأدام هذا العلم ، ولم يخلق لنا علماً آخر ، ولا غفلة عن هذا العلم ، لكننا عند طلوع الشمس ، عالمين — بمجرد العلم السابق — بقدمه الآن ، وبعده بأنه قد قدم من قبل ، وكان ذلك العلم الواحد الباقي ، كافياً في الإحاطة بهذه الأحوال الثلاثة .

(١) قارن هذا بما سبق نقلاً عن صاحب المحاكات في شرح عبارة « ابن سينا » .

فبقى قولهم : إن الإضافة إلى المعلوم المعين ، داخلة في حقيقته (١) ،
ومهما اختلفت الإضافة ، اختلف الشيء الذى الإضافة ذاتية له ، ومهما حصل
الاختلاف والتعاقب ، فقد حصل التغير .

ف نقول : إن صح هذا ، فاسلكوا مسلك إخوانكم من الفلاسفة حيث قالوا :
إنه لا يعلم إلا نفسه ، وإن علمه بذاته عين ذاته ؛ لأنه لو علم الإنسان المطلق ،
والحيوان المطلق ، والجماهد المطلق ، وهذه مختلفات لا محالة ، فالإضافات إليها
تختلف لا محالة ، فلا يصلح العلم الواحد لأن يكون علماً بالمختلفات ، لأن
المضاف مختلف ، والإضافة مختلفة ، والإضافة إلى المعلوم ذاتية للعلم ، فيوجب
ذلك تعدداً واختلافاً ، لا تعدداً فقط مع التماثل ، إذ التماثلات ما يسد بعضها
مسد بعض ، والعلم بالحيوان ، لا يسد مسد العلم بالجماهد ، والعلم بالبياض ،
لا يسد مسد العلم بالسود ، فهى مختلفات .

ثم إن هذه الأنواع والأجناس ، والعوارض الكلية ، لا نهاية لها ، وهى
مختلفة ، والعلوم المختلفة ، كيف تنطوى تحت علم واحد ؟ ! ، ثم ذلك العلم ،
هو ذات العالم ، من غير مزيد عليه .

وليت شعرى كيف يستجيز العاقل من نفسه ، أن يحيل الاتحاد فى العلم
بالشئ الواحد ، المنقسمه أحواله : إلى الماضى ، والمستقبل ، والآن ، وهو لا
يحيل الاتحاد فى العلم المتعلق ، بجميع الأجناس والأنواع المختلفة ، والاختلاف
والتباعد بين الأجناس والأنواع المتباينة ، أشد من الاختلاف الواقع ، بين
أحوال الشئ الواحد ، المنقسم بانقسام الزمان ؛ وإذا لم يوجب ذلك تعدداً
واختلافاً ، فكيف يوجب هذا تعدداً واختلافاً ؟ ! .

ومهما ثبت بالبرهان ، أن اختلاف الأزمان ، دون اختلاف الأجناس
والأنواع ، وأن ذلك لم يوجب التعدد والاختلاف ، فهذا أيضاً لا يوجب
الاختلاف .

(١) أى فى حقيقة العلم .

وإذا لم يوجب الاختلاف ، جازت الإحاطة بالكل ، بعلم واحد ، دائم في الأزل والأبد ، ولا يوجب ذلك تغيراً في ذات العالم .

• • •

الاعتراض الثاني هو أن يقال : وما المانع على أصلكم من أن يعلم هذه الأمور الجزئية ، وإن كان يتغير ؟ ! ، وهلا اعتقدتم : أن هذا النوع من التغير ، لا يستحيل عليه ، كما ذهب « جهنم » من « المعتزلة » إلى أن علومه بالحوادث حادثة ، وكما اعتقد « الكرامية » من عند آخرهم ، أنه محل للحوادث ؛ ولم ينكر جماهير أهل الحق عليهم ، إلا من حيث أن التغير ، لا يخلو عن التغير وما لا يخلو عن التغير والحوادث ، فهو حادث ، وليس بقديم .

وأما أنتم فذهبكم أن العالم قديم ، وأنه لا يخلو عن التغير ، فإذا علقم قديماً متغيراً ، فلا مانع لكم من هذا الاعتقاد .

فإن قيل : إنما أحلنا ذلك ، لأن العلم الحادث في ذاته ، لا يخلو : إما أن يحدث من جهته ، أو من جهة غيره .

وباطل أن يحدث منه ، فلنا يبين أن القديم ، لا يصدر منه حادث ، ولا يصير فاعلاً ، بعد أن لم يكن فاعلاً ، فإنه يوجب تغيراً ، وقد قررناه في مسألة حدوث العالم .

وإن حصل ذلك في ذاته من جهة غيره ، فكيف يكون غيره مؤثراً فيه ومغيراً له ، حتى تتغير أحواله ، على سبيل التسخير والاضطرار ، من جهة غيره ؟ ! .

قلنا : كل واحد من القسمين غير محال على أصلكم .

أما قولكم : إنه يستحيل أن يصدر ، من القديم حادث ، هو أول الحوادث ، فقد أبطلناه في تلك المسألة ، كيف ؟ ! ، وعندكم يستحيل أن يصدر من القديم حادث ، هو أول الحوادث ، فشرط استحالته ، كونه

« اود » ، وإلا فهذه الحوادث ، ليست لها أسباب حادثة إلى غير نهاية ، بل تنتهى بوساطة الحركة الدورية ، إلى شىء قديم ، هو نفس الفلك وحياته ، فالنفس الفلكية قديمة ، والحركة الدورية تحدث منها ، وكل جزء من أجزاء الحركة ، يحدث ، وينقضى ، وما بعده متجدد لا محالة ، فإذا الحوادث صادرة من القديم عندكم ، ولكن إذا تشابهت أحوال القديم ، تشابه فيضان الحوادث منه على الدوام ، كما تشابهت أحوال الحركة ، لما أن كانت تصدر من قديم متشابه الأحوال .

فاستبان أن كل فريق منهم ، معترف بأنه يجوز صدور الحوادث من قديم ، إذا كانت تصدر على التناسب والدوام ، فلتكن العلوم الحادثة من هذا القبيل . وأما القسم الثانى ، وهو صدور هذا العلم فيه من غيره ، فنقول : ولم يستحيل ذلك عندكم ؟ ! ، وليس فيه إلا ثلاثة أمور :

(ا) أحدها ، التغير ، وقد بينا لزومه على أصلكم .

(ب) والثانى كون الغير سبباً لتغير الغير ، وهو ليس بمحال عندكم ، فليكن حدوث الشىء سبباً ، لحدوث العلم به ؛ كما أنكم تقولون : تمثل الشخص المتلون ، بإزاء الحدقة الباصرة ، سبباً لانطباع مثال الشخص ، فى الطبقة الجليدية من الحدقة ، عند توسط الهواء المشف ، بين الحدقة والمبصر .

فإذا جاز أن يكون ، جماد سبباً لانطباع الصورة فى الحدقة ، وهو معنى الإبصار ، فلم يستحيل أن يكون ، حدوث الحوادث ، سبباً لحصول علم الأول بها ، فإن القوة الباصرة ، كما أنها مستعدة للإدراك ، ويكون حصول الشخص المتلون ، مع ارتفاع الحواجز ، سبباً لحصول الإدراك ، فلتكن ذات المبدأ الأول ، عندكم مستعدة لقبول العلم ، ويخرج من القوة إلى الفعل ، بوجود ذلك الحادث ، فإن كان فيه تغير القديم ، فالقديم المتغير عندكم غير مستحيل ، وإن زعمتم أن ذلك يستحيل فى واجب الوجود ، فليس لكم على إثبات واجب الوجود ، دليل ، إلا قطع سلسلة العلل والمعلولات ، كما سبق ، وقد بينا أن قطع التسلسل ممكن ، بقديم متغير .

(ج) والأمر الثالث الذى يتضمنه هذا ^(١) ، هو كون القديم متغيراً بغيره ^(٢) ، وأن ذلك يشبه التسخير ، واستيلاء الغير عليه ، فيقال : ولم يستحيل عندكم هذا ؟ ! وهو أن يكون هو ، سبباً لحادث الحوادث بوسائط ، ثم يكون حادث الحوادث ، سبباً لحصول العلم له بها ، فكأنه هو السبب فى تحصيل العلم لنفسه ، ولكن بالوسائط .

وقولكم : إن ذلك يشبه التسخير ، فليكن كذلك ، فإنه لا تقي بأصلكم ، إذ زعمتم أن ما يصدر من الله تعالى إنما يصدر على سبيل الزوم والطبع ، ولا قدرة له على أن لا يفعل ، وهذا أيضاً يشبه نوعاً من التسخير ، ويشير إلى أنه كالمضطر ، فى ما يصدر منه .

فإن قيل : إن ذلك ليس باضطرار ، لأن كماله فى أن يكون مصدراً لجميع الأشياء .

قلنا : فهذا ليس بتسخير ، فإن كماله فى أن يعلم جميع الأشياء ، ولو حصل لنا علم مقارن لكل حادث ، لكان ذلك كمالاً لنا ، لا نقصاناً وتسخييراً . فليكن كذلك فى حقه .

(١) يشير إلى أن يكون العلم فى الأول حادثاً وصادراً من غيره .
 (٢) يلاحظ أن بين ما هنا وما مر فى القسم الثانى اختلافاً ، فليس أحدهما عين الآخر ، كما قد يفهم للنظرة العابرة ، فالذى مر كان دائراً حول ، كون الغير سبباً لتغير الغير أى غير كان ، والذى هنا يبور حول كون الغير سبباً ، لتغير غير مخصوص ، هو القديم ، ولكن يلاحظ أن التفرالى قد قفز فى آخر البحث السابق ، إلى ما يمكن الاستغناء به عما هنا ، وذلك حيث يقول : « فإن كان فيه تغير القديم ، فالقديم المتغير . . . إلخ »

مسألة

في تعجيزهم عن إقامة الدليل

على أن السماء حيوان مطيع لله تعالى بحركته الدورية

وقد قالوا : إن السماء حيوان ، وإن لها نفساً ، نسبتها إلى بدن السماء ، كنسبة نفوسنا إلى أبداننا ، وكما أن أبداننا تتحرك بالإرادة ، نحو أغراضها ، بتحريك النفس ، فكذا السموات ، وإن غرض السموات بحركتها الدورية ، عبادة رب العالمين ، على وجه سند كره .

ومذهبهم في هذه المسألة ، مما لا ينكر إمكانه ، ولا يدعى استحالة ، فإن الله تعالى قادر على أن يخلق الحياة في كل جسم ، فلا كبر الجسم يمنع من كونه حياً ، ولا كونه مستديراً ، فإن الشكل المخصوص ، ليس شرطاً للحياة ، إذ الحيوانات ، مع اختلاف أشكالها ، مشتركة في قبول الحياة .

ولكننا ندعى عجيزهم ، عن معرفة ذلك بدليل العقل ، فإن هذا إن كان صحيحاً ، فلا يطلع عليه إلا الأنبياء — صلوات الله عليهم — بإلهام من الله تعالى ، أو بوحى ، وقياسُ العقل ليس يدل عليه .

نعم لا يبعد أن يعرف مثل ذلك بدليل ، إن وجد الدليل وساعد ، ولكننا نقول : ما أورده دليلاً ، لا يصلح إلا لإفادة ظن ، فأما أن يفيد قطعاً فلا .

ونخبرهم فيه أن قالوا : إن السماء متحركة — وهذه مقدمة حسية — وكل جسم متحرك ، فله محرك ، — وهذه مقدمة عقلية — إذ لو كان الجسم يتحرك ، لكونه جسماً ، لكان كل جسم متحركاً .

وكل محرك ، فإما أن يكون منبعثاً ، عن ذات المتحرك ، كالطبيعة في

حركة الحجر إلى أسفل ، والإرادة في حركة الحيوان مع القدرة ، وإما أن يكون المحرك خارجاً ، ولكن يحرك على طريق القسر ، كدفع الحجر إلى فوق .

وكل ما يتحرك بمعنى في ذاته ، فإما أن لا يشعر ذلك الشيء ، بالحركة ، ونحن نسميه طبيعة كحركة الحجر إلى أسفل ، وإما أن يشعر بها ، ونحن نسميه إرادياً ونفسانياً .

فصارت الحركة بهذه التقسيمات الحاصرة ، الدائرة بين النفي والإثبات ، إما قسرية وإما طبيعية وإما إرادية ، وإذا بطل قسمان تعين الثالث .

ولا يمكن أن يكون قسرياً ، لأن المحرك القاسر ، إما جسم آخر ، يتحرك بالإرادة أو بالقسر ، وينتهي لا محالة ، إلى إرادة ، ومهما ثبت في أجسام السموات ، متحرك بالإرادة ، فقد حصل الغرض ؛ فأى فائدة في وضع حركات قسرية ، وبالأخرة لا بد من الرجوع إلى الإرادة ؟ ! .

وإما أن يقال إنه يتحرك بالقسر ، والله تعالى هو المحرك بغير واسطة ، وهو محال ، لأنه لو تحرك به من حيث إنه جسم ، وأنه خالقه ، للزم أن يتحرك كل جسم ، فلا بد أن تختص الحركة بصفة ، بها يتميز عن غيره من الأجسام ، وتلك الصفة هي المحرك القريب ، فإما الإرادة أو الطبع ، ولا يمكن أن يقال : إن الله تعالى يحركه بالإرادة ، لأن إرادته تناسب الأجسام نسبة واحدة ، فلم يستعد هذا الجسم على الخصوص ، لأن يراد تحريكه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون ذلك جزافاً ، فإن ذلك محال ، كما سبق في مسألة حدوث العالم .

وإذا ثبت أن هذا الجسم ، ينبغي أن يكون فيه صفة هي مبدأ الحركة ، بطل القسم الأول ، وهو تقدير الحركة القسرية .

فيبقى أن يقال : هي طبيعية ، وهو غير ممكن ، لأن الطبيعة بمجرد ما ، قطعاً لا تكون سبباً للحركة ، لأن معنى الحركة ، هرب من مكان ، وطلب لمكان آخر ، فالمكان الذي فيه الجسم ، إن كان ملائماً له ، فلا يتحرك عنه ؛ ولهذا لا يتحرك زق مملوء من الهواء ، على وجه الماء ، إلى أسفل ، وإذا غُمس في الماء ، تحرك إلى وجه الماء ، لأنه وجد المكان الملائم ، فسكن ، والطبيعة معه

قائمة ، ولكن إن نُقل إلى مكان لا يلائمه ، هرب منه إلى الملازم ، كما هرب المملوء بالهواء ، من وسط الماء ، إلى حيز الهواء .

والحركة الدورية ، لا يتصور أن تكون طبيعية ، لأن كل وضع وأثن ، يفرض الهرب منه ، فهو عائد إليه ، والمهروبُ منه بالطبع ، لا يكون مطلوباً بالطبع ، ولذلك لا ينصرف ، زق مملوء من الهواء ، إلى باطن الماء ، ولا الحجر ينصرف ، بعد الاستقرار على الأرض ، فيعود إلى الهواء . فلم يبق إلا القسم الثالث ، وهو الحركة الإدارية .

• • •

الاعتراض ، هو أن نقول : نحن نقدّر ثلاثة احتمالات ، سوى مذهبكم ، لا برهان على بطلانها .

الأول ، أن تُقدّر حركة السماء قهراً ، بجسم آخر ، مريد لحركتها ، يديرها على الدوام وذلك الجسم المحرك ، لا يكون كرة ، ولا يكون محيطاً ، فلا يكون سماء فيبطل قولهم : إن حركة السماء إرادية ، وإن السماء حيوان ، وهذا الذى ذكرناه ، ممكن الوجود ، وليس فى دفعه إلا مجرد الاستبعاد .

الثانى ، هو أن يقال : الحركة قسرية ، ومبدؤها إرادة الله تعالى ، فإننا نقول : حركة الحجر إلى أسفل أيضاً قسرية ، تحدث بخلق الله تعالى فيه ، الحركة ، وكذا القول فى سائر حركات الأجسام ، التى ليست حيوانية .

فبقى استبعادهم ، أن الإرادة لم اختصت به ؟ ! ، وسائر الأجسام تشاركها فى الجسمية .

قد بينّا ، أن الإرادة القديمة ، من شأنها تخصيص الشيء عن مثله ، وأنهم مضطرون إلى إثبات صفة هذا شأنها ، فى تعيين جهة الحركة الدورية ، وفى تعيين موضع القطب والنقطة ، فلا نعيده .

والقول الوجيز ، أن ما استبعدوه فى اختصاص الجسم ، بتعلق الإرادة به ، من غير تميز بصفة ، ينقلب عليهم ، فى تميزه بتلك الصفة ، فإننا نقول : ولم

تميّزَ جسمُ السماء بتلك الصفة، التي بها فارق غيره من الأجسام، وسائر الأجسام أيضاً أجسام ، فلم يحصل فيه، ما لم يحصل في غيره ؟! ، فإن عُلِّل ذلك بصفة أخرى ، توجه السؤال في الصفة الأخرى ، وهكذا ، يتسلسل إلى غير نهاية ، فيضطرون بالآخرة ، إلى الحكم بالإرادة ، وأن في المبادئ ، ما يميز الشيء عن مثله ، ويخصه بصفة عن أمثاله .

الثالث ، هو أنا نسلم أن السماء ، اختصت بصفة ، تلك الصفة مبدأ الحركة ، كما اعتقدوه في هوى الحجر إلى أسفل ، إلا أنها لا تشعر بها ، كالحجر .

وقولهم : إن المطلوب بالطبع ، لا يكون مهروباً منه بالطبع ، فتليس ، لأنه ليس ثمَّ ، أما كن متفاضلة بالعدد عندهم ، بل الجسم واحد ، والحركة الدورية واحدة ، فلا للجسم جزء بالفعل ، ولا للحركة جزء بالفعل ، وإنما تتجزأ بالوهم ، فليست تلك الحركة ، لطلب مكان ، ولا للهرب من مكان ، فيمكن أن يُخلق جسمٌ ، في ذاته معنى يقتضى حركة دورية ، وتكون الحركة نفسها ، مقتضى ذلك المعنى . لا أن مقتضى المعنى طلب المكان ، ثم تكون حركة للوصول إليه . وقولكم : إن كل حركة ، فهي لطلب مكان ، أو هرب منه ، إذا كان ضرورياً ، فكأنكم جعلتم طلب المكان ، مقتضى الطبع . وجعلتم الحركة غير مقصودة في نفسها ، بل وسيلة إليه ، ونحن نقول : لا يبعد ، أن تكون الحركة نفس المقتضى ، لا طلب المكان ، فما الذى يحيل ذلك ؟ ! .

فاستبان أن ما ذكروه ، إن ظُنَّ أنه أغلب من احتمال آخر ، فلا يُتيقن قطعاً ، انتفاء غيره ، فالحكم على السماء بأنها حيوان ، تحكم محض ، لا مستند له .

مسألة

في إبطال ما ذكره من الغرض المحرك للسماء

وقد قالوا : إن السماء مطيعة لله تعالى ، بحركتها ، ومتقربة إليه ، لأن كل حركة بالإرادة ، فهي لغرض ، إذ لا يتصور أن يصدر الفعل والحركة من حيوان ، إلا إذا كان الفعل أولى به من الترك ، وإلا فلو استوى الفعل ، والترك ، لما تصور الفعل .

ثم التقرب إلى الله تعالى ، ليس معناه طلب الرضى ، والخير من السخط ، فإن الله تعالى يتقدس عن السخط والرضى ، وإن أُطلقت هذه الألفاظ ، فعلى سبيل المجاز ، يُكنى بها ، عن إرادة العقاب ، وإرادة الثواب .

ولا يجوز أن يكون التقرب ، بطلب القرب منه في المكان ، فإنه محال . فلا يبقى إلا طلب القرب منه في الصفات ، فإن الوجود الأكمل ، وجوده ، وكل وجود فبالإضافة إلى وجوده ناقص ، وللتقصان درجات وتفاوت ، فالملك أقرب إليه صفة لا مكاناً ، وهو المراد بالملائكة المقربين ، أعنى الجواهر العقلية ، التي لا تتغير ، ولا تفنى ، ولا تستحيل ، وتعلم الأشياء على ما هي عليه ، والإنسان كلما ازداد قرباً ، من الملائكة في الصفات ، ازداد قرباً من الله تعالى ، ومنهى طبقة الآدميين ، التشبه بالملائكة .

وإذا ثبت أن هذا معنى التقرب إلى الله تعالى ، وأنه يرجع إلى طلب القرب منه في الصفات ، وذلك للآدمي ، بأن يعلم حقائق الأشياء ، وبأن يبقى بعد موته ، بقاء مؤبداً ، على أكمل أحواله الممكنة له ، فإن البقاء على الكمال الأقصى هو لله تعالى ، والملائكة المقربون كل ما يمكن لهم من الكمال ، فهو حاضر معهم

فى الوجود ، اذ لى فىهم شىء بالقوة ، حتى ىخرج الى الفعل ، فاذن كما لهم ، فى الغاية القصوى ، بالإضافة الى ما سوى الله تعالى .

والملائكة السماوية ، هى عبارة عن النفوس المحركة للسماوات ، وفيها (١) ما هو بالقوة ، وكمالاتها منقسمة ، الى ما هو بالفعل ، كالشكل الكرى والهيئة ، وذلك حاضر ، وإلى ما هو بالقوة ، وهو الهيئة فى الوضع ، والأين ، وما من وضع معين إلا وهو ممكن له ، ولكن لى له سائر الأوضاع بالفعل ، فإن الجمع بين جميعها ، غير ممكن فلما لم يمكنها استيفاء آحاد الأوضاع على الدوام ، قصدت استيفاءها بالنوع ، فلا يزال يطلب وضعاً ، بعد وضع ، وأيناً بعد أين ، ولا ينقطع قط ، هذا الإمكان ، فلا تنقطع هذه الحركات ، وإنما قصده التشبه بالمبدأ الأول ، فى نيل الكمال الأقصى ، على حسب الإمكان فى حقه ، وهو معنى طاعة الملائكة السماوية لله تعالى .

وقد حصل لها التشبه من وجهين :

أحدهما : استيفاء كل وضع ممكن له ، بالنوع ، وهو المقصود بالقصد الأول .

والثانى : ما يترتب على حركته ، من اختلاف النسب ، فى التلث ، والتربيع ، والمقارنة ، والمقابلة ، واختلاف الطوالع ، بالنسبة إلى الأرض ؛ فيفيض منه الخير على ما تحت فلك القمر ، ويحصل منه هذه الحوادث كلها ، فهذا وجه استكمال النفس السماوية .

وكل نفس عاقلة ، فتشوق إلى الاستكمال بذاتها .

* * *

والاعتراض ، على هذا هو أن فى مقدمات هذا الكلام ، ما يمكن التزاع فيه ، ولكننا لا نطوّل به ، ونعود إلى الغرض الذى عيتموه آخرأ ، ونبطله من وجهين :

(١) أى السماوات .

أحدهما : أن طلب الاستكمال بالكون ، في كل أين يمكن أن يكون له ، حماقة ، لا طاعة ، وما هذا إلا كإنسان ، لم يكن له شغل ، وقد كُتِبَ المثوبة في شهواته ، وحاجاته ، فقام وهو يدور في بلد أو بيت ، ويزعم أنه يتقرب إلى الله تعالى ، فإنه يستكمل ، بأن يحصل لنفسه ، الكون في كل مكان أمكن ، وزعم أن الكون في الأماكن ممكن لي ، ولست أقدر على الجمع بينها بالعدد ، فأستوفيه بالنوع ، فإن فيه استكمالاً وتقرباً ، فيُسفه عقله فيه ، ويُحمله على الحماقة ، ويقال : الانتقال من حيز ، إلى حيز ، ومن مكان إلى مكان ، ليس كما لا يعتد به ، أو يتشوف إليه ، ولا فرق بين ما ذكره ، وبين هذا .

والثاني ، هو أنا نقول : ما ذكرتموه من الغرض ، حاصل بالحركة المغربية فلم كانت الحركة الأولى مشرقية ؟ ! ، وهلا كانت حركات الكل إلى جهة واحدة ! ! ، فإن كان في اختلافها غرض ، فهلا اختلفت بالعكس ! ! ، فكانت التي هي مشرقية مغربية ، والتي هي مغربية مشرقية ، فإن كل ما ذكرتموه من حصول الحوادث ، باختلاف الحركات ، من التثليثات والتسديسات وغيرها ، يحصل بعكسه ، وكذا ما ذكره من استيفاء الأوضاع والإيون ، كيف ! ! ، ومن الممكن لها الحركة إلى الجهة الأخرى ، فما بالها لا تتحرك مرة من جانب ، ومرة من جانب ، استيفاء لما يمكن لها ، إن كان في استيفاء كل ممكن كمال .

فدل أن هذه خيالات لا حاصل لها ، وأن أسرار ملكوت السموات ، لا يُطَّلَع عليها ، بأمثال هذه التخيلات ، وإنما يُطَّلَع الله عليها ، أنبياءه وأوليائه ، على سبيل الإلهام ، لا على سبيل الاستدلال ، ولذلك عجز الفلاسفة من عند آخرهم ، عن بيان السبب في جهة الحركة ، واختيارها .

وقال بعضهم : لما كان استكمالها يحصل بالحركة ، من أي جهة كانت ، وكان انتظام الحوادث الأرضية ، يستدعي اختلاف حركات ، وتعيين جهات ، كان الداعي لها إلى أصل الحركة ، التقرب إلى الله تعالى ، والداعي إلى جهة الحركة ، إفاضة الخير على العالم السفلي .

وهذا باطل ، من وجهين :

أحدهما : أن ذلك إن أمكن أن يُتَخِيل ، فليُقَض بأن مقتضى طبعه السكون ، احترازاً عن الحركة والتغير ، وهذا تشبه بالله تعالى على التحقيق ، فإنه مقدس عن التغير ، والحركة تغير ، ولكنه اختار الحركة لإفاضة الخير ، فإنه كان يتمتع به غيره ، وليس يثقل عليه الحركة ، وليست تتعبه ، فما المانع من هذا الخيال ؟ ! .

والثاني : أن الحوادث ، تنبئ على اختلاف النسب ، المتولدة من اختلاف جهات الحركات ، فلتكن الحركة الأولى مغربية ، وما عداها مشرقية ، وقد حصل به الاختلاف ، ويحصل به تفاوت النسب ، فلم تعين جهة واحدة ؟ ! ، وهذه الاختلافات لا تستدعي إلا أصل الاختلاف ، فأما جهة بعينها ، فليست بأولى من تقيضها ، في هذا النرض .

مسألة في إبطال قولهم

إن نفوس السموات مطلعة على جميع الجزئيات الحادثة في هذا العالم، وأن المراد باللوح المحفوظ ، نفوس السموات ، وأن انتقاش جزئيات العالم فيها يضاهي انتقاش المحفوظات ، في القوة الحافظة ، المودعة في دماغ الإنسان ، لا أنه جسم صلب عريض ، مكتوبة عليه الأشياء ، كما يكتب الصبيان على اللوح ، لأن تلك الكتابة ، تستدعي كثرتها ، اتساع المكتوب عليه ، وإذا لم يكن للمكتوب نهاية ، لم يكن للمكتوب عليه نهاية ، ولا يتصور جسم لا نهاية له ، ولا تمكن خطوط لا نهاية لها ، على جسم ، ولا يمكن تعريف أشياء ، لا نهاية لها ، على جسم بخطوط معدودة

* * *

وقد زعموا : أن الملائكة السماوية ، هي نفوس السموات ، وأن الملائكة الكرويين المقربين ، هي العقول المجردة ، التي هي جواهر قائمة بأنفسها ، لا تتحيز ، ولا تتصرف في الأجسام ، وأن هذه الصور الجزئية ، تفيض على النفوس السماوية منها ، وهي (١) أشرف من الملائكة السماوية ، لأنها مفيدة ، وهذه مستفيدة ، والمفيد أشرف من المستفيد ، ولذلك عبّر عن الأشرف بـ « القلم » ، فقال تعالى : « علّم بالقلم » لأنه كالانتقاش المفيد ، مثّل المعلم بالقلم ، وشبه المستفيد باللوح ، هذا مذهبهم .

والتزاع في هذه المسألة ، يخالف النزاع فيما قبلها ، فإن ما ذكره من قبل ، ليس محالاً ، إذ منتهاه كون السماء حيواناً متحركاً لغرض ، وهو ممكن ، أما هذه

(١) يعني الملائكة الكرويين .

فرجع إلى إثبات علم المخلوق ، بالجزئيات التي لا نهاية لها ، وهذا ربما تُعتقد استحالة ، فطالبهم بالدليل عليه ، فإنه تحكم في نفسه .

* * *

استدلوا فيه ، بأن قالوا : ثبت أن الحركة الدورية إرادية ، والإرادة تتبع المراد ، والمراد الكلى ، لا تتوجه إليه إلا إرادة كلية ، والإرادة الكلية ، لا يصدر منها شيء ، فإن كل موجود بالفعل ، معين جزئى ، والإرادة الكلية ، نسبتها إلى آحاد الجزئيات ، على وتيرة واحدة ، فلا يصدر عنها شيء جزئى ، بل لا بد من إرادة جزئية للحركة المعينة .

فلذلك فى كل حركة جزئية معينة ، من نقطة إلى نقطة معينة ، إرادة جزئية لتلك الحركة ، فله لا محالة تصور لتلك الحركات الجزئية ، بقوة جسمانية ، إذ الجزئيات لا تدرك إلا بالقوى الجسمانية ، فإن كل إرادة ، فن ضرورتها تصور لذلك المراد ، أى علم به ، سواء كان جزئياً أو كلياً .

ومهما كان للفلك ، تصور لجزئيات الحركات وإحاطة بها ، أحاط لا محالة بما يلزم منها ، من اختلاف النسب مع الأرض ، من كون بعض أجزائه طالعة ، وبعضها غاربة ، وبعضها فى وسط السماء ، فوق قوم ، وتحت قدم قوم ، وكذلك يعلم ما يلزم من اختلاف النسب ، التى تتجدد بالحركة ، من التثليث والتسديس ، والمقابلة والمقارنة ، إلى غير ذلك من الحوادث السماوية .

وسائر الحوادث الأرضية ، تستند إلى الحوادث السماوية ، إما بغير واسطة ، وإما بواسطة واحدة ، وإما بوسائط كثيرة .

وعلى الجملة ، فكل حادث ، فله سبب حادث ، إلى أن يتقطع التسلسل ، بالارتقاء إلى الحركة السماوية الأبدية ، التى بعضها سبب للبعض .

فإذن الأسباب والمسببات ، فى سلسلتها ، تنهى إلى الحركات الجزئية الدورية السماوية ، فالمتصور للحركات ، متصور للوازمها ، ولوازمها إلى آخر السلسلة .

فبهذا يطّاع على ما يحدث ، فإن كل ما يحدث ، فحدوثه واجب على علته ،
مهما تحققت العلة .

ونحن إنما لا نعلم ما يقع في المستقبل ، لأننا لا نعلم جميع أسبابها ، ولو علمنا
جميع الأسباب ، لعلمنا جميع المسببات ، فإننا مهما علمنا ، أن النار ستلتقي بالقطن
مثلا ، في وقت معين ، نعلم احتراق القطن ، ومهما علمنا ، أن شخصا سياًكل
نعلم أنه سيشتبع ، وإذا علمنا أن شخصا ، سيتخطى الموضع القلاني ، الذي فيه
كثر مغطى بشيء خفيف ، إذا مشى عليه الماشى ، تعرّج رجله في الكثر ،
ويعرفه ؛ نعلم أنه سيستغنى بوجود الكثر .

ولكن هذه الأسباب لا نعلمها ، وربما نعلم بعضها ، فيقع لنا حدس بوقوع
المسبب ، فإن عرفنا أغلبها وأكثرها ، حصل لنا ظن ظاهر بالوقوع ، فلو حصل
لنا العلم بجميع الأسباب ، لحصلت المعرفة بجميع المسببات ، إلا أن السماويات
كثيرة ، ثم لها اختلاط بالحوادث الأرضية ، وليس في القوة البشرية الاطلاع
عليها ؛ ونفوس السموات مطلعة عليها ، لاطلاعها على السبب الأول ، ولوازمها
ولوازم لوازمها إلى آخر السلسلة .

ولهذا زعموا : أن النائم يرى في نومه ، ما يكون في المستقبل ، وذلك لاتصاله
باللوح المحفوظ ، ومطالعته ، ومهما اطلع على الشيء ، ربما بقى ذلك الشيء بعينه
في حفظه ، وربما سارعت القوة الخيلة ، إلى محاكاته ، فإن من غريزتها محاكاة
الأشياء ، بأمثلة تناسبها ، بعض المناسبة ، أو انتقالها منها إلى أصدادها ، فينمحي
المترك الحقيقي ، عن الحفظ ، ويبقى مثال الخيال في الحفظ ، فيحتاج إلى تعبير
ما ، يمثل الخيال ، كما يُمثّل الرجل بشجرة ، والزوجةُ بحُفٍّ ، والخادم ببعض
أواني الدار ، وحافظ مال البير والصدقات ، بزيت ؛ فإن الزيت سبب للسراج
الذي هو سبب الضياء ، وعلم التعبير يتشعب عن هذا الأصل .

وزعموا أن الاتصال بتلك النفوس ، مبذول ، إذ ليس ستم حجاب ، ولكننا
في يقظتنا ، مشغولون بما تورده الحواس والشهوات علينا ؛ فاشتغالتنا بهذه الأمور

الحسية ، صرفنا عنه ، وإذا سقط عنا في النوم بعض اشتغال الحواس ، ظهر به استعداد ما ، للاتصال .

وزعموا : أن النبي المصطفى ، صلوات الله عليه وسلامه ، يطلع على الغيب بهذا الطريق أيضاً ، إلا أن القوة النفسية النبوية ، قد تقوى قوة ، لا تستغرقها الحواس الظاهرة ، فلا جرم يرى هو في اليقظة ، ما يراه غيره في النوم ، ثم القوة الخيالية ، تمثل له أيضاً ، ما يراه ، وربما يبقى الشيء بعينه في ذكره ، وربما يبقى مثاله ، فيفتقر مثل هذا الوحي إلى التأويل ، كما يفتقر مثل ذلك المنام إلى التعبير .

ولولا أن جميع الكائنات ، ثابتة في اللوح المحفوظ ، لما عرف الأنبياء الغيب في يقظة ولا منام ، ولكن جف القلم ، بما هو كائن إلى يوم القيامة ، ومعناه هذا الذي ذكرناه .

فهذا ما أردنا ، أن نورده ، لتفهيم مذهبهم .

* * *

والجواب ، أن نقول : بجم تنكرون على من يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، يعرف الغيب ، بتعريف الله عز وجل ، على سبيل الابتداء ، وكذا من يرى في المنام ، فإنما يعرفه بتعريف الله تعالى ، أو بتعريف ملك من الملائكة ، فلا يحتاج إلى شيء مما ذكرتموه ، فلا دليل في هذا ، ولا دليل لكم في ورود الشرع باللوح المحفوظ ، والقلم ، فإن أهل الشرع ، لم يفهموا من اللوح والقلم ، هذا المعنى قطعاً ، فلا متمسك لكم في الشرعيات .

وبقي التمسك بمسالك العقول ، وما ذكرتموه ، وإن اعترف بإمكانه ، مهما لم يشترط نفي النهاية عن هذه المعلومات ، فلا يعرف وجوده ، ولا يتحقق كذبه ، وإنما السبيل فيه ، أن يتعرف من الشرع ، لا من العقل .

وأما ما ذكرتموه من الدليل العقلي أولاً ، فبني على مقدمات كثيرة ، لسنا نطول بإبطالها ، ولكننا ننازع في ثلاث مقدمات منها .

المقدمة الأولى ، قولكم : إن حركة السماء إرادية ، وقد فرغنا من هذه المسألة ، وإبطال دعواكم فيها .

الثانية ، أنه إن سلم ذلك ، مساححة لكم به ، فقولكم إنه يفتقر إلى تصور جزئى للحركات الجزئية ، فغير مسلم ، إذ ليس ثم جزء عندكم فى الجسم ، فإنه شئ واحد ، وإنما يتجزأ بالوهم ؛ ولا فى الحركة ، فإنها واحدة بالاتصال ، فيكفى تشوقها إلى استيفاء « الإيون » الممكنة لها ، كما ذكروه ، ويكفيها التصور الكلى ، والإرادة الكلية .

ولنمثل للإرادة الكلية والجزئية ، مثالا ، لنفهم غرضهم .

فإذا كان للإنسان غرض كلى ، فى أن يحج بيت الله تعالى مثلاً ، فهذه الإرادة الكلية لا يصلح منها الحركة ، لأن الحركة تقع جزئية ، فى جهة مخصوصة بمقدار مخصوص ، بل لا بد فى الحركة الإرادية ، من إرادة جزئية ، ولا يزال يتجدد للإنسان ، فى توجُّهه إلى البيت ، تصور بعد تصور ، للمكان الذى يتخطاه ، والجهة التى يسلكها ، ويتبع كل تصور جزئى ، إرادة جزئية ، للحركة عن (١) المحل الموصول إليه بالحركة .

فهذا ما أرادوه بالإرادة الجزئية ، التابعة للتصور الجزئى ، وهو مسلم لهم فى الحج ، لأن الجهات متعددة ، فى التوجه إلى مكة ، والمسافة غير متعينة ، فيفتقر تعيين مكان عن مكان ، وجهة عن جهة ، إلى إرادة أخرى جزئية .

وأما الحركة السماوية ، فلها جهة واحدة ، فإن الكرة إنما تتحرك على نفسها ، وفى حيزها لا تجاوزه ، والحركة مرادة ، وليس شئت إلا جهة واحدة ، وجسم واحد ، وصوب واحد ، فهو كهوى الحجر إلى أسفل ، فإنه يطلب الأرض فى أقرب طريق ، وأقرب الطرق ، الخط المستقيم ، الذى هو عمود على الأرض ، فتعين الخط المستقيم فلم يفتقر فيه ، إلى تجديد سبب حادث ، سوى الطبيعة الكلية ، الطالبة للمركز ، مع تجديد القرب ، والبعد ، والوصول إلى حد ،

والصلور عنه . فكذلك يكفى فى تلك الحركة ، الإرادة الكلية للحركة ، ولا تفتقر إلى مزيد .

فهذه مقدمة تحكموا بوضعها .

الثالثة : وهى التحكم البعيد جداً ، قولهم : إنه إذا تصوّر الحركات الجزئية ، تصوّر أيضاً ، توابعها ولوازمها ، وهذا هوّس محض ، كقول القائل : إن الإنسان إذا تحرّك ، وعرف حركته ، ينبغى أن يعرف ، ما يلزم من حركته ، من موازاة ومجاورة ، وهو نسبه إلى الأجسام ، التى فوقه وتحتة ومن جوانبه ، وإنه إذا مشى فى شمس ، ينبغى أن يعلم المواضع ، التى يقع عليها ظله ، والمواضع التى لا يقع عليها ، وما يحصل عن ظله ، من البرودة ، بقطع الشعاع فى تلك المواضع ، وما يحصل من الانضغاط لأجزاء الأرض تحت قدمه ، وما يحصل من التفريق فيها ، وما يحصل فى أخلاطه فى الباطن ، من الاستحالة ، بسبب الحركة ، إلى الحرارة وما يستحيل من أجزائه إلى العرق ، وهلمّ جرّاً ، إلى جميع الحوادث ، فى بدنه وفى غير بدنه ، مما الحركة علة فيه ، أو شرط ، أو مهية ومُعيد ، وهو هوّس بين ، لا يتخيّله عاقل ، ولا يغتر به إلا جاهل ، وإلى هذا ، يرجع هذا التحكم .

على أنا نقول : هذه الجزئيات المفصّلة ، المعلومة لنفس الفلك ، هى موجودة فى الحال ؟ ! ، أو ينضاف إليها ما يُتوقع كونه فى الاستقبال ؟ ! ، فإن قصرتموه على الموجود فى الحال ، بطل اطلاعه على الغيب ، واطلاع الأنبياء – صلوات الله عليهم – فى اليقظة ، وسائر الخلق فى النوم ، على ما سيكون فى الاستقبال ، بواسطته ، ثم بطل مقتضى الدليل ، فإنه تحكم بأن من عرف الشيء عرف لوازمه وتوابعه ، حتى لو عرفنا جميع أسباب الأشياء ، لعرفنا جميع الحوادث المستقبلية ؛ وأسباب جميع الحوادث ، حاضرة فى الحال ، فإنها هى الحركة السماوية ، ولكن تقتضى المسبب ، إما بواسطة أو بوسائط كثيرة .

وإذا ^(١) تعدى إلى المستقبل ، لم يكن له آخر ، فكيف يعرف ، تفصيل جميع الجزئيات ، في الاستقبال ، إلى غير نهاية ؟ وكيف يجتمع في نفس مخلوق ، في حال واحدة ، من غير تعاقب ، علوم جزئية مفصلة ، لا نهاية لأعدادها ، ولا غاية لآحادها ومن لم يشهد له عقله ، باستحالة ذلك ، فليأس من عقله .

فإن قلبوا علينا هذا ، في علم الله تعالى ، فليس تعلق علم الله تعالى بمعلوماته — بالاتفاق — على نحو تعلق العلوم التي هي للمخلوقات .

بل مهما دار نفس الفلك ، دورة نفس الإنسان ، كان من قبيل نفس الإنسان فإنه شاركه ، في كونه مدركاً للجزئيات بواسطة ، فإن لم يلتحق به قطعاً ، كان الغالب على الظن أنه من قبيله ، فإن لم يكن غالباً على الظن ، فهو ممكن ، والإمكان يبطل دعواهم القطع بما قطعوا به .

فإن قيل : حق النفس الإنسانية ، في جوهرها ، أن تدرك أيضاً ، جميع الأشياء ولكن اشتغالها ، بنتائج الشهوة ، والغضب ، والحرص ، والحق ، والحسد ، والجوع ، والألم ، وبالجمل عوارض البدن ، وما تورده الحواس عليه ، حتى إذا أقبلت النفس الإنسانية على شيء واحد ، شغلها عن غيره .

وأما النفوس الفلكية ، فبريئة عن هذه الصفات ، لا يعترها شاغل ، ولا يستغرقها هم ، وألم ، وإحساس ، فعرفت جميع الأشياء .

قلنا : وبم عرفتم ، أنه لا شاغل لها ، وهلا كانت عبادتها ، واشتياقها إلى الأول مستغرقاً لها ، وشاغلاً لها ، عن تصور الجزئيات المفصلة ! ! ! .

أو ما الذي يحيل ، تقدير مانع آخر ، سوى الغضب والشهوة وهذه الموانع المحسوسة ؟ ومن أين عرفتم انحصار المانع ، في القدر الذي شاهدناه من أنفسنا ؟ وفي العقلاء شواغل من علو الهمة ، وطلب الرئاسة ، ما يستحيل

تصوره عند الأطفال ، ولا يعتقلونها شاغلا ومانعاً ، فن أين يُعرف استحالة ما يقوم مقامها ، في النفوس الفلكية .

• • •

هذا ما أردنا أن نذكره في العلوم الملقبة عندهم بالإلهية ، وهي ست عشرة مسألة ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على نبيه محمد وسلم .

أما الملقبة بالطبيعات فهى علوم كثيرة

نذكر أقسامها ، ليعرف أن الشرع ، ليس يقتضى المنازعة فيها ، ولا إنكارها إلا فى مواضع ذكرناها .

وهى منقسمة إلى أصول وفروع .

وأصولها ثمانية أقسام :

الأول : يُذكر فيه ما يلحق الجسم ، من حيث إنه جسم ، من الانقسام ، والحركة ، والتغير ، وما يلحق الحركة ويتبعها ، من الزمان ، والمكان والحلاء ، ويشتمل عليه كتاب « سماع الكيان » .

الثانى : يُعرف أحوال أقسام أركان العالم ، التى هى السمات ، وما فى مقعر فلك القمر ، من العناصر الأربعة ، وطبائعها ، وعلة استحقاق كل واحد منها ، موضوعاً معيناً ، ويشتمل عليه ، كتاب « السماء والعالم السفلى » .

الثالث : يُعرف فيه ، أحوال الكون والفساد ، والتولد ، والتوالد ، والنشوء ، والبلى ، والاستحالات ، وكيفية استبقاء الأنواع ، على فساد الأشخاص ، بالحركتين السماويتين ، الشرقية والغربية ، ويشتمل عليه ، كتاب « الكون والفساد » .

الرابع : فى الأحوال التى تعرض ، للعناصر الأربعة ، من الامتزجات ،

التي منها تحدث الآثار العلوية ، من الغيوم ، والأمطار ، والرعد ، والبرق ،
والهالة ، وقوس قزح ، والصواعق ؛ والرياح ، والزلازل .

الخامس : في الجواهر المعدنية .

السادس : في أحكام النبات .

السابع : في الحيوانات ، وفيه كتاب « طبائع الحيوان » .

الثامن : في النفس الحيوانية ، والقوى الدراكة ، وأن النفس الإنسانية
لا تموت بموت البدن ، وأنه جوهر روحاني يستحيل عليه الفناء .

• • •

أما فروعها فسبعة :

الأول : الطب ، ومقصوده معرفة مبادئ ، بدن الإنسان ، وأحواله ، من
الصحة والمرض ، وأسبابها ، ودلائلها ، ليدفع المرض ، وتحفظ الصحة .

الثاني : في أحكام النجوم ، وهو تخمين في الاستدلال ، من أشكال
الكواكب وامتزاجاتها ، على ما يكون من أحوال العالم ، والملل ، والمواليد ، والسنين .

الثالث : علم الفراسة ، وهو استدلال من الخلق على الأخلاق .

الرابع : التعبير ، وهو استدلال ، من المتخيلات الخلمية ، على ما شاهدته
النفس ، من عالم الغيب ، فشبهته القوة المتخيلة ، بمثال غيره .

الخامس : علم الطلسمات ، وهو تأليف القوى السماوية ، بقوى بعض الأجرام
الأرضية ليتألف من ذلك قوة ، تفعل فعلاً غريباً ، في العالم الأرضي .

السادس : علم النيرنجات ، وهو مزج قوى الجواهر الأرضية ، ليحدث منها
أمور غريبة .

السابع : علم الكيمياء ، ومقصوده تبديل خواص الجواهر المعدنية ، ليتوصل
إلى تحصيل الذهب والفضة ، بنوع من الحيل .

• • •

وليس يلزم مخالفتهم شرعاً في شيء من هذه العلوم ، وإنما نخالفهم ، من جملة هذه العلوم ، في أربعة مسائل .

الأولى : حكمهم بأن هذا الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب والمسببات ، اقتران تلازم بالضرورة ، فليس في المقدور ، ولا في الإمكان ، إيجاد السبب دون المسبب ، ولا وجود المسبب دون السبب .

الثانية : قولهم : إن النفوس الإنسانية جواهر قائمة بأنفسها ليست منطبعة في الجسم ، وإن معنى الموت ، انقطاع علاقتها عن البدن ، بانقطاع التدبير ، وإلا فهو قائم بنفسه ، في حال الموت ، وزعموا : أن ذلك عرف بالبرهان العقلي .

الثالثة : قولهم : إن هذه النفوس ، يستحيل عليها العدم ، بل هي إذا وجدت فهي أبدية ، سرمدية ، لا يتصور فناؤها .

الرابعة : قولهم : يستحيل ردُّ هذه النفوس إلى الأجساد .

* * *

وإنما يلزم النزاع في الأولى ، من حيث أنه ينبغي عليها إثبات المعجزات ، الخارقة للعادة ، من قلب العصي ، ثعباناً ، وإحياء الموتى ، وشق القمر ، ومن جعل مجارى العادات لازمة لزوماً ضرورياً ، أحال جميع ذلك ، وأوتونا ما في القرآن ؛ من إحياء الموتى ، وقالوا : أراد به ، إزالة موت الجهل ، ب حياة العلم ؛ وأولوا تلقف العصي ، سحر السحرة ، بإبطال الحججة الإلهية ، الظاهرة على يد موسى ، صلى الله عليه وسلم ، شبهات المنكرين ، وأما شق القمر ، فربما أنكروا وجوده ، وزعموا : أنه لم يتواتر .

* * *

ولم يثبت الفلاسفة من المعجزات الخارقة للعادة ، إلا ثلاثة أمور : أحدها : في القوة المتخيلة ، فإنهم زعموا : أنها ، إذا استولت ، وقويت ، ولم تستغرقها الحواس بالاشتغال ، اطلعت على اللوح المحفوظ ، فانطبعت فيها صور الجزئيات ، الكائنة في المستقبل ، وذلك في اليقظة للأنبياء — صلوات الله عليهم — ولسائر الناس في النوم .

فهذه خاصية النبوة ، التي هي للقوة المتخيلة .

الثاني : في القوة النظرية العقلية ، وهو راجع إلى قوة الحدس ، وهو سرعة الانتقال من معلوم إلى معلوم ، قرب ذكي ، إذ ذُكر له المدلول ، تنبّه للدليل ، وإذا ذُكر له الدليل تنبّه للمدلول ، من نفسه ، وبالجملة ، إذا خطر له الحد الأوسط ، تنبّه للنتيجة ، وإذا حضر في ذهنه حدّاً النتيجة ، خطر بباله الحد الأوسط ، الجامع بين طرفي النتيجة .

والناس في هذا منقسمون ، فمنهم من يتنبه بنفسه ، ومنهم من يتنبه بأدنى تنبيه ، ومنهم من لا يدرك مع التنبيه ، إلا بتعب كثير ، وإذا جاز أن ينهى طرف النقصان ، إلى من لا حدس له أصلاً ، حتى لا يتهماً لفهم المعقولات ، مع التنبيه ، جاز أن ينهى طرف القوة والزيادة ، إلى أن يتنبه ، لكل المعقولات أو لأكثرها ، وفي أسرع الأوقات وأقربها .

ويختلف ذلك بالكمية ، في جميع المطالب ، أو بعضها ، وفي الكيفية ، حتى يتفاوت ، في القرب والبعد ، فربّ نفس مقدسة صافية ، يستمر حدسها في جميع المعقولات ، وفي أسرع الأوقات ؛ فهو النبي الذي له معجزة ، من القوة النظرية ، فلا يحتاج في المعقولات إلى معلم ، بل كأنه يتعلم من نفسه ، وهو الذي وصف بأنه « يكاد زيتها يضيء » ، ولو لم تمسه نار ، نور على نور » .

الثالث : في القوة النفسية العملية ، فقد تنهى إلى حد ، تتأثر بها الطبيعيات وتنسخر .

ومثاله ، أن النفس منا ، متى توهمت شيئاً ، خدمتها الأعضاء ، والقوى التي فيها ، فتحركت إلى الجهة المتخيلة المطلوبة ؟ حتى إذا توهمت شيئاً طيب المذاق تَحَلَّيْتِ أَشْدَاقَهُ ، وانتهضت القوة الملعبة ، فبَاضَة بِالْعَاب ، من معادنه ، وإذا تصورت الوقاع ، انتهضت القوة ، فنشرت الآلة ، بل إذا مشى على جذع ممدود على فضاء ، طرفاه على حائطين ، اشتد توهمه للسقوط فانفعل الجسم بتوهمه ، وسقط ؛ ولو كان ذلك على الأرض ، لمشي عليه ، ولم يسقط .

وذلك لأن الأجسام ، والقوى الجسمانية ، خلقت خادمة مسخرة للنفوس ،
ويختلف ذلك ، باختلاف صفاء النفوس وقوتها ، فلا يبعد أن تبلغ ، قوة النفس ،
إلى حد تخدمها القوة الطبيعية ، في غير بدنه ، لأن نفسه ليست منطبعة في بدنه ،
إلا أن لها نوع نزوع وشوق ، إلى تدبيره ، خلق ذلك في جبلتها ، فإذا جاز أن
تطيعها أجسام بدنها ، لم يتمتع ، أن يطيعها غيرها .

فتتطلع نفسه ، إلى هبوب ريح ، أو نزول مطر ، أو هجوم صاعقة ،
أو تزلزل أرض لتخسف بقوم ؛ وذلك موقوف حصوله ، على حدوث برودة ، أو
سخونة ، أو حركة في الهواء ، فيحدث من نفسه تلك السخونة ، والبرودة ،
ويتولد منها هذه الأمور ، من غير حضور سبب طبيعي ظاهر ، ويكون ذلك
معجزة ، للنبي — عليه السلام — ولكنه إنما يحصل ذلك ، في هراء مستعد للقبول ،
ولا ينتهى إلى أن ينقلب الحشب حيواناً وينفلق القمر ، الذى لا يقبل الانخراق .
فهذا مذهبهم فى المعجزات ، ونحن لا ننكر شيئاً مما ذكروه ، وأن ذلك مما
يكون للأنبياء — صلوات الله عليهم وسلامه — وإنما ننكر اقتصارهم عليه ،
ومنعهم قلب العصى حية ، وإحياء الموتى وغيره ، فلزم الخوض فى هذه المسألة ،
لإثبات المعجزات ، ولأمر آخر ، وهو نصرة ما أطبق عليه المسلمون ، من أن الله
تعالى قادر ، على كل شيء ، فلنخض فى المقصود .

مسألة

الاقتران بين ما يُعتقد في العادة سبباً ، وبين ما يعتقد مسبباً ، ليس ضرورياً عندنا ، بل شكل شيئين ، ليس هذا ذاك ، ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما ، متضمناً لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر ؛ فليس من ضرورة وجود أحدهما ، وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما ، عدم الآخر ، مثل الرى والشرب ، والشبع والأكل ، والإحترق ولقاء النار ، والنور وظلوع الشمس ، والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلمَّ جرّاً ، إلى كل المشاهدات ، من المقترنات في الطب والنجوم والصناعات والحرف .

فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه ، غير قابل للفوت^(١) ، بل في المقلود خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وإدامة الحياة ، مع جز الرقبة ، وهلمَّ جرّاً إلى جميع المقترنات .

وأنكر الفلاسفة إمكانه ، وادعوا استحالة .

والنظر في هذه الأمور الخارجة عن الحصر يطول ، فلنعين مثالا واحداً ، وهو الاحترق في القطن مثلاً ، عند ملاقة النار ، فإننا نجوِّز وقوع الملاقاة بينهما دون الاحترق ، ونجوِّز حدوث انقلاب القطن ، رماداً محترقاً ، دون ملاقة النار وهم ينكرون جوازه .

(١) في نسخة « الفرق » أى الاقتران .

وللکلام فی هذه المسألة ثلاثة مقامات : -

المقام الأول : أن يدعى الخصم ، أن فاعل الاحتراق ، هو النار فقط ، وهو فاعل بالطبع لا بالاختيار ، فلا يمكنه الكف عما هو فی طبعه ، بعد ملاقاته لمحل قابل له .

وهذا مما ننكره ، بل نقول : فاعل الاحتراق ، بخلق السواد فی القطن ، والتفرق فی أجزائه ، وجعله حُرَاقاً^(١) ، أو رماداً ، هو الله تعالى ، إما بواسطة الملائكة ، أو بغير وساطة ، فأما النار وهي جماد ، فلا فعل لها .

فما الدلیل على أنها الفاعل ؟ ! ، وليس لهم دلیل ، إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقات النار ، والمشاهدة تدل على الحصول عندها ، ولا تدل على الحصول بها^(٢) ، وأنه لا علة له سواها ؛ إذ لا خلاف فی أن انسلاك الروح

(١) الحراق بضم الحاء ما تقع فيه النار عند القدح .

(٢) ومن الطريف أن هذا الرأي الذى عارض به الفزائ رأى « الفارابى » و « ابن سينا » فی « السببية » قد وجد له أنصاراً فی المصر الحديث ، فرددوه وقال به فلاسفة لهم شأنهم فی عالم الفكر ، فأيدوا تلك النظرية التى تركز كل القوى والمؤثرات فی العالم بأجمعه ، فی شئ واحد هو قدرة الله ، وإن أدى ذلك إلى إلغاء العلوم الطبيعية ، وعدم الاعتراف بما يدعى لها من قوانين ، على أنها أمور حتمية ثابتة .

قال مؤرخو الفلسفة فی المصور الحديثة : « درج » التجريبيون « منذ « لوك » على تتج الأفكار العامة ، والمبادئ المسلمة ، وجلوا فی تحليلها ومناقشتها ، ليثبتوا :

أولاً : أنها ليست عامة ذلك المصوم الذى كان يظن ، بل هناك من لا يسلم بها .

وثانياً : أنها ليست فطرية موروثة بل تتولد فی الذهن بعد أن لم تكن .

ومن بين هذه المبادئ* ، مبدأ السببية ، الذى فردده ، ونكاد نؤمن به جميعاً .

فنحن نعتقد أن كل ظاهرة ، لا بد لها من علة ، وربما ذهبنا إلى أبعد من هذا ، وهو أن علة ما ، تتج دائماً نفس معلولها ، فی الظروف المتحلة .

بيد أن بعض الفلاسفة ، لم يسلموا بهذا المبدأ ، وكم من معتقدات تقوم على العرف ، دون أن يكون لها أساس عقلى ثابت ، وواضح أن الاعتقاد ، وإن يكن ضرباً من المعرفة ، هو معرفة من طراز خاص ، وكلنا يلاحظ ، أن هناك أشياء ، كنا نعلمها عللاً ، ثم لم نلبث بعد تحليلها ، أن تبين أنها ليست فيها أية قوة من قوى الإنتاج ، وهذا هو الذى دفع « مالبيرانش » و « بركلى » إلى أن يردا الظواهر كلها ، إلى القوة الوحيدة ، والعلة المطلقة ، وهى البارى جل شأنه .

والقوى المدركة والمحركة ، فى نطفة الحيوانات ، ليس يتولد عن الطبائع المحصورة فى الحرمة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، ولا أن الأب فاعل أبنه ، بإيداع النطفة فى الرحم ، ولا هو فاعل حياته ، وبصره ، وسمعه ، وسائر المعانى التى هى فيه ، ومعلوم أنها موجودة عنده ، ولم يقل أحد ، إنها موجودة به ، بل وجودها من جهة الأول ، إما بغير واسطة ، وإما بواسطة الملائكة ، الموكلين بهذه الأمور الحادثة . وهذا مما يقطع به الفلاسفة القائلون بالصانع ، والكلام معهم .
فقد تبين أن الوجود عند الشيء ، لا يدل على أنه موجود به .

بل نبين هذا بمثال ، وهو أن الأكمه ، لو كانت فى عينيه غشاوة ، ولم يسمع من الناس ، الفسق بين الليل والنهار ، لو انكشفت الغشاوة عن عينيه نهاراً وفتح أجفانه ، فرأى الألوان ، ظن أن الإدراك الحاصل فى عينيه ، لصور الألوان ؛ فاعله فتح البصر ، وأنه مهما كان بصره سليماً ومفتوحاً ، والحجاب

أما « هيوم » فى أن وضع المسألة الصحيح ، يقتضى - قبل البحث عن العلة ومقدار تأثيرها - أن نبحث عن العلاقة التى توهمناها ، بين علة ومعلول ، فهل هناك ارتباط ضرورى حقيقة على هذه الصورة ؟ ! ، أم الأمر مجرد فكرة ، ذاعت وانتشرت ، فأكسبها الذبوع قوة ، دون أن يكون لها أساس واضح ؟ !

فبدل أن يبحث فى العلة وأثرها ، يريد أن يناقش المبدأ ذاته ، ويبين كيف تولد فى أذهاننا ؟ ! وفى رأيه ، أن هذا المبدأ ليس إلا نتيجة مشاهدات سطحية ، وتعاقب ظاهرى وذلك أنا شاهدنا غير مرة ، بعض الظواهر يتبع بعضاً ، فظننا أن هناك علاقة ثابتة بين التابع والمتبوع ، وأخذ تداعى المعانى يعمل عمله ، فلا نكاد نرى التابع ، حتى نفكر فى المتبوع ، وبالعكس ، كما أخذت المحيلة تصور لنا هذه التبعية ، التى هى مجرد تجاور ، زمانى أو مكانى ، بصورة الإنتاج والتأثير ، . . . وإذن ليس ثمة علية ، ولا ارتباط ضرورى بين علة ومعلولها ، أو مبدأسببية - كما نسميه - ، وكل ما هنالك عادة ذهنية ، تكونت على إثر توالى الحوادث وتعاقبها ، فحملتنا على أن نتنظر سادئة بعد أخرى ، ونحيلة أسبقت على الحادثة الأولى ، سراً كامناً ، وقوة شارقة للعادة ، وللمخيلة دخل كبير ، فى أغلب مظاهر تفكيرنا ، وخاصة ما اتصل منها ، بالمعتقدات الشعبية ، والآراء العامة .
ولا أدل على أن السببية ليست مبدأ عقلياً ، من أن طائفة من الحيوانات - فيما يبدو - تسلم بضرب من التعاقب الذى يقتضيه هذا المبدأ .

ولكن إلغاء السببية سناه القضاء على العلم ، والقوانين العلمية ، وإغلاق باب التكهن بالمستقبل ، وترتيب المسببات على أسبابها ، وتلك إحدى النتائج الخطيرة التى انتهى إليها (« هيوم ») ، فى نقده وتحليله ! ! . الفلسفة التوجيهية : الدكتور إبراهيم مذكور ، والأستاذ يوسف كرم .

مرتفعاً ، والشخص المقابل متلوّناً ، فيلزم لا محالة أن يبصر ، ولا يعقل أنه لا يبصر ؛ حتى إذا غربت الشمس ، وأظلم الهواء ، علم أن نور الشمس هو السبب ، في انطباع الألوان في بصره ؛ فمن أين يأمن الخصم أن يكون في مبادئ الوجود ، علل وأسباب تفيض منها هذه الحوادث ، عند حصول ملاقاته ، بينها ؟ ! ، إلا أنها ثابتة ليست تنعدم ، ولا هي أجسام متحركة فتغيب ؛ ولو انعدمت أو غابت لأدركنا التفرقة ، وفهمنا أن شئ سبباً وراء ما شاهدناه ، وهذا لا نخرج منه على قياس أصلهم .

ولهذا اتفق محققوهم ، على أن هذه الأعراض والحوادث ، التي تحصل عند وقوع الملاقاة بين الأجسام . وعلى الجملة عند اختلاف نسبها ، إنما تفيض من عند واهب الصور ، وهو ملك من الملائكة ، حتى قالوا : انطباع صور الألوان في العين يحصل من جهة واهب الصور ، وإنما طلوع الشمس والحدقة السليمة ، والجسم المتلوّن ، مُعدّات ومهيئات ، لقبول المحل هذه الصور ، وطرّدوا هذا في كل حادث .

وبهذا تبطل دعوى من يدعى ، أن النار هي الفاعلة للإحراق ، والخبز هو الفاعل للشبع ، والدواء هو الفاعل للصحة ، إلى غير ذلك من الأسباب .

المقام الثاني مع من يسلم أن هذه الحوادث ، تفيض من مبادئ الحوادث ، ولكن الاستعداد لقبول الصور ، يحصل بهذه الأسباب المشاهدة الحاضرة ؛ إلا أن تلك المبادئ أيضاً ، تصدر الأشياء منها ، بالزوم والطبع لا على سبيل التروى والاختيار صدور النور من الشمس ، وإنما افرقت المحال في القبول ، لاختلاف استعدادها ، فإن الجسم الصقيل ، يقبل شعاع الشمس ويردّه حتى يستضيء به موضع آخر ، والمدّر لا يقبل ، والهواء لا يمنع نفوذ نوره ، والحجر يمنع ، وبعض الأشياء يلين بالشمس ، وبعضها يتصلّب ، وبعضها يبيض ، كقوب القصاب ، وبعضها يسود ، كوجهه ، والمبدأ واحد ، والآثار مختلفة ، لاختلاف الاستعدادات في المحل .

فكذا مبادئ الوجود فياضة ، بما هو صادر منها ، لامنع عندها ، ولا بخل وإنما التقصير من القوابل .

وإذا كان كذلك ، فهما فرضنا النار بصفتها ، وفرضنا قطنتين مماثلتين ، لاقتا النار على وتيرة واحدة ، فكيف يتصور أن تحترق إحداها دون الأخرى ، وليس ثم اختيار .

ومن هذا المعنى أنكروا وقوع إبراهيم - صلوات الله عليه وسلامه - في النار ، مع عدم الاحتراق ، وبقاء النار ناراً ، وزعموا : أن ذلك لا يمكن ، إلا بسلب الحرارة من النار ، وذلك يخرجها عن كونها ناراً ؛ أو بقلب (١) ذات إبراهيم - عليه السلام - ورده حجراً ، أو شيئاً لا تؤثر فيه النار ، ولا هذا ممكن ولا ذاك ممكن .

والجواب له مسلكان :

الأول ، أن نقول : لا نسلم أن المبادئ ، ليست تفعل بالاختيار ، وأن الله تعالى لا يفعل بالإرادة ، وقد فرغنا من إبطال دعواهم ، في ذلك ، في مسألة حدوث العالم ، وإذا ثبت أن الفاعل يخلق الاحتراق بإرادته ، عند ملاقة القطنة النار ، أمكن في العقل ، ألا يخلق الاحتراق ، مع وجود الملاقة .

فإن قيل : فهذا يجر إلى ارتكاب محالات شنيعة ، فإنه إذا أنكر لزوم المسببات ، عن أسبابها ، وأضيفت إلى إرادة مختبرها ، ولم يكن للإرادة أيضاً ، منهج مخصوص معين ، بل أمكن تفننه ، وتنوعه ، فليجوز كل واحد منا ، أن يكون بين يديه ، سباع ضارية ، ونيران مشتعلة ، وجبال راسية ، وأعداء مستعدة بالأسلحة لقتله ، وهو لا يراها ، لأن الله تعالى ، ليس يخلق الرؤية له .

ومن وضع كتاباً في بيته ، فليجوز أن يكون قد انقلب عند رجوعه إلى بيته ، غلاماً أمرد ، عاقلاً متصرفاً ، أو انقلب حيواناً .

(١) مقابل لقوله « بسلب الحرارة » .

ولو ترك غلاماً في بيته ، فليجوز انقلابه كلباً ، أو ترك الرماح ، فليجوز انقلابه مسكاً ، وانقلاب الحجر ذهباً ، والذهب حجراً ، وإذا سئل عن شيء من هذا ، فينبغي أن يقول : لا أدري ما في البيت الآن ، وإنما القدر الذي أعلمه أني تركت في البيت كتاباً ، ولعله الآن فرس ، قد لطّخ بيت الكتب ببوله وروثه ، وإني تركت في البيت جرّة من الماء ، ولعلّها الآن انقلبت شجرة تفاح ، فإن الله تعالى ، قادر على كل شيء ، وليس من ضرورة الفرس ، أن يُخلق من النطفة ، ولا من ضرورة الشجرة ، أن تُخلق من البذر ، بل ليس من ضرورة الشجرة ، أن تُخلق من شيء ، فلعله خلق أشياء لم يكن لها وجود من قبل ، بل إذا نظر إلى إنسان لم يره ، إلا الآن ، وقيل له : هل هذا مولود ؟ ، فليتردد ، وليقل : يحتمل أن يكون بعض الفواكه في السوق ، قد انقلب إنساناً ، وهو ذلك الإنسان ، فإن الله تعالى قادر على كل شيء ممكن ، فلا بد من التردد فيه ، وهذا فن (١) يتسع المجال في تصويره ، وهذا القدر كاف فيه .

والجواب : أن نقول : إن ثبت أن الممكن (٢) كونه ، لا يجوز أن يُخلق

-
- (١) هذا هو ما عبر عنه « هيوم » فيما نقلناه عنه سابقاً ، بإلغاء العلم الطبيعي .
 (٢) يعني لو كان الشيء الممكن الوجود - كانقلاب الكتاب قرماً - إذا كان غائباً عنا ، نظل في حيرة من أمره ، ولا ندري هل وقع ، أم لم يقع ؟ ، لزمت هذه الحالات .
 أما إذا كان في الإمكان ، أن يحصل لنا علم ، بأن هذا الانقلاب - رغم إمكانه - غير واقع ، وغير حاصل ، لم تلزم هذه الحالات .
 وفي الإمكان أن يحصل لنا هذا العلم بأحد طريقتين :
 (أ) أن يُخلق الله فينا ابتداءً ، علماً بعدم حصول هذا الانقلاب ، فنجزم بأنه - رغم إمكانه - غير حاصل ، بمقتضى هذا العلم الذي خلقه الله فينا .
 (ب) أن جريان العادة ، بعدم حصول هذا الانقلاب ، يرسخ في أذهاننا - رغم إمكانه - العلم بعدم وقوعه .

وهذا الحل في نظر الغزالي ، كاف لأن يحصل لنا علماً بالعالم الطبيعي ، على هذا النحو ، رغم إمكان هذه الفروض عقلاً .
 وتابع الغزالي في هذا النهج ، المتكلمون من بعده ، ولم يروا في هذه الفروض العقلية ، ما يفوت عليهم الوثوق ، الذي يجب توافره ، في الإدراكات حتى تسمو إلى مصاف المعارف ، اليقينية .
 فيقول « عضد الدين الإيجي » و « السيد الشريف الجرجاني » في كتابهما « المواقف وشرحه » :
 « العلم صفة توجب لمحلها ، تمييزاً بين المعاني ، لا يحتمل النقيض ، وأورد العلوم العادية فإنها تحتمل النقيض . والجواب أن احتمال النقيض نوعان :

للإنسان علمٌ بعدم كونه ، لزم هذه المحالات ؛ ونحن لا نشك في هذه الصور التي أوردتموها ، فإن الله تعالى خلق لنا علماً ، بأن هذه الممكنات ، لم يفعلها ، ولم ندَّع أن هذه الأمور ^(١) واجبة ^(٢) ، بل هي ممكنة ، يجوز أن تقع ، ويجوز أن لا تقع ، واستمرار العادة بها ، مرة بعد أخرى ، يرسخ في أذهاننا ، جريانها على وفق العادة الماضية ترسيخاً لا تنفك عنه .

بل يجوز أن يعلم نبي من الأنبياء — عليهم السلام — بالطرق التي ذكروها ، أن فلاناً لا يقدم من سفره غداً ، وقدمه ممكن ، ولكن يعلم عدم وقوع ذلك الممكن ، بل كما ينظر إلى العامى ، فيعلم أنه ليس يعلم الغيب ، في أمر من الأمور ، ولا يدرك المحذولات . من غير تعليم ، ومع ذلك فلا ينكر ، أن تتقوى نفسه وحده ، بحيث يدرك ما يدركه الأنبياء — صلوات الله وسلامه عليهم — على ما اعترفوا بإمكانه ، ولكن يعلمون أن ذلك الممكن لم يقع ، فإن ^(٣) خرق الله العادة ، بإيقاعها ^(٤) في زمان ، تخرق العادات فيها ، انسلت هذه العلوم عن القلوب ، ولم يخلقها .

فلا مانع إذن من أن يكون الشيء ممكناً ، في مقصورات الله تعالى ، ويكون قد جرى في سابق علمه ، أنه لا يفعله مع إمكانه ، في بعض الأوقات ، ويخلق

(أ) فروع يرجع إلى الإمكان الذاتي ، الثابت للممكنات ، وهذا لا يقدر في العلوم .
 (ب) وفروع يرجع إلى أن متعلق التمييز ، يكون محتملاً ، لأن يحكم فيه المميز بنقيضه في الحال كما في الظن ، أو في المال ، كما في الجهل المركب والتقليد ، ومنشؤه ضعف هذا التمييز ، إما لعدم الجزم ، أو لعدم المطابقة ؛ أو لعدم استناده إلى موجب ، وهذا هو المنق في حد العلم .
 ولكن هل قنع الفلاسفة المحدثون ، الذين وافقوا المتكلمين ، في إلغاء نظرية السببية ؛ بهذا الحل الذي قنع به المتكلمون ؟ !

(١) يعني هذه الفروض المذكورة آنفاً ، من قلب الكتاب قرأاً . . إلخ .

(٢) أى واجب ألا تكون .

(٣) هذه العبارة إلى آخر الفقرة ، وكيفية ، ولكن معناها واضح ، فهو يريد أن يقول : إذا خرق الله العادة ، وأوقع أمثال هذه الفروض ، فزرع من القلوب العلم بأنها غير واقعة ، وأدخل محله علماً بأنها واقعة ، ولكن هذا لا يحصل إلا في مناسبات وظروف خاصة كتنبيه نبي — رحمة من الله بعباده — حتى لا تتبلبل الأفكار وتضطرب العقول .

(٤) أى بإيقاع هذه الفروض . .

لنا العلم بأنه ليس يفعلُه ، في ذلك الوقت ، فليس في هذا الكلام إلا تشييع محض .

* * *

المسلك الثاني ، وفيه الخلاص من هذه التشنيعات ، وهو أنا نسلم ، أن النار خلقت خلقة ، إذا لاقاها ، قطتان مئاثلتان ، أحرقتهما ، ولم تفرق بينهما ، إذا تماثلتا من كل وجه ، ولكن مع هذا نجوز ، أن يلتقي نبي في النار ، فلا يحترق إما بتغيير صفة النار ، أو بتغيير صفة النبي عليه السلام ، فيحدث من الله تعالى أو من الملائكة ، صفة في النار ، تقصر سخونتها على جسمها ، بحيث لا تتعداه ، فتبقى معها سخونتها ، وتكون على صورة النار وحقيقتها ، ولكن لا تتعدى سخونتها وأثرها . أو يحدث في بدن النبي صفة ، لا تخرجه عن كونه لحماً وعظماً ، فيدفع أثر النار .

فإننا نرى من يطلى نفسه بالطلق ^(١) ، ثم يقعد في تنور موقد ، ولا يتأثر بالنار ، والذي لم يشاهد ذلك ينكره .

فإنكار الخصم اشتغال القدرة ، على إثبات صفة من الصفات ، في النار أو في البدن تمنع من الاحتراق ، كإنكار من لم يشاهد الطلق ^(١) وأثره ، وفي مقدورات الله تعالى غرائب وعجائب ، ونحن لم نشاهد جميعها ، فلم ينبغى أن ننكر إمكانها ، ونحكم باستحالتها ؟ ! .

وكذلك إحياء الميت ، وقلب العصي حية ، يمكن بهذه الطريق ، وهو أن المادة قابلة لكل شيء ، فالتراب وسائر العناصر ، يستحيل نباتاً ، ثم النبات يستحيل ، عند أكل الحيوان له دماً ، ثم الدم يستحيل منياً ، ثم المنى ينصب في الرحم ، فيتخلق حيواناً ، وهذا بحكم العادة واقع في زمان متطاوّل ، فلم يحل الخصم أن يكون في مقدورات الله تعالى ، أن يدير المادة في هذه الأطوار ، في وقت أقرب مما عهد فيه ؟ ! وإذا جاز في وقت أقرب ، فلا ضبط للأقل ، فيستعجل هذه القوى في عملها ، ويحصل به ما هو معجزة للنبي عليه السلام .

(١) كذا في الأصل ، ولعلها « الطلاء » وهو القطران .

فإن قيل : وهذا يصدر من نفس النبي ؟ ! ، أو من مبدأ آخر من المبادئ
عند اقتراح النبي عليه السلام ؟ ،

قلنا : وما سلمتموه من جواز نزول الأمطار ، والصواعق ، وتزلزل الأرض ،
بقوة نفس النبي ، يحصل منه أو من مبدأ آخر ؟ ، فقولنا في هذا كقولكم في
ذاك ، والأولى بنا وبكم إضافة ذلك ، إلى الله تعالى ، إما بغير واسطة ، أو
بواسطة الملائكة ، ولكن وقت استحقاق حصولها ، انصراف همه النبي عليه
السلام ، إليها ، وتعين نظام الخير في ظهورها لاستمرار نظام الشرع ، فيكون
ذلك مرجحاً جهة الوجود ، ويكون الشيء في نفسه ممكناً ، والمبدأ به سمحاً جواداً ،
ولكن لا يفيض منه إلا إذا ترجحت الحاجة إلى وجوده ، وصار الخير متعيناً فيه ، ولا
يصير الخير متعيناً فيه ، إلا إذا أحتاج نبي ، في إثبات نبوته إليه ، لإفاضة الخير .

فهذا كله لا يتفق بمساق كلامهم ، ولازم لهم ، مهما فتحوا باب الاختصاص
للنبي عليه السلام . بخاصة تخالف عادة الناس ، فإن مقادير ذلك الاختصاص
لا ينضبط في العقل إمكانه ، فلم يجب معه التكذيب ، لما تواتر نقله وورد الشرع
بتصديقه .

وعلى الجملة ، لما كان لا يقبل صورة الحيوان ، إلا النطفة ، ، وإنما تفيض
القوى الحيوانية عليها من الملائكة ، التي هي مبادئ الموجودات عندهم ، ولم
يتخلق قط من نطفة الإنسان إلا إنسان ، ومن نطفة الفرس إلا فرس ، من حيث
إن حصوله من الفرس ، أوجب ترجيحاً ، لمناسبة صورة الفرس ، على سائر
الصور ، فلم يقبل إلا الصورة المترجمة بهذا الطريق ، ولذلك لم ينبت قط من
الشعير حنطة ولا من بذر الكثرى ، تفاح ، ثم رأينا أجناساً من الحيوانات ،
تولد من التراب ، ولا تتوالد قط كالديدان ، ومنها ما يتولد ويتوالد جميعاً ،
كالفأرة والحية ، والعقرب ، وكان تولدها من التراب ، ويختلف استعدادها
لقبول الصور ، بأمور غابت عنا ، ولم يكن في القوة البشرية الاطلاع عليها ، إذ
ليس تفيض الصور عندهم ، من الملائكة بالتشهي ولا جزافاً ، بل لا يفيض

على كل محل إلا ما تعين قبوله له ، لكونه مستعداً في نفسه ، والاستعدادات مختلفة ، ومبادئها عندهم امتزاجات الكواكب ، واختلاف نسب الأجرام العلوية في حركاتها .

فقد اتضح من هذا ، أن مبادئ الاستعدادات ، فيها غرائب وعجائب ، حتى توصل أرباب الطلسمات ، من علم خواص الجواهر المعدنية وعلم النجوم ، إلى مزج القوى السماوية ، بالخواص المعدنية ، فاتخذوا أشكالاً من هذه الأرضية ، وطلبوا لها طالعاً مخصوصاً من الطوالع ، وأحدثوا بها أموراً غريبة في العالم ، فربما دفعوا الحية والعقرب ، عن بلد ، والبق عن بلد ، إلى غير ذلك من أمور ، تعرف من علم الطلسمات .

فإذا خرجت عن الضبط مبادئ الاستعدادات ، ولم نقف على كنهها ، ولم يكن لنا سبيل إلى حصرها ، فنأين نعلم استحالة حصول الاستعداد ، في بعض الأجسام ، للاستحالة في الأطوار ، في أقرب زمان ، حتى يستعد لقبول صورة ، ما كان يستعد لها من قبل ، وينتهض ، ذلك معجزة .

ما إنكار هذا إلا لضيق الحوصلة ، والأنس^(١) بالموجودات العالية ، والذهول عن أسرار الله سبحانه ، في الحلقة والفطرة .

ومن استقرأ عجائب العلوم ، لم يستبعد من قدرة الله تعالى ، ما يحكى من معجزات الأنبياء ، عليهم السلام ، بحال من الأحوال .

* * *

فإن قيل : فنحن نساعدكم ، على أن كل ممكن مقدورٌ لله تعالى ، وأنتم تساعدون على أن كل محال ، فليس بمقدور ، ومن الأشياء ما تعرف استحالته ، ومنها ما يعرف إمكانه ، ومنها ما يقف العقل عنده ، فلا يقضى فيه باستحالة ولا إمكان .

فالآن ما حد المحال عندكم ، فإن رجع إلى الجمع بين النفي والإثبات ، في شيء واحد ، فقولوا : إن كل شيتين ليس هذا ذاك ، ولا ذاك هذا ، فلا

(١) أى وضيق الأنس .

يستدعى وجود أحدهما وجود الآخر . وقولوا : إن الله تعالى يقدر على خلق إرادة من غير علم بالمراد ، وخلق علم من غير حياة ، ويقدر على أن يحرك يد ميت ، ويقعده ، ويكتب بيده مجلدات ، ويتعاطى صناعات ، وهو مفتوح العين محقق بصره نحوه ، ولكنه ، لا يرى ولا حياة فيه ، ولا قدرة له عليه ، وإنما هذه الأفعال المنظومة ، يخلقها الله تعالى ، مع تحريك يده ، والحركة من جهة الله تعالى .

وبتجويز هذا ، يبطل الفرق بين الحركة الاختيارية ^(١) ، وبين الرعدة ^(٢) فلا يدل الفعل المحكم ، عل العلم ، ولا على قدرة الفاعل .
وينبغي أن يقدر على قلب الأجناس ، فيقلب الجوهر عرضاً ، ويقلب العلم قدرة ، والسواد بياضاً ، والصوت رائحة ، كما اقتدر على قلب الجماد حيواناً والحجر ذهباً ، ويلزم عليه أيضاً من المحالات ، ما لا حصر له .

* * *

والجواب ، أن المحال غير مقدور عليه ، والمحال إثبات الشيء مع نفيه ، أو إثبات الأخص مع نفي الأعم ، أو إثبات الاثنين مع نفي الواحد ، وما لا يرجع إلى هذا فليس بمحال ، وما ليس بمحال ، فهو مقدور .
أما الجمع بين السواد والبياض ، فمحال ، لأننا نفهم من إثبات صورة السواد في المحل ، نفي ماهية البياض ووجود السواد ، فإذا صار نفي البياض مفهوماً ، من إثبات السواد ، كان إثبات البياض مع نفيه محالاً .
وإنما لا يجوز كون الشخص الواحد في مكانين ، لأننا نفهم من كونه في البيت ، عدم كونه في غير البيت ، فلا يمكن تقديره في غير البيت ، مع كونه في البيت ، المفهم لنفيه عن غير البيت .

(١) في نسخة « الإرادية » .

(٢) في نسخة « الرعدية » نبة « الرعد » .

وكذلك نفهم من الإرادة ، طلب معلوم ، فإن فرض طلب ولا علم ، لم يكن إرادة فكان فيه نفي ما فهمناه ^(١) ،

والجماد يستحيل أن يخلق فيه العلم ، لأننا نفهم من الجماد ، ما لا يدرك ، فإن خلق فيه إدراك فتسميته جمادا ، بالمعنى الذى فهمناه ، محال ، وإن يدرك فتسميته الحادث علماً ، ولا يدرك به محله شيئاً محال ، فهذا وجه استحالته .
وأما قلب الأجناس ، فقد قال بعض المتكلمين : إنه مقدور لله تعالى .

فقول : مصيرُ الشيء شيئاً آخر ، غيرُ معقول ، لأن السواد إذا انقلب كدرة ، مثلاً ، فالسواد باق أم لا ؟ ، فإن كان معدوماً ، فلم ينقلب ، بل عدم ذلك ، ووُجد غيره ، وإن كان موجوداً ، مع الكدرة ، فلم ينقلب ، ولكن انضاف إليه غيره ، وإن بقى السواد ، والكدرة معدومة ، فلم ينقلب ، بل بقى على ما هو عليه .

وإذا قلنا : انقلب الدم منياً ، أردنا به أن تلك المادة بعينها ، خلعت صورة ، وليست صورة أخرى ، فرجع الحاصل ، إلى أن صورة عدمت ، وصورة حدثت ، وثم مادة قائمة ، تعاقبت عليها ، الصورتان .
وإذا قلنا : انقلب الماء هواء ، بالتسخين ، أردنا به أن المادة القابلة ، لصورة المائية ، خلعت هذه الصورة ، وقبلت صورة أخرى ، فالمادة مشتركة ، والصورة متغيرة .

وكذلك : إذا قلنا : انقلبت العصي ثعباناً ، والتراب حيواناً .
وليس بين العرض والجوهر مادة مشتركة ^(٢) ولا بين السواد والكدرة ، ولا بين سائر الأجناس مادة مشتركة ، فكان هذا محالاً من هذا الوجه .

(١) فيؤول إلى نفي الشيء ، مع إثباته ، كما آل كون الشخص الواحد في مكانين ، وكما آل الجمع بين السواد والياض ، فإن كل ذلك راجع — كما أوضحه — إلى قانون التناقض ، ومن هنا صح ما يروى عن أرسطو من أن المحال هو الجمع بين النقيضين ، فكل ما لا يمكن إرجاعه إلى قانون التناقض فهو غير محال .

(٢) حتى يصح قلب الجوهر عرضاً أو العكس . كما صح في الدم والمنى ؛ والماء والهواء ؛ والعصي والثعبان ؛ والتراب والحيوان .

وأما تحريك الله تعالى يد الميث ، ونصبه على صورة حى يقعد ، ويكتب حتى تحدث من حركة يده الكتابة المنظومة ، فليس بمستحيل فى نفسه ، مهما أحلنا الحوادث إلى إرادة مختار ، وإنما هو مستنكر لاطراد العادة بخلافه .

وقولكم تبطل به دلالة إحكام الفعل ، على علم الفاعل ، فليس كذلك ، فإن الفاعل الآن هو الله تعالى ، وهو المحكم ، وهو عالم به .

وأما قولكم : إنه لا يبقى فرق بين الرعشة والحركة المختارة ، فنقول : إنما أدركنا ذلك من أنفسنا ، لأننا شاهدنا من أنفسنا تفرقة ضرورية ، بين الحالين ، فعبرنا عن ذلك الفرق بالقدرة ، فعرفنا أن الواقع من القسمين الممكنين ، أحدهما فى حال ، والآخر فى حال ، وهو إيجاد الحركة مع القدرة عليها فى حال ، وإيجاد الحركة دون القدرة فى حال أخرى .

وأما إذا نظرنا إلى غيرنا ، ورأينا حركات كثيرة منظومة ، حصل لنا علم بقدرته ، فهذه علوم يخلقها الله تعالى بمجارى العادات ، ، نعرف بها وجود أحد قسمى الإمكان ، ولا نبين به استحالة القسم الثانى ؛ كما سبق .

مسألة

فى تعجيزهم عن إقامة البرهان العقلى على أن النفس الإنسانية جوهر روحانى قائم بنفسه لا يتحيز ، وليس بجسم ، ولا منطبع فى جسم ، ولا هو متصل بالبدن ولا هو منفصل عنه ، كما أن الله ليس خارج العالم ، ولا داخل العالم وكذا الملائكة عندهم

• • •

والخوض فى هذا يستدعى شرح مذهبهم ، فى القوى الحيوانية ، والإنسانية .
والقوى الحيوانية : تنقسم عندهم إلى قسمين ، محركة ومدركة .

والمدركة قسمان : ظاهرة ، وباطنة .

والظاهرة هى الحواس الخمس ، وهى معان منطبعة فى الأجسام ، أعنى هذه القوى .

وأما الباطنة ، فثلاث .

إحداها : القوة الخيالية ، فى مقدم الدماغ ، وراء القوة المبصرة ، وفيها تبقى صور الأشياء المرئية ، بعد تغميض العين ، بل ينطبع فيها ، ما تورده الحواس الخمس ، فيجتمع فيها ، وتسمى « الحس المشترك » لذلك ، ولولاه لكان من رأى العسل الأبيض ، ولم يدرك حلاوته إلا بالذوق ، إذا ^(١) رآه ثانية ، لا يدرك حلاوته ما لم يذق كالمرّة الأولى ، ولكن فيه معنى يحكم ، بأن هذا الأبيض هو

(١) فى الأصل « فإذا » وليس بصحيح .

الحلو ، فلا بد أن يكون عنده حاكم ، قد اجتمع عنده الأمران ، أعنى اللون والحلاوة ، حتى قضى عند وجود أحدهما بوجود الآخر .

الثانية : القوة الوهمية ، وهى التى تدرك المعانى ، وكأن القوة الأولى تدرك الصور ، والمراد بالصور ما لا بد لوجوده من مادة - أى جسم - ، والمراد بالمعانى ما لا يستدعى وجوده جسماً ، ولكن قد يعرض له أن يكون فى جسم ، كالعداوة والموافقة ، فإن الشاة تدرك من الذئب لونه ، وشكله ، وهيأته ، وذلك لا يكون إلا فى جسم ، وتذكر أيضاً كونه مخالفاً لها ، وتذكر السخلة ^(١) شكل الأم ولونها ، ثم تدرك موافقته وملاءمته ، ولذلك تهرب من الذئب وتعدو خلف الأم ، والمخالفة والموافقة ليس من ضرورتهما ، أن تكونا فى الأجسام ، لا كاللون والشكل ، ولكن قد يعرض لهما ، أن يكونا فى الأجسام أيضاً ، فكانت هذه القوة مباينة للقوة الثانية ^(٢) ، وهذا محله التجويف الأخير من الدماغ .

أما الثالثة : فهى القوة التى تسمى فى الحيوانات « متخيلة » وفى الإنسان « مفكرة » ، وشأنها أن تتركب الصور المحسوسة ، بعضها مع بعض ، وتركب المعانى على الصور ، وهى فى التجويف الأوسط ، بين حافظ الصور وحافظ المعانى ، ولذلك يقدر الإنسان ، على أن يتخيل فرساً يطير ، وشخصاً رأسه رأس إنسان ، وبدنه بدن فرس ، إلى غير ذلك من التركيبات ، وإن لم يشاهد مثل ذلك ، والأولى أن تلحق هذه القوة ، بالقوى المحركة كما سيأتى ، لا بالقوى المدركة .

ولما عرفت مواضع هذه القوى ، بصناعة الطب ، فإن الآفة إذا نزلت بهذه التجويفات ، اختلت هذه الأمور .

ثم زعموا : أن القوة التى تنطبع فيها صور المحسوسات ، بالحواس الخمسة ، تحفظ تلك الصور ، حتى تبقى بعد القبول ، والشئ يحفظ الشئ لا بالقوة التى بها يقبل ، فإن الماء يقبل ولا يحفظ ، والشمع يقبل برطوبته ، ويحفظ بيبوسته ،

(١) هى ولد النعم من الفئان والمعز ساعة وضعه ، ذكرنا كان أو أنثى ، وجمعه منخل بوزن

قلس .

(٢) يعنى « الخيالية » .

بخلاف الماء ، فكانت الحافظة بهذا الاعتبار غير القابلة ، فتسمى هذه قوة حافظة ، وكذا المعاني تنطبع في الوهمية ، وتحفظها قوة ، تسمى ذاكرة ، فتصير الإدراكات الباطنة بهذا الاعتبار ، إذا ضم^(١) إليها المتخيلة ، خمسة ، كما كانت الظاهرة خمسة ،

* * *

وأما القوة المحركة ، فتنقسم إلى :

محركة على معنى أنها باعثة على الحركة .

وإلى محركة على معنى أنها مباشرة للحركة ، فاعلة .

والمحركة على أنها باعثة ، هي القوة التروعية الشوقية ، وهي التي إذا ارتسمت في القوة الخيالية ، التي ذكرناها^(٢) صورةً مطلوبٍ ، أو مهروبٍ عنه ، بعثت القوة المحركة الفاعلة على التحريك .

ولها شعبتان :

شعبة تسمى قوة شهوانية ، وهي قوة تبعث على تحريك ، يقرب به من الأشياء المتخيلة ، ضرورية أو نافعة ، طلباً للذة .

وشعبة تسمى قوة غضبية ، وهي قوة تبعث على تحريك ، يدفع به الشيء المتخيل ، ضاراً أو مفسداً ، طلباً للغلبة .

وبهذه القوة ، يتم الإجماع التام على الفعل المسمى إرادياً .

وأما القوة المحركة على أنها فاعلة : فهي قوة تنبث في الأعصاب والعضلات ، من شأنها أن تشنج العضلات ، فتجذب الأوتار والرباطات ، المتصلة بالأعضاء

(١) ما قيمة هذا الاشتراط ، ولم يشر فيما سبق ، إلى ما يشعر بأن حول هذه القوة خلافاً ، ولو أنه قال « ستة » بدل « خمسة » لكان لهذا الاشتراط ما يبرره ، لأن هذه القوة في الحيوان يقابلها في الإنسان « المفكرة » فإذا اعتبرنا اثنتين كان المجموع ستة لا خمسة .

(٢) هي الحاسة الأولى من الحواس الباطنة .

إلى جهة الموضع الذى فيه القوة ، أو ترخيبها وتمدها طولاً ، فتصير الأوتار والرباطات ، إلى خلاف الجهة .

فهذه قوى النفس الحيوانية ، على سبيل الإجمال ، وترك التفاصيل .

* * *

فأما النفس العاقلة الإنسانية ، المسماة عندهم بالناطقة والمراد بالناطقة ، العاقلة ، لأن النطق أخص ثمرات العقل فى الظاهر ، فنسبت إليه .

فلها قوتان : قوة عالمة ، وقوة عاملة ، وقد تسمى كل واحدة عقلاً ، ولكن باشتراك الاسم .

فالعامة : قوة هى مبدأ محرك لبدن الإنسان ، إلى الصناعات المرتبة الإنسانية المستنبط ترتيبها ، بالروية الخاصة بالإنسان .

وأما العاملة : فهى التى تسمى النظرية ، وهى قوة من شأنها ، أن تدرك حقائق المعقولات ، المجردة عن المادة والمكان والجهة ، وهى القضايا الكلية ، التى يسميها المتكلمون « أحوالاً » مرة ، و « وجوهاً » أخرى ، ويسميها الفلاسفة « الكليات المجردة » .

فإذن للنفس قوتان ، بالقياس ، إلى جنبتيين ؛ القوة النظرية بالقياس إلى جنبه الملائكة ، إذ بها تأخذ من الملائكة ، العلوم الحقيقية ، وينبغى أن تكون هذه القوة دائمة القبول ^(١) ، من جهة فوق .

والقوة العملية لها بالنسبة إلى أسفل ، وهى جهة البدن وتديره ، وإصلاح الأخلاق ، وهذه القوة ينبغى أن تتسلط ^(٢) ، على سائر القوى البدنية ، وأن تكون سائر القوى ، متأدبة بتأديبها ، مقهورة دونها ، حتى لا تنفعل ولا تتأثر هى عنها ، بل تنفعل تلك القوى عنها ، لئلا يحدث فى النفس من الصفات البدنية ،

(١) بمعنى أنها دائماً « منفصلة » .

(٢) وهى إذا تسلطت كانت فاعلة ، وإذا خضعت كانت متفعلة ، فهى بين أن تكون فاعلة ، ومنفعلة ، بخلاف القوة النظرية فإنها لا تكون - عندهم - إلا متفعلة .

هيئات انقيادية ، تسمى رذائل ، بل تكون هي الغالبة ، ليحصل للنفس بسببها هيئات تسمى فضائل .

* * *

فهذا إيجاز ما فصلوه من القوى الحيوانية ، والإنسانية ، وطولوا بذكرها ، مع الإعراض عن ذكر القوى النباتية ، إذ لا حاجة إلى ذكرها في غرضنا .
وليس شيء مما ذكره ، مما يجب إنكاره في الشرع ، فإنها أمور مشاهدة ، أجرى الله تعالى العادة بها .

* * *

وإنما نريد أن نعرض الآن على دعواهم ، معرفة كون النفس جوهرًا قائمًا بنفسه ، ببراهين العقل ، ولسنا نعرض على دعواهم ، اعتراض من يبعد ذلك من قدرة الله تعالى ، أو يرى أن الشرع جاء بنقيضه ، بل ربما نبين في تفصيل الحشر والنشر ، أن الشرع مصدق له ، ولكننا ننكر دعواهم ، دلالة مجرد العقل عليه ، والاستغناء عن الشرع فيه .
فلنطالبهم بالأدلة ، ولهم فيها براهين كثيرة بزعمهم .

الأول

قولهم : إن العلوم العقلية ، تحل النفوس الإنسانية ، وهي محصورة ، وفيها آحاد لا تنقسم ، فلا بد أن يكون محلها أيضاً لا ينقسم ، وكل جسم ، فنقسم ، فدل على أن محلها شيء لا ينقسم .

ويمكن إيراد هذا على شرط المنطق بأشكاله ، ولكن أقرببه أن يقال : إن كان محل العلم جسماً منقسماً ، فالعلم الحال فيه أيضاً منقسم ، لكن العلم الحال غير منقسم ، فالمحل ليس جسماً وهذا « قياس شرطي » استثنى فيه « تقيض التالي » ،

فيتج « تقيض المقدم » بالاتفاق ، فلا نظر في صحة شكل القياس ، ولا نظر أيضاً في المقدمتين ، فإن

الأول قولنا : إن كل حال في منقسم ، ينقسم لا محالة بفرض القسمة في محله ، وهو أولى لا يمكن التشكك فيه .

والثاني : قولنا : إن العلم الواحد يحل في الآدمي ، وهو لا ينقسم ، لأنه لو انقسم ، إلى غير نهاية ، لكان محالاً ، وإن كانت له نهاية ، فيشتمل على آحاد لا محالة لا تنقسم ، وعلى الجملة نحن نعلم أشياء ، ولا نقدر أن نفرض زوال بعضها ، وبقاء البعض ، من حيث إنه لا بعض لها .

• • •

والاعتراض على مقامين :

المقام الأول ، أن يقال : بم تنكرون على من يقول : محل العلم جوهر فرد متحيز لا ينقسم ، وقد عرف هذا من مذهب المتكلمين .

ولا يبقى بعده إلا الاستبعاد ، وهو أنه كيف تحل العلوم كلها ، في جوهر فرد ، وتكون جميع الجواهر المطيقة بها ، معطلة وهي مجاورة ؟ ! .

والاستبعاد لا خير فيه ، إذ يتوجه على مذهبه أيضاً ، أنه كيف تكون النفس شيئاً واحداً لا يتحيز ، ولا يشار إليه ، ولا يكون داخل البدن ، ولا خارجه ، ولا متصلاً بالجسم ولا منفصلاً عنه ؟ ! .

إلا أننا ، لا نؤثر هذا المقام ، فإن القول في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ طويل ، ولهم فيه أدلة هندسية يطول الكلام عليها ، ومن جملتها قولهم : جوهر فرد ، بين جوهرين ، هل يلاقى أحد الطرفين منه عين ما يلاقيه الآخر ؟ ! ، أو غيره ؟ ! فإن كان عينه فهو محال ، إذ يلزم منه تلاقى الطرفين ، فإن ملاقي الملاقى ملاق ، وإن كان ما يلاقيه غيره ، ففيه إثبات التعدد والانقسام ، وهذه شبهة يطول حلها ^(١) ، وبنا غنية عن الخوض فيها ، فلنعدل إلى مقام آخر .

(١) الفزالي يعترف بصعوبة إثبات الجزء الذي لا يتجزأ . انظر ما يأتي ص ٢٤٧

المقام الثانى ، أن نقول : ما زعمتموه من أن كل حال فى جسم ، فينبغى أن ينقسم ، باطلٌ عليكم بما تدركه القوة الوهمية ، التى فى الشاة ، من عداوة الذئب ، فإنها فى حكم شىء واحد ، لا يتصور تقسيمها ، إذ ليس للعداوة بعض ، حتى يقدّر إدراك بعضه ، وزوال بعضه ، وقد حصل إدراكها فى قوة جسمانية عندكم ، فإن نفس البهائم منطبعة فى الأجسام ، لا تبقى بعد الموت ، وقد اتفقوا عليه ، فإن أمكنهم أن يتكلفوا تقدير الانقسام ، فى المدركات بالحواس الخمس ، وبالحس المشترك ، وبالقوة الحافظة للصور ، فلا يمكنهم تقدير الانقسام فى هذه المعانى ، التى ليس من شرطها ، أن تكون فى مادة .

فإن قيل : الشاة لا تدرك العداوة المطلقة المجردة عن المادة ، بل تدرك عداوة الذئب المعين المشخص ، مقروناً بشخصه وهيكله ، والقوة العاقلة تدرك الحقائق مجردة ، عن المواد والأشخاص .

قلنا : الشاة قد أدركت لون الذئب ، وشكله ، ثم عداوته ، فإن كان اللون ينطبع فى القوة الباصرة ، وكذا الشكل ، وينقسم بانقسام محل البصر ، فالعداوة بماذا تدركها ؟ ! . فإن إدراكها بجسم ، فليتنقسم ، وليت شعرى ما حال ذلك الإدراك إذا قسم ؟ ! ، وكيف يكون بعضه ؟ ! ، أهو إدراكٌ لبعض العداوة ؟ ! ، فكيف يكون لها بعض ؟ ! ، أو كل قسم أدرك كل العداوة ؟ ! ، فتكون العداوة معلومة مراراً ، بثبوت إدراكها فى كل قسم من أقسام الحل .

فإذن هذه شبهة مشككة لهم فى برهانهم ، فلا بد من الحل .

فإن قيل : هذه مناقضة فى المعقولات ، والمعقولات لا تنقض ، فإنكم مهما لم تقدروا على الشك فى المقدمتين ، وهو أن العلم الواحد لا ينقسم ، وأن ما لا ينقسم لا يقوم بجسم منقسم ، لم يمكنكم الشك فى النتيجة .

والجواب ، أن هذا الكتاب ما صنفناه ، إلا لبيان التهاافت والتناقض ، فى

كلام الفلاسفة ، وقد حصل ، إذ انتقض به أحد الأمرين : —

إمّا ما ذكروه فى النفس الناطقة .

وإمّا ما ذكروه فى القوة الوهمية .

ثم نقول : هذه المناقضة ، تبين أنهم غفلوا عن موضع تلبيس في القياس ، ولعل موضع الالتباس قولهم : إن العلم منطبق في الجسم ، انطباع اللون في المتلون ، وينقسم اللون بانقسام المتلون ، فينقسم العلم بانقسام محله ، والخلل في لفظ الانطباع ، إذ يمكن ألا تكون نسبة العلم إلى محله ، كنسبة اللون إلى المتلون ، حتى يقال : إنه منبسط عليه ومنطبق فيه ومنتشر في جوانبه ، فينقسم بانقسامه ، فلعل نسبة العلم إلى محله ، على وجه آخر ، وذلك الوجه لا يجوز فيه الانقسام ، عند انقسام المحل ، بل نسبته إليه ، كنسبة إدراك العداوة إلى الجسم ؛ ووجه نسبة الأوصاف إلى محالها ، ليست محصورة في فن واحد ، ولا هي معلومة التفاصيل لنا ، علماً نتق به ، فالحكم عليه دون الإحاطة ، بتفصيل النسب حكم غير موثوق به .

وعلى الجملة لا ينكر أن ما ذكره ، مما يقوى^(١) الظن ، ويغلبه ، وإنما ينكر كونه معلوماً يقيناً ، علماً لا يجوز الغلط فيه ، ولا يتطرق إليه الشك ، وهذا القدر مشكك فيه .

دليل ثان

قالوا : إن كان العلم بالمعلوم الواحد العقلي — وهو المعلوم المجرد عن المواد — منطبعاً في المادة ، انطباع الأعراض في الجواهر الجسمانية ، لزم انقسامه بالضرورة بانقسام الجسم كما سبق ، وإن لم يكن منطبعاً فيها ، ولا منبسطاً عليها . وإن استكره لفظ الانطباع ، فلنعدل إلى عبارة أخرى ، ونقول : هل للعلم نسبة إلى العالم به ، أم لا ؟ ! ، ومحال قطع النسبة ، لأنه إن قطعت النسبة عنه ؛ فكونه عالماً به ، لم يصار أولى به ، من كون غيره عالماً به ؟ ! وإن كان له نسبة ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام : —

إما أن تكون النسبة لكل جزء من أجزاء المحل .

أو تكون لبعض أجزاء المحل دون بعض .

(١) كذا في الأصول ، وفيه ركة .

أو لا يكون لواحد من الأجزاء نسبة إليه .
وباطل أن يقال : لا نسبة لواحد من الأجزاء ، فإنه إذا لم يكن للآحاد نسبة ، لم يكن للمجموع نسبة ، فإن المجتمع من المباينات ، مباين .
وباطل أن يقال : النسبة للبعض ، فإن الذى لا نسبة له ، ليس هو من معناه فى شيء ، وليس كلامنا فيه .

وباطل أن يقال : لكل جزء مفروض نسبة إلى الذات ^(١) ، لأنه إن كانت النسبة إلى ذات العلم بأسره ، فمعلوم كل واحد من الأجزاء ليس هو جزءاً من المعلوم ، بل هو المعلوم كما هو ، فيكون معقولاً مرات لا نهاية لها بالفعل ^(٢) ، وإن كان كل جزء له نسبة أخرى ، غير النسبة التى للجزء الآخر إلى ذات العلم ، فذات العلم إذن منقسمة فى المعنى ، وقد بينا أن العلم بالمعلوم الواحد من كل وجه ، لا ينقسم فى المعنى ، وإن كانت نسبة كل واحد ^(٣) ، إلى شيء من ذات العلم ، غير ما إليه نسبة الآخر ، فانقسام ذات العلم بهذه الطريقة أظهر ، وهو محال .

ومن هذا يتبين أن المحسوسات المنطبعة فى الحواس الخمس ، لا تكون إلا أمثلة ، لصور جزئية منقسمة ، فإن الإدراك معناه حصول مثال المدرك ، فى نفس المدرك ، ويكون لكل جزء من مثال المحسوس ، نسبة إلى جزء من الآلة الجسمانية .

* * *

والاعتراض ، على هذا ما سبق ، فإن تبديل لفظ الانطباع بلفظ النسبة ، لا يدرأ الشبهة ، فيما ينطبع فى القوة الوهمية للشاة ، من عداوة الذئب ، كما ذكره ، فإنه إدراك لا محالة ، وله نسبة إليه ، ويلزم فى تلك النسبة ما ذكرتموه ، فإن العداوة ليست أمراً مقدراً ، له كمية مقدارية ، حتى ينطبع مثالها فى جسم

(١) يعنى لذات العلم .

(٢) هذا لا يلزم إلا على رأى من يرى أن الجسم مؤلف من أجزاء لا نهاية لها بالفعل مثل « النظام » على ما أثبت أنه قائل بذلك فى مقال لنا نشر بمجلة الأزهر ، المجلد الثامن عشر . عدد ربيع الأول سنة ١٣٦٦ هـ ، وأما جبهة المتكلمين فلا يقولون بذلك فلا يرد عليهم هذا الإلزام .

(٣) يعنى من الأجزاء .

مقدّر ، وتتنسب أجزاؤها إلى أجزائه ، وكون شكل الذئب مقدّراً ، لا يكتفى ، فإن الشاة أدركت شيئاً سوى شكله ، وهو المخالفة والمضادة والعداوة ، والزيادة على الشكل من العداوة ، ليس لها مقدار ، وقد أدركتها بجسم مقدّر .
فهذه الصورة مشككة في هذا البرهان ، كما في الأول .

فإن قال قائل : هلا دفعتم هذه البراهين ، بأن العلم يحل من الجسم في جوهر .
متحيز لا يتجزأ ، وهو الجوهر الفرد !!!

قلنا : لأن الكلام في الجوهر الفرد ، يتعلق بأمور هندسية ، يطول القول في حلها^(١) ، ثم ليس فيه ما يدفع الإشكال ، فإنه يلزم أن تكون القدرة والإرادة ، أيضاً في ذلك الجزء ، فإن للإنسان فعلاً ، ولا يتصور ذلك إلا بقدرة وإرادة ، ولا تتصور الإرادة إلا بعلم ، وقدرة الكتابة في اليد والأصابع ، والعلم بها ليس في اليد ، إذ لا يزول بقطع اليد ، ولا إرادتها في اليد ، فإنه قد يريد لها بعد شلل اليد ، وتتعذر لا لعدم الإرادة ، بل لعدم القدرة .

دليل ثالث

قولهم : إن العلم لو كان في جزء من الجسم ، لكان العالم ذلك الجزء ، دون سائر أجزاء الإنسان ، والإنسان يقال له عالم ، والعالمية صفة له على الجملة ، من غير نسبة إلى محل مخصوص .

* * *

وهذا هوس ، فإنه يسمى ، مبصراً وسامعاً ، وذائقاً ، وكذا البيمة توصف به ، وذلك لا يدل ، على أن إدراك المحسوسات ليس بالجسم ؛ بل هو نوع من التجوّر ، كما يقال : فلان في « بغداد » وإن كان هو في جزء من جملة « بغداد » لا في جميعها ولكن يضاف إلى الجملة .

(١) الغزالي يعترف بصعوبة إثبات الجوهر الفرد . انظر ما في ص ٢٥٠

دليل رابع

إن كان العلم يحل جزءاً من القلب أو الدماغ مثلاً ، فالجهل ضده ، فينبغي أن يجوز قيامه بجزء آخر من القلب أو الدماغ ، ويكون الإنسان في حال واحدة عالماً وجاهلاً بشيء واحد ، فلما استحال ذلك ، تبين أن محل الجهل ، هو محل العلم ، وأن ذلك المحل واحد ، يستحيل اجتماع الضدين فيه ، فإنه لو كان منقسماً ، لما استحال قيام الجهل ببعضه ، والعلم ببعضه ، لأن الشيء في محل ، لا يضاده ضده ، في محل آخر ، كما يجتمع البَلَقُ ^(١) ، في الفرس الواحد ، والسواد والبياض في العين الواحدة ، ولكن في محلين .

ولا يلزم هذا في الحواس ، فإنه لا ضد لإدراكاتها ، ولكنه قد يدرك وقد لا يدرك ، فليس بينهما إلا تقابل الوجود والعدم ، فلا جرم نقول : يدرك ببعض أجزائه كالعين والأذن ، ولا يدرك بسائر بدنه ، وليس فيه تناقض .

ولا يغني عن هذا قولكم : إن العالمية مضادة للجاهلية ، والحكم عام لجميع البدن ، إذ يستحيل أن يكون الحكم في غير محل العلة ، فالعالم هو المحل الذي قام العلم به ، فإن أطلق الاسم على الجملة فبالحجاز ، كما يقال : هو في بغداد ، وإن كان هو في بعضها ، وكما يقال : هو مبصر ، وإن كنا بالضرورة نعلم ، أن حكم الإبصار لا يثبت للرجل واليد ، بل يختص بالعين ، وتضاد الأحكام كتضاد العلل ، فإن الأحكام تقتصر على محل العلل .

ولا يخلص من هذا قول القائل : إن المحل المهيأ لقبول العلم والجهل من الإنسان واحد ، فيتضادان عليه ، فإن عندكم أن كل جسم فيه حياة فهو قابل

(١) البلق بفتح الباء واللام ، والبلقة بضم الباء وسكون اللام ، سواد وبياض .

للعلم والجهل ، ولم تشترطوا سوى الحياة ، شريطة أخرى ، وسائر أجزاء البدن عندكم في قبول العلم على وتيرة واحدة .

* * *

الاعتراض : أن هذا ينقلب عليكم في الشهوة والشوق والإرادة ، فإن هذه الأمور تثبت للبهائم والإنسان ، وهى معان تنطبع في الجسم ، ثم يستحيل أن ينفر عما يشتهى إليه ، فيجتمع فيه التفرقة والميل إلى شىء واحد ، بوجود الشوق في محل والتفرقة في محل آخر ، وذلك لا يدل على أنها لا تحل الأجسام ، وذلك لأن هذه القوى وإن كانت كثيرة ، ومتوزعة على آلات مختلفة ، فلها رابطة واحدة وهى النفس ، وذلك للبهيمة والإنسان جميعاً ، وإذا اتحدت الرابطة ، استحالت الإضافات المتناقضة ، بالنسبة إليها ، وهذا لا يدل على كون النفس ، غير منطبعة في الجسم ، كما في البهائم .

دليل خامس

قولهم : إن كان العقل يدرك المعقول بآلة جسمانية ، فهو لا يعقل نفسه ، والتالى محال ، لأنه يعقل نفسه ، فالمقدم محال .

قلنا : مسلم أن « استثناء نقيض التالى » ، ينتج « نقيض المقدم » ، ولكن إذا ثبت لزوم بين التالى والمقدم ، بل نقول : لا يسلم لزوم التالى للمقدم ، وما الدليل عليه ؟ !

فإن قيل : الدليل عليه أن الإبصار لما كان بجسم ، فالإبصار لا يتعلق بالإبصار فالرؤية لا تُرى ، والسمع لا يُسمع ، وكذا سائر الحواس ، فإن كان العقل أيضاً لا يدرك إلا بجسم ، فلا يدرك نفسه ، والعقل كما يعقل غيره ، يعقل نفسه ، فإن الواحد منا ، كما يعقل غيره ، يعقل نفسه ، ويعقل أنه عقل غيره ، وأنه عقل نفسه .

قلنا : ما ذكرتموه فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الإبصار عندنا ، يجوز أن يتعلق بنفسه ، فيكون إبصاراً لغيره ولنفسه ، كما يكون العلم الواحد ، علماً بغيره ، وعلماً بنفسه ، ولكن العادة جارية بخلاف ذلك ، وخرق العادات عندنا جائز .

والثاني : وهو أقوى ، أنا نسلم هذا في الحواس ، ولكن لم قلّم : إذا امتنع ذلك في بعض الحواس ، يمتنع في بعض ؟ !^(١) وأى بُعد في أن يفرق حكم الحواس في وجه الإدراك ، مع اشتراكها في أنها جسمانية ؟ ! ، كما اختلف البصر واللمس ، في أن اللمس لا يفيد الإدراك ، إلا باتصال الملموس بالآلة اللامسة ، وكذا الذوق ، ويخالفها البصر ، فإنه يشترط فيه الانفصال ، حتى إن الواحد إذا أطبق أجفانه ، لم ير لون الجفون ، لأنها لم تبعد عنه .

وهذا الاختلاف ، لا يوجب الاختلاف في الحاجة إلى الجسم ، فلا يبعد أن يكون في الحواس الجسمانية ، ما يسمى عقلاً ، ويخالف سائرهما ، في أنها تدرك نفسها .

دليل سادس

قالوا : لو كان العقل يدرك بآلة جسمانية ، كالإبصار ، لما أدرك آله ، كسائر الحواس ، ولكنه يدرك الدماغ والقلب ، وما يدعى أنه آلة له ، فدل أنه ليس آلة له ولا محلاً ، وإلا لما أدركه .

* * *

الاعتراض على هذا الكلام ، كالاكتراض على الذي قبله ، فإننا نقول : لا يبعد أن يدرك الإبصار محله ، ولكنه جرى على العادة .

أو نقول : لم يستحيل أن تفرق الحواس في هذا المعنى ؟ ! ، وإن اشتركت في الانطباع في الأجسام كما سبق ، ولم قلّم : إن ما هو قائم في جسم ،

يستحيل أن يدرك الجسم الذى هو محله ، لم يلزم أن يحكم من جزئ معين ،
على كلى مرسل ؟ !

وبما عرف بالاتفاق بطلانه ، وذكر فى المنطق ، أن يحكم بسبب جزئ أو
جزئيات كثيرة ، على كلى ، حتى مثله بما إذا قال الإنسان : إن كل حيوان فإنه
يحرك عند المضغ فكّه الأسفل ، لأننا استقرأنا الحيوانات كلها فأبناها كذلك ،
فيكون ذلك لغفلته عن « التماسح » فإنه يحرك فكّه الأعلى .

وهؤلاء لم يستقرئوا إلا الحواس الخمس ، فوجدوها على وجه معلوم ، فحكموا
على الكل به ، فعمل العقل حاسة أخرى ، تجرى من سائر الحواس ، مجرى
التماسح من سائر الحيوانات ، فتكون إذن الحواس ، مع كونها جسمانية ،
منقسمة إلى : ما تدرك محلها ، وإلى ما لا تدرك ، كما انقسمت إلى ما يدرك
متحركه ، من غير ثماسة كالبصر ، وإلى ما لا يدرك إلا بالاتصال كالذوق
واللمس .

فما ذكره أيضاً ، إن أورث ظناً ، فلا يورث يقيناً موثقاً به .
فإن قيل : لستنا نعول على مجرد الاستقراء للحواس ، بل نعول على البرهان ،
وتقول : لو كان القلب أو الدماغ ، هو نفس الإنساني ، لكان لا يعزب عنه
إدراكهما ، حتى لا يخلو عن أن يعقلهما جميعاً ^(١) ، كما أنه لا يخلو عن إدراك
نفسه ، فإن أحداً لا يعزب ذاته عن ذاته ، بل يكون مثبتاً لنفسه ، فى نفسه أبداً ،
والإنسان ما لم يسمع حديث القلب والدماغ ، أو لم يشاهدهما بالتشريح ، من
إنسان آخر ، لا يدركهما ولا يعتقد وجودهما ، فإن كان العقل حالاً فى جسم ،
فينبغي أن يعقل ^(٢) ذلك الجسم أبداً ، أو لا يدركه ^(٣) أبداً ، وليس واحد من
الأمرين بصحيح ، بل يعقل فى حالة ، ولا يعقل فى حالة .

(١) كيف يلزم من كون النفس القلب أو الدماغ ، أنه لابد أن يعقلهما جميعاً ؟ ! ،
بل اللازم أن يعقل واحداً منهما ، وهو ما يدعى أنه النفس .

(٢) أى إن قلنا إنه ليس كالحواس ، بل يخالفها فى أنه يدرك نفسه .

(٣) أى إن قلنا إنه كسائر الحواس فى أنه لا يدرك نفسه .

وهذا تحقيق ، وهو أن الإدراك الحال في محل ، إنما يدرك المحل لنسبة له إلى المحل ، ولا يتصور أن تكون له نسبة إليه ، سوى الحلول فيه ، فليدركه أبداً ، وإن كانت هذه النسبة لا تكفى ، فينبغى ألا يدرك أبداً ، إذ لا يمكن أن تكون له نسبة أخرى إليه ، كما أنه لما أن كان يعقل نفسه ، عقل نفسه أبداً ، ولم يغفل عنها بحال .

قلنا : الإنسان ما دام يشعر بنفسه ، ولا يغفل عنها ، فإنه يشعر بجسده وجسمه ، نعم لا يتعين له اسم القلب وصورته وشكله ، ولكنه يثبت نفسه جسماً ، حتى يثبت نفسه في ثيابه ، وفي بيته ، والنفس التي ذكروها ، لا تناسب البيت والثوب . فإثباته لأصل الجسم ملازم له ، وغفلته عن شكله واسمه ، كغفلته عن محل « الشم » وأنها زائدتان في مقدم الدماغ ، شبيهتان بحلمتى الثدى ، فإن كل إنسان يعلم أنه يدرك الرائحة بجسمه ، ولكن محل الإدراك لا يتشكل له ولا يتعين ، وإن كان يدرك أنه إلى الرأس ، أقرب منه إلى العقب ، ومن جملة الرأس إلى داخل الأنف ، أقرب منه إلى داخل الأذن ، فكذلك يشعر الإنسان بنفسه ، ويعلم أن هويته التي بها قوامه ، إلى قلبه وصدره أقرب منها ، إلى رجله ، فإنه يقدر نفسه باقياً مع عدم الرجل ، ولا يقدر على تقدير نفسه ، باقياً مع عدم القلب . فما ذكروه من أنه يغفل عن الجسم تارة ، وتارة لا يغفل عنه ، فليس كذلك .

دليل سابع

قالوا : القوى المدركة بالآلات الجسمية ، يعرض لها من المواظبة على العمل ، بإدامة الإدراك ، كلال ، لأن إدامة الحركة ، تفسد مزاج الأجسام ، فتُكِلُّها . وكذلك الأمور القوية الجلية الإدراك ، توهنها ، وربما تفسدها ، حتى لا تدرك عقيبتها ، الأخرى والأضعف ، كالصوت العظيم للسمع ، والنور العظيم للبصر ، فإنهما ربما يفسدان ، أو يمنعان ، عقيبتها ، من إدراك الصوت الخفى ،

والمرئيات الدقيقة ، بل من ذاق الحلاوة الشديدة ، لا يحس بعدها بحلاوة دونها .
والأمر في القوة العقلية بالعكس ، فإن إدامتها للنظر إلى المعقولات ، لا يتعبها
ودرك الضروريات الجلية يقويها ، على درك النظريات الخفية ، ولا يضعفها ،
وإن عرض لها في بعض الأوقات كلال ، فذلك لاستعمالها القوة الخيالية ،
واستعانتها بها ، فتضعف آلة القوة الخيالية ، فلا تخدم العقل .

* * *

وهذا ، من الطراز السابق ، فإننا نقول : لا يبعد أن تختلف الحواس
الإنسانية ، في هذه الأمور ، فليس ما يثبت منها للبعض ، يجب أن يثبت للآخر .
بل لا يبعد أن تتفاوت الأجسام ، فيكون منها ما يضعفها نوع من الحركة ، ومنها
ما يقويها نوع من الحركة ولا يوهنها ، وإن كان يؤثر فيها ، فيكون ثم سبب
يحدد قوتها ، بحيث لا تحس بالآثر فيها .
فكل هذا ممكن ، إذ الحكم الثابت لبعض الأشياء ، ليس يلزم أن يثبت
للكل .

دليل ثامن

قالوا : أجزاء البدن كلها تضعف قواها بعد منتهى النشوء ، والوقوف عند
الأربعين سنة فما بعدها ، فيضعف البصر والسمع وسائر القوى ، والقوة العقلية
في أكثر الأمور ^(١) إنما تقوى بعد ذلك .
ولا يلزم على هذا تعذر النظر في المعقولات عند حلول المرض في البدن ،
وعند الخرف ^(٢) بسبب الشيخوخة ، فإنه مهما بان أنه يتقوى مع ضعف البدن
في بعض الأحوال ، فقد بان قوامه بنفسه ، فتعطله عند تعطل البدن ، لا يوجب

(١) يريد أن يقول « في أغلب الأحيان » .

(٢) هو فساد العقل من الكبر .

كونه قائماً بالبدن ، فإن استثناء « عين التالى » لا ينتج ، فلإنا نقول :
 إن كانت القوة العقلية قائمة بالبدن ، فيضعفها ضعفُ البدن بكل حال ،
 والتالى محال ، فالمقدم محال ، وإذا قلنا التالى موجود فى بعض الأحوال ، فلا
 يلزم أن يكون المقدم موجوداً .

ثم السبب فيه ، أن النفس لها فعل بذاتها ، إذا لم يعقها عائق ، ولم يشغلها
 شاغل ، فإن للنفس فعلين : —

(أ) فعل بالقياس إلى البدن ، وهو السياسة له ، وتدييره .

(ب) وفعل بالقياس إلى مبادئه ، وإلى ذاته ، وهو إدراك المعقولات .
 وهما ممانعان متعاندان ، فهما اشتغل بأحدهما ، انصرف عن الآخر ،
 وتعذر عليه الجمع بين الأمرين .

وشواغله من جهة البدن ، الإحساس ، والتخيل ، والشهوات ، والغضب ،
 والخوف ، والغم ، والوجع ، فإذا أخذت تفكر فى معقول ، تعطلت عليك كل
 هذه الأشياء الأخرى ، بل مجرد الحس ، قد يمنع من إدراك العقل ونظره ، من غير
 أن يصيب آلة العقل شيء ، أو يصيب ذاتها آفة ، والسبب فى كل ذلك اشتغالُ
 النفس بفعل عن فعل ، ولذلك يتعطل نظر العقل عند الوجع ، والمرض ، والخوف
 فإنه أيضاً مريض فى الدماغ .

وكيف يستبعد التمانع فى اختلاف جهتي فعل النفس ؟ ! ، وتعدد الجزية
 الواحدة ، قد يوجب التمانع ، فإن الفرقَ يذهل عن الوجع ، والشهوة عن
 البهت ، والنظر فى معقول عن معقول آخر .

وأية أن المرض الحال فى البدن ، ليس يتعرض لمحل العلوم ، أنه إذا عاد
 صحيحاً ، لم يفترق إلى تعلم العلوم من رأس (١) ، بل تعود هياة نفسه كما كانت ،
 وتعود تلك العلوم كما كانت بعينها ، من غير استئناف تعلم .

• • •

والاعتراض أن نقول : نقصان القوى وزيادتها ، لها أسباب كثيرة لا تنحصر
فقد يقوى بعض القوى ، في ابتداء العمر ، وبعضها في الوسط ، وبعضها في
الآخر ، وأمر العقل أيضاً كذلك ، فلا يبق إلا أن يدعى الغالب .

ولا بُعد في أن يختلف الشم والبصر ، في أن الشم يقوى بعد الأربعين ،
والبصر يضعف ، وإن تساويا في كونهما حالين في الجسم ، كما تتفاوت هذه
القوى في الحيوانات ، فيقوى الشم في بعضها ، والسمع في بعضها ، والبصر في
بعضها لاختلاف في أمزجتها لا يمكن الوقوف على ضبطه .

فلا يبعد أن يكون مزاج الآلات أيضاً يختلف ، في حق الأشخاص ، وفي
حق الأحوال ، ويكون أحد الأسباب في سبق الضعف إلى البصر ، دون العقل ،
أن البصر أقدم ، فإنه مبصر في أول فطرته ، ولا يتم عقله إلا بعد خمس عشرة
سنة ، أو زيادة ، على ما يشاهد اختلاف الناس فيه ، حتى قيل : إن الشيب
إلى شعر الرأس ، أسبق منه إلى شعر اللحية ، لأن شعر الرأس أقدم .

فهذه الأسباب إن خاض الحائض فيها ، ولم يرد هذه الأمور إلى مجارى
العادات ، فلا يمكن أن يبنى عليها علماً موثقاً به ، لأن جهات الاحتمال فيها
تزيد به القوى أو تضعف ، لا تنحصر ، فلا يورث شيء من ذلك يقيناً .

دليل تاسع

قالوا : كيف يكون الإنسان عبارة عن الجسم مع عوارضه ؟ ، وهذه
الأجسام لا تزال تنحل ، والغذاء يسد مسد ما ينحل ، حتى إذا رأينا صبيّاً
انفصل من أمه ، يمرض مراراً ثم يذبل ، ثم يسمن وينمو ، فيمكننا أن نقول :
لم يبق فيه بعد الأربعين شيء من الأجزاء التي كانت موجودة عند الانفصال ،
بل كان أول وجوده من أجزاء المني فقط ، ولم يبق فيه شيء من أجزاء المني ،
بل انحل كل ذلك وتبدل بغيره ، فيكون هذا الجسم غير ذلك الجسم ، ونقول :

هذا الإنسان ، هو عين ذلك الإنسان ، حتى إنه يبقى معه علوم من أول صباه ، ويكون قد تبدل جميع أجسامه ، فدل أن للنفس وجوداً سوى البدن ، وأن البدن آله .

* * *

الاعتراض : أن هذا ينتقض بالبهيمة والشجرة ، إذا قيس حال كبيرهما بحال الصغر ، فإنه يقال : إن هذا هو ذاك بعينه ، كما يقال في الإنسان ، وليس يدل ذلك ، على أن له وجوداً غير الجسم . وما ذكر في العلم يبطل بحفظ الصور المتخيلة ، فإنها تبقى في الصبيان إلى الكبير ، وإن تبدل سائر أجزاء الدماغ . فإن زعموا أنه لم يتبدل سائر أجزاء الدماغ ، فكذا سائر أجزاء القلب .

وهما من البدن ، فكيف يتصور أن يتبدل الجميع ؟ ! بل نقول : الإنسان وإن عاش مائة سنة مثلاً ، فلا بد أن يكون قد بقي فيه أجزاء من النطفة ، فأما أن تمحى عنه فلا^(١) ، فهو ذلك الإنسان باعتبار ما بقي ، كما أنه يقال : هذا ذاك الشجر ، وهذا ذاك الفرس ؛ ويكون بقاء المني^(٢) مع كثرة التحلل والتبدل .

مثاله ما إذا صب في موضع رطل من الماء ، ثم صب عليه رطل آخر ، حتى اختلط به ، ثم أخذ منه رطل ، ثم صب عليه رطل آخر ، ثم أخذ منه رطل ،

(١) يجد المتع لأفكار المتكلمين صدى هذا الرأي في كتبهم ، إذ وجدوا فيه ما يؤيد حجبتهم ضد خصوصهم المنكرين لبث الجسائي ، فيقول « سعد الدين التفتازاني » شارح العقائد النسفية ص ٤٠٢ « مرادنا أن الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية للإنسان ، ويعيد روحه إليها وبهذا سقط ما قالوا : إنه لو أكل إنسان إنساناً بحيث صار جزءاً منه ، فتلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما ، وهو محال ، أو في أحدهما ، فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه ، وذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره » .

ويعقب « الخيال » على هذا بقوله « فإن قيل يحتمل أن يتولد من الأجزاء الأصلية للمأكول ، نطفة يتولد منها شخص آخر ، قلنا : لعل الله تعالى يحفظه من أن يصير جزءاً لبدن آخر ، فضلاً عن أن يصير نطفة وجزءاً أصلياً ، والفساد في الوقوع لا في الجواز » .

(٢) يعني في الإنسان .

ثم لا يزال يفعل ذلك ألف مرة ، فنحن في المرة الأخيرة ، نحكم بأن شيئاً من الماء الأول باق ، وأنه ما من رطل يؤخذ منه ، إلا فيه شيء من ذلك الماء الأول ، لأنه كان موجوداً في الكرة الثانية ، والثالثة مرتبة قريبة من الثانية ، والرابعة قريبة من الثالثة ، وهكذا إلى الأخير .

وهذا على أصلهم ألزم ، حيث جوزوا انقسام الأجسام إلى غير نهاية ، فانصباب الغذاء في البدن ، وانحلال أجزاء البدن ، يضاهاى صب الماء في هذا الإناء ، واغترافه منه .

دليل عاشر

قالوا : القوة العقلية تدرك الكليات العامة العقلية التي يسميها المتكلمون أحوالا ، فتدرك الإنسان المطلق ، عند مشاهدة الحس ، لشخص إنسان معين ، وهو ^(١) غير الشخص المشاهد ، فإن المشاهد في مكان مخصوص ، ولون مخصوص ، ومقدار مخصوص ، ووضع مخصوص ، والإنسان المعقول المطلق ، مجرد عن هذه الأمور بل يدخل فيه ، كل ما ينطبق عليه اسم الإنسان ، وإن لم يكن على لون المشاهد وقدره وضعه ، ومكانه ، بل الذي يمكن وجوده في المستقبل يدخل فيه ، بل لو عدم الإنسان ، تبقى حقيقة الإنسان في العقل مجردة عن هذه الخواص ، وهكذا كل شيء شاهده الحس مشخصاً ، فيحصل منه للعقل ، حقيقة ذلك الشخص كلياً مجرداً عن المواد والأوضاع حتى تنقسم أوصافه إلى ما هو ذاتي ، كالجسمية للشجر والحيوان ، والحيوانية للإنسان ، وإلى ما هو عرضي له ، كاليابض والطول للإنسان والشجر ، ويحكم بكونه ^(٢) ذاتياً وعرضياً على جنس الإنسان والشجر وكل ما يدرك ، لا على الشخص المشاهد .

(١) يعنى الإنسان المطلق .

(٢) يعنى الجسمية والطول ، مثلاً ، على التوزيع .

فدل على أن الكلى المجرد عن القرائن المحسوسة ، معقول عنده ، وثابت في عقله .

وذلك الكلى المعقول ، لا إشارة إليه ، ولا وضع له ، ولا مقدار ، فإما أن يكون تجرده عن الوضع والمادة ، بالإضافة إلى المأخوذ منه ، وهو محال ، فإن المأخوذ منه ، ذو وضع ، وأين ومقدار ، وإما أن يكون بالإضافة إلى الآخذ ، وهو النفس العاقلة ، فينبغي ألا يكون للنفس وضع ، ولا إليه إشارة ، ولا له مقدر وإلا لو ثبت له ذلك ، لثبت للذى حل فيه .

* * *

الاعتراض ، أن المعنى الكلى الذى وضعتموه حالا في العقل ، غير مسلم ، بل لا يحل في العقل إلا ما يحل في الحس ، ولكن يحل في الحس مجموعاً ، ولا يقدر الحس على تفصيله ، والعقل يقدر على تفصيله .

ثم إذا فصل ، كان المفصل المفرد^(١) عن القرائن ، في العقل ، في كونه^(٢) جزئياً كالمقرون بقرائنه ، إلا أن الثابت في العقل ، يناسب المعقول^(٣) وأمثاله ، مناسبة واحدة ، فيقال : إنه كلى على هذا المعنى ، وهو أن في العقل صورة المعقول المفرد الذى أدركه الحس أولاً ، ونسبة تلك الصورة ، إلى سائر آحاد ذلك الجنس ، نسبة واحدة ، فإنه لو رأى إنساناً آخر ، لم تحدث له هيئة أخرى ، كما إذا رأى فرساً بعد إنسان ، فإنه يحدث فيه صورتان مختلفتان .

ومثل هذا قد يعرض في مجرد الحس ، فإن من رأى الماء حصل في خياله صورة ، فلو رأى الدم بعده ، حصلت صورة أخرى ، فلو رأى ماء آخر ، لم تحدث صورة أخرى^(٤) بل الصورة التى انطبعت في خياله من الماء ، مثال لكل

(١) يعنى « المجرد » ، ولعله تعمد أن يترك عبارة الفلاسفة وهى « المجرد » لئلا يفهم منها المعنى المتبادر عندهم ، حين يتحدثون عن الإدراكات وهو أنه « كلى » .

(٢) هو وجه الشبه ، ولو أخره ، وجعل العبارة هكذا : « كالمقرون بقرائنه في كونه جزئياً » لكأنت أوضح .

(٣) يعنى الشيء الخارجى الذى أدرك العقل صورته وفصلها .

(٤) يعنى غير صورة الماء الأولى .

واحد من آحاد المياه ، فقد يظن أنه كلى بهذا المعنى ، فكذلك إذا رأى اليد مثلاً حصل في الخيال وفي العقل ، وضع أجزائها ، بعضها مع بعض ، وهو انبساط الكف ، وانقسام الأصابع عليه ، وانتهاء الأصابع على الأظفار ، ويحصل مع ذلك صغره وكبره ، ولونه ، فإن رأى يداً أخرى تماثلها في كل شيء ، لم تتجدد له صورة أخرى ، بل لا تؤثر المشاهدة الثانية ، في إحداث شيء جديد في الخيال ، كما إذا رأى الماء بعد الماء في إناء واحد ، على قدر واحد ، وقد يرى يداً أخرى ، تخالفها في اللون والقدر ، فيحدث له لون آخر وقدر آخر ، ولا تحدث له صورة جديدة لليد ، فإن اليد الصغيرة السوداء ، تشارك اليد الكبيرة البيضاء في وضع الأجزاء ، وتخالفها في اللون والقدر ، فما تساوى فيه الأولى ^(١) لا تتجدد له صورته ، إذ تلك الصورة ، هي هذه الصورة بعينها. وما تخالفها تتجدد صورته. فهذا معنى الكلى في العقل والحس جميعاً ، فإن العقل إذا أدرك صورة الجسم من الحيوان ، فلا يستفيد من الشجر صورة جديدة في الجسمية ، كما في المثال ^(٢) في إدراك صورة المائتين ، في وقتين ، وكذا في كل متشابهين ، وهذا لا يؤذن بثبوت كلى لا وضع له أصلاً .

على أن العقل قد يحكم بثبوت شيء لا إشارة إليه ، ولا وضع له ، كحكمه بوجود صانع العالم ، ولكن من أين أن ذلك لا يتصور قيامه بجسم ؟ ! ، وفي هذا القسم يكون المنتزع عن المادة ، هو المعقول ^(٣) في نفسه ، دون العقل والعقل ، فأما في المأخوذ من المواد ، فوجهه ما ذكرناه .

(١) في الأصول « الأول » .

(٢) في نسخة « كما في الخيال بإدراك صورة المائتين » .

(٣) يعنى يسمى معقولا باعتبار ذاته ، لا باعتبار وجوده في عقل المعقل .

مسألة

فى إبطال قولهم : إن النفوس الإنسانية ، يستحيل عليها العدم بعد وجودها

وأنها مرمدية لا يتصور فناؤها .

• • •

فيطالبون بالدليل عليه ، ولم دليلان : —

أحدهما : قولهم إن عدمها لا يخلو :

إما أن يكون بموت البدن .

أو بضد يطرأ عليها .

أو بقدرة القادر .

وباطل أن تنعدم بموت البدن ، فإن البدن ليس محلا لها ، بل هو آلة تستعملها النفس بوساطة القوى التى فى البدن ، وفسادُ الآلة لا يوجب فساد مستعمل الآلة ، إلا أن يكون حالا فيها منطبعاً ، كالنفوس البهيمية والقوى الجسمانية .

ولأن للنفس فعلا بغير مشاركة البدن ، وفعلا بمشاركته .

فالفعل الذى لها بمشاركة البدن ، التخيلُ والإحساس والشهوة والغضب ، فلا

جرم يفسد بفساد البدن ، ويقوى بقوته .

وفعلُها بذاتها دون مشاركة البدن ، إدراكُ المعقولات المجردة عن المواد ، ولا

حاجة فى كونها مدركة للمعقولات إلى البدن ، بل الاشتغال بالبدن يعوقها عن

المعقولات ، ومهما كان لها فعل دون البدن ، ووجود دون البدن ، لم تفتقر فى

قوامها إلى البدن .

وباطل أن يقال : إنها تنعدم بالضد ، إذ الجواهر لا ضد لها ، ولذلك لا تنعدم في العالم إلا الأعراض والصور المتعاقبة على الأشياء ، إذ تنعدم صورة المائبة بضدها ، وهي صورة الهوائية ، والمادة التي هي المحل ، لا تنعدم قط ، وكل جوهر ليس في محل ، فلا يتصور عدمه بالضد ، إذ لا ضد لما ليس في محل ، فإن الأضداد هي المتعاقبة على محل واحد .

وباطل أن يقال : تفتى بالقدرة ، إذ العدم ليس شيئاً حتى يتصور وقوعه بالقدرة ، وهذا عين ما ذكره في مسألة أبدية العالم ، وقد قررناه وتكلمنا عليه .

* * *

والاعتراض عليه من وجوه :

الأول : أنه بناء على أن النفس لا تموت بموت البدن ، لأنها ليست حالة في جسم ، وهو بناء على المسألة الأولى ^(١) ، فقد لا نسلم ذلك .
الثاني : أنه مع أنها لا تحل البدن عندهم ، فلها علاقة بالبدن ، حتى لم تحدث إلا بحدوث البدن ، وهذا ما اختاره « ابن سينا » والمحققون منهم ، وأنكروا على « إفلأطن » قوله : إن النفس قديمة ، ويعرض لها الاشتغال بالأبدان ، بمسلك برهاني محقق .

وهو أن النفوس قبل الأبدان ، إن كانت واحدة ، فكيف انقسمت ؟ ! ، وما لا حجم له ولا مقدار ، لا يعقل انقسامه ، وإن زعم أنها لم تنقسم ^(٢) فهو محال ، إذ يعلم ضرورة أن نفس زيد ، غير نفس عمرو ، ولو كانت واحدة ، لكانت معلومات زيد ، معلومة لعمرو ، فإن العلم من صفات ذات النفس ، وصفات الذات تدخل مع الذات في كل إضافة ، وإن كانت النفوس متكررة ^(٣)

(١) يعني المسألة الثامنة عشرة وهي التي قبل هذه مباشرة .

(٢) مقابل لقوله : فكيف انقسمت .

(٣) مقابل لقوله : إن كانت واحدة .

فماذا تكثرت ؟ ! ولم تتكثر بالمواد ، ولا بالأماكن ، ولا بالآزمنة ، ولا بالصفات إذ ليس فيها ما يوجب اختلاف الصفة . بخلاف النفوس بعد موت البدن ، فإنها تتكثر باختلاف الصفات ، عند من يرى بقاءها ، لأنها استفادت من الأبدان هيئات مختلفة ، لا تماثل نفوسان منها ، فإن هيئاتها تحصل من الأخلاق ، والأخلاق لا تماثل قط ، كما أن الخلق الظاهر لا يماثل قط ، ولو تماثل لاشتبه علينا زيد بعمره .

ومهما ثبت بحكم هذا البرهان حدوثها ، عند حدوث النطفة في الرحم ، واستعداد مزاجها ، لقبول النفس المدبرة ، ثم قبلت ^(١) النفس ، لا لأنها ^(٢) نفس فقط ، إذ قد تستعد في رحم واحد نطفتان لتوأمين في حال واحدة ، لقبول ، فيتعلق بهما نفسان ، تحدثان من المبدأ الأول بواسطة أو بغير واسطة ، ولا تكون نفس هذا مدبرة لجسم ذاك ، ولا نفس ذاك مدبرة لجسم هذا ، فليس الاختصاص إلا لعلاقة خاصة ، بين النفس المخصوصة ، وبين ذلك البدن المخصوص ، وإلا فلا يكون بدن أحد التوأمين ، بقبول هذه النفس ، أول من الآخر ، وإلا فقد حدثت نفسان معاً ، واستعدت نطفتان لقبول التدبير معاً ، فما المخصص ؟ ! ، فإن كان ذلك المخصص هو الانطباع فيه ، فيبطل ببطلان البدن ، وإن كان ثم وجه آخر ، به العلاقة ، بين هذه النفس على المخصص ، وبين هذا البدن على المخصص ، حتى كانت تلك العلاقة شرطاً في حدوثه ، فأى بعد في أن تكون شرطاً في بقاءه ؟ ، فإذا انقطعت العلاقة ، انعدمت النفس ، ثم لا يعود وجودها إلا بإعادة الله سبحانه وتعالى ، على سبيل البعث والنشور ، كما ورد به الشرع ^(٣) في المعاد .

(١) أى النطفة .

(٢) أى النفس المقبولة .

(٣) من حق النزالي أن يعترض على الفلاسفة بهذا الاعتراض وأشباهه ، لبيان لم أن هناك احتمالات أخرى ، يمكن أن يضعها العقل موضع الاعتبار ، إذ ليس لديهم من المسوغات ما يضطره لقبول هذا الاحتمال الذى يتشبثون به ؛ على ما عودنا من طريقتة في هذا الكتاب ، التى تتسم بأنها طريقة المشكك ، لا طريقة المثبت الممهّد .

فإن قيل : أما العلاقة بين النفس والبدن ، فليست إلا بطريق نزوع طبيعي وشوق جبلي ، خلق فيها إلى هذا البدن خاصة ، يشغلها ذلك الشوق به عن غيره من الأبدان ، ولا يخلها لحظة ، فتبقى مقيدة بذلك الشوق الجبلي بالبدن المعين مصروقة عن غيره .

وليس من حقه أن يدعى أن النفس - على أنها جوهر مجرد عن المادة ، قائم بنفسه - تفنى بموت البدن ، مبرراً رأيه في ذلك بأنه كما كان شرطاً لحدوثها ، هو أيضاً شرط لبقائها ، ثم يعيدها الله تعالى ، حين يعيدها هذا البدن ، على سبيل البعث والنشور .

نعم ليس من حقه أن يدعى ذلك منسوباً إلى الشرع !!! ، فأين هذا من نصوص الشرع التي تثبت الحياة البرزخية ، وأن قبل البعث والنشور ، وبعد الموت ، حياة ؟ ! . كقوله تعالى « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء عند ربهم يرزقون ، فرحين بما آتاهم الله من فضله ، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ، ألا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون » .

وليس في هذه الآية ما يدل على أن الحياة البرزخية خاصة بالشهداء - كما يريد بعض الناس أن يفهم ذلك - بل الخاص بهم هو هذا اللون من البهجة والسرور ، والنعمة والحبور . وكأن قصر النص عليهم لتطمئن هذه المغريات القلوب التي كان يخالطها الفزع ، ويساورها الرعب ، من المخاطرة والتضحية بأثمن شيء في الوجود .

على أننا لو فرضنا أن الحياة البرزخية خاصة بالشهداء ، لكان في إثباتها ما يبطل رأي الغزالي الذاهب إلى أن الشرع قد جاء بأن النفس تفنى بعد موت البدن ، لاحتياج في النفس إلى البدن يجعلها لا تستطيع البقاء بعد موته ، إذ قد تخلف ذلك في حياة الشهداء الروحية ، بعد موت أبدانهم .

وكقوله صلى الله عليه وسلم « ما أنتم بأسمع منهم » جواباً لأصحابه وقد سألوه حين أتى السلام على الموتى ، أو يسمعون ؟ ! .

وكثير في هذا الباب غير هذا الحديث ، مما هو معروف مشهور فلا نطيل بذكره .

فأين من هذه النصوص ما يدعيه الغزالي منسوباً إلى الشرع ؟ !!! .

على أني لم أشأ أن أتسرع بسوء الظن ، فقلت : لعله يعنى بالوارد شراً ما يتجهز به المتكلمون لذين يناصروهم بتأليف هذا الكتاب ، أو فريق منهم على الأقل ؛ فرجعت إلى كتب الكلام فوجدت لسيد الشريف يقول في شرحه للمواقف ج ٨ ص ٢٩٧ « وأعلم أن الأقوال الممكنة في مسألة المعاد لاتزيد على خمسة :

- (أ) الأول ثبوت المعاد الجسماني فقط ، وهو قول أكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة . ويعقب المحشى على قوله « النافين للنفس الناطقة » بقوله « والقاتلين بأن النفس جسم ، إما هذا ! الهيكل المخصوص ، أو جسم داخل فيه ، وهو الأجزاء الأصلية ، كما علم من مذهبهم » .
- (ب) والثاني ثبوت المعاد الروحاني فقط ، وهو قول الفلاسفة الإلهيين .
- (ج) والثالث ثبوتها معاً ، وهو قول كثير من المحققين ، كالحليسي ، والغزالي ، والراغب ، وأبي زيد الدبوسي ، ومعمّر من قسما المعزلة ، وجمهور من متأخري الإمامية ، وكثير من الصوفية .

وذلك لا يوجب فسادها بفساد البدن ، التي هي مشتاقة بالجبلية إلى تديره ،
نعم قد يبنى ذلك الشوق ، بعد مفارقة البدن ، إن استحکم في الحياة اشتغالها بالبدن
وإعراضها عن كسر الشهوات ، وطلب المعقولات ، فتأذى بذلك الشوق ، مع
مع فوات الآلة التي يصل بها الشوق إلى مقتضاه ^(١) .

وأما تعين نفس زيد لشخص زيد ، في أول الحدوث ، فلسبب ومناسبة ،
بين البدن والنفس لا محالة ، حتى يكون هذا البدن مثلاً ، أصح لهذه النفس من
الأخرى لمزيد مناسبة بينهما ، فيترجح اختصاصه ، وليس في القوة البشرية إدراك
خصوص تلك المناسبات ، وعدم إطلاعنا على تفصيلها ، لا يشككنا في أصل
الحاجة إلى مخصص ، ولا يضرنا أيضاً في قولنا : إن النفس لا تنفى بفناء البدن .
قلنا : مهما غابت المناسبة عنا ، وهي المقتضية للاختصاص ، فلا يبعد أن
تكون تلك المناسبة المجهولة ، على وجه يحوج النفوس في بقائها إلى بقاء البدن ،

فإنهم قالوا : الإنسان بالحقيقة هو النفس الناطقة ، وهي المكلف ، والمطيع ، والمعاصي ،
والمشاب ، والمعاقب ، والبدن يجري منها مجرى الآلة ، والنفس باقية بعد فساد البدن ، فإذا أراد
الله تعالى حشر الخلائق ، خلق لكل واحد من الأرواح ، بدنًا يتعلق به ، ويتصرف ، كما كان
في الدنيا .

(د) والرابع عدم ثبوت شيء منهما ، وهذا قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين .

(هـ) والخامس التوقف في هذه الأقسام ، وهو المتقول عن جالينوس ، فإنه قال : لم يتبين لي
أن النفس . هل هي المزاج ؟ فينعدم عند الموت ، فيستحيل إعادتها ، أو هي جوهر باق بعد
فساد البنية ؟ فيمكن المعاد حيثن .

وليس في هذا النص ما يقيد أن جمهرة المتكلمين يقولون بنفس مجردة ، فضلاً عن أن بينها
وبين البدن علاقة خاصة . . إلى آخر ما يقوله الغزالي .

نعم فيه أن الغزالي وطائفة معه ، يقولون : إن الإنسان مكون من نفس مجردة وجسم ، وأنه
إنسان بهما معاً في الدنيا ، وإنسان بهما معاً في الآخرة ، ولعله وطائفته ، يستطيعون أن يجدوا
لذلك مسوغاً من النصوص .

أما أن النفس المجردة تنفى بموت البدن ، ثم تخلق عند إحيائه بالبعث والنشور ، فهو ما لم
يعرف لغيره من هذه الطائفة ، بل ولا له بمقتضى هذا النص ، فضلاً عن أن يكون هو ما ورد
به الشرع .

(١) في الأصل « مقتضاها » .

حتى إذا فسد فسدت ، فإن المجهول لا يمكن الحكم عليه ، بأنه يقتضي التلازم
أم لا ، فلعل تلك النسبة ضرورية في وجود النفس ، فإن انعدمت انعدمت ،
فلا ثقة بالدليل الذي ذكره .

الاعتراض الثالث ، هو أنه لا يبعد أن يقال : تنعدم بقدرة الله تعالى كما
قررناه في مسألة سرمدية العالم .

الاعتراض الرابع ، هو أن يقال : ذكرتم أن هذه الطرق الثلاث في العدم
تنحسم ، وهو مسلم ، فما الدليل على أن عدم الشيء ، لا يتصور إلا بطريق من
هذه الطرق الثلاث ؟ ، فإن التقسيم إذا لم يكن دائراً بين النفي والإثبات ، فلا
يبعد أن يزيد على الثلاث والأربع ، فلعل للعدم طريقاً رابعاً ، وخامساً ، سوى
ما ذكرتموه ، فحصر الطرق في هذه الثلاث غير معلوم بالبرهان .

* * *

دليل ثان ، وعليه تعويلهم ، أن قالوا : كل جوهر ليس في محل ،
فيستحيل عليه العدم ، بل البسائط لا تنعدم قط ، وهذا الدليل ، ثبت فيه أولاً
أن انعدام البدن ، لا يوجب انعدام النفس لما سبق ، فبعد ذلك يقال : يستحيل
أن ينعدم بسبب آخر ، لأن كل ما ينعدم بسبب ما ، — أى سبب كان — ففيه
قوة الفساد ، قبل الفساد ، أى إمكان العدم سابق على العدم ، كما أن ما يطرأ
وجوده من الحوادث ، فيكون إمكان الوجود سابقاً على الوجود ، ويسمى إمكان
الوجود ، قوة الوجود ! وإمكان العدم قوة الفساد ، وكما أن إمكان الوجود ووصف إضافي ، لا
يقوم إلا بشيء ، حتى يكون إمكاناً بالإضافة إليه ، فكذلك إمكان العدم ولذلك
قيل : إن كل حادث ، مفتقر إلى مادة سابقة ، يكون فيها إمكان وجود الحادث
وقوته ، كما سبق في مسألة قدم العالم ، فالمادة التي فيها قوة الوجود ، قابلة للوجود
الطاريء ، والقابل غير المقبول ، فيكون القابل موجوداً مع المقبول عند طريانه ،
وهو غيره ، فكذلك قابل العدم ، ينبغي أن يكون موجوداً عند طريان العدم ،
حتى يعلم منه شيء ، كما وجد فيه شيء ، ويكون ما عدم غير ما بقي ، ويكون

ما بقى هو الذى فيه قوة العدم ، وقبوله وإمكانه ، كما أن ما بقى عند طريان الوجود ، يكون غير ما طراً ، وقد كان ما فيه قوة قبول الطارئ .

فيلزم أن يكون الشيء الذى طراً عليه العدم ، مركباً من شيء انعدم ، ومن قابل للعدم بقى مع طريان العدم ، وقد كان هو حامل قوة العدم ، قبل طريان العدم ويكون حامل قوة العدم كالمادة ، والمنعدم منها كالصورة .

ولكن النفس بسيطة ، وهى صورة مجردة عن المادة ، لا تركيب فيها ، فإن فرض فيها تركيب من صورة ومادة ، فنحن ننقل البيان إلى المادة ، التى هى السنخ ^(١) والأصل الأول ، إذ لا بد أن ينتهى إلى أصل ، فنحيل العدم على ذلك الأصل ، وهو المسمى نفساً ، كما نحيل العدم على مادة الأجسام ، فإنها أزلية أبدية ، وإنما تحدث عليها الصور ، وتنعدم منها الصور ، وفيها قوة طريان الصور عليها ، وقوة طريان انعدام الصور منها ، فإنها قابلة للضدين على السواء .

وقد ظهر من هذا أن كل موجود إحدى الذات ، يستحيل عليه العدم . ويمكن تفهيم هذا بصيغة أخرى ، وهى أن قوة الوجود للشيء ، تكون قبل وجود الشيء ، فتكون لغير ذلك الشيء ، ولا يكون نفس قوة الوجود .

بيانه أن الصحيح البصر ، يقال : إنه بصير بالقوة ، أى فيه قوة الإبصار ، ومعناه أن الصفة التى لا بد منها فى العين ، ليصح الإبصار ، موجودة ، فإن تأخر الإبصار ، فلتأخر شرط آخر ، فتكون قوة الإبصار للسواد مثلاً ، موجودة للعين قبل إبصار السواد بالفعل ، فإن حصل إبصار السواد بالفعل ، لم تكن قوة إبصار ذلك السواد موجودة عند وجود ذلك الإبصار ، إذ لا يمكن أن يقال : مهما حصل الإبصار ، فهو مع كونه موجوداً بالفعل ، موجود بالقوة ، بل قوة الوجود ، لا تضام حقيقة الوجود الحاصل بالفعل أبداً .

وإذا ثبتت هذه المقدمة فنقول : لو انعدم الشيء البسيط ، لكان إمكان

(١) السنخ هو الأصل .

العدم قبل العدم حاصلًا لذلك الشيء ، وهو المراد بالقوة ، فيكون إمكان الوجود أيضاً ، حاصلًا لذلك الشيء ، فإن ما أمكن عدمه ، فليس واجب الوجود ، فهو ممكن الوجود ، ولا نغنى بقوة الوجود إلا إمكان الوجود ، فيؤدى إلى أن يجتمع في الشيء الواحد ، قوة وجود نفسه ، مع حصول وجوده بالفعل ، ويكون وجوده بالفعل ، هو عين قوة الوجود ، وقد بينا أن قوة الإبصار تكون في العين ، التي هي غير الإبصار ، ولا تكون في نفس الإبصار ، إذ يؤدى إلى أن يكون الشيء بالقوة والفعل ، وهما متناقضان ، بل مهما كان الشيء بالقوة ، لم يكن بالفعل ، ومهما كان بالفعل لم يكن بالقوة ، وفي إثبات قوة العدم للبسيط قبل العدم ، إثبات لقوة الوجود ، في حال الوجود وهو محال .

* * *

وهذا نفسه هو الذى قررناه لهم في مصيرهم ، إلى استحالة حدوث المادة والعناصر ، واستحالة عدمها ، في مسألتى أزلية العالم ، وأبديته .
ومنشأ التلبيس وضعهم الإمكان وضعاً مستدعياً محلاً يقوم به ، وقد تكلمنا عليه ، بما فيه مقنع ، فلا نعيده ، فإن المسألة هي المسألة ، ولا فرق بين أن يكون المتكلم فيه جوهر مادة ، أو جوهر نفس .

مسألة

فى إبطال إنكارهم لبعث الأجساد ، ورد الأرواح إلى الأبدان ، ووجود النار
الجسمانية ، ووجود الجنة والحدور العين ، وسائر ما وُعد به الناس . وقولهم : إن كل
ذلك أمثلة ضربت لعوام الخلق . لتفهيم ثواب وعقاب روحانيين ، هما أعلا رتبة
من الجسمانيين :

* * *

وهذا يخالف لاعتقاد المسلمين كافة ، فلنقدم تفهيم معتقدهم فى الأمور
الأخرى ، ثم لنعرض على ما يخالف الإسلام من جلته .

وقد قالوا : إن النفس تبقى بعد الموت بقاء سرمدياً ، إما فى لذة ، لا يحيط
الوصف بها لعظمها ، وإما فى ألم لا يحيط الوصف به لعظمه ؛ ثم قد يكون ذلك
الألم مخلداً ، وقد ينمحي على طول الزمان .

ثم تتفاوت طبقات الناس فى درجات الألم واللذة ، تفاوتاً غير محصور ، كما
يتفاوتون فى المراتب الدنيوية ولذاتها ، تفاوتاً غير محصور ، فاللذة السرمدية ،
للفس الكاملة الزكية ؛ والألم السرمدى ، للفس الناقصة الملطخة ؛ والألم
المنقضى ، للفس الكاملة الملطخة ؛ فلا تنال السعادة المطلقة ؛ إلا بالكمال
والتركية والطهارة ؛ والكمال بالعلم ؛ والزكاء بالعمل .

وجه الحاجة إلى العلم ، أن القوة العقلية ، غذاؤها ولذتها ، فى درك
المعقولات ؛ كما أن القوة الشهوانية ، لذتها فى نيل المشهى ؛ والقوة البصرية ،
لذتها فى النظر إلى الصور الجميلة ؛ وكذلك سائر القوى .

ولما يمنعها من الاطلاع على المعقولات ، البدن وشواغله ، وحواسه
وشهواته .

والنفس الجاهلة في الحياة الدنيا ، حقها أن تتألم بفوات لذة النفس ، ولكن الاشتغال بالبدن ، ينسيه نفسه ، ويلهيه عن ألمه ؛ كالحائف لا يحس بالألم ؛ والحدرد لا يحس بالنار ، فإذا بقيت ناقصة ، حتى انحط عنها شغل البدن ، كان في صورة الحدرد ، إذا عرض على النار ، فلا يحس بالألم ، فإذا زال الحدرد شعر بالألم العظيم دفعة واحدة هجوماً .

والنفوس المدركة للمعقولات ، قد تلذذ بها إلتذاذاً خفياً ، قاصراً عما تقتضيه طباعها ، وذلك أيضاً لشواغل البدن وأنس النفس بشهواتها .

ومثاله مثال المريض ، الذي في فيه مرارة ، يستشع الشيء الطيب الحلو ، ويستهن الغداء ، الذي هو أتم أسباب اللذة في حقه ، فلا يتلذذ به لما عرض له من المرض .

فالنفوس الكاملة بالعلوم ، إذا انحطت عنها أعباء البدن وشواغله بالموت ، كان مثاله مثال من عرض عليه الطعم الألد ، والنوق الأطيب ، وكان به عارض من مرض ، يمنعه من الإدراك ، فزال العارض ، فأدرك اللذة العظيمة دفعة .

أو مثال من اشتد عشقه في حق شخص ، فضاجعه ذلك الشخص وهو نائم ، أو فغمى عليه ، أو سكران ، لا يحس به ؛ فيتنبه فجأة ، فيشعر بلذة الوصال ، بعد طول الانتظار ، دفعة واحدة .

وهذه اللذات حقيرة ، بالإضافة إلى اللذات الروحانية العقلية ، إلا أنه لا يمكن تفهيمها للإنسان ، إلا بأمثلة مما شاهده الناس في هذه الحياة .

وهذا كما أنا لو أردنا أن نفهم الصبي أو العنين لذة الجماع ، لم تقلر عليه ، إلا بأن نمثله ، في حق الصبي باللعب ، الذي هو ألد الأشياء عنده ؛ وفي حق العنين ، بلذة الأكل الطيب ، مع شدة الجوع ، ليصدق بأصل وجود اللذة ، ثم يعلم أن ما فهمه بالمثال ، ليس يحقق عنده لذة الجماع ، وأن ذلك لا يدرك إلا بالنوق .

والدليل على أن اللذات العقلية ، أشرف من اللذات الجسمانية ، أمران : أحدهما ، أن حال الملائكة أشرف من حال البسباع والخنازير من البهائم ،

وليست لها اللذات الجسمية ، من الجماع والأكل ، وإنما لها لذة الشعور بكمالها وجمالها ، الذى خصت به فى نفسها ، فى اطلاعها على حقائق الأشياء ، وقربها من رب العالمين فى الصفات ، لا فى المكان ورتبة الوجود ، فإن الموجودات ، حصلت من الله تعالى ، على ترتيب ، وبوسائط ، فالذى يقرب من الوسائط ، رتبته لا محالة ، أعلا مما دونها .

والثانى ، أن الإنسان أيضاً ، قد يؤثر اللذات العقلية ، على الجسمية ، فإن من يتمكن من غلبة عدوه والشماته به ، يهجر فى تحصيلها ، ملاذ الأنكحة والأطعمة ، بل قد يهجر الأكل طول النهار ، فى لذة غلبة الشطرنج والرد ، مع خسة الأمر فيهما ، ولا يحس بألم الجوع ، وكذلك المتشوف إلى الحشمة ، وإلى الرئاسة ، يتردد ، بين انخرام حشمته ، وبين قضاء الوطر من عشيقته ، مثلاً ، بحيث يعرفه غيره ، ويتشر عنه ، فيؤثر الحشمة ، ويترك قضاء الوطر ، ويسحتقر ذلك ، محافظة على ماء الوجه ، فيكون ذلك لا محالة ألد عنده .

بل ربها يهجم الشجاع ، على جم غفير من الشجعان ، مستحقراً خطر الموت ، شغفا بما يتوهمه بعد الموت ، من لذة الثناء والإطراء عليه .
فإذن اللذات العقلية الأخروية ، أفضل من اللذات الجسمية الدنيوية ، ولولا ذلك لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : « يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ، ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . » وقال ^(١) تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » .

فهذا وجه الحاجة إلى العلم .

والنافع من جملة العلوم العقلية المحضة ، وهى العلم بالله تعالى ، وصفاته ، وملائكته ، وكتبه ، وكيفية وجود الأشياء منه ، وما وراء ذلك ، إن كان وسيلة إليه ، فهو نافع لأجله ، وإن لم يكن وسيلة إليه ، كالتحوى واللغة والشعر ،

(١) أى وما قال تعالى . . . الخ .

وأَنواع العلوم المتفرقة ؛ فهي صناعات وحرف ، كسائر الصناعات .

وأما الحاجة إلى العمل والعبادة ؛ فلزكاء النفس ، فإن النفس في هذا البدن ، مصدودة عن درك حقائق الأشياء ، لا لكونها منطبعة في البدن بل لاشتغالها ، ونزوعها إلى شهواتها ، وشوقها إلى مقتضياتها ، وهذا النزوع والشوق ، هيئة للنفس ترسخ فيها ، وتتمكن منها بطول المواظبة ، على اتباع الشهوات ، والمثابرة على الأنس بالمحسوسات المستلذة ، فإذا تمكنت من النفس ، ومات البدن ، كانت هذه الصفات متمكنة من النفس ، ومؤذية من وجهين :

أحدهما ، أنها تمنعها عن لذاتها الخاصة بها ، وهي الأنصالُ بالملائكة والاطلاعُ على الأمور الجميلة ^(١) الإلهية ؛ ولا يكون معها البدن شاغل ، فيلهيها عن التألم ، كما قبل الموت .

والثاني ، أنه يبقى معها الحرص والميل إلى الدنيا وأسبابها ولذاتها ، وقد استلبت منها الآلة ، فإن البدن هو الآلة ، للوصول إلى تلك اللذات ، فتكون حاله كحال من عشق امرأة ، وألف رئاسة ، واستأنس بأولاده ، واستراح إلى مال ، وابتهج بحشمة ، فقتلت معشوقته ، وعزل عن رئاسته ، وسبي أولادُه ونساؤُه ، وأخذ أمواله أعداؤُه ، وسقطت بالكلية حشمتُه ، فيقاسى من الألم ما لا يحصى ، وهو في هذه الحياة ، غير منقطع الأمل ، عن عودة أمثال هذه الأمور ، فإن أمر الدنيا غاد ورائح فكيف إذا انقطع الأمل ، بفقدان البدن ، بسبب الموت ؟ ! ! ولا ينجى عن التضمخ بهذه الهيئات ، إلا كف النفس عن الهوى ، والأعراض عن الدنيا ، والإقبال بكنه الجدد ، على العلم ^(٢) والتقوى ، حتى تنقطع علائقها ، عن الأمور الدنيوية ، وهي في الدنيا وتستحكم علاقتها مع الأمور الأخروية ، فإذا مات كان كالمخلص من سجن ، والواصل إلى جميع مطالبه ، وهو جنته .

(١) وفي نسخة « الجميلة » .

(٢) وفي نسخة « العمل » .

ولا يمكن سلب جميع هذه الصفات عن النفس ، ومحوها بالكلية ، فإن الضرورات البدنية ، جاذبة إليها ، إلا أنه يمكن تضعيف تلك العلاقة ، ولذلك قال الله تعالى : « وإن منكم إلا واردها ، كان على ربك حتماً مقضياً » ، إلا أنه إذا ضعفت العلاقة ، لم تشتد نكابة فراقها ، وعظم الالتذاذ بما اطلع عليه ، عند الموت من الأمور الإلهية ، فأماط أثر مفارقة الدنيا ، والتزوع إليها ، على قرب ، كمن يستنهض من وطنه ، إلى منصب عظيم ، وملك رفيع ^(١) ، فقد ترق نفسه حالة الفراق ، على أهله ووطنه ، فيتأذى أذى ما ، ولكن ينمحي بما يستأنفه ، من لذة الابتهاج بالملك والرئاسة .

ولما لم يمكن سلب هذه الصفات ، فقد ورد الشرع في الأخلاق ، بالتوسط بين كل طرفين متقابلين ، لأن الماء الفاتر ، لا حار ولا بارد ، فكأنه بعيد من الصفتين ، فلا ينبغي أن يبالغ في إمساك المال ، فيستحكم فيه الحرص على المال ولا في الإنفاق ، فيكون مبذراً ، ولا أن يكون ممتنعاً عن كل الأمور ، فيكون جباناً ، ولا منهمكاً في كل أمر ، فيكون متهوراً ، بل يطلب الجود ، فإنه الوسط بين البخل والتبذير ، والشجاعة ، فإنها الوسط بين الجبن والتهور ، وكذا في جميع الأخلاق .

وعلم الأخلاق طويل ، والشريعة بالغت في تفصيلها ، ولا سبيل إلى تهذيب الأخلاق ، إلا بمراعاة قانون الشرع ، في العمل ، حتى لا يتبع الإنسان هواه ، فيكون قد اتخذ إلهه هواه ، بل يقلد الشرع ، فيقدم ويحجم بإشارته ، لا باختياره فتتهذب به أخلاقه . . .

ومن عُدِم هذه الفضيلة في الخلق والعلم جميعاً ، فهو الهالك ، ولذلك قال الله تعالى : « قد أفلح من زكّأها ، وقد خاب من دسّأها » .
ومن جمع الفضيلتين ، العلمية والعملية ، فهو العارف العابد ، وهو السعيد المطلق .

(١) في الأصل « مرتفع » .

ومن له الفضيلة العلمية ، دون العملية ، فهو العالم الفاسق ، ويتعذب مدة ، ولكن لا يلدوم ، لأن نفسه قد كملت بالعلم ، ولكن العوارض البدنية لطخته ، تلطيحاً عارضاً ، على خلاف جوهر النفس ، وليس تتجدد الأسباب المجردة ، فينمحي على طول الزمان .

ومن له الفضيلة العملية دون ^(١) العلمية ، فيسلم وينجو عن الألم ، ولكن لا يحظى بالسعادة الكاملة .

وزعموا : أن من مات فقد قامت قيامته .

وأما ما ورد في الشرع ، من الصور الحسية ، فالقصد به ضرب الأمثال ، لقصور الأفهام عن درك هذه اللذات فنل لهم ما يفهمون ، ثم ذكر لهم أن تلك اللذات فوق ما وصف لهم ، فهذا مذهبهم .

* * *

ونحن نقول : أكثر هذه الأمور ليست على مخالفة الشرع ، فإننا لا ننكر أن في الآخرة أنواعاً من اللذات ، أعظم من المحسوسات ، ولا ننكر بقاء النفس عند مفارقة البدن ، ولكننا عرفنا ذلك بالشرع ، إذ قد ورد ^(٢) بالمعاد ، ولا يفهم المعاد إلا ببقاء النفس ؛ وإنما أنكرنا عليهم ، من قبيل دعواهم معرفة ذلك بمجرد العقل .

ولكن المخالف للشرع منها :

إنكار حشر الأجساد .

وإنكار اللذات الجسمانية في الجنة .

وإنكار الآلام الجسمانية في النار .

وإنكار وجود الجنة والنار ، كما وصف في القرآن ^(٣) .

(١) في نسخة « فوق » وهو غير صحيح .

(٢) يعني الشرع .

(٣) هكذا يروي الغزالي عن الفلاسفة ؛ ولخطورة ما سيرته من الأحكام آخر الكتاب ، على هذا الذي يرويه ، أرى الواجب يقتضي أن أروي نصوص الفلاسفة الإسلاميين ، في (١٨)

فما المانع من تحقق الجمع بين السعادتين : الروحانية والجسمانية ، وكذا الشقاوة ؟ !

هذا المقام ، وإليك ما يقوله « ابن سينا » في « النجاة » ص ٤٧٧ مطبعة السعادة لسنة ١٣٣١ هـ :

« يجب أن تعلم أن المعاد :

منه مقبول من الشرع ، ولا طريق إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة ، وهو الذى للبدن عند البحث ، وخيرات البدن وشروره معلومة لا تحتاج إلى أن تعلم .

وقد بسطت الشريعة الحقة ، التى أتانا بها نبينا المصطفى - محمد صلى الله عليه وسلم - حال السعادة والشقاوة ، التى بحسب البدن .

ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى ، وقد صدقته النبوة ، وهو السعادة والشقاوة ، الثابتان بالمقاييس التى للأنفس ، وإن كانت الأوهام منا تقتصر عن تصورهما الآن ، لما نوضح من العلل .

والحكاه الإلهيون ، رغمهم فى إصابة هذه السعادة ، أعظم من رغبتهم فى إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، فلا يستعظمونها فى جانب هذه السعادة ، التى هى مقاربة الحق الأول ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضاد لها ، فإن البدنية مفروغ منها فى الشرع ، فنقول :

يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية ، لذة وخيراً يخصها ، وأذى وشرّاً يخصها .

مثاله : أن لذة الشهوة وخيرها ، أن يتأذى إليها كيفية محسوسة ملائمة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة لماضية ، وأذى كل واحد منها ، ما يضاده .

وتشارك كلها نوعاً من الشركة ، فى أن الشعور بموافقتها وملائمتها ، هو الخير واللذة الخاصة بها ، والموافق بكل واحد منها بالذات والحقيقة ، هو حصول الكمال ، الذى هو بالقياس إليه كمال بالفعل .

فهذا أصل .

وأيضاً فإن هذه القوى ، وإن اشتركت فى هذه المعاني ، فإن مراتبها فى الحقيقة مختلفة ، فالذى كماله أتم وأفضل ، والذى كماله أكثر ، والذى كماله أديم ، والذى كماله أوصل إليه ، وأحصل له ، والذى هو فى نفسه أكل فعلاً وأفضل ، والذى هو فى نفسه أشد إدراكاً ، فاللذة له أبلغ وأوفى لا محالة .

وهذا أصل .

وأيضاً فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل ، فى كمال ما ، بحيث يعلم أنه كائن ولذيد ، ولا يتصور كيفيته ، ولا يشعر باللذات ما لم يحصل ؛ وما لم يشعر به ، لم يشتت إليه ، ولم ينزع نحوه ، مثل العين ، فإنه متحقق أن للجماع لذة ، ولكنه لا يشبهه ولا يحسن نحوه ، الاشتباه والحنين ، اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى ، كما يشتت من يجرب ، من حيث يحصل به إدراك ، وإن كان مؤذياً ، وفى الجملة فإنه لا يتخيله .

وكذلك حال الآكه ، عند الصور الجميلة ، والأصم عند الألحان المنتظمة .

وقوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » أى لا يعلم جميع ذلك .

ولهذا يجب ألا يتوهم الماقل ، أن كل لذة ، فهى - كما للحمار - فى بطنه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى ، المقربة عند رب العالمين ، عادمة للذة والنبطة ، وأن رب العالمين - عز وجل - ليس له فى سلطانه ، وخاصيته البهاء الذى له ، وقوته غير المتناهية ، أمر فى غاية الفضيلة والشرف والطيب ، نجله عن أن يسمى لذة ، ثم للحمار وللبهائم حالة طيبة ولذيدة كلا . بل أى نسبة تكون لما للمبادئ العالية ، إلى هذه الخسيسة ، ولكننا نتخيل هذا ونشاهده ، ولم نعرف ذلك بالاستشعار ، بل بالقياس ، فحالنا عنده ، كحال الأصم ، الذى لم يسمع قط فى عمره ، ولا تخيل اللذة اللحية ، وهو متيقن لطيبها .

وهذا أصل .

وأيضاً فإن الكمال والأمر الملائم ، قد يتيسر للقوة الدراكة ، وهناك مانع أو شاغل للنفس ، فتكرهه ، وتؤثر ضده عليه ، مثل كراهية بعض المرضى ، الطعم الحلو ، وشبههم للطعموم الرديئة الكريهة بالذات ، وربما لم تكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به ، كالحائف يجد الفلقة أو اللذة ، فلا يشعر بهما ، ولا يستلذها .

وهذا أصل .

وأيضاً فإنه قد تكون القوة الدراكة ، عموة بضد ما هو كمالها ، ولا تحس به ولا تنفر عنه ، حتى إذا زال العائق ، تأذت به ، ورجعت إلى غريزتها ، مثل الممرور ، فربما لم يحس بممرارة فيه ، إلى أن يصلح مزاجه ، وتشق أعضاؤه ، فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له . وكذلك قد يكون الحيوان ، غير مشته للغذاء البتة ، كارهأ له ، وهو أوفق شئ له ، ويسق عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق ، عاد إلى واجبه فى طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء ، حتى لا يصبر عنه ، ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم ، مثل إحراق النار ، وتبريد الزمهرير ، إلا أن الحس مشوف ، فلا يتأذى البدن به ، حتى تزول الآفة ، فيحس حينئذ بالألم العظيم .

فإذا تقررت هذه الأصول ، فيجب أن فنصرف إلى الغرض الذى نؤممه ، فنقول :

إن النفس الناطقة ، كالأخص بها ، أن تصير عالماً عقلياً ، مرتباً فيه صورة الكل ، والنظام المعقول فى الكل ، والخير الفائض فى الكل ، متدناً من مبدأ الكل ، سائكاً إلى الجواهر الشريفة ، فالروحانية المطلقة ، ثم الروحانية المتعلقة نوعاً ما ، من التعلق بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية بعبثاتها وقواها ، ثم تستمر كذلك ، حتى تستوفى فى نفسها حياة الوجود كله ؛ فتقلب عالماً معقولاً ، موازياً للعالم الموجود كله ، مشاهداً لما هو الحسن المطلق ، والخير المطلق ، والجسمال الحق ، ومتحدأ به ، ومتنشأ بمثاله وهياته ، ومنخرطاً فى سلكه ، وصائرأ من جوهره .

وإذا قيس هذا بالكمالات المشوقة ، التى للقوى الأخرى ، وجد فى الحيتة ، التى بحيث يقبح

وقوله : « أعددت لعبادى الصالحين ، ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فكذلك وجود هذه الأمور الشريفة ، لا يدل على نقي غيرها ، بل الجمع بين الأمرين أكمل ، والموعود به أكمل الأمور ، وهو ممكن ، فيجب التصديق به على وفق الشرع .

معها ، أن يقال إنه آتم وأفضل منها ، بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه ، فضيلة ، وتماماً ، وكثرة ، وسائر ما يتم به تلذذ المدركات بما ذكرناه .
وأما الدوام ، فكيف يقاس الدوام الأبدى ، بالدوام المتغير الفاسد ؟ ؛
وأما شدة الوصول ، فكيف يكون حال ما وصوله بملاقة السطوح ، بالقياس إلى ما هو سار في جوهر قابله ، حتى يكون كأنه هو هو ، بلا انفصال ؟ ؟ ؟ ، إذ العقل ، والمعقول ، والمعاقل شيء واحد ، أو قريب من الواحد .
وأما أن المدرك في نفسه أكمل ، فأمر لا يتحقق ، وأما أنه أشد إدراكاً ، فأمر أيضاً تعرفه بأدنى تذكر لما سلف بيانه .

فإن النفس النطقية أكثر عدد مدركات ، وأشد تفصيلاً للمدرك ، وتجريداً له عن الزوائد ، غير الداخلة في معناه ، إلا بالعرض ، ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره .
بل كيف يقاس هذا الإدراك ، بذلك الإدراك ؟ ؛ ، أو كيف تقاس هذه الالفة ، بالالفة الحسية ، والبهيمية ، والنفسية ، ولكننا في عالمنا وبدننا وانفاسنا في الرذائل ، لا نحس بتلك الالفة ، إذا حصل عندنا شيء من أسبابها ، كما أومأنا إليه في بعض ما قلناه ، من الأصول ، ولذلك لا نطلبها ولا نحس إليها ، اللهم إلا أن نكون قد خلعتنا ، ربة الشهوة والغضب وأخواتها من أعناقنا ، وطالعنا شيئاً من تلك الالفة ، فحينئذ ربما تخيلنا منها ، خيالاً طفيفاً ضعيفاً ، وخصوصاً عند انحلال المشكلات ، واستيضاح المطلوبات النفيسة .

ونسبة التذاذنا هذا ، إلى التذاذنا ذلك ، نسبة الالتذاذ الحسى ، بتشقق روائح المذوقات اللذيذة ، إلى الالتذاذ بتطعمها ، بل أبعد من ذلك بعداً غير محلود .

وأنت تعلم إذا تأملت عويصاً يهتك ، وعرضت عليك شهوة ، وخيرت بين الطرفين ، استخففت بالشهوة ، إن كنت كريم النفس ، والأنفس العامة أيضاً كذا ، فإنها تترك الشهوات المعترضة ، وتؤثر الغرامات ، والآلام الفادحة ، بسبب افتضاح ، أو خجل ، أو تعيير ، أو شوق لقلبة ، وهذه كلها أحوال عقلية .

فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية ، أكرم على الأنفس من محقرات الأشياء فكيف في الأمور النبيلة العالية ؟ ؛ . إلا أن الأنفس الحسية ، تحس بما يلحق المحقرات من الخير والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور النبيلة ، لما قيل من المعاذير .

وأما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا قد تنهت ، وهى في البدن ، لكأها الذى هو معشوقها ، ولم تحصله وهى بالطبع نازعة إليه ، إذ عقلت بالفعل أنه موجود ، إلا أن اشتغالها بالبدن كما قلنا ، قد أنساها ذاتها ومعشوقها ، كما ينسى المريض الحاجة ، إلى بدل ما يتحلل ،

فإن قيل : ما ورد في الشرع ، أمثال " ضربت ، على حد أفهام الخلق كما أن الوارد من آيات التشبيه وأخباره ، أمثال " على حد فهم الخلق ؛ والصفات الإلهية مقدسة " ، عما يتخيله عوام الناس .

وكما ينشئ المرض الالتذاذ بالخلو واشتهاءه ، وتميل الشهوة بالمريض ، إلى المكروهات في الحقيقة عرض لها حيثئذ من الألم بفقدانه ، كفاء ما يعرض من اللذة التي أوجبنا وجودها ، ودلنا على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة ، والعقوبة التي لا يعلها تفريق النار للاتصال وتبديلها ، وتبديل الزمهرير للمزاج ، فيكون مثلنا حيثئذ مثل الخدر الذي أومأنا إليه فيما سلف ، أو الذي عمل فيه ناز أو زمهرير ، فتمت المادة الملبسة وجه الحس ، من الشعور به فلم يتأذ ، ثم عرض أن زال العائق ، فشعر بالبلاء العظيم .

وأما إذا كانت القوة العقلية ، بلغت من النفس حداً من الكمال ، يمكنها به إذا فارقت البدن ، أن تستكمل الاستكمال التام ، الذي لها أن تبلغه ، كان مثلها مثل الخدر ، الذي أذيق المظم الألد ، وعرض للحال الأشمى ، وكان لا يشعر به ، فزال عنه الخدر ، فطالع اللذة العظيمة دفعة ، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية ، يوجه ، بل لذة تشاكل الحال الطيبة ، التي للجواهر الحية المحضة ، وهي أجل من كل لذة وأشرف .

فهذه هي السعادة ، وتلك هي الشقاوة .

وليست تلك الشقاوة تكون لكل واحد من الناقصين ، بل للذين أكسبوا القوة العقلية ، الشوق إلى كمالها ، وذلك عندما يبرهن لهم ، أن من شأن النفس إدراك ماهية الكمال ، بكسب المجهول من المعلوم ، والاستكمال بالفعل ، فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول ، ولا أيضاً في سائر القوى ، بل شعور أكثر القوى بكمالها ، إنما يحدث بعد أسباب .

وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة ، فكأنها هيولى موضوعة ، لم تكتسب أئنة هذا الشوق ، لأن هذا الشوق ، إنما يحدث حدوثاً ، وينطبع في جوهر النفس ، إذا تبرهن للقوى النفسانية ، أن هاهنا أموراً ، يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى ، على ما علمت ، وأما قبل ذلك ، فلا يكون ، لأن الشوق يتبع رأياً ، وليس هذا الرأي للنفس أولاً ، بل رأياً مكتسباً .

فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأي ، لزم النفس ضرورة هذا الشوق ، فإذا فارقت ولم يحصل معها ، ما تبلغ به بعد الانفصال ، إلى التمام ، وقعت في هذا النوع من الشقاء الأبدي ، لأن أوائل الملكية العلمية ، إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير ، وقد فات . وهؤلاء إما مقصرون عن السعى ، في كسب الكمال الإنسي ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا ، لما كسبوا من هيئات مضادة للكمال .

وأما أنه كم ينبغي ، أن يحصل عند نفس الإنسان ، من تصور العقولات ، حتى تجاوز به الحد ، الذي في مثله تنعم هذه الشقاوة ، وفي تعديده وجوازه ، ترجى هذه السعادة ؟ ، فليس يمكن أن أنص عليه نصاً إلا بالتقريب .

والجواب ، أن التسوية بينهما تحكم ، بل هما يفرقان من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ الواردة في التشبيه ، تحتل التأويل على عادة العرب في الاستعارة ، وما ورد في وصف الجنة والنار ، وتفصيل تلك الأحوال ، بلغ مبلغاً لا يحتمل التأويل ، فلا يبقى إلا حل الكلام على التلبس ، بتخييل تقيض الحق ، لمصلحة الخلق ، وذلك ما يتقدس عنه منصب النبوة .

وأظن أن ذلك ، أن يتصور الإنسان المبادئ المفارقة ، تصوراً حقيقياً ، ويصدق بها تصديقاً يقينياً ، لوجودها عنده بالبرهان ، ويعرف العلل العائية ، للأمور الواقعة في الحركات الكلية ، دون الجزئية التي لا تنتهي .

ويتقرر عنده حياة الكل ، ونسب أجزاء بعضها إلى بعض ، والنظم الآخذ من المبدأ الأول ، إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه .

ويتصور العناية وكيفيتها ، ويتحقق أن الذات المتقدمة للكل ، أي وجود يخصها ؟ ، وأية وحدة تخصها ؟ ، وأنها كيف تعرف ، حتى لا يلحقها تكثر ولا تغير ، بوجه من الوجوه ؟ ، وكيف ترتبت نسبة الموجودات إليها ؟ .

ثم كلما ازداد الناظر استبصاراً ، ازداد للسعادة استعداداً .

وكانه ليس يشترط الإنسان عن هذا العالم وعلاقته ، إلا أن يكون أكد العلاقة مع ذلك العالم ، فصار له شوق إلى ما هناك ، وعشق لما هناك ، يصده عن الالتفات إلى ما خلقه جملة .

ونقول أيضاً : إن هذه السعادة الحقيقية ، لا تتم إلا بإصلاح الجزء العمل من النفس ، وتقدم لذلك مقدسة ، وكأنها قد ذكرناها فيما سلف ، فتقول :

إن الخلق هو ملكة يصدر بها عن النفس أفعال ما ، بسهولة ، من غير تقدم روية ، وقد أمر في كتب الأخلاق ، بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين ، لا بأن يفعل أفعال التوسط ، بل بأن يحصل ملكة التوسط ، وملكة التوسط كأنها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معاً .

أما القوة الحيوانية ، فبأن يحصل فيها حياة الإذعان والانفعال .

- وأما القوة الناطقة ، فبأن يحصل فيها حياة الاستعلاء .

كما أن ملكة الإفراط والتفريط ، موجودة للقوة الناطقة ، وللقوى الحيوانية معاً ولكن بمكس هذه النسبة ، ومعلوم أن الإفراط والتفريط ، هما مقتضى القوى الحيوانية ، وإذا قويت القوة الحيوانية ، وحصل لها ملكة استعلائية ، حدثت في النفس الناطقة حياة إذعائية ، وأثر انفعالي ، قد رسخ في النفس الناطقة ، من شأنه أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن ، شديدة الانصراف إليه .

وأما ملكة التوسط ، فالمراد منها التبرئة عن الهيئات الانقيادية ، وإبقاء النفس الناطقة على جبلتها ، مع إفادة حياة الاستعلاء والتزهر ، وذلك غير مضاد لجوهرها ، ولا مائل بها إلى جهة البدن ،

الثانى : أن أدلة العقول ، دلت على استحالة المكان ، والجهة ، والصورة ، ويد الجارحة ، وعين الجارحة ، وإمكان الانتقال ، والاستقرار ، على الله سبحانه وتعالى ، فوجب التأويل بأدلة العقول ، وما وعد به من أمور الآخرة ، ليس محالا فى قدرة الله تعالى ، فيجب إجراؤه على ظاهر الكلام ، بل على فحواه الذى هو صريح فيه .

بل عن جهته ، فإن التوسط يسلب عنها الطرفين دائماً ، ثم جوهر النفس ، إنما كان البدن هو الذى يفسره ويلهيه ، ويفغله عن الشوق الذى يخصه ، وعن طلب الكمال الذى له ، وعن الشعور بلذة الكمال ، إن حصل له ، أو الشعور بألم النقصان ، إن قصر عنه ، لا بأن النفس منطبعة فى البدن ، ومنغمسة فيه ، ولكن بالعلاقة التى كانت بينهما وهى الشوق الجليل ، إلى تدييره ، والاشتغال بآثاره ، وبما يورده عليه من عوارضه ، وبما يتقرر فيه ، من ملكات يبدؤها البدن .

فإذا فارق ، وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به ، كان قريب الشبه من حاله وهو فيه ، فبما ينقص من ذلك ، تزول غفلته عن حركة الشوق الذى له إلى كماله ، وبما يبق منه معه ، يكون محجوباً عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ، ما يعظم آذاه ، ثم إن تلك الحياة البدنية ، مضادة لجوهرها مؤذية لها ، وإنما كان يلهيها عنها أيضاً البدن تمام انغماسها فيه ، فإذا فارقت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة ، وتأذت بها أذى عظيماً ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ، ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض غريب ، والعارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ، فيزول ويبطل مع ترك الأفعال ، التى كانت تثبت تلك الحياة بتكرارها ، فيلزم إذن أن تكون العقوبة ، التى بحسب ذلك ، غير خالدة ، بل تزول وتنحى قليلا قليلا ، حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التى تخصها .

وأما النفوس البله ، التى لم تكتسب الشوق ، فإنها إذا ما فارقت البدن ، وكانت غير مكتسبة للهيئات البدنية الردية ، صارت إلى سعة من رحمة الله ، ونوع من الراحة ؛ وإن كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية ، وليس عندها حياة غير ذلك ، ولا معنى يضاده ويأفقه ، فتكون لا محالة ممتدة بشوقها إلى مقتضاها ، فتعذب عذاباً شديداً ، بفقد البدن ، ومقتضيات البدن ، من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آلة ذلك قد بطلت ، وخلق التعلق بالبدن قد بقى .

ويشبه أيضاً أن يكون ما قاله بعض العلماء حقاً ، وهو أن هذه الأنفس ، إن كانت زكية ، وفارقت البدن ، وقد رسيخ فيها نحو من الاعتقاد فى العاقبة ، التى تكون لأمثالم ، على ما يمكن أن يخاطب به العامة ، وتصور فى أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ، ولم يكن لهم معنى جاذب إلى الجهة ، التى فوقهم ، لإتمام كمال ، فتسعد تلك السعادة ، ولا شوق كمال ، فتشوق تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل ، منحدبة إلى الأجسام ، ولا منع فى المواد السهوية ، عن أن تكون موضوعة لقلع نفس فيها ، قالوا فإنها تتخيل جميع ما كانت اعتقدته ، من الأحوال الأخروية ، وتكون الآلة التى يمكنها بها التخيل ، شيئاً من الأجرام السهوية فتشاهد جميع ما قيل لها فى الدنيا ، من أحوال القبر ، والبعث ، والميراث الأخروية ، وتكون الأنفس

فإن قيل : وقد دل الدليل العقلي على استحالة بعث الأجساد ، كما دل على استحالة تلك الصفات ، على الله تعالى .
فلنطالبهم بإظهار الدليل .
ولهم فيه مسلكان .

* * *

الرديّة أيضاً ، تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا ، وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ، ليست تضعف عن الحسية ، بل تزداد عليها تأثيراً وصفاء ، كما يشاهد ذلك في المنام ، فربما كان المحكوم به أعظم شأنًا ، في بابه من المحسوس ، على أن الأخرى أشد استقراراً من الموجود في المنام ، بحسب قلة العوائق ، وتجرد النفس ، وصفاء القابل ، وليست الصورة التي ترى في المنام ، والتي تحس في اليقظة ، كما غلبت ، إلا المرتسمة في النفس إلا أن إحداها تبتدئ من باطن ، وتصدر إليها ، والثانية تبتدئ من خارج ، وترتفع إليها ، فإذا ارتسمت في النفس تم هناك إدراك المشاهدة ، وإنما يلذ ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم في النفس ، لا الموجود من خارج ، فكل ما ارتسم في النفس ، فعل فعله ، وإن لم يكن سبب من خارج ، فإن السبب الذاتي ، هو هذا المرتسم ، والخارج سبب بالعرض ، أو سبب السبب .

فهاتان هما السعادة والشقاوة الحسستان ، واللتان بالقياس إلى الأنفس الحسيسة .

وأما الأنفس المقدسة ، فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال ، وتتصل بكاملها بالذات ، وتنغمس في اللذة الحقيقية ، وتبتعد عن النظر إلى ما خلقها ، وإلى المملكة التي كادت لها كل التبرى ولو كان بقى فيها أثر من ذلك اعتقادي أو خلق ، تأذت وتخلفت لأجله ، من درجة عليين ، إلى أن يفسخ عنها .

هذا هو رأى « ابن سينا » في البعث ، وهو - كما ترى - شطران :

(أ) شطر يرجع فيه إلى الشريعة المحمدية ، وما جاء فيها عن بعث البدن ونعيمه ، وعذابه وقد أمن بكل ذلك وأذعن له .

(ب) وشرط يرجع فيه إلى العقل ، وما تأدى إليه من بعث الروح ونعيمها وعذابها ، وقد حكى كل ذلك أيضاً حكاية الملحن المؤمن .

والذي لا يستطيع المنصف أن يحارى فيه ، أن ما جاء في الشطر الثاني ، يكاد يودى بما جاء في الشطر الأول ، إذ قد جعل مناط السعادة والشقاوة في الخلاص من البدن ، فالنفوس التي توفرت لديها أسباب السعادة ، إنما كان يمنحها من الشعور بها البدن ، فإذا خلعت وتخلصت منه ، استنوت سعادتها واستكملتها ، والنفوس التي توافرت لديها أسباب الشقاوة ، إنما كان يحول بينها وبين الشعور بها ، البدن وشواغله ، فإذا ألقته جانباً ، تأذت وتألّت .

ولقد ورد في عبارته ما يفيد أن كلا الصنفين من النفوس سيفارق بدنه إلى غير رجعة ، ومعنى هذا إنكار البعث الجسماني ، وما يترتب عليه من نعيم البدن وعذابه .

المسلك الأول : قالوا : تقدير العود إلى الأبدان ثلاثة أقسام .

(أ) إما أن يقال : الإنسان عبارة عن البدن والحياة التي هي عرض تأم به كما ذهب إليه بعض المتكلمين ، وأما النفس الذي هو قائم بنفسه ، ومدير للجسم ، فلا وجود لها ، ومعنى الموت انقطاع الحياة ، أى امتناع الخالق عن خلقها ، فتتعدم ، والبدن أيضاً يتعدم ، ومعنى المعاد إعادةُ الله تعالى للبدن ، الذي انعدم ، وردُّه إلى الوجود ، وإعادةُ الحياة التي انعدمت .
أو يقال : مادة البدن تبقى تراباً ، ومعنى المعاد أن يُجمع ويركَّب على شكل آدمي ، وتخلق فيه الحياة ابتداء .

فهذا قسم .

(ب) وإما أن يقال : النفس موجودة ، وتبقى بعد الموت ، ولكن يُردُّ البدن الأول ، بجمع تلك الأجزاء بعينها .

فهل كان « ابن سينا » يعنى ما جاء في الشطر الثاني ، وإنما ذكر الأول تقيية ؟ ، هذا محتمل ، أم هو الاضطراب الذي كان ظاهرة شائعة في الفلسفة الإسلامية ، من جراء إيمان أصحابها بمصدرين مختلفين ، واعتقادهم فيهما العصمة والنزاهة ؟
إن كان الأول ، فلماذا لم يستشعر « ابن سينا » التقيية في غير هذه المسألة ، مما لا يقل خطره - في نظر خصومه عن خطرها ، كالقول بقدم العالم .
وإن كان الثاني فكيف غاب عنه ، هذا التناقض الواضح بين الجانين ، فإن كلا منهما ينفي ما يشته الآخر ؟

في الحق أن موقف « ابن سينا » في هذه المسألة غامض ، ورأيه فيها مضطرب .
ولكن هل يحق للناقد المنصف أن يسجل عليه أحد الجانين ويضرب بالآخر عرض الحائط ؟
وإن حق له ذلك ، فهل هو بالخيار بين أن يغفل أى الجانين شاء ؟
هذا مالا أوافق الغزالي ، عليه .

وما هو جدير بالذكر أيضاً في هذا المقام ، ما يرويه القسارى - ص ٨ من ٢٩٧ من المواقف - تعليقاً على قول السيد الشريف : « والثالث - أى من الأقوال في البعث - ثبتهما معاً - أى الجسم والروح - » من قول شارح الصحائف : وهذا على وجهين :

أحدهما ، أن يكون الروح مجرداً عن المادة ، فيعاد الجسم ويتعلق به الروح ، أو يتعلق أحدهما ، من غير إعادة الجسم الأول ، وهذا مذهب قليل من أهل العلم ، « كالغزالي » .
و« الفارابي » . . فعل هذا يكونه « العاربي » أيضاً قائلًا بالبعث الجسماني .

وهذا قسم .

(ج) وإما أن يقال : تُرد النفسُ إلى بدن ، سواء كان من تلك الأجزاء بعينها ، أو من غيرها ، ويكون العائد ذلك الإنسان ، من حيث إن النفس تلك النفس ، فأما المادة فلا تنفك إليها ، إذ الإنسان ليس إنساناً بها ، بل بالنفس .

* * *

وهذه الأقسام الثلاثة باطلة .

أما الأول فظاهر البطلان ، لأنه مهما انعدمت الحياة والبدن ، فاستثافُ خلقهما ، إيجاداً لمثل ما كان ، لا لعين ما كان ، بل العود المفهوم ، هو الذى يفرض فيه بقاءُ شئ ، وتجددُ شئ ، كما يقال فلان عاد إلى الإنعام ، أى أن المنعم باق ، وترك الإنعام ، ثم عاد إليه ، أى عاد إلى ما هو الأول بالجنس ، ولكنه غير بالعدد ، فيكون عوداً بالحقيقة إلى مثله ، لا إليه ، ويقال : فلان عاد إلى البلد ، أى بقى موجوداً خارج البلد ، وقد كان له كونٌ في البلد ، فعاد إلى مثل ذلك ، فإن لم يكن شئ باقياً ، وشيئان متعددان متماثلان ، يتخللهما زمان ، لم يتم اسمُ العود ، إلا أن يسلك مذهب المعتزلة ، فيقال : المعلومُ شئٌ ثابت ، والوجود حال يعرض له مرة ، وينقطع تارة ، ويعود أخرى ، فيتحقق معنى العود ، باعتبار بقاء الذات ، ولكنه رفع للعدم المطلق ، الذى هو النفي المحض ، وهو إثبات للذات مستمرة الثبات ، إلى أن يعود إليها الوجود ، وهو محال .

فإن احتال ناصر هذا القسم ، بأن قال : تراب البدن لا يفنى ، فيكون باقياً ، فتعاد إليه الحياة .

فنعول : عند ذلك يستقيم أن يقال : عاد التراب حياً ، بعد أن انقطعت الحياة عنه مدة ، ولا يكون ذلك عوداً للإنسان ، ولا رجوع ذلك الإنسان بعينه ، لأن الإنسان إنسان لا بمادته ، والتراب الذى فيه ، إذ تتبدل عليه سائر الأجزاء ، أو أكثرها بالغداء ، وهو ذاك الأول بعينه ، فهو هو ، باعتبار روحه ونفسه ،

فإذا عدمت الحياة والروح ، فما عدم لا يعقل عودُه ، وإنما يستأنف مثله ،
ومهما خلق الله تعالى حياة إنسانية في تراب ، يحصل من بدن شجر ، أو فرس ،
أو نبات ، كان ذلك ابتداء خلق إنسان .

فالمعلوم قط ، لا يعقل عودُه ، والعائد هو الموجود ، أى عاد إلى حالة
كانت له من قبل ، أى إلى مثل تلك الحالة ، فالعائد هو التراب ، إلى صفة
الحياة .

وليس الإنسان إنساناً ببدنه ، إذ قد يصير بدن الفرس غذاء لإنسان ،
فتخلق منه نطفة ، يحصل منها إنسان ، فلا يقال : الفرس انقلب إنساناً ، بل
الفرس فرس بصورته ، لا بمادته ، وقد انعدمت الصورة ، وما بقي إلا المادة .

* * *

وأما القسم الثانى ، وهو تقدير بقاء النفس وردها إلى ذلك البدن بعينه ، فهو
لو تصور ، لكان معاداً ، أى عوداً إلى تدبير البدن بعد مفارقتها ، لكنه محال ،
إذ بدن الميت يستحيل تراباً ، أو تأكله الديدان والطيور ، ويستحيل دماءً وبخاراً
وهواء ، ويمتزج بهواء العالم ، وبخاره ، ومائه امتزاجاً يبعد انتزاعه ، واستخلاصه .
ولكن إن فرض ذلك اتكالا على قدرة الله تعالى ، فلا يخلو ، إما أن يجمع
الأجزاء التى مات عليها فقط ، فينبغى أن يعاد الأقطع ، ومجنوع الأنف ،
والأذن ، وناقص الأعضاء ، كما كان ، وهذا مستقبح لا سيما فى أهل الجنة ،
وهم الذين خلقوا ناقصين ، فى ابتداء الفطرة ، فإعادتهم إلى ما كانوا عليه ، من
الهزال عند الموت ، فى غاية النكال .

هذا إن اقتصر على جمع الأجزاء الموجودة عند الموت .

وإن جمع جميع أجزائه التى كانت موجودة فى جميع عمره ، فهو محال من
وجهين :

١ - أحدهما ، أن الإنسان إذا تغذى بلحم إنسان ، وقد جرت العادة به فى
بعض البلاد ، ويكثر وقوعه فى أوقات القحط . فيتعذر حشرهما جميعاً ، لأن

مادة واحدة كانت بدنًا للمأكل ، وصارت بالغذاء بدنًا للأكل ، ولا يمكن رد نفسين إلى بدن واحد .

٢ - والثاني ، أنه يجب أن يعاد جزء واحد ، كبداً وقلباً ، وبدأً ، ورجلاً ، فإنه ثبت بالصناعة الطبية ، أن الأجزاء العضوية ، يتغذى بعضها ، بفضلة غذاء البعض ، فيتغذى الكبد بأجزاء القلب ، وكذلك سائر الأعضاء ، فنفرض أجزاء معينة ، قد كانت مادة لحملة من الأعضاء ، فألى أى عضو تعاد ؟ . بل لا يحتاج في تقرير الاستحالة الأولى ^(١) ، إلى أكل الناس الناس ، فإنك إذا تأملت ظاهر التربة المعمورة ، علمت بعد طول الزمان ، أن ترابها جثث الموتى ، قد تربت وزرع فيها وغرس ، وصارت حباً وفاكهة ، وتناولتها اللواب ، فصارت لحماً ، وتناولناها فصارت أبداناً لنا ، فما من مادة يشار إليها ، إلا وقد كانت بدنًا لأناس كثيرين ، فاستحالت وصارت تراباً ، ثم نباتاً ، ثم لحماً ثم حيواناً .

بل يلزم منه محال ثالث ، وهو أن النفوس المفارقة للأبدان ، غير متناهية ، والأبدان أجسام متناهية ، فلا تنفى المواد ، التى كانت مواد الإنسان ، بأنفس الناس كلهم ، بل تضيق عنهم .

• • •

(ج) وأما القسم الثالث ، وهو رد النفس إلى بدن إنسانى من أى مادة كانت ، وأى تراب اتفق ، فهو محال من وجهين :

١ - أحدهما أن المواد القابلة للكون والفساد ، محصورة فى مقعر فلك القمر ، لا يمكن عليها مزيد ، وهى متناهية ، والأنفس المفارقة للأبدان ، غير متناهية ، فلا تنفى بها .

٢ - والثاني ، أن التراب لا يقبل تدمير النفس ، ما بقى تراباً ، بل لا بد أن تمتزج العناصر امتزاجاً ، يضاهى امتزاج النطفة ، بل الخشب والحديد ، لا يقبل

(١) يعنى ما ورد فى رقم ١٠٠ .

هذا التدبير ، ولا يمكن إعادة الإنسان ، وبدنه من خشب أو حديد ، بل لا يكون إنساناً إلا إذا انقسمت أعضاء بدنه إلى اللحم ، والعظم والأخلاق ، ومهما استعد البدن والمزاج ، لقبول نفس ، استحق من المبادئ الواهبة للنفس ، حدوث نفس ، فيتوارد على البدن الواحد نفسان .

وبهذا بطل مذهب التناسخ وهذا المذهب هو عين التناسخ ، فإنه رجع إلى اشتغال النفس ، بعد خلاصها من البدن ، بتدبير بدن آخر ، غير البدن الأول ، فالمسلك الذى يدل على بطلان التناسخ ، يدل على بطلان هذا المذهب .

* * *

الاعتراض ، أن يقال بم تنكرون على من يختار القسم الأخير ، ويرى أن النفس باقية بعد الموت ، وهى جوهر قائم بنفسه ، فإن ذلك لا يخالف الشرع ، بل دل عليه الشرع ، فى قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين قُتِلُوا فى سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء عند ربهم ، يرزقون ، فرحين . . . الخ »
وبقوله — صلى الله عليه وسلم : — « أرواح الصالحين ، فى حواصل طيور خضر ، معلقة تحت العرش » .

وبما ورد من الأخبار ، بشعور الأرواح بالخيرات والصدقات وسؤال منكر ونكير ، وعذاب القبر ، وغيره ، وكل ذلك يدل على البقاء .

نعم قد دل مع ذلك على البعث والنشور بعده ، وهو بعث البدن ، وذلك ممكن ، بردها إلى بدن ، أى بدن كان ، سواء كان من مادة البدن الأول ، أو من غيره ، أو من مادة استؤنف خلقها ، فإنه هو بنفسه لا يبدنه ، إذ تتبدل عليه أجزاء البدن ، من الصغر إلى الكبر ، بالهزال والسمن ، وتبدل الغذاء ، ويختلف مزاجه مع ذلك ، وهو ذلك الإنسان بعينه ، فهذا مقدور لله تعالى ، ويكون ذلك عوداً ، لتلك النفس ، فإنه كان قد تعذر عليها أن تحظى بالآلام واللذات الجسمية ، بفقد الآلة ، وقد أعيدت إليها ، آلة مثل الأولى ، فكان ذلك عوداً محققاً .

* * *

وبما ذكرتموه :

من استحالة هذا بكون النفوس غير متناهية ، وكون المواد متناهية ، محال لا أصل له ، فإنه بناء على قدم العالم ، وتعاقب الأدوار على الدوام ، ومن لا يعتقد قدم العالم ، فالنفوس المفارقة للأبدان ، عنده متناهية ، وليست أكثر من المواد الموجودة ، وإن سلم أنها أكثر ، فالله تعالى قادر ، على الخلق واستئناف الاختراع ، وإنكاره إنكار لقدرة الله تعالى على الإحداث ، وقد سبق إبطاله في مسألة حدوث العالم .

وأما إحالتكم الثانية ، بأن هذا تناسخ ، فلا مشاحة في الأسماء ، فما ورد الشرع به يجب تصديقه ، فليكن تناسخاً ، ونحن إنما ننكر التناسخ في هذا العالم ، وأما البعث فلا ننكره ، سمي تناسخاً ، أو لم يسم تناسخاً .

وقولكم : إن كل مزاج استعد لقبول نفس ، استحق حدوث نفس من المبادئ ، رجوع إلى أن حدوث النفوس ، بالطبع لا بالإرادة ، وقد أبطنا ذلك في مسألة حدوث العالم ، كيف ! ولا يبعد على مساق مذهبكم أيضاً ، أن يقال إنما يستحق حدوث نفس ، إذا لم تكن تسم نفساً موجودة ، فتستأنف نفس . فيبقى أن يقال فلم لم تتعلق بالأمزجة المستعدة في الأرحام قبل البعث والنشور ، بل في عالمنا هذا .

فيقال : لعل الأنفس المفارقة ، تستدعى نوعاً آخر من الاستعداد ، ولا يتم سببها إلا في ذلك الوقت ، ولا بعد في أن يفارق الاستعداد ، الشروط للنفس الكاملة المفارقة ، الاستعدادات الشروط للنفس الحادثة ابتداء التي لم تستفد كمالاً ، بتدبير البدن مدة ، والله تعالى أعلم ، بتلك الشروط ، وأسبابها ، وأوقات حضورها وقد ورد الشرع به ، وهو ممكن ، فيجب التصديق به .

* * *

المسلك الثاني أن قالوا : ليس في المقدور ، أن يقلب الحديد ثوباً منسوجاً ، بحيث تنعم به الأجسام ، إلا بأن تتحلل أجزاء الحديد ، إلى بسائط العناصر ،

بأسباب تستولى على الحديد ، فتحلله إلى بسائط العناصر ، ثم تجتمع العناصر ، وتدار في أطوار في الحلقة ، إلى أن تكتسب صورة القطن ، ثم يكتسب القطن ، صورة الغزل ، ثم الغزل يكتسب الانتظام المعلوم ، الذي هو النسيج ، على هيئة معلومة ، ولو قيل : إن قلب الحديد ، عمامة قطنية ، ممكن من غير الاستحالة في هذه الأطوار ، على سبيل الترتيب ، لكان محالاً .

نعم يجوز أن يخطر ببال الإنسان ، أن هذه الاستحالات يجوز أن تحصل كلها في زمان متقارب ، لا يحس الإنسان بطوله ، فيظن أنه وقع ، فجأة دفعة واحدة .

وإذا عقل هذا ، فالإنسان المبعوث المحشور ، لو كان بدنه من حجر ، أو ياقوت ، أو دُرٌّ ، أو تراب محض ، لم يكن إنساناً ، بل لا يتصور أن يكون إنساناً ، إلا أن يكون متشكلاً ، بالشكل المخصوص ، مركباً من العظام ، والعروق ، واللحوم ، والغضاريف ، والأخلاط . والأجزاء المفردة ، تتقدم على المركبة ، فلا يكون البدن ، ما لم تكن الأعضاء ، ولا تكون الأعضاء المركبة ، ما لم تكن العظام ، واللحوم ، والعروق ، ولا تكون هذه المفردات ، ما لم تكن الأخلاط ، ولا تكون الأخلاط الأربعة ، ما لم تكن موادها ، من الغذاء ، ولا يكون الغذاء ، ما لم يكن حيوان ، أو نبات ، وهو اللحم والحبوب ، ولا يكون حيوان ونبات ، ما لم تكن العناصر الأربعة جميعاً ، ممتزجة بشرائط مخصوصة طويلة ، أكثر مما فصلنا جملتها .

فاذن لا يمكن أن يتجدد بدن إنسان ، لترد النفس إليه ، إلا بهذه الأمور ، ولها أسباب كثيرة .

أفينقلب التراب إنساناً ، بأن يقال له كن ؟ ، أو بأن تمهد أسباب انقلابه ، في هذه الأدوار ؟ ، وأسبابه هي إلقاء النطفة المستخرجة ، من لباب بدن الإنسان ، في رحم ، حتى يستمد من دم الطمث ، ومن الغذاء مدة طويلة حتى يتخلق مضغة ، ثم علقه ، ثم جنيناً ، ثم طفلاً ، ثم شاباً ، ثم كهلاً ، ثم شيخاً .

فقول القائل : يقال له : كن ، فيكون ، غير معقول ، إذ التراب لا يخاطب ، وانقلابه إنساناً ، دون تردده في هذه الأطوار ، محال ، وتردده في هذه الأطوار ، دون جريان هذه الأسباب ، محال ، فيكون البعث محالاً .

* * *

الاعتراض : أنا نسلم أن الترقى في هذه الأطوار ، لا بد منه ، حتى يصير بدن إنسان كما لا بد منه حتى يصير الحديد عمامة ، فإنه لو بقي حديداً لما كان ثوباً ، بل لا بد أن يصير قطعاً ، مغزولاً ، ثم منسوجاً ، ولكن ذلك في لحظة ، أو في مدة ، ممكنٌ ، ولم يبين لنا أن البعث يكون في أدنى ^(١) ما يقدر ، إذ يمكن أن يكون جمع العظام ، وإنشاز اللحم . وإنباته ، في زمان طويل ، وليس المناقشة فيه .

ولنما النظر في أن الترقى في هذه الأطوار ، يحصل بمجرد القدرة ، من غير واسطة ، أو بسبب من الأسباب ، وكلاهما ممكنان عندنا ، على ما ذكرناه في المسألة الأولى ، من الطبيعيات عند الكلام على إجراء العادات ، وأن المقترنات في الوجود ، اقترانها ليس على طريق التلازم ، بل العادات يجوز خرقها ، فتحصل بقدرة الله تعالى هذه الأمور ، دون وجود أسبابها .

وأما الثاني ^(٢) ، فهو أن نقول : ذلك يكون بأسباب ، ولكن ليس من شرطه ، أن يكون السبب ، هو هذا المعهود ، بل في خزانة المقدورات ، عجائب وغرائب ، لم يطلع عليها ، ينكرها من يظن ، أن لا وجود إلا لما شاهده ، كما ينكر طائفة ، السحر ، وال نارنجات ، والطلسمات ، والمعجزات ، والكرامات وهي ثابتة — بالاتفاق — بأسباب غريبة ، لا يطلع عليها .

(١) في الأصل « أرحى » .

(٢) مر قوله إن الترقى في هذه الأطوار يمكن أن يكون بغير سبب ، ويمكن أن يكون بسبب ، ولم يحتج أن يتكلم عن الأول وهو كونه بغير سبب إذ ما مر له في المسألة الطبيعية من ذكر شيء هنا ، بقى الثاني وهو كونه بسبب وهو ما يريد أن يتكلم عنه هنا بقوله « وأما الثاني » .

بل لو لم ير إنسان المغناطيس ، وجذبه للحديد ، وحكى له ذلك ، لاستنكره ، وقال : لا يتصور جذب الحديد ، إلا بنحيط يشد عليه ، ويجذب ، فإنه المشاهد في الجذب ؛ حتى إذا شاهده تعجب منه ، وعلم أن علمه قاصر ، عن الإحاطة بعجائب القدرة .

وكذلك الملاحدة المنكرون^(١) للبعث والنشور ، إذا بعثوا من القبور ، ورأوا عجائب صنع الله تعالى ، فيهم^(٢) ، ندموا ندامة لا تنفعهم ، ويتحسرون على جحودهم ، تحسراً لا يغنيهم ، ويقال ، لهم : « هذا الذي كنتم به تكذبون » كالذي يكذب بالخواص والأشياء الغريبة .

بل لو خلق إنسان عاقلاً ابتداء ، وقيل له : إن هذه النطفة القدرة ، المتشابهة الأجزاء ، تنقسم أجزاؤها المتشابهة ، في رحم آدمية ، إلى أعضاء مختلفة ، لحمية ، وعصية ، وعظمية ، وعرقية ، وغضروفية ، وشحمية ، فيكون منها العينُ ، على سبع طبقات مختلفة في المزاج ؛ واللسانُ ، والأسنانُ ، على تفاوتها ، في الرخاوة والصلابة ، مع تجاوزهما ، وهلم جراً ، إلى البدائع التي في القطرة — لكان إنكاره أشد من إنكار الملاحدة ، حيث قالوا : « أثذا كنا عظاماً نَسْخِرُ . . . الآية »

فليس يتفكر المنكر للبعث ، أنه من أين عرف انحصار أسباب الوجود ، فيما شاهده ، ولم يبعد أن يكون في إحياء الأبدان ، منهاج غير ما شاهده ، وقد ورد في بعض الأخبار ، : أنه يغمر الأرض في وقت البعث ، مطر ، قطراته تشبه النطف ، وتختلط بالتراب ، فأىُّ بعد في أن يكون في الأسباب الإلهية ، أمر يشبه ذلك ، ونحن لا نطلع عليه ، ويقضى ذلك انبعاث الأجساد ، واستعدادها لقبول النفوس المحشورة ، وهل لهذا الإنكار مستند ، إلا الاستبعاد المجرد ؟ ، .

* * *

(١) في الأصل « المنكرة » .

(٢) في الأصل « فيه » .

فإن قيل : الفعل الإلهي له مجرى واحد مضروب ، لا يتغير ، ولذلك قال الله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر » وقال تعالى : « ولن تجد لسنة الله تبديلاً » ، وهذه الأسباب التي توهم إمكانيها ، إن كانت ، فينبغي أن تطرد أيضاً ، وتتكرر إلى غير نهاية ، وأن يبقى هذا النظام الموجود في العالم ، من التولد والتوالد ، إلى غير نهاية .

وبعد الاعتراف ، بالتكرر والدور ، فلا يبعد أن يختلف منهاج الأمور ، في كل ألف سنة مثلاً ، ولكن يكون ذلك التبدل أيضاً دائماً أبداً ، على سنن واحد ، فإن سنة الله تعالى ، لا تبدل فيها .

وهذا إنما كان ، لأن الفعل الإلهي ، يصدر على المشيئة الإلهية ، والمشيئة الإلهية ، ليست متعددة ^(١) الجهة ، حتى يختلف نظامها ، باختلاف جهاتها ، فيكون الصادر منها ، كيفما كان ، منتظماً انتظاماً ، يجمع الأول والآخر ، على نسق واحد ، كما نراه في سائر الأسباب والمسببات .

فإن جوزتم استمرار التوالد والتناسل ، بالطريق المشاهد الآن ، أو عودَ هذا المنهاج ، ولو بعد زمان طويل ، على سبيل التكرار والدوام ، فقد رفعت القيامة والآخرة ، وما دل عليه ظواهر الشرع ، إذ يلزم عليه أن يكون ، قد تقدم على وجودنا هذا ، البعث كرات ، وسيعود كرات ، وهكذا على الترتيب .

وإن قلتم إن السنة الإلهية ، بالكلية تتبدل إلى جنس آخر ، ولا تعود قط هذه السنة ، وتنقسم مدة هذا الإمكان ، إلى ثلاثة أقسام :

قسم قبل خلق العالم ، إذ كان الله تعالى ولا عالم .

وقسم بعد خلقه على هذا الوجه .

وقسم به الاختتام ، وهو المنهاج البعثي .

بطل الاتساق والانتظام ، وحصل التبدل لسنة الله تعالى ، وهو محال ، فإن

(١) في الأصل « متعينة » .

هذا إنما يمكن بمشيئة مختلفة ، باختلاف الأحوال ، أما المشيئة الأزلية ، فلها مجرى واحد مضروب ، لا تتبدل عنه ، لأن الفعل مضاد للمشيئة ، والمشيئة على سنن واحد لا تختلف بالإضافة إلى الأزمان .

وزعموا ^(١) أن هذا لا يناقض قولنا : إن الله تعالى قادر على كل شيء ، فإننا نقول : إن الله تعالى قادر على البعث والنشور وجميع الأمور الممكنة ، على معنى ^(٢) أنه لو شاء ، لفعل ، وليس من شرط صدق قولنا هذا ، أن يشاء ولا ^(٣) أن يفعل ، وهذا كما أنا نقول : إن فلاناً قادر على أن يجز رقبة نفسه ، ويبيع بطن نفسه ، ويصدقه ، على معنى أنه لو شاء لفعل . ولكننا نعلم أنه لا يشاء ولا يفعل ، وقولنا : لا يشاء ، ولا يفعل ، لا يناقض قولنا : إنه قادر ، بمعنى أنه لو شاء لفعل فإن الحملات لا تناقض الشرطيات ، كما ذكر في المنطق ، إذ قولنا : لو شاء لفعل ، شرطى موجب ، وقولنا : ما شاء ، وما فعل ، حليتان سالبتان ، والسالبة الحملية ، لا تناقض الموجبة الشرطية .

فإذن الدليل ، الذى دلنا على أن مشيئته أزلية ، وليست متغيرة ، يدلنا على أن مجزى الأمر الإلهى ، لا يكون إلا على انتظام واتساق بالتكرار والعود ، وإن اختلفت فى آحاد الأوقات ، فيكون اختلافه أيضاً على انتظام واتساق ، بالتكرار والعود ، وأما غير هذا ، فلا يمكن .

والجواب ، أن هذا استمداد من مسألة قدم العالم ، وأن المشيئة قديمة ، فليكن العالم قديماً ، وقد أبطلنا ذلك وبيننا أنه لا يبعد فى العقل ، وضع ثلاثة أقسام ، وهى :

(١) يعنى الفلاسفة .

(٢) هذا التصوير لمعنى القدرة على لسان الفلاسفة موجود بالنص فى كتب المتكلمين ، انظر بحث القدرة فى كتاب المواقف .

(٣) ولا ، مؤكدة للنفي السابق ولو حذف لكان أوضح .

أن يكون الله تعالى موجوداً ، ولا عالم .
 ثم يخلق العالم ، على النظام المشاهد .
 ثم يستأنف نظاماً ثانياً ، وهو الموعود في الجنة .
 ثم يعدم الكل ، حتى لا يبقى إلا الله تعالى ، وهو ممكن ، لولا أن الشرع قد
 ورد ، بأن الثواب والعقاب ، والجنة والنار ، لا آخر لها
 وهذه المسألة كيفما دارت ، تنبئ على مسألتين :
 إحداهما : حدوث العالم وجواز حصول حادث من قديم .
 والثانية : خرق العادات ، بخلق المسييات ، دون الأسباب ، أو
 لإحداث أسباب ، على منهج آخر غير معتاد ، وقد فرغنا من المسألتين جميعاً ،
 والله أعلم .

خاتمة

فإن قال قائل : قد فصلتم مذاهب هؤلاء ، أفنقطعون القول بتفكيرهم ،
ووجوب القتل لمن يعتقد اعتقادهم ؟ ! .

قلنا : تكفيرهم ، لا بد منه ، في ثلاث مسائل :

(١) إحداها : مسألة قدم ^(١) العالم ، وقولهم : إن الجواهر كلها قديمة .

(١) هذه مسألة عريضة ، حارت فيها العقول ، وتبلبلت الأفكار يدل على ذلك قول
« جالينوس » :

« لا أدري ، العالم قديم أم محدث ؟ ! » ، وتعليق « الإمام الرازي » عليه بقوله : « وهذا
دليل على أن « جالينوس » كان منصفاً ، طالباً للحق ، فإن الكلام في هذه المسألة ، قد يقع من
العسر والصعوبة إلى حيث تضمحل أكثر العقول فيه » .

وإذا رحنا نستفي الغزالي نفسه ، عن اضطراب العلماء وزلزلة أفكارهم في أمثال هذه المواطن
وجدناه يقول :

« ولا ينبغي أن يكفر بعض النظائر بعضاً ، بأن يراه غلطاً فيما يمتقده برهانياً ، فإن ذلك ليس
أمراً هيناً ، سهل المدرك » . *

على أن بعض العلماء المشهود لهم بفسوخ القدم في علوم الشريعة ، يروى عنه القول بشئ من
ذلك ، قال « الدواني » في شرح « العنصرية » .

« وقد قال بالقدم الجنى — بأن يكون فرد من أفراد العالم ، لا يزال على سبيل التماقب موجوداً —
بعض المحدثين المتأخرين ، وقد رأيت في بعض تصانيف « ابن تيمية » القول به في العرش » .

وقد علق « الأستاذ الإمام » على هذا بقوله :

« أى قال بقدم العالم بالجنى ، أى أنه لا يزال فرد من أفراد العالم موجوداً ، وما من جزء من
أجزاء الزمان ، إلا وقد كان فيه حادث ، إلى غير النهاية ، بعض المحدثين ، الآخذين بظاهر
الأحاديث ، لما أنهم قد رأوا فيها ما يدل على ذلك ، وبه قال « ابن تيمية » على ما نقل عنه الشارح ،
وذلك أن « ابن تيمية » كان من المتناقلة ، الآخذين بظواهر الآيات والأحاديث ، القائلين بأن الله
استوى على العرش جلوساً ، فلما أورد عليه ، أنه يلزم أن يكون العرش أزلياً ، لما أن الله أزلي ،
فكانه أزلي ، وأزلية العرش خلاف مذهبه ، قال : إنه قديم بالنوع أى أن الله لا يزال يعلم عرشاً
ويحدث آخر من الأزلي إلى الأبد حتى يكون له الاستواء أزلاً وأبداً » .

(ب) والثانية قولهم : إن الله تعالى ، لا يحيط علماً بالجزئيات ^(١) الحادثة ، من الأشخاص .

(ج) والثالثة . إنكارهم ^(٢) بعث الأجساد وحشرها .

فهذه المسائل الثلاث ، لا تلائم الإسلام بوجه ، ومعتمدها معتقد كذب ^(٣)

بل إن بعض العلماء الذين يعتبرون من أركان نهضة علم الكلام ، قد جوز القول بتقديم العالم . ولم ير فيه خطراً على العقيدة ، ذلك هو « المولى الخيالى » ، و« عبد الحكيم السيالكوتى » ، إذ يقرر « سعد الدين التفتازانى » شارح « العقائد النسفية » :
« أن القدم يتناقى القدم ، لأن القديم إن كان واجباً لذاته ، فظاهر ، وإلا لزم استناده إليه بطريق الإيجاب ، إذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار ، يكون حادثاً بالضرورة . . . إلخ » .

فلا يرضى « الخيالى » عن قول « السعد » :

« الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار ، يكون حادثاً »

ويجوز أن يكون الشيء صادراً بالقصد والاختيار ، ومع ذلك يكون قديماً . وهذا نصه :

« واعترض عليه ، بجواز أن يكون تقدم القصد الكامل ، على الإيجاد ، كتقدم الإيجاد على الوجود ، في أنه بحسب الذات لا الزمان فيكون مقارناً للوجود زماناً » .

ومتى جاز مقارنة القصد للإيجاد زماناً ، والإيجاد مقارن للوجود زماناً أيضاً ، كان القصد مقارناً للوجود زماناً .

فتى كان القصد قديماً - وهذا ما لا استحالة فيه - كان الوجود قديماً .

ويعلق « عبد الحكيم » على وجهة نظر « الخيالى » فيصورها تصويراً واضحاً ولا يعقب عليها بنقد ، مما يدل على رضاه عنها .

وما دام خوف المتكلمين من القول بعدم العالم ، راجعاً إلى ما يؤدي إليه ، من لزوم أن يكون البارئ فاعلاً بالإيجاب وقد كان هذا هو المحور الذى يدور عليه خلاف الفزائى للفلاسفة ، وما دام يمكن تفادى هذا اللازم ، فلا ضير إذن في القول بتقديم العالم ، إن صح دليله .

وشبهه بموقف « الخيالى » من هذه المسألة ، موقف « توماس الإكوينى ١٢٢٥ - ١٢٧٤ » حيث يقول :

« الإرادة الحرة ، لا يمكن الفحص عنها بالنظر الصرف ، فقد يكون الله خلق العالم منذ القدم ، وقد يكون خلقه في الزمان ، ولا يمكن إثبات أحد الطرفين بالبرهان » .

(١) قد مر في هامش ص ١٩٤ وما بعدها أن هذا رأى فهم خاص في عبارة الفلاسفة ، وأن العبارة محتملة لسواء ، فلا يصح إذن القطع بكفرهم .

(٢) قد مر أيضاً في هامش ص ٢٨١ وما بعدها أن هذا فهم خاص في عبارتهم ، إذ أن في عبارتهم تصريحاً ببعث الأجساد ، فلا يصح أيضاً القطع بكفرهم .

(٣) كيف يتصور تكذيب الأنبياء بالنسبة لهذه المسائل الثلاث !! ! أما مسألة قدم العالم ، فالفلاسفة لا يكذبون بها نصوص الأنبياء ، وإنما ينزلون هذه النصوص « كالحلق والفعل » على

الأنبياء - صلوات الله عليهم بسلامه - وأنهم ذكروا ما ذكروه على سبيل المصلحة ، تمثيلاً لجماهير الخائفين وتفهيماً ، وهذا هو الكفر الصراح ، الذي لم يعتقده أحد من فرق المسلمين ^(١) .

فأما ما عدا هذه المسائل الثلاث ، من تصرفهم في الصفات الإلهية ، واعتقاد التوحيد فيها ، فذهبهم قريب من مذهب المعتزلة ، ومذهبهم في تلازم الأسباب الطبيعية ، هو الذي صرح به المعتزلة ، في التولد ، وكذلك جميع ما نقلناه عنهم ، قد نطق به فريق من فرق الإسلام إلا هذه الأصول الثلاثة .

فمن يرى تكفير أهل البدع ، من فرق الإسلام يكفرهم أيضاً بها ، ومن يتوقف عن التكفير ، يقتصر على تكفيرهم بهذه المسائل الثلاث .

وأما نحن فلسنا نؤثر الآن الخوض ، في تكفير ^(٢) أهل البدع ، وما يصح

المعنى الذي هدام إليه تفكيرهم ، وهذا شيء والتكذيب شيء آخر ، وأما المسائلان الأخريان ، فليس فيهما تكذيب ولا تأويل .

(١) لو عاش الغزالي حتى عاصر « الحياى » و « ابن تيمية » لوجه من يعتقده أو على الأقل من يجوز اعتقاده .

(٢) غريب من الغزالي هذا التوقف ، وهو مظهر يجهلنا لا تشك في أنه مترتب ، متشدد ، وأية شدة أبلغ من أن يذهب في هذه العبارات مذهباً ، يوم أن مخالفة الأشاعرة ، في مسألة من المسائل ، مهما كان أمراً ، ولو كانت التولد ، بعدم زيادة الصفات على الذات ، كفر ، يستوجب غضب الجبار ، والخلود الدائم في النار .

ولكننا نعرف الغزالي في مظهر آخر غير هذا المظهر ، نعرف الغزالي الذى يحتاط جد الاحتياط في مسألة الكفر والإيمان ، حتى ليزجر الناس ، عن أن يضعوا كلمة الكفر على أطراف شفاهم . يلفظونها بغير حساب ، ويرمون بها الناس ، لا إحقاقاً لحق ، ولكن جرياً وراء الهوى والفرض ، وذلك حيث يقول :

« من كفر مسلماً فقد كفر » .

ونعرف الغزالي سمحاً سهلاً ، يؤاخذ بين انظار ، ولا يريد لهم أن يرى بعضهم بعضاً بالكفر لأنهم لا يختلفون إلا في مسائل دقيقة ، ليس إدراك الحق فيها سهلاً . ولا هيئاً ، فلا ينبغي أن يثنى واحد منهم براهيه ، الوثوق الذى يجعله يعتقد أن رأيه هو الحق الصراح ، ورأى مخالفه هو الكفر المبین ، وذلك حيث يقول في فصل التفرقة :

منه وما لا يصح ، كى لا يخرج الكلام عن مقصود هذا الكتاب ، والله تعالى
الموفق للصواب .

« هناك مقامان » :

أحدهما ، مقام عوام الخلق ، والحق فيه الاتباع ، والكف عن تفسير الظواهر رأساً ، والحذر
عن إبداء التصريح ، وتأويل لم تصرح به الصحابة . . . إلخ .
المقام الثانى ، بين النظار ، الذين اضطربت عقائدهم ، المأثورة المروية ، فينبغى أن يكون
بحسبهم بقدر الضرورة ، وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع .
ولا ينبغى أن يكفر بعضهم بعضاً بأن يراه غلطاً ، فيما يعتقد به برهانياً ، فإن ذلك ليس أمراً
هيناً سهل المدرك .

ونعرف الغزالي يضع للإيمان معايير ومقاييس ، يتوسع فيها جده التوسع ، حتى لا يكاد يخرج
عن دائرتها الرحبة الفسيحة ، إلا شواذ الشواذ ، من أولئك المكابرين المعاندين ، أو الزاعمين أن
الرسول مصلحون أجمعين ، كثيرهم من الزعماء ، لم يؤيدوا من السماء ، ولم يؤيدوا من رب العالمين ،
وذلك حيث يقول فى فيصل التفرقة أيضاً :

« لملك تشبى أن تعرف حد الكفر ، . . . وإني أعطيك علامة صحيحة ، تطردها وتعكسها ،
لتخذها مطمح فترك ، وترعوى بسببها عن تكفير الفرق ، وتطويل اللسان فى أهل الإسلام ، وإن
اختلفت طرقهم ، ما داموا متمسكين بقول لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، صادقين بها ، غير
منافضين لها ، فأقول : الكفر هو تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام - فى شيء مما جاء به ،
والإيمان تصديقه فى جميع ما جاء به .

واعلم أن هذا الذى ذكرناه ، مع ظهوره ، تحت غور ، بل تحت كلى الغور ، لأن كل
فرقة ، تكفر مخالفاً ، وتنسب إلى تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام - فالحنبل يكذب الأشعرى ،
زاعماً أنه كذب الرسول فى إثبات « الفوق » لله تعالى ، وفى الاستواء على العرش ، والأشعرى يكفره ،
زاعماً أنه مشبه وكذب الرسول ، فى أنه ليس كمثل شيء ، والأشعرى يكذب المعتزلى ، زاعماً أنه
كذب الرسول ، فى جواز رؤية الله تعالى ، وفى إثبات العلم والقدرة والصفات له ، والمعتزلى يكفر
الأشعرى ، زاعماً أن إثبات الصفات ، تكثير للقدماء ، وتكذيب للرسول فى التوحيد .

ولا ينبغى من هذه الورطة ، إلا أن تعرف حد « التكذيب » و « التصديق » وحققتهما ،
فينكشف لك غلو هذه الفرق ، وإسرافها فى تكفير بعضها بعضاً .

قالوا : التصديق إنما يتطرق إلى الخبر ، بل إلى الخبر ، وحقيقته الاعتراف ، بوجود ما أخبر
الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن وجوده ، إلا أن للوجود خمس مراتب ، ولأجل الغفلة عنها ،
نسبت كل فرقة مخالفاً إلى التكذيب .

فإن الوجود ، ذاتى ، وحسى ، وخيالى ، وعقلى ، وشبهى ، فن اعترف بوجود ما أخبر الرسول

— عليه السلام — عن وجوده ، بوجه من هذه الوجوه الخمسة ، فليس بمكذب على الإطلاق .
 أما الوجود الذاتي فهو الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والمقل
 وأما الوجود الحسي ، فهو ما يتمثل في القوة الباصرة من العين بما لا وجود له خارج العين ،
 وذلك كما يشاهد النائم . . . إلخ .

وأما الوجود الخيالي ، فهو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسك . . . إلخ
 وأما الوجود العقلي فهو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى ، فينتقل العقل بمجرد معناه ، دون
 أن يثبت صورته في خيال أو حس أو خارج ، كاليد مثلاً ، فإن لها صورة محسوسة ومثيلة ،
 ولها معنى هو حقيقته وهو القدرة على البطش ، والقدرة على البطش ، هي اليد العقلية . . . إلخ .
 وأما الوجود الشبهي ، فهو ألا يكون نفس الشيء موجوداً ، لا بصورته ، ولا بحقيقته ، لا في
 الخارج ، ولا في الحس ، ولا في الخيال ، ولا في العقل ، ولكن يكون المارحود شيئاً آخر يشبهه ،
 في خاصة من خواصه ، وصفة من صفاته . . . إلخ »
 ولا أحب أن أطيل عليك باستيفاء هذه الأقسام وشرحها فإنه يطول ، بل ربما جبر إلى قتل
 الكتاب كله ، فارجع إليه بنفسك ، فهو صغير وجيز .

أرأيت إلى هذه الأقسام الخمسة ، وإلى اتساع مداها ، وإلى حكمة الصريح بأن من يثبت الوجود
 لشيء مما أخبر الرسول بوجوده ، على نحو من هذه الأنحاء الخمسة يكون مصداقاً .
 أرأيت إلى هذه المسائل التي كفر بها الغزالي الفلاسفة في كتابه « التهاوت » وإلى المسائل التي
 أوهم أنهم ربما يكفرون أيضاً بها ، وأن آراءهم حولها لا يمكن أن تخرج عن هذه الدائرة الفسحة
 بحال من الأحوال ، أن من أول النصوص ، وحاول التوفيق بين النص والعقل ، لا يخرج صنيعة
 عن هذه المراتب بحال ، وفي هذه الحلود كل صنيع الفلاسفة .

« هذا هو الغزالي في كتابه « التهاوت » متمزمت متشدد إلى أبعد حدود التشدد والتزم ، وهذا هو
 الغزالي في كتاب « فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة » مسمح سهل إلى أبعد حدود السهولة والسماحة ،
 فلا بد أن يكون الغزالي في كتابه « التهاوت » غيره في كتبه الأخرى ، وهذا ما شرحناه وأقياً ، أول
 الكتاب .

(وبعد) فلقد قصدت في هذا العمل ، إلى هدف معين ، أسأل الله أن أكون قد اعتديت إليه ،
 أو قاربت ؛ وأن أكون قد أدركت الخال فيه ، أو شارفت ، وهو يتلخص فيما يلي :
 (١) التعريف بالغزالي ، تعريفاً صحيحاً ، يساعد على فهم اتجاهاته الفكرية ، بعد أن ظل
 — فيما قرأت عنه — مجهولاً ، من هذه الناحية ، طوال حقبة صحيحة .

(ب) ويتبع ذلك التعريف بكتبه ، وتحديد قيمتها العلمية لا من وجهة نظرنا نحن ، ولكن من وجهة نظره هو لمعرفة ما يمكن أن يتخذ منها مصدراً لتصوير أفكاره ، وآرائه ، ومعتقداته ، وما لا يمكن أن يكون كذلك .

خصوصاً ، كتاب « التفاهت » الذى ظل آماداً طويلة ، يستمليه الناس ويستهلونه ، فى تصوير آراء الغزالي وأفكاره ، وهم فى ذلك واهمون .

وقد استطعنا بحمد الله - معتمدين بآراء يشد أزرها الدليل - أن نصصح هذه الأخطاء ، وأن نضع الأمر فى نصابه .

(ج) تنظيم « كتاب التفاهت » حتى يتيسر للقارئ فهمه ، والانتفاع به .

(١) بترقيمه ، وترتيبه ، بدل أن تنساب كلماته بعضها وراء بعض ، فلا يعرف القارئ أين ينتهى ، ولا أين يبتدئ ، فتتداخل معاني الجمل بعضها فى بعض ، مما يجعل فهمها عسيراً ، يل مستحيلاً . فالآن ، وفى طبعتنا هذه ، يعرف القارئ مبدأ الفقرة ونهايتها ، ومبدأ البحث ونهايته ، وأوائل الجمل وأواخرها .

ولم يسبقنا إلى هذا العمل أحد ، حتى فى أصح الطباعات الموجودة ، رغم محاولات بذلت فى ذلك ، لم تصل المدى الذى بلغناه .

(٢) والتعليق عليه :

إما بشرح غامض ، وحل مقلق .

وإما بتقيد ، يقتضى الإنصاف تسجيله ، والتنبية عليه .

وإما بإثبات نص للفلاسفة ، نرى من الضرورى إطلاع القارئ عليه ، ليقارن بين ما يقوله الغزالي عن الفلاسفة ، وبين ما يقولونه عن أنفسهم ، ليوافق الغزالي أو يخالفه ، على بينة ، حين يتعرض الغزالي لهذا النص ، بالشرح ، والنقد ، والتعليق .

وإما بتصحيح النص عن أحد طريقتين :

الطريق الأول ، أن أختار النص الصحيح ، من بين الأصول المتعددة ، التى احتفظ لنا بها التاريخ - إن وجد من بينها نص صحيح - ، وإن وجد نصان صحيحان ، أثبت أمثلهما فى الصلب واحتفظت بالآخر فى الهامش .

وعملية الاختيار هذه ، عملية عقلية صرفة ، أساسها فهم الفكرة ، التى يتحدث عنها الغزالي ، فهماً صحيحاً ، سواء كانت حكاية عن الفلاسفة ، أو تعليقاً ونقداً ، ثم اختيار العبارة ، التى تؤدى هذا المعنى ، من بين العبارات الواردة .

ولم أشأ ، أن أحتفظ فى الهامش ، بكل الفوارق ، وأن أدع القارئ يختار ، فإن هذه عملية لا تزيد عن أنها جمع للنسخ المتعددة ، فى مجلد واحد ، ثم فيها إرهاق للقارئ ، بتقليب بصره ،

وبصيرته ، بين الهامش والصلب ، جرياً وراء الأرقام . فضلاً عن ذلك ، فليس فيها كبير نفع للعلم ، سوى حفظ الأصول ، خشية أن تمتد إلى بعضها يد العفاء . لأنها تفترض في كل قارئ ، القدرة على أن يقارن النصوص ، ويستخلص أحدها ، وهل كل القراء كذلك ؟ ! ، وإن فرض ، فهل لدى جميعهم الوقت الكافي لذلك ؟ ! ، وإن فرض ، فما فائدة المتخصص في جانب ، من جوانب المعرفة ، حين يبرز فيه ، ويكون ذا أهلية خاصة ، وكفاءة ممتازة ، إن لم يوفر على جمهور القارئ شيئاً من هذا العناية ، بل كل هذا العناية ، حتى ينتفع الناس بعضهم ، بجهود بعض ، بدل أن يبدأ الكل بحثه ، من حيث ابتداء الآخرون .

وانتهزها فرصة مناسبة ، لأعترف بما يسره لي ، هوامش « طعة مطبعة بيروت » من تقديم بعض الأصول ، التي لم يتيسر لي الاطلاع عليها ، إلا عن طريقها .
الطريق الثاني ، أن أدع النصوص كلها ، جانباً ، حين لا أحد واحداً منها ، يستطيع أن يؤدي المعنى ، الذي أرى أن انتماء يحتمه ويقتضيه ، فأدخل عبارة من عندي ، وأنه القارئ إلى ذلك ، وإلى أن الأصل الوارد ، شيء آخر سواها .

(٣) ووضع فهرس له ، لا أقصر فيه ، على دلالة التارئ ، على الموضوعات الرئيسية فحسب إذ ربما تعرض على سبيل الاستطراد أو غيره ، ضمن هذه المسائل الرئيسية ، موضوعات أخرى ، قد يظن أنها لم تذكر فيها ، وقد يكون الباحث بحاجة إليها وحدها ، فلم أشأ أن أدعه يتيه ، ويضل ، ويقلب الكتاب كله ، ظهراً لبطن ، بل دلتته عليها ، بأن جعلت لها في الفهرس ، شأنًا ومكاناً .

وأسأل الله التوفيق ، والحمد لله أولاً ، وآخرأ .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس المسائل والأفكار

صفحة

مقدمة الطبعة الثانية	٥
صلة كتاب التهافت بالفلسفة	٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥
احتياط الغزالي وأمانته في تصوير أفكار خصومه ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ،	
١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠	
صدى أفكار الغزالي في فلسفة المحدثين . . . ٢٣	
شك ديكارت وشك الغزالي ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩	
الغزالي وأرباب الوضعية الحديثة . . . ٣٠ ، ٣١	
مقدمة الطبعة الأولى	٣٥
إجمال عن حياة الغزالي الفكرية	٣٧
حالة العالم الإسلامي وقت نشأة الغزالي . . . ٣٨	
تعطش الغزالي إلى العلم . . . ٣٨ — شك الغزالي . . . ٣٩ ، ٤٠	
٤١ ، الباحثون عن الحقيقة في عهد الغزالي ، هم المتكلمون ،	
الباطنية ، الفلاسفة ، الصوفية . . . ٤٢ — رأى الغزالي في	
المتكلمين . . . ٤٣ — رأى الغزالي في الفلاسفة . . . ٤٤ —	
رأى الغزالي في الباطنية التعليمية . . . ٤٥ — رأى الغزالي في	
المتصوفة . . . ٤٥	
اهتداء الغزالي إلى الحقيقة . . . ٤٦ ، ٤٧ — تقسيم الناس إلى	
أصناف ثلاثة . . . ٤٧ ، ٤٨ . . . أنواع المذاهب ثلاثة . . .	
٤٩ — تقسيم حياة الغزالي إلى ثلاث فترات . . . ٥٠ — كيف	
ألف الغزالي وهو شاك ؟ . . . ٥١	
كتاب التهافت كما يراه الغزالي	٥٣
كتاب تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي	٥٧

فهرس المسائل والأفكار

خطبة الكتاب

٥٩ . بسم الله الرحمن الرحيم ، نسأل الله بجلاله الموفى على كل نهاية

٦٢ . مقدمة

ليعلم أن الخوض في حكاية اختلاف الفلاسفة تطويل . . .
 ٦٢ - أرسطو هو المعلم الأول والفيلسوف المطلق . . . ٦٢ -
 قال أرسطو : أفلاطن صديق والحق صديق ، ولكن الحق
 أصدق منه . . . ٦٢ - اختلاف الفلاسفة في الإلهيات
 دليل على عدم تيقنهم منها . . . ٦٢ - الفارابي وابن سينا بين
 المتفلسفة في الإسلام خير من فهم أرسطو . . . ٦٣

٦٥ . مقدمة ثانية

الخلافا بين الفلاسفة وبين غيرهم أقسام ثلاثة . . . ٦٥
قسم يرجع النزاع فيه إلى لفظ مجرد . . . ٦٥ - الجوهر عند الفلاسفة
 هو الموجود لا في موضوع . . . ٦٥ - والجوهر عند المتكلمين
 هو المتحيز . . . ٦٥ - كون أسماء الله توقيفية ، أو غير
 توقيفية ، يعرف في الفقه ، لا في علم الكلام . . . ٦٦
وقسم : لا يصدم مذهبهم فيه أصلا من أصول الدين . . . ٦٦ -
 معنى الخسوف والكسوف . . . ٦٦ - منازعة الفلاسفة في هذه

المسائل باسم الدين ، جناية على الدين . . . - ٦٦ - حديث
أن الشمس والقمر لآيتان من آيات الله . . . - ٦٦ - مبلغ
اتفاقه أو اختلافه مع النظريات الفلكية . . . - ٦٦ - إذا
تعارضت ظواهر النصوص مع العقل ، أولت النصوص . . . ٦٧
المتكلم الذى يبحث فى الكون لإثبات وجود الله ، يكفيه أن
يبحثه من ناحية كونه حادثاً ، أو قديماً ، ولا تهمة البحوث
الفلكية والهندسية . . . - ٦٧ -

قسم يتعلق التزاع فيه بأصل من أصول الدين . . . - ٦٧ - واجب
رجل الدين أن يبين فساد مذاهبهم فى هذا القسم . . . - ٦٧ -

مقدمة ثالثة

غرض الغزالي من تأليف التهافت هدم مذاهب الفلاسفة التى تتعارض
مع أصول الدين . . . - ٦٨ - الغزالي لا يحاول أن يثبت أصول
الدين فى هذا الكتاب ، أنه فقط يهدم ما يعارضها من مذاهب
الفلاسفة . . . - ٦٨ - الغزالي يستعين بفرق المتكلمين جميعاً ،
ويجعل منهم جميعهم كتلة تقف صفّاً واحداً فى وجه الفلاسفة
٦٩ - اختلاف فرق المتكلمين بعضهم مع بعض ، يرجع إلى
التفصيل . واختلاف المتكلمين مع الفلاسفة يرجع إلى أصول
العقائد . . . - ٦٩ -

مقدمة رابعة

الفلاسفة يرون أنه لا يمكن فهم المسائل الإلهية إلا بعد دراسة
الرياضيات والمنطقيات . . . - ٧٠ - الفلاسفة يرون أن المتكلمين
يختلفون معهم فى الإلهيات لأنهم لم يحكموا وسائلها الضرورية
التي هى الرياضيات والمنطقيات . . . - ٧٠ - الرياضيات فى نظر
الغزالي لا رابط بينها وبين الإلهيات . . . - ٧٠ - المنطقيات ليست

خاصة بالفلاسفة ، بل يعرفها المتكلمون أيضاً ، ويعرفون حاجة
 البحوث الإلهية إليها . . . ٧١ ✕ المتكلمون يسمون المنطق
 « كتاب النظر » و « كتاب الجدل » و « مدارك العقول » ...
 ٧١ - الغزالي ألف بحثاً ضافياً في المنطق ألحقه بكتاب التهافت
 في آخره . . . ٧١ - اسم هذا البحث « معيار العلم » . . . ٧١ -
 ✕ غرض الغزالي من إضافة بحث منطقي في آخر كتاب التهافت ، أن
 يحتكم إليه القارئ ليرى أن الفلاسفة لم يستطيعوا الوفاء بشروط
 المنطق في بحوثهم الإلهية ، يعلم أن قولهم أن خصوصتنا يختلفون
 معنا ؛ لأنهم لم يحكموا المنطقيات والرياضيات تمويه وتضليل . . . ٧١

فهرس

٧٢ مسائل الكتاب كما وضعه الغزالي

مسألة

- ٧٤ - في إبطال قولهم يقدم العالم
 تفصيل المذهب : رأى جمهور الفلاسفة في القدم والحدوث ... ٧٤
 رأى أفلاطون . . . ٧٤ ✕ رأى جالينوس . . . ٧٤
 أدلة الفلاسفة على قدم العالم . . . ٧٥
 ٧٦ الدليل الأول
 - بيان ضرورة أن يكون العالم قديماً . . . ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨
 اعتراض على الدليل الأول :
 ٨٠ الاعتراض الأول
 - بيان جواز أن يكون العالم حادثاً . . . ٨٠

١ فإن قيل : اعتراض من الفلاسفة على جواز حدوث العالم . . . - ٨١ -

الفصل بين العلة والمعلول . . . - ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ -

والجواب : سؤال الغزالي للفلاسفة عن سبب عدم تجويزهم تأخر المراد عن الإرادة . . . - ٨٤ -

فإن قيل : إجابة الفلاسفة على سؤال الغزالي . . . - ٨٤ -

قلنا : إنكار الغزالي اتحاد العلم مع كثرة المعلوم . . . - ٨٤ -

ترتيب لوازم محالة على القول بقدوم العلم . . . - ٨٥ - كيف

يكون لما لا نهاية له ، سدس وربع ونصف . . . - ٨٥ - هل

تكون الأشياء التي لا نهاية لها ، شفعا ، أو وترأ ، أو شفعا وترأ ،

أو لا شفعا ولا وترأ . . . - ٨٥ - هل هناك نفوس آدمية بعدد

الأفراد ، أم هنالك نفس نفس واحدة ؟ . . . - ٨٦ - رأى

ابن سينا وأرسطو وأفلاطن في ذلك . . . - ٨٦ - الاعتراض

على العقول بأن هنالك نفساً واحدة . . . - ٨٦ -

فإن قيل : الاعتراض على المتكلمين بالمدة التي انقضت قبل خلق

العالم . . . - ٨٦ - رأى المتكلمين في الزمان . . . - ٨٧ -

فإن قيل : اعتراض الفلاسفة على القول بحدوث العالم . بأن الأوقات

متساوية . فما الذي ميز وقتاً على ما قبله من الأوقات . وما بعده

من الأوقات ، للاختصاص بإيجاد العالم فيه ؟ . . . - ٨٧ -

إجابة المتكلمين بأن الإرادة تخصص وقتاً دون وقت . . . - ٨٧ -

اعتراض الفلاسفة على تخصيص الإرادة . . . - ٨٧ - إثبات

المتكلمين لصفة الإرادة ، وإنكار الفلاسفة لها . . . - ٨٨ -

الوهم ينكر أن تكون هناك ذات موصوفة بأنها لا داخل العالم . ولا

خارجه . ولا متصلة به ، ولا منفصلة عنه . والعقل يثبت ذلك

. . . - ٨٩ - رجوع إلى إثبات صفة الإرادة . . . - ٨٩ -

هل يمكن أن يكون هناك شيان متساويان من كل وجه ؟ . . .

٨٩ - الفلاسفة يلزمهم إثبات صفة من شأنها تخصيص الشيء
عن مثله . . . - ٩٠ - . . . النظام الكلى للعالم كان يمكن
أن يكون على وضع غير هذا الوضع . . . - ٩٠ - الأوقات
متشابهة قطعاً . . . - ٩٠ - رأى المعتزلة في ابتداء خلق العالم
في وقت بالذات دون الوقت الذى قبله ، والوقت الذى بعده . . .
٩٠ - إلزام المتكلمين للفلاسفة بأنه قد حصل تخصيص للشيء عن
مثله في موضعين . . . - ٩٠ ، ٩١ -
الأول اختلاف جهة حركة الأفلاك . . . - ٩١ -

والثانى تعيين موضع القطب في الحركة على المنطقة . . . -
٩١ - لا تفاوت بين أجزاء الكرة الأولى في الطبيعة عند
الفلاسفة . . . - ٩١ -

الاعتراض الثانى على الدليل الأول . . . - ٩٣ -

إن في العالم حوادث لا محالة ، فلا بد أن تكون صادرة من قديم ،
وقد قام دليلكم على أساس من أنه يستحيل صدور حادث من
قديم . . . - ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ -

٩٦

دليل ثان للفلاسفة

على قدم العالم

إن كان الله متقدماً على العالم بالذات لا بالزمان ، لزم أن يكون
الله والعالم قديمين ، أو حادثين ، ولا يجوز أن يكون أحدهما
قديماً والآخر حادثاً . ومحال أن يكون الله حادثاً ، بل هو
قديم ، فواجب أن يكون العالم قديماً معه . . . - ٩٦ - وإن
كان الله متقدماً على العالم بالزمان ، لزم أن يكون قبل وجود
العالم والزمان زمان ، وهذا تناقض ، فوجب أن يكون العالم
قديماً . . . - ٩٦ -

الاعتراض هو أن يقال : الزمان حادث ومخلوق ، وليس قبل الزمان زمان . . . - ٩٦ ، ٩٧ - بحث في الزمان والمكان . . . - ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

صيغة ثانية للفلاسفة

١٠١ في إلزام قدم الزمان

عود إلى بحث قدم الزمان . . . - ١٠١ - تدخل الوهم في فهم الزمان...
١٠٢ - تحقيق المقام في نظر الغزالي . . . - ١٠٣

١٠٤ دليل ثالث على قدم العالم

بحث في الإمكان . . . - ١٠٤

١٠٥ دليل رابع

المادة قديمة ، والحادث هو الصور والأعراض . . . - ١٠٥ معنى الإمكان
١٠٥ - نفوس الآدميين جواهر قائمة بأنفسها . . . الإمكان
والوجوب والامتناع . . . - ١٠٦ - بحث في النفس . . .
١٠٦ - الهدف الأساسي من تأليف كتاب التهافت . . . - ١٠٩
كتاب قواعد العقائد . . . - ١٠٩

مسألة

١١٠ في إبطال قولهم في أبدية العالم والزمان والحركة

ارتباط أبدية العالم بأزليته . . . - ١١٠ - المسلك الأول في إثبات
الأزلية ، هو نفسه إثبات للأبدية . . . - ١١٠ - المسلك
الثاني للأزلية ، هو نفسه إثبات للأبدية . . . - ١١٠ - المسلك

الثالث للأزلية هو نفسه إثبات للأبدية . . . - ١١٠
 المسلك الرابع للأزلية هو نفسه إثبات للأبدية . . . - ١١١ الأجوبة
 عن المسالك المتبعة في إثبات الأزلية هي نفس الأجوبة المتبعة في
 إثبات الأبدية . . . دليلان آخران لإثبات الأبدية . . . - ١١١

١١٢

الدليل الأول

استدلال جالينوس على أبدية العالم بعدم ذبول الشمس . . . ١١٢
 الاعتراض على هذا الدليل من وجوه . . . الوجه الأول أن
 الدليل غير مستوف شروط الإنتاج . . . ١١٢ الوجه الثاني إنكار
 عدم حصول الذبول . . . ١١٢ - ١١٣

الدليل الثاني

استحالة عدم العالم لاستحالة تغير الإرادة . . . - ١١٤ استحالة
 الإعدام في ذاته . . . - ١١٤ آراء فرق علماء الكلام في
 تفسير الأعدام . . . - ١١٥ رأي المعتزلة ومناقشته . . . -
 رأي الكرامية ومناقشته . . . - ١١٥ رأي الأشعرية ومناقشته
 ١١٥ ، ١١٦ - رأي طائفة من الأشعرية . . . - ١١٦ -
 رأي الفلاسفة . . . - ١١٦ - الجواب المرتضى عند الغزالي في
 تفسير معنى الإعدام . . . - ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩

مسألة

في بيان تليسمهم بقولهم : إن الله فاعل العالم وصانعه ، وإن العالم
 صنعه وفعله ، وبيان أن ذلك مجاز عندهم وليس بحقيقة : ١٢٠
 يرى الغزالي أنه من المستحيل أن يكون العالم فعل الله بناء على أصول

الفلاسفة . لثلاثة أوجه : (١) وجه في الفاعل . (٢) ووجه في الفعل . (٣) ووجه مشترك بين الفاعل والفعل . . . - ١٢٠ تفسير هذه الأوجه في إيجاز . . . - ١٢٠ - تفسيرها بالتفصيل . . . الوجه الأول تفسير معنى الفاعل ، هل هو من يفعل مع الإرادة على سبيل الاختيار ؟ أم هو المؤثر سواء أثر بالطبع . أو بالاختيار ؟ . . . - ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ الوجه الثاني تفسير معنى الفعل ، هل هو الإحداث ؟ أم هو الإيجاد ؟ . . . - ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ X الوجه الثالث في تفسير صلبور الكثرة من الواحد . وفيه بيان معنى العقول والنفوس والأفلاك . . . - ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠

مسألة

في بيان عجزهم عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم ١٤١
فرقة أهل الحق ، وفرقة الدهرية . . . - ١٤١ - معنى الصانع عند الفلاسفة . . . - ١٤١ - اعتراض الغزالي على تفسيرهم لمعنى الصانع من وجهين . . . - ١٤٢

مسألة

في بيان عجزهم عن إقامة الدليل على أن الله واحد ، وأنه لا يجوز فرض اثنين واجبي الوجود ، كل واحد منهما لا علة له : ١٤٦
مسلك الفلاسفة للاستدلال على أنه لا يجوز فرض اثنين واجبي وجود ، كل واحد منهما لا علة له ، مسلكين . . . ١٤٦
المسلك الأول :

أنه لو كان هناك اثنان واجبي وجود . لكان نوع وجوب الوجود

مقولاً على كل واحد منهما . . . ١٤٦ اعتراض الغزالي على هذا
المسلك . . . ١٤٦ ، ١٤٧

المسلك الثاني :

قالوا : لو فرضنا واجبي وجود ، لكانا أما متماثلين من كل وجه ، أو
مختلفين . . . - ١٤٧ أجاب الغزالي عن هذا المسلك بأن
طريقتهما في إثبات وحدانية الله قائمة على استحالة انقسام المبدأ
الأول ، بالقول الشارح ، وبالكيفية . . . - ١٤٨ - الفلاسفة
يثبتون الوحدة لله من كل وجه . . . - ١٤٩ - أنواع الكثرة
خمس . . . ١٤٩ . . .

النوع الأول :

قبول الانقسام فعلاً . . . ١٤٩ . . .

النوع الثاني : الانقسام في العقل إلى معنيين مختلفين ، لا بطريق الكمية
مثل انقسام الجسم إلى الهيولى والصورة . . . ١٤٩ . . .

النوع الثالث : الكثرة بالصفات . . . ١٤٩ . . .

النوع الرابع : الكثرة العقلية بسبب التركيب من الجنس
والفصل . . . ١٤٩ . . .

النوع الخامس : عن طريق زيادة الوجود على الماهية . . . - ١٥٠ -

الفلاسفة مع تفهيم الكثرة عن الله ، من كل وجه ، يقولون
عنه : إنه مبدأ ، وأول ، وموجود ، وجوهر ، إلخ . . . إلخ . . . ١٥٠ -
يرى الغزالي أن التعبير عنه بكل هذه الألفاظ المختلفة
ذات المعاني المختلفة ، إنما هو من العجائب . . . -
١٥٠ - تفهيم مذهبهم في هذه المسألة العجيبة في نظر الغزالي .
قبل الرد عليه - ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ،
١٥٥ - في مذهب الفلاسفة ما يجوز اعتقاده ، ولكنه لا يصح

على مذهبهم ، وفيه ما لا يجوز اعتقاده . . . - ١٥٦ - عود إلى
أنواع الكثرة الخمسة التي ادعى الفلاسفة نفيها عن الله . . . - ١٥٧ -
- تخصيص مسألة لكل نوع من الأنواع الخمسة . . . ١٥٧ -

مسألة

اتفقت الفلاسفة على استحالة إثبات العلم ، والقدرة ، والإرادة للمبدأ
الأول ، كما اتفقت عليه المعتزلة . . . إلخ . . . ١٥٨ .
للفلاسفة مسلكان : . . . - ١٥٨ -

المسلك الأول : أنه لو زادت الصفات على الذات ، فإما أن تستغني
الصفات عن الذات ، والذات عن الصفات . . . إلخ . . . ١٥٩
الجواب يقوم على تحديد معنى واجب الوجود . . . - ١٥٩ ،
١٦٠

المسلك الثاني : قائم على التفتيش في معنى واجب الوجود . . . - ١٦١
مناقشة الغزالي لهذا المسلك . . . - ١٦١ - تعجيز الفلاسفة عن
رد مدلول جميع ألفاظ الصفات التي يطلقونها على الله ، إلى
ذات واحدة . . . - ١٦٢ ، بحث في العلم رأى الفلاسفة
ورأى الغزالي . . . - ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، . . .
هدف كتاب التهافت ، ومنهج الغزالي المتكلم في فهم الإلهيات
١٦٦ ، ١٦٧ . . . عود إلى بحث العلم . . . - ١٦٧ ، ١٦٨
١٦٩

مسألة

في إبطال قولهم : أن الأول لا يجوز أن يشارك غيره في جنس وبفارقته
بفصل ، وأنه لا يتطرق إليه انقسام في حق العقل بالجنس
والفصل . . . ١٧٠ .
تفهيم مذهبهم ، وفيه بحث في نسبة الوجود ، إلى الماهية . . . - ١٧٠ -

١٧١ - مطالبة الفلاسفة بالدليل على مذهبهم ، وعود إلى مسألة الصفات ، ... - ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ... إلزامهم بنقيض ما ذهبوا إليه ... - ١٧٤ ، ١٧٥

مسألة

في قولهم : إن الأول بسيط ، أى هو وجود محض ، ولا ماهية ولا حقيقة يضاف الوجود إليها ، بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره ١٧٦

المسلك الأول : مطالبتهم بالدليل ، وفيه عود إلى بحث نسبة الوجود إلى الماهية ... ١٧٦ ، ١٧٧

المسلك الثانى : إلزامهم بنقيض ما قالوا ... - ١٧٧ ، ١٧٨

مسألة

١٧٩ في تعجزهم عن أن الأول ليس بجسم

بحث في الحوادث والقدم ، وفي النفس والجسم ، وفي الأفلاك ، وفي تمييز الشيء عن مثله . وإحالة إلى بحث قدم العالم ، ... - ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١

مسألة

١٨٢ في تعجزهم عن إقامة الدليل على أن للعالم صانعاً وعلة

بحث في الحوادث والقدم ، وفي العناصر الأربعة ، وفي وجوب الوجود والصفات ... - ١٨٢ - بحث في الوجوب والإمكان ... - ١٨٣

مسألة

في تعجز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره . ويعلم الأنواع والأجناس بنوع كلى ...

- بحث في القدم والحديث ، ورأى ابن سينا في العلم . . . - ١٨٤ -
 ١٨٥ - مناقشة الغزالي لابن سينا في نظرية العلم . . . - ١٨٥ -
 ١٨٦ - تقسيم الفعل إلى قسمين : إرادي ، وطبيعي . . . - ١٨٦ -
 الفعل الإرادي ، وهل فعل الله إرادي في نظر الفلاسفة وهل الفعل
 يستلزم العلم بالمفعول ؟ . . . ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨

مسألة

- ١٨٩ . . . في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أنه يعرف ذاته أيضاً . . .
 ما ذكره الفلاسفة من صفات الأول ، أو نقوه ، لا حجة لهم عليه
 ١٩٠ ، ١٩١

مسألة

- ١٩٢ . . . في إبطال قولهم : إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم الجزئيات المنقسمة
 بانقسام الزمان ، إلى الكائن ، وما كان ، وما يكون . . .
 إيضاح رأيهم . . . - ١٩٢ - تطبيقه على نظرية الكسوف . . . - ١٩٢ -
 ما ينقسم بالمادة والمكان ، مثل ما ينقسم بالزمان ، لا يعلمه إلا
 بوجه كلي . . . - ١٩٤ - نتيجة رأيهم تؤدي إلى استئصال
 الشرائع بالكلية . . . - ١٩٤ ، ١٩٥ - أساس وجهة نظرهم
 ١٩٧ ، ١٩٨ - الاعتراض عليهم من وجهين . . . - ١٩٩ -
 الوجه الأول أن علماً واحداً كاف في إدراك الحالات المختلفة . . .
 ١٩٩ - الوجه الثاني في الاعتراض أن التغير الذي ينحشونه غير
 حاصل . . . - ١٩٩ - صدور الحادث من القديم . . . -
 ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣

مسألة

- ٢٠٤ . . . في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أن السماء حيوان مطيع لله تعالى
 بحركته الدورية

إيضاح مذهبهم . . . - ٢٠٤ - مذهبهم هذا ممكن أن يكون ، ولكن ادعاء معرفته بالعقل هو موضوع الخلاف . . . - ٢٠٤ ، استدلالهم على مذاهبهم . . . - ٢٠٤ ، ٢٠٥ الاعتراض عليهم بتقدير ثلاث احتمالات على خلاف مذهبهم ٢٠٦ - الأول . . . - ٢٠٦ ، الثاني . . . - ٢٠٦ - الثالث ٢٠٧

مسألة

في إبطال ما ذكره من الغرض المحرك للسماء ٢٠٨
شرح مذهبهم . . . - ٢٠٨ ، ٢٠٩ - الاعتراض عليهم ... -
٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١

مسألة

في إبطال قولهم : إن نفوس السموات مطلعة على جميع الجزئيات الحادثة في هذا العالم وإن المراد باللوح المحفوظ نفوس السموات وإن انتقاش جزئيات العالم فيها يضاهي انتقاش المحفوظات في القوة الحافظة ، المودعة في دماغ الإنسان ، لا أنه جسم صلب عريض مكتوب عليه الأشياء ، كما يكتب الصبيان على اللوح ، لأن تلك الكتابة تستدعي كثرتها اتساع المكتوب عليه ، وإذا لم يكن للمكتوب نهاية لم يكن للمكتوب عليه نهاية ، ولا يتصور جسم لا نهاية له ، ولا تمكن خطوط لا نهاية لها على جسم ، ولا يمكن تعريف أشياء لا نهاية لها ، على جسم بخطوط معدودة . ٢١٢

إيضاح مذهبهم . . . - ٢١٢ - النزاع معهم في هذه المسألة نزاع على أمر مستحيل . . . - ٢١٢ ، ٢١٣ - دليلهم على مذهبهم ٢١٣ - نظرية الرؤى والمنامات . . . - ٢١٤ - اطلاع النبي على الغيب . . . - ٢١٥ - الرد على وجهة نظرهم . . . - ٢١٥
المنامات والوحى في نظر الغزالي . . . - ٢١٥ - معنى الإرادة

الجزئية . . . - ٢١٦ هل تصور الملزوم يقتضى تصور اللازم
٢١٧ - تأثير الشهوة والغضب على جوهر النفس . . . ٢١٨

المسائل الطبيعية

٢٢٠

وهي منقسمة إلى أصول وفروع . . . - ٢٢٠ - أما أصولها فثمانية

٢٢٠

٢٢٠ - الأول يذكر فيه ما يلحق الجسم من حيث إنه جسم

الثاني يعرف أحوال أركان العالم . . . - ٢٢٠ - الثالث في الأحوال

التي تعرض للعناصر الأربعة . . . - ٢٢٠ - الخامس في

الجواهر المعدنية . . . - ٢٢١ - السادس في أحكام النبات

٢٢١ - السابع في الحيوانات . . . - ٢٢١ - الثامن في النفس

الحيوانية . . . - ٢٢١

وأما فروعها فسبعة . . . الأول الطب . . . - ٢٢١ - الثاني في

أحكام النجوم . . . - ٢٢١ - الثالث علم الفراسة . . . -

٢٢١ - الرابع التعبير . . . - ٢٢١ - الخامس علم الطلسمات

٢٢١ - السادس علم النيرنجات . . . - ٢٢١ - السابع علم

الكيميا . . . - ٢٢١

يلزم مخالفتهم من هذه المسائل كلها في أربعة فقط . . . - ٢٢٢

الأول حكمهم بأن الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب

والمسببات ، اقتران تلازم بالضرورة . . . - ٢٢٢ - الثانية

قولهم : إن النفوس الإنسانية جواهر قائمة بأنفسها . . . - ٢٢٢

الثالثة قولهم : أن هذه النفوس يستحيل عليها العدم . . . - ٢٢٢

الرابعة قولهم : يستحيل رد هذه النفوس إلى الأبدان . . . - ٢٢٢

ولما يلزم النزاع معهم في المسألة الأولى ؛ من حيث إنه ينبنى عليها

إثبات المعجزات . . . - ٢٢٢

لم يثبت الفلاسفة من المعجزات الخارقة للعادات إلا ثلاثة أمور :

أحدهما في القوة المتخيلة . . . — ٢٢٢ — الثاني في القوة النظرية العقلية . . . — ٢٢٣ — الثالث في القوة النفسية العملية . . . ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

مسألة

الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً ، وبين ما يعتقد مسبباً ، ليس ضرورياً عندنا ؛ بل كل شيئين ليس هذا ذاك ، ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما ، عدم الآخر ؛ مثل الحر والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وظلوع الشمس ، والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا ، إلى كل المشاهدات من المقترنات في الطب والنجوم ، والصناعات والحرف فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق ، لا لكونه ضرورياً في نفسه ، غير قابل للفوت ، بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وإدامة الحياة مع جز الرقبة ، وهلم جرا إلى جميع المقترنات . . . — ٢٢٥

أنكر الفلاسفة ذلك . . . — ٢٢٥ — نعين مثلاً واحداً للمناقشة فيه هو الاحتراق في القطن عند ملاقة النار . . . — ٢٢٥ — للكلام في هذه المسألة ثلاثة مقامات . . . المقام الأول أن يدعى الخصم أن فاعل الاحتراق هو النار فقط . . . — ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨

المقام الثاني مع من يسلم أن هذه الحوادث تفيض من مبادئ الحوادث
٢٢٨ — إنكار الفلاسفة وقوع إبراهيم — صلوات الله عليه وسلامه — في النار مع عدم الاحتراق ، وبقاء النار ناراً . . . — ٢٢٩ —

للجواب على هذا مسلكان . . . المسك الأول أن نقول : لانسلم
أن المبادئ ليست تفعل بالاختيار ، وأن الله تعالى لا يفعل
بالإرادة . . . ٢٢٩ - اعتراض الفلاسفة بسلب الثقة في المعارف
 السابقة . . . - ٢٢٩ ، ٢٣٠ - رد الغزالي على الاعتراض ...
 ٢٣٠ ، ٢٣١

المسلك الثاني ، فيه الخلاص من التشنيعات ، وفيه حد المحال ، وهل
هو مقدور عليه أم لا ؟ . . . - ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،
٢٣٦ ، ٢٣٧

مسألة

في تعجزهم عن إقامة البرهان العقلي على أن النفس الإنسانية جوهر
 روحاني ، قائم بنفسه ، لا يتحيز ، وليس بجسم ، ولا منطبع
 في جسم ، ولا هو متصل بالبدن ، ولا هو منفصل عنه ، كما
 أن الله ليس خارج العالم ، ولا داخل العالم ، وكذا الملائكة
 عندهم ٢٣٨

شرح مذهبهم في القوى الحيوانية ، والقوى الإنسانية . . . والقوى
 الحيوانية تنقسم عندهم إلى قسمين : محركة ، ومدركة . . .
 والمدركة قسمان : ظاهرة ، وباطنة . . . والظاهرة هي الحواس
 الخمس : وهي معان منطقية في الأجسام . . . - ٢٣٨

وأما الباطنة فتلاث : القوة الخيالية . . . - ٢٣٨ - القوة الوهمية . . .
 ٢٣٩ - المتخيلة أو المفكرة . . . - ٢٣٩

وأما الحركة فتتقسم إلى باعثة على الحركة ، ومباشرة للحركة . . .
 ٢٤٠ - والباعثة هي القوة التروعية الشوقية . . . ولها شعبتان . . .
 شعبة تسمى قوة شهوانية . . . - ٢٤٠ - وشعبة تسمى قوة
 غضبية . . . - ٢٤٠ - وأما المباشرة للحركة فهي قوة تنبث في
 الأعصاب والعضلات . . . - ٢٤٠ .

وأما النفس العاقلة الإنسانية ، فلها قوتان : قوة عالمة ، وقوة عاملة...
 ٢٤١ — أما العالمة فهي القوة النظرية التي تدرك حقائق المعقولات
 المحجدة عن المادة والمكان والجهة ، وهي القضايا الكلية التي يسميها
 المتكلمون « أحوالا » مرة و « وجوهاً » أخرى ويسميها الفلاسفة
 « الكليات المحجدة » ٢٤١

والقوة العملية هي التي تتسلط على سائر القوى البدنية ٢٤١ —
 وإنما نعترض من ذلك على دعواهم معرفة كون النفس جوهرًا
 قائمًا بنفسه ، ببراهين عقلية ٢٤٢ — فلنطالبهم بالدليل
 ولهم أدلة كثيرة . . .

الأول أن العلوم العقلية تحل النفوس الإنسانية ، وفيها آحاد لا تنقسم
 فلا بد أن يكون محلها أيضاً لا ينقسم ٢٤٢ — والاعتراض
 على هذا بمقامين المقام الأول تجويز أن يكون محل العلم جوهرًا
 فرداً ٢٤٣ —

المقام الثاني منع أن كل ما يحل في جسم ينبغي أن يكون منقسمًا . . .
 ٢٤٤ — منهج الغزالي في كتاب التهافت هو النقض على الفلاسفة
 ٢٤٤ ، ٢٤٥

الدليل الثاني : ٢٤٥ — الاعتراض عليه ٢٤٦

الدليل الثالث قولهم : لو كان العلم في جزء من الجسم ، لكان العالم
ذلك الجزء ٢٤٧ — الرد عليه ٢٤٧

الدليل الرابع : إن كان العلم يحل جزءاً من القلب أو الدماغ مثلاً ، فالجهل
يجوز أن يحل جزءاً آخر ، فيجتمع العلم بالشيء والجهل به من
الجهة الواحدة في الشخص الواحد في الوقت الواحد ٢٤٨
الاعتراض عليه ٢٤٩

الدليل الخامس : إن كان العقل يدرك المعقول بآلة جسمية ، فهو لا
يعقل نفسه ٢٤٩ — الجواب عنه ٢٤٩

الدليل السادس : لو كان العقل يدرك بآلة جسمانية كالإبصار ، لما أدرك آلهة... — ٢٥٠ — الاعتراض على هذا الدليل ...
٢٥٠ ، ٢٥١

الدليل السابع : القوى المدركة بالآلات الجسمانية ، يعرض لها من المواظبة على العمل ، بإدامة الإدراك ، كلال ... ٢٥٢ —
الجواب عنه ٢٥٣

الدليل الثامن : أجزاء البدن كلها تضعف قواها بعد منتهى النشوء ، والوقوف عبد الأربعين سنة ... — ٢٥٣ ، ٢٥٤ — الاعتراض عليه ... — ٢٥٥

الدليل التاسع : كيف يكون الإنسان عبارة عن الجسم مع عوارضه ؟
٢٥٥ — الاعتراض عليه ... — ٢٥٦

الدليل العاشر : القوة العقلية تدرك القوات العقلية التي يسميها المتكلمون « أحوالاً » ... — ٢٥٧ — الاعتراض ... — ٢٥٨ ، ٢٥٩

مسألة

في إبطال قولهم : أن النفوس الإنسانية ، يستحيل عليها العدم بعد وجودها ، وأنها سرمدية لا يتصور فناؤها ... ٢٦٠

لهم على هذه الدعوى دليلان ... أحدهما قولهم : إن عدمها لا يخلو إما أن يكون بموت البدن ، أو بضد يطرأ عليها ، أو بقدرة القادر ... — ٢٦٠ — والاعتراض عليه من وجوه :

الوجه الأول لا نسلم أن النفس لا تموت بموت البدن ... — ٢٦١

الوجه الثاني أن للنفس علاقة بالبدن حتى إنها لا تحدث إلا بحدوثه

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤

الوجه الثالث تنعدم بقدرة الله ... — ٢٦٥

الوجه الرابع ، ما الدليل على أن طرق الإعدام تنحصر في الثلاثة التي

ذكرتموها ؟ ... — ٢٦٥

دليلهم الثاني ، وعليه تعويلهم ، أن قالوا : كل جوهر ليس في محل

فيستحيل عليه العدم ... — ٢٦٥ ، ٢٦٦ — منشأ تلبسهم

تفسيرهم للإمكان ... — ٢٦٧

مسألة

في إبطال إنكارهم لبعث الأجساد ، ورد الأرواح إلى الأبدان ،

وجود النار الجسمانية ، ووجود الجنة والخور العين ، وسائر ما

وعد به الناس ، وقولهم : إن كل ذلك أمثلة ضربت لعوام الخلق لتفهم

ثواب وعقاب روحانيين ، هما أعلى مرتبة من الجسمانيين ... — ٢٦٨

تفهم مذهبهم ... — ٢٦٨ تفاوت درجات الناس في درجات

اللذة والألم ... — ٢٦٨ وجه الحاجة إلى العلم أن القوة العقلية

غداؤها ولذتها في درك المعقولات ... — ٢٦٨ — النفس الجاهلة

في الحياة الدنيا حقها أن تتألم بفوات لذة النفس ... — ٢٦٩

النفوس المدركة للمعقولات قد تلتذ بها التذاذاً خفياً ... — ٢٦٩

النفوس الكاملة بالعلوم . إذا فارقت البدن ، أدركت اللذة

العظيمة دفعة ... — ٢٦٩ — اللذات الحسية حقيرة بالإضافة

إلى اللذات العقلية ... — ٢٦٩ — الدليل على أن اللذات العقلية

أشرف ... — ٢٦٩ — النافع من العلوم العقلية المحضة ... الحاجة

إلى العلم ... — ٢٧٠ — الحاجة إلى العمل والعبادة ... —

٢٧١ — ورود الشرع في الأخلاق بالتوسط ... — ٢٧٢ —

لا سبيل إلى تهذيب الأخلاق إلا بالشرع ... — ٢٧٢

من تكون له الفضيلة العلمية دون العملية ، فهو العالم الفاسق ...

٢٧٣ — العالم الفاسق لا يلدوم عذابه ... — ٢٧٣ — من

له الفضيلة العملية دون العلمية ، يسلم وينجو من العذاب ، ولكن لا ينال السعادة الكاملة . . . - ٢٧٣ - الصور الحسية الواردة في الشرع أمثال ضربت لعوام الخلق . . . - ٢٧٣ - في رأى الغزالي أن أكثر هذه الأمور ليست على مخالفة الشرع . . . - ٢٧٣ - أنه لا ينكر أن في الآخرة أنواعاً من اللذات أعظم من المحسوسات . . . - ٢٧٣ - ولا ينكر بقاء النفس عند مفارقة البدن . . . - ٢٧٣ - ولكنه ينكر عليهم أن يكون شيء من ذلك معروفاً عن طريق العقل . . . - ٢٧٣ - منهج الغزالي في دراسة المسائل الميتافيزيكية . . . - ٢٧٣ - يحصر الغزالي المسائل التي يخالف الفلاسفة فيها في هذا المقام . في أربعة أمور : (أ) إنكارهم لحشر الأجسام . . . - ٢٧٣ - (ب) إنكارهم للذات الجسمانية في الجنة . . . - ٢٧٣ - (ج) إنكارهم للآلام الجسمانية في النار . . . - ٢٧٣ - (د) إنكارهم وجود الجنة والنار كما وصف القرآن . . . - ٢٧٣ - الجمع بين السعادتين : الروحانية والجسمانية ، وبين الشقاوتين الروحانية والجسمانية ممكن . . . - ٢٧٤ - تفسير قوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » . . . - ٢٧٥ - قوله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » . . . - ٢٧٦ - الموعود به أكمل الأمور ، وأكمل الأمور الجمع بين السعادتين . . . - ٢٧٦ - الاعتراض على الغزالي بأن ما جاء في الشرع بخصوص العذاب والنعم الجسمانيين ، مثل ما جاء فيه بخصوص وصف الله بأوصاف مادية ، وكما لم يكن هناك ضرر من صرف هذه عن ظاهرها كذلك لا يكون هناك ضرر من صرف تلك عن ظاهرها . . . - ٢٧٧ - الجواب أن التسوية بينهما تحكم . . . - ٢٧٨ - بينهما فرق من وجهين . . . - ٢٧٨ - أحد الفرقين أن الألفاظ الواردة في التشبيه تحتل التأويل على عادة العرب في الاستعارة

لكن ما ورد في وصف الجنة والنار ، وتفصيل تلك الأحوال ، لا يحتمل التأويل ، فتأويله والحالة هذه يقتضى اعتبار وروده على هذه الصورة ، تليسياً بتخييل تقيض الحق لمصلحة الخلق ، ومنصب النبوة ينتزه عن مثل هذا العبث . . . - ٢٧٨ - وثانى الفرقين أن أدلة عقلية قامت على استحالة وصف الله بأوصاف مادية ، فوجب تأويل النصوص التى تشير إلى ذلك ، نزولاً على حكم هذه الأدلة ، أما ما جاء فى النصوص بخصوص الجنة والنار فلا يعارض العقول ولا يناقضها ، فلا توجد مبررات لمحاولة صرفها عن ظاهرها . . . - ٢٧٩ - قال الفلاسفة لقد قام الدليل العقلى على استحالة بعث الأجساد ، وسلكوا فى إيضاحه مسلكين . . . - ٢٨٠ - المسلك الأول : أن قالوا : إن تقدير عود الروح إلى البدن ثلاثة أقسام . . . - ٢٨١ - القسم الأول أن يقال : الروح غرض من أعراض البدن ، يفارقه ويعود إليه ، وليست الروح جوهرًا مفارقاً قائماً بنفسه . . . - ٢٨١ - القسم الثانى أن يقال : الروح جوهر قائم بذاته ، يتصل بالبدن اتصال تدبير وتصريف ، وينقطع عنه بالموت ، والجسم بعد الموت يتفرق ، ثم يعود هو بعينه . . . - ٢٨١ - القسم الثالث : أن يقال : النفس جوهر مفارق ، وعوده يكون إلى بدن أى بدن كان ، ولكون النفس هى النفس يكون العقاب والثواب لمن كسب الحسنات واكتسب السيئات . . . - ٢٨٢ - ادعاء الفلاسفة أن جميع هذه الأقسام باطلة . . . - ٢٨٢ - أما الأول : فلأنه مهما انعدمت الحياة والبدن ، فاستئناف خلقهما لإيجاد لمثل ما كان ، لا لعين ما كان . . . - ٢٨٢ - وأما القسم الثانى : فهو محال إذ يستحيل جمع الجسم بعد أن يتفرق ، ويصبح تراباً ، تأكله الديدان والطيور ، ويستحيل دما ، وبخاراً وهواء ، ويمتزج بهواء العالم ، وبخاره ، ومائه ، امتزاجاً يبعد انتزاعه واستخلاصه . . . - ٢٧٣ - استحالات أخرى مترتبة على هذا الوجه ، أحدها أنه إذا

تغذى إنسان بلحم إنسان فلا يمكن عود المتغذى به... — ٢٧٣ —
 وثانيها ناشيء من تغذى بعض الأعضاء بفضلة غذاء البعض... —
 ٢٨٤ — وثالثها أن النفوس المفارقة للأبدان غير متناهية ،
 والأبدان أجسام متناهية . . . — ٢٨٤ —
 وأما القسم الثالث وهو رد النفس إلى بدن إنسانى من أى مادة كانت
 وأى تراب اتفق فهو محال من وجهين . . . — ٢٨٤ — أحدهما
 أن المواد القابلة للكون والفساد محصورة متناهية ، والأنفس المفارقة
 للأبدان غير متناهية ، فلا تنبى المواد بالأنفس . . . — ٢٨٤ —
 والثانى مؤد إلى التناسخ الذى تنكره الشريعة الإسلامية . . . — ٢٨٤ —
 ويختار الغزالى فى الرد على هذه المحاولات كلها ، القسم الأخير ،
 وهو عود النفس إلى أى بدن كان ، والقول بأن النفوس غير
 متناهية ، والمادة متناهية ، باطل ؛ لأنه مبنى على القول بقدم
 العالم... — ٢٨٦ — والقول بأن ذلك تناسخ لا يضر ؛ لأن التناسخ
 الذى تنكره الشريعة هو توارد الروح الواحدة على أبدان متعددة
 فى الدنيا . . . — ٢٨٦ —

المسلك الثانى أن قالوا : البعث محال ؛ لأن الروح لا يمكن أن تتصل
 بالمادة إلا بعد أن تتطور فى أطوار مختلفة ، وهذه الأطوار المختلفة
 تتطلب التقاء الذكر بالأنثى ، وبدون ذلك لا يمكن أن تتصل
 الروح بالمادة اتصال تدير وإشراف ، والتقاء الذكر بالأنثى
 غير ممكن فى حال موت الناس جميعاً ؛ فإذا البعث غير ممكن
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ — ويعترض الغزالى على هذا بأن الترقى فى هذه
 الأطوار غير ضرورى . . . — ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ —
 . ٢٩٢

خاتمة

يرى الغزالي بعد أن استعرض المسائل العشرين التي اختلف فيها مع الفلاسفة أنهم يكفرون في ثلاثة منها . . . — ٢٩٣

أولها : قولهم بقدم العالم ، وأن الجواهر كلها قديمة . . . — ٢٩٣ —
والثانية ؛ قولهم : إن الله تعالى لا يحيط علماً بالجزئيات الحادثة . . .

٢٩٤

والثالثة : إنكارهم بعث الأجساد وحشرها . . . — ٢٩٤ — إن رأى
الفلاسفة في هذه المسائل الثلاثة — في نظر الغزالي — لا يلائم

الإسلام بوجه ، ومعتقدها معتقد كذب الأنبياء . . . — ٢٩٤ —
وأما المسائل الباقية ، فرأى الفلاسفة فيها — في نظر الغزالي —

ابتداع في الدين ، وهو كفر في رأى البعض . . . — ٢٩٥ —
جاء في هامش صفحات — ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ —
تعقيبات على رأى الغزالي في تكفير الفلاسفة .

